

Baslangıç



شرح منهاج الاصول

AMCA ZADE
HÜSEYİN PAŞA
Yeni Kütüphane
Eski Kütüphane No 161

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
 نسبح المدين محمد وآله وأصحابه أجمعين
 وقد نرى في قوله لا تحصى كبري
 السبح المسمى بالحقيقة في المنهاج على حال
 المذهب وسعى السؤلر لا شاهد
 وقصير المجمع المحاكم في الفرض من المطولات
 فاسد له وها أنا أشرع فيه وبالله التوفيق
 وصحة الاستعانة على التسديد والتحقيق
 بسم الله الرحمن الرحيم بعد من أي يظهر
 ع السوء وقدس في الأرض هيب وطا وبعد
 ومحمد آت بالعلمه والجلال
 نقر بالقدم والكمال بوجه من أي يسد

AMSA
HÜSEKIN B. 214
151

هو تزيه أي بعيد الوهم حسن عطف الكمال على
 العظمى للناسية ولا يرد فيهما كاطبة سابع
 العظمى في مقابلة الحفارة والجلال
 في مقابلة أي بالروايات الاستيعمال
 انعماء من فروع العظمى أي قال طود عظم
 وعذاب عظمى والاعظم الحرة والجمال جليل
 راجع إلى العدم وسرف ولم يحسن عطف
 على العدم ذلك الحسن لعدم تلك المناسية وإنما
 بالقرن الكمال مع قوله اكمل لكم دينكم لأن الجمال الحقيق
 لا الله تعالى ومنه الاسماء الامثال ونضاده
 احدوس والروايات صمدية من بحسب وصا
 فتصاد ما والمراد الاضامة على سبيل المعارضة وانهم
 حواريين على المناسية والمصادمة يتقدم في اوليته
 ويجعل التنس مظهرا او يتنزه لقته ويجعل القدر
 مظهرا ويكون على المناسية من المظهر والجمال
 في شدة من سبيل من الاسماء للنسب

الظاهر من هذا الوجه

اسما السببه بل يفي بابلج وجه الله لو كان له سببه لنا
 فتفي المناسبة اللازمه كاللذيل على نفي التشبيه
 المعلوم فيكون ابلغ معديرا لادراو والاحاطة بالعدل
 حكم الله الامر لي بتعيين الكائنات على قدر
 يوجه في اوقافها والاجل المدة وهي عار
 وجعله مستورا كاس احرامه مجموعها كاطنه
 السارح حلا في اصل وقوله تعالى ادعاء احلهم الى
 مسي لانك عليه لا يجمع في المجموع لا يكون التعداد
 سلبا ان المراد منه في الله الاحر لكرامه الاسرار
 واما حصل الامداد ولا ^{تعد} مع وجودها
 في الكائنات احده همامه النور
 سفيرها وكسها وما مدير الكائنات في ازل الازل
 في الكساف تدبر الامر تقضي وتقدر على حيله
 ويعمل ما تفعل المتخبر للصوت لنا طر في انا
 الامور والاداء انتم والامر في اصله نزل في مستور
 الى ازل واصابه الى الازل للبا العتقوه

بعد الابداع الم لعب والسهاد اي كل عاين
 وما من شتم من العدم والوجود والعقول
 والمحسوس الكسوف المعال حذف الماء والاكفاء
 الكساف تشاع في صله ويرك العاطف في عالم
 كساف التنباس عسر ياد وما قال لمن
 ان الله يمد يد القدر اذ الله هو العلم
 الذي والقدرة بقلعه بالكتاب فوجدت خال
 العاطف بينهما اما العلم فهو من التدبير
 فخر منه في الكتاب فله يناسب العطف
 وهو موصى بالاسماء الكساف في تفسير التدبير
 ولظهور ان التدبير ليس بعم ولا صادر عنه
 يكون ان يقال القدر من التدبير على
 ما في الكساف فله العلم ولا دار في كيف جعل
 المصنف اجزم ان يترجى بامر الله تعالى
 ولا اسمه فله ان اسرار الخطيه كره وان
 لي جعل السببه وكرامه الله

3

الشارح

الله مع جميع صفاته المحمده وهو الكتاب المحم
 بعينه لان الحمد ليس الا الشناء المحمدي والثناء اعظم
 وذكر ما ينبغي من جميع صفاته المحمده ولا سكت
 ان النساء على راسه مما يدل على راسه اولى
 وقال بسم الله ثم عائد على صفاته فقال
 افعاله فقال الحمد على فضله المراد من السؤال
 وسكره على ما عظم الانعام والافضل ومن الحمد
 هو النساء بالنسبة سواء كان على غدا ولا يسكر
 ما ينبغي يعظم المسموع لكونه من غير الله
 اولا ويصلي على محمد وآله ^{عليهم السلام}
 الكفر والصلوات على الله وصحة حرص على هذا
 هنا محمدا يدعو الى الامار لانه يصل الله
 ولا يهادي له واما جميع الصفات مع توحيد النبي
 لان الكفر انواع طيات بعضها نوى وبعضها ليس
 خير مصور عن الاحصاء او على الحال فلا
 وجه احسن والاداء وهو الله

فليس يجوز اجراء على السائر او البديل كما في
 4 حائل التحويل لا على الله مع وبعد فان الله
 بقصد به اهلهم العوالم جميع العالمين وبصرفه
 والملا اى يدل فيه العوالم للعالم الذي
 المعلم بوجوه العلم وهو راسه وسببه والمراد
 دلائل الحق احملا وبفسل الاصول والعوالم لهما
 عمل العلم وسببه حسب بقصد رعاها الاحكام
 يحفظ من الله المحمدي بسببه الى المحمدي وهو
 المانع الادب ان الذي هو الفصول وهو ان
 تحت المانع في ^{الاسفل} مع حارسه اسفل
 الامر المنس والحق اى الحق عن اسرارها
 اى سدا له واعمل الامر اسيد واسد علق
 والصبر ان الله والكسوف او الله ساوول الى
 العلم بالله يعلم العالم عليه وانما كان هذا العلم وما
 اولى ما يهده لانه يستظهر في اسرار العلوم ان
 السعاده الاخرويه وفي بعض

انك تاناهلها من ارجح الوصول الى العلم
 اعماء الى الفلك الكتاب الجامع من المستوعب والمفرد
 من الفروع والاصول كما انك تصف العلم الاصولي وهو
 صفة للمهاج وبوسطه ارفع الفقه ^{وعلية}
 على اصول الكلام وهو وار صفر حجة ^{فوائد}
 وجلب عوائد اى عظم منافع حميدة رجاء ان
 سبب الرضا المستفيد ويجاني نعم الدين
 تعالى حقو يحق رجاء الرضا حقو الرضا
 عحصل الرضا وصول الفقه علم العلماء ^{بفهم}
 باعتبار انه علم معروفه دلالة ^{بمعرفه كالحسن}
 جميع المعارف ود الفقه كالفصل والمراد جميع ^{بالعلم}
 وان اجمع المصاوي مستوعب فيخرج العلم بعض كانه
 الفقه وعرفه ودلائل غير الفقه ^{بما} الدلائل الى الفقه
 اساره الى الحسنة ولا يقال ان الكتاب ^{من ايدى المست}
 الكلامه صدق على عرفه انها معروفه دلائل الفقه ^{لأنه}
 لغيره ^{بغيره}

الفقه وبما كان معروفه دلائل الفقه يكون ^{بوجوه} من تفصيله
 وهي تعرف على كل مسيله حرسه دلائلها الخاص بها
 حاله وهي ان يعرف ان دلائل الفقه الكتاب ^{السنة}
 اجمع والقياس والاحكام المخرج المعروف المقصود به
 ان يعرف الفقه دون الاصول الجارية في تفسير قوله
 اجمالا ليعي السراط ان يستخرجها بل لو كان حسب
 يمكن من الرجوع اليها من سواء الكفى ^{بمعرفه}
 السرى بحسبه او جمليا كليا ^{بمعرفه} بحسبه كليا
 بكونه من الفقه ^{بمعرفه} احدها بالآخر وانما
 هو ان مقام المسرور ^{الاحكام} والفقه فصله ^{بمعرفه}
 فقل ذلك رجوع الصمير الى الفقه ^{بمعرفه} احكامه
 او لا في خطا على اسرط المكن للاصول ^{الرجوع}
 الى الفقه ^{بمعرفه} كاسرطه ^{بمعرفه} لفظه ^{بمعرفه}
 خرج بقوله اجمالا علم الحلال والفقه ^{بمعرفه} ودرنا بهما
 في قوله دلائل الفقه لان الفقه ^{بمعرفه} ^{بمعرفه}
 وحده علم باسمه ^{بمعرفه}

والمستهور ان يكون داخل في حكمه من الدلائل
 وكيفية الاستبعاد منها عطف على الدلائل العقلية
 معروفة كيفية اسماح الاحكام الدلائل وكل
 بمعرفة القواعد والشرائط التي يصح معها الاستبعاد
 وحال الاستبعاد عطف على الاستبعاد وعلى الكيفية
 والا لا قرب لفظا والسابق هي لان حال هي الكيفية
 يعني بحسب ان عرف مجموع له الاحكام او لا
 ومن حيث عليه فذكر هاتين العرفتين ليس للاحكام
 بل الاستبعاد المعارف المسترورة في
 بطر فان القضاة وادراكا ومن يادله العقل في الكيفية
 مع انه لا يطلع عليه اسم الاصول في العلم وهو ما هو
 المدقق في الاصطلاح في عدم الاطلاق والصدق في
 كونهما اصولين وان اردت ان لا يكون الاطلاق
 فهو قولك ان المعروف هو للدون فلما ان اردت
 بالمدون الفاء ويزيد في الحاص وان اردت
 وذلك السور في حوايل الاطلاق وان اردت

معانيها ولا نسلم انها غير جارية في العلم ان
 مصطلح بالعرف ولا مشاعه احدى في العلم
 بطر الدلائل العقلية والكتاب والسنة وعمرها موضوع
 هو ولا يكون مسائلة في ليس كل ما يجب
 من علم ان يكون مسائلة في حوايل يكون
 من معد ما بها والعرفان موضوع الاصول هو
 الدلائل حسب اسانها للاحكام ومسائلة
 من قولنا الكتاب يثبت الحكم لما كان العقل
 ما اياه اصول العقل مضافا في نفسه
 علما فان العقل واللفظ المفهوم في الاصطلاح
 العلم وهو كالحسن وخرج سوية بالاحكام العلم
 بالدواب والصفات والافعال والمراد بالحكمة اسنا
 امر الى احواله السريعة العقلية وعمرها كما
 صلا ويصولة العملية الاعماليات كالكلام
 ويقوله المكسب علم الله تعالى وعمل الرسول صلى الله عليه
 ويسمى السريع لا في ذلك كونه

الفصول في ادلائها اي ادلائها الادلة العلم اليقيني
 والافواه او الكتب الادلة المعهولة وان كان لا يثبت
 ليس من تلك الادلة واعرض عن علمه فان علم المقادير علم
 وعلم المحرر الادلة بعلم المقادير يكون مكسب من
 الادلة في احواله علم يخرج بقوله الادلة في وقت
 عرف ان يكون محروما من ادلة الفاعل لا واسطة وهذا
 لا يختص بقوله لا يخرج من الفراق الا بشرطه كمن عاين
 علم المقادير المعرف بقضية خارج الحار يرى غيبه
 فان المراد بالاكساب الكسب بالادلة الاسطة
 وهذا غيبه وعما ذكرنا من ادلة المراسي اما جعل المكسب
 صفة للعلم بالاحكام او لوجوب علمها كان علم المقادير
 بها يعني بما جعل صفة للعلم لا يرد ويرد الحار يرى بالادلة
 ويرد على المقادير في العرف والادلة عما ذكرنا من ادلة المراسي
 اما جعل المكسب صفة للعلم بالاحكام لان الاحكام اعم من
 وهو ليس بمكسب عكسه عكس المكسب اعلمها العلم بها
 لانفسه او هذا لم يرد في المراسي فصل

7
 بالاحكام لكان علمه فصل في ادلائها العلم اليقيني
 الاحكام ايجادها واخراجها فصل في ادلائها العلم اليقيني
 يحصلها في الدين كما ان الكسب الاموال ليس
 علمها انما هو حاصلها في الملك ولا امسك فصل
 الاحكام كسبه فصل في ادلائها العلم اليقيني
 صفة للاحكام كمن السوطه لا يفسد امكن العلم على
 انما ذكرنا من السوطه الفساد على جعله صفة للاحكام
 انما يفسد بوجه اخر كما ان تراعى ولا يصح قوله اما ان
 على فصل في ادلائها العلم اليقيني
 هذا الحكم بان الكسب فصل في ادلائها العلم اليقيني
 الفلاشيته وهو كما يقول الحار في المقصود والنافي
 غير عكسه ما جعل السند من المقصود ههنا
 احراز علم خلاف كما جعل الاجمال احرازه فصل
 ويعرف الأصول المقصود والنافي كل منهما احراز
 حسب عدم التعيين فصل في ادلائها العلم اليقيني
 في احكام فصل في ادلائها العلم اليقيني

المحمدية التي هي اعرض على هذا السر بيان ايراد اللفظ
 المسترك مع غيره في الاخبار في السير بها والاصل في كل
 والا عراض كل ما عارض من اصل الكلام فيقول
 متفاد في العرف على معنى واحد والاحتمال في كل المعنى
 بالمتفاد في عراض مع خصوص في مقام ^{المتفاد} ^{المتفاد}
 ولانه اراد بلفظ المسترك لفظ الاحتمال والافضل في
 وهو ما وان صور الاحتمال على ما ليس به المراد في
 ما ليس واحد واحد في التبيين محمد ما وكذا في الكلام
 في الفصل في ما هو الموطن في الاستدراك وهو وضع
 حسن كل فعل في محله في الساعات فيكون حسن
 المواضع والحوادث اي وجوبها او عدمها في العرف في
 التعريف على ما ليس كذلك واحتمال في الموضع ما
 ذلك ان لو كانت هذه الاحكام على وجه كيف هو في
 يعني صاحب الموضع ما هو الاطلاق المأثورة في الشيء
 ما ذكرتم او هذا عند العمل في كل الحوادث والمواضع
 يطلع على من احد ما في العمل كذا في عامة المواضع

المبادىء الى السلام على الكرام والله ^{بالمعنى} ^{بالمعنى}
 اساسه الى منسأ هذه الافعال في اذكر هنا كك
 سارة الى تلك الملكة وما ذكر هنا اراد به نفس الفعل
 فلهذا يقول في حسن كل فعل في كل صاحب الموضع
 هذه ان اراد في قوله تعالى ان بعض الظن اثم
 واعرض على تعريف الفقه وويل ان الفقه في الظن
 فلا يجوز في العلم في قوله والامام ان جميع مسأله
 من طي لانه مسأله في الادلة السمعية وهي والله الحجة
 والاستدراك وعرض في الاحتمال في الفقه في الظن
 في محو ان بعد القطع بواسطة الفرائض والامارات
 اصله ظني واسمى ان المواضع في العلم حلالا للشمسية
 فيكون مجمعا عليه وذكرنا في ان المكافاة في المواضع
 ولا جماع بعد القطع حتى يكفر جاحده فالصواب في القول
 بصوابه ولا يكون به بطلان في الحوادث في العلم في
 في العمل في اطل في حكم وجوب عليه الصواب والعمل به
 من القاص في وجوب اتباع الظن وذكرنا الدليل

هو الاجم كاري هو ان عمل بالوهم فقط يلزم المرحوم
 المرحوم او بالظن والوهم جميعا يلزم اجماع الوهم
 يلزم ارتفاع ما يلزم العمل بالظن فقط وهو المطلوب
 ذلك لان لو لم يكن العمل بالارتفاع الذي هو العمل
 عدم العمل بالوجوب بل لا يلزم رفع الارتفاع
 العمل بعدم الوجوب لا يلزم رفع عدم الوجوب والرفع
 العمل بالقياس لا يلزم الارتفاع والارتفاع لا يلزم العمل
 كحوار ارتفاع ما لا يوجد والسكون جئنا الى المخرج
 وهو ان ارتفاع علمه القوي والعمل به غير مرد
 يكون وجوب العمل مضموعا له يكون حكمه مضموعا
 وحسب العمل وانما يسمى الظن المقطوع العمل على
 لا العلم انه في الاركان يكون مضموعا لظن السوء بالظن
 الى وجوب اعتقاده كذلك يكون مضموعا لظن السوء بالظن
 الى وجوب العمل به كما هو رطب العلم على الاول فكل
 الماني لانه مضموعا لظن السوء في العمل ولا يلزم العمل
 المقصود منه العمل بالنفس العلم ان يسمى المقصود

والسوى كما يكون
 مضموعا لظن السوء

9
 بل معلوما وادراكه علما هذا ما وقع في خاطري لشر
 ان ثم لما كان الوسيلة الى هذا المقطوع ظن المجتهد
 الحاكم مقطوع به والظن في طريقه وركب السيد
 اشار هذا الملك فتناسا هكذا حكم هذا مضمون
 مضمون بحسب العمل به فحكم هذا بحسب العمل به وادراك
 العمل بحكم علم قطعا ان حكم الله تعالى ذلك واللام بحسب العمل
 طعا ومصر القياس هكذا حكم هذا مضمون وكل
 مضمون بحسب العمل به وكل ما بحسب العمل به فهو علم
 قطعا بحكم عدم معلوم قطعا فقلت قوله وادراك العمل
 بحكم علم وطعا الله حكم الله تعالى وعمله واللام بحسب العمل
 فلا يلزم حوار ان بحسب العمل ما ظن انه حكم الله تعالى
 وساد اخذاه يمكن ان يركب من مضموعاته هكذا
 كل مضمون بحسب العمل به وكل ما بحسب العمل به فهو علم
 كل مضمون مضموع قطعا وكذب النتيجة يدل
 كذب الكذب في صحة هذا الناس وصلا
 سفي بالجماع واجاب في التوضيح عن سؤالي المتأخر

بان السامع لما عبر عليه ظن المجتهد ما كانه
 كما عذب المجتهد بالحكم بكم حكما وجد عليه
 المجتهد يكون هو الحكم معطوفا لهذا الجواب على
 من يقول ان يكون كل مجتهد يصيب كونه محمولا
 عند من لا يقول به مراد بعبارة كما ان المجتهد
 بالحكم انه يجب العمل او يستحكم بالنظر الى الدليل وان
 في علم الله تعالى واعرض عنه في الملوح وقال لكن يلزم على
 ان يكون الفقه عبارة عن العلم بوجوب العمل بالاحكام وعلى
 السامع ان يكون السامع بالنظر الى الدليل الظني وان لم يعلم
 في الواقع قطعا او ادعى ان السامع القطعي ما لا يحمل عدم السوء
 في الواقع بل الجواب الاول ان المراد من قوله مراد بعبارة
 يستحكم الله يجب العمل به يستحكم حكمه وجوب العمل به
 كما في زناه او الاو الشئ كما يكون ثابتا بالنظر الى ذاته كونه
 بالنظر الى وجوب العمل به ولا هذا ان يكون الفقه
 من العلم بوجوب العمل به ان ذلك مدعى بحاجته
 وعبر عما لا يستبعد عنه والجواب عن السامع ان الالام

ان يكون السامع بالنظر الى الدليل قطعا بالنسبة الى
 الدليل وان علم ان السامع القطعي في الواقع ما لا يحمل عدم
 السوء في الواقع والسامع القطعي في الواقع بالنظر الى
 الاحتمال عدم السوء بالنظر الى ذلك الدليل وان
 دليل الفقه المعقولة اي في كونه حجة من الله
 الذين يعتد بعبادتهم ولا يسكل بحال فقه طائفة في
 الفاس هو الكتاب والسنة والاجماع والفتا
 في غيرها اختلاف ولا بد للتصوي من تصوير
 اي الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحرمة
 ليمكن من اسما وعبارة او اثبات الشيء ونفيه
 مع صورة لا جرم ترتيبه على مقدمته للحكام
 ومعلقاته او سبعة كسائر بعد منها الدلائل
 عليها وواحد للتحالف فيها واسار للكيف من احاطة
 بدم ما ذكره المطران لا يكون الشئ بها مع السواء
 الجواب وهذا الكتاب فعله الا ان في واجبات
 انهاء ابدان فوكان الضمير في رضاء على الاحكام

اما الوعد الى علم الاصول لم يرد ذلك في هذا
 غير في لوح من الاول ان الام قوله انما لو كان في
 عائد الى الكتاب لانه لا يرد وان كان عائد الى الكتاب
 لان معنى السيرة جعل السيرة في سيرة وجعلها
 هذا الكتاب في مراتبها سيرة ما حقه البعد في
 احصاء هذا الكتاب في الدلائل والكسوف والنسب
 على مقدمة معلما سيرة لان معنى سيرة عليه
 بعد ما ليس الحجة على السيرة وهذا المعنى لا يخرج
 يكون معلما في رده بعد جعلها سيرة في الكتاب
 على السيرة في بيان علمه وسيرة كسيرة
 والكسوف في علمها اي عرضا اصليا وما سيرة
 لما لم يكن مقصودا لم يجعله سيرة عليه والكل لا يخرج
 مع عود العزم الى الكتاب في هذا صرح الجواب عن
 اعراض الجارية ايضا وان لانه لو جعل في
 عائد الى العلم كما لو لم ان يكون سيرة الحكم
 داخل في العلم وليس كذلك كما عند من رده الامور

وايضا الجارية في سائر الخطوط جعلها في العلم
 الدلائل وقطر والمصنوع سيرة الله بقوله ان الدلائل في
 تصور الاحكام حسب لم يقل ولما كان علم الاصول في
 الدلائل والاحكام اما المقدمة هي علم السيرة في
 سيرة ومقدمة الكسوف الذي قدم قبل ادعاء المقصود
 الجارية المراد بها هنا على ما سيرة عليه السيرة
 في المباح والاشياء على تلك المقدمة مما لا يحتاج الى بيان
 من السيرة بعد بيان ان سيرة الحكم
 الاول في الكسوف من سيرة اللغة والامر الى
 والمنسوح كيف يوقف على تعريف الحكم والسيرة في
 وفي الاحكام اي في بيان مقدمه الحكم واسماؤه
 ومعلما بها من الحكم والمحكوم عليه وبه وبها
 اي في هذا مقدمه ببيان السيرة الاول في الحكم فيه
 وصوله اليه الفصل الاول في تعريفه المستغنى
 انه قال في خطابات الله تعالى في طائفة الكسوف
 الكلمة كقول الله تعالى ما يقع في الخطابات كقوله

والظاهر ان المراد هنا الكلام النفسى الارلى بدليل
 المغزلة والحوار عنه بان الحكم العلوى لا يحكم الا بالخطا
 ايضا والخطاب كالحسن من خطا الله تعالى وغيره وبال
 الى الله عز وجل عنه خطابهم ولا يسمون اطاعه او
 والسيد واجب فيكون خطابهم ما صكوا به حرج
 لانها ائمة وحيات الله تعالى المعلو بفعال المكلفين
 حرج عنه خطا الله تعالى المعلو بالله وصفاة
 نفعه بفعل من افعاله اذ لا خطاب معلو بجميع
 م الاعمال من فعل القلب والحوار من دخل فيه
 واعتبره او في الحكم بصل افعال المكلفين وال
 المتعلقة باعمالهم كقوله تعالى حلقكم وما يعملون واخرج
 بالامضاء الى الطلب وهو ما طلب الفعل جازما كاللام
 او عرجان كالتدب واما طلبك حارسا كالتحريم كما
 او التمس كالاياحة وفي السلوغ لا حاجه الى زيادة
 بالامضاء او التمس لان مدحه مدحه مراد المعنى
 بفعل المكلف حرج هو فعل المكلف وليد بعد

في صور الفصل من حيث انما افعال المكلفين
 هذا ما حوذه من سرج القاضى عصى الله والذ
 ولكنه صحيح هناك لا هنا لانه اخرج من هذه
 هناك من قوله تعالى حلقكم وما يعملون فقط وهو
 حرج بها وهذا اخرج من هناك وصورة الفصل
 فصل الفصل من اسجد والادم وسجد وال
 لا يصور الله ما امرهم ويفعلون ما نورون لا يقال
 المراد من الحسد ان المكلف مكلفون بهذا
 لا بانفسهم لانهم لا الله عبارة التعريف على هذه
 وانما الولد كذا التحريم لم يدخل في التعريف
 اذ ليس بها مكلف وان تصور ان بها مكلفا
 باعتقاد الاياحة وذلك داخل في الوحي لا في
 الاياحة وفي الوصي حرج من التعريف بعد المكلفين
 كور صلوة الصلوة مدونه مع انه حكم واجاب عنه
 الدار ان معنى كونه صلوة مندوبة ان الوصي
 فانه على الصلوة فافعل الصلوة كيف يكون

خلاف الظاهر اسار الى الاعراض المسمى للمقتضاه
 بقوله وايضا موجبة الدلوك وجوب المعلوم
 مانعية النجاسة عن حوازه وصحة البيع وفساده
 عنه اى العربى كانهما عرصة علاقة بافعال الحكمين
 بالافصا والخبر ولا يكون جامعاً واسار الى الاعراض
 السالبة بقوله وايضا اى في العربى المردى له
 على كونه او هو سار في الحديث كانه للموصى واسار الى
 الى الجواب عن الاعراض الاول المتضمن لثلاثة اسباب
 على حدود الحكم واجاب اوله الاسد لال الاول
 بقوله فلنا لان الحكم حادث وموصوف بالحد
 بل الحادث يعلو الحكم لا الحكم نفسه فان
 حل الوطى يعلو الحل بالوطى ولا يلزم من حدوثه
 حدوث الحكم فان قلت يعلو الحكم ايضا صفة الحكم
 حادث وموصوف بالحادث في حادث فيكون
 حادثاً فلكل الحكم ان يعلو صفة حد
 والذ الاعتبارات فلا يلزم من حادث

موصوفها واجاب عن الاسد لال لاني بقوله وان
 يعلو يعلو الحكم لا صفة يعلو ان الحكم وهو الحل
 يعلو الوطى بل هو موصوف بالفعل ولا يلزم من وقوع الشيء
 السبى كونه صفة له كالقول يعلو بالمعدوم كما قال
 في قوله وان هذا القول الموجود يعلو بالسبب المنع
 هذا القول صفة ولا يلزم من وجوده بالمعدوم ومن
 السالبة لان الحكم ان الحل والحرمه معلن بفعل العبد
 النكاح والطلاق معنى هما صوران منه والنكاح والطلاق
 كونهما كالهبة والبيع لسبب الملك مع فاته اى الحكم
 اذ المراد بالعله في البيع هو المعرف في المور وحيث
 الحادث مع فاته كالعالم الحادث فانه معروف للمص
 القدم ولما الجواب عن الاعراض المسمى مما قاله
 بالمابعه اعلم الحكم اى علامانه لا هو اى نفس الحكم ولا
 عن جرماء نفهرا ان سئل انهما من الاحكام كما
 في المص وسموا صفة الحكم اى معنى وصا يعلو
 الحكم الكلية الكلية في ولائم خروجها عن

فالمعنى بها اى بالوجوبية والمابعة ايضا المعنى ^{الرك}
ان موجبه الدلوك وجوب الصلوة عنده ومما فيه ^{الرك}
حرمة الصلوة معها وبالصلوة اباحه الاشفاق بالمسح
وبالطهارة محمدة وانما ورد في السؤال للفساد
في الحوائط للسان الى انهما واحد عند اللسان
المراعى كون سببه الدلوك عناية عن اباحه الاشفاق
بالمسح بعد مع ان اباحه لا اشفاق تتوقف عنه في المسح لشروط
لهما وفي الوصف لا وجه لجعل الوصف داخل في الوصف
اى الكل لا هما مما هو ما من بما ان وقد في الصلوة
اعلم ان لا مصاد اعلم من المصرح والصمى والوضع فمن الاشفاق
فليس لو كان كذلك لحل الفصل داخل في بعض الاشفاق لما لم يذكر
في المران للمتم بل للعسار كل قصة سببه من فوق الاشفاق
فعل هو لا يلا يعا قنوا بما بهم او اعلموا اقول هو لا
سوا بهم والجواب عن الاعراض بالاشفاق والسرد في
اسماء المحدود ولا بما في المزيد بعد المكن جمع
جميع اسماء المحدود في صاحبه في الحقه نه

15
تخصيتين بجمع اسم واحد لا يكون احدا وهو المسح
للمزيد ان تشكرك بان احدا ما هو او ما دا ك وقيل الضابط
نه ادرك في الحديث جميع القسم من فصل المسح
فما لا هو وسبب كذلك احد ك الوصف الحكم ماله
بما حتاج الى افتراع الفصل الى في بسم الله
سما الحكم وهي سنة القسم الاول بحسب الاشفاق
الخط ان وصى الوجود بمع الفصل فوجود
افتتح الوجود بمع الفصل فقد ان وصى الترك
مع الفصل فمحمدة والافكر له وان خير فاباحه وقيل
بذلك كل واحد منها فمنها ان ادرس من بسم الله
فمنها فعل ما ذكر في سورة الافعال الى الواحد
وعنه العلم بما سورة الحكم فمنها فمنها غير
السيد على الامام والسار خير في بسم الله
للاحكام وان يراد بهم الحمدة فقال ويشتم الواحد
بانه الذي يذكر بسرعه ان قصد الاعمال السرعه اسا
الى المذهب فان الاسم على الحسن والعلم العقلاني

وانما القصد الادب شيئا من الواجبات لا يتم بترك
الصدق بدون هذا القيد لا صدقنا طاعة على شيء ^{حيث} الواجب
وفد خرج مما ذكرنا من المحرم والمكروه والمباح وبعض المندوبات
الرواية وفي بعضها من الهدى كما في الجملة لا ^{بعض} الواجب
مطلقا وهو مصلو بيزم اي يديم بترك الواجب ^{بعض} شيئا
ركه في بعض الادوار او دائما وارك الجماعة لا يتم مطلقا
واظن على الترك هذا حطرا الى عوائد الصدقات ^{التي} الشار
حبطوا في فائدة العبد من فقال الحمى وعبر انما قال ^{فقد}
لمخرج مبروك الهام عنه وقال للسيد لم يدخل هو في ^{الواجب} حدة
اعني بما يديم حتى يحس عندهم هو والجارى فالا بما قال
لسد رح فيه مبروك المنام وقال المراسي فيه نظر لا ^{مطلقا} المص
سبب صرح بانه ليس بواجب ثم قال لو باسره بما قال
لقد طعمه الواجب الموسع والواجب المحس والواجب ^{مطلقا} على الكفا
لانه مصلو بتركه وصعنا ان يكون تاركا في جميع ^{في الموضع} وقته
وبارك الله لي بدله في الخير وبارك الله هو وفيه ^{الواجب} الواجب
الكفاية فلهذا التركيب لا يصدق ما ذكره الادب اطلاقا

ترك بترك الواجب الكفاية لا يكون تركه ^{مطلقا} مطلقا
ترك الصور لا يكون ترك الطعام وقال المراسي لا حاجة ^{مطلقا} الى
سطلها في هذه الادخال لان تارك الظاهر مطلقا ^{مطلقا} اول الكفاية
ليس بترك الواجب انما الواجب الطهر ولم يتركه وكذا
تارك احد في انحصار على البعض ليس تارك الواجب ^{الواجب} لان
احدها مطلقا ولم يتركه وكذا تارك الكفاية ليس ^{الواجب} بترك
لانه ليس واجبا ^{على} الجميع عند المص ولا حاجة الى العذر
وبعضهم هو سادس البعض ومن اراد فليطالع ^{نقطه} الحنفية
ويراد فيه الفرض عند السامعي وقال الحنفية الفرض ^{نقطه} ما لا
من الادلة كالصلاة الخمس الياسد بالنوار والواجب
ما لا يطى كالوربح والواحد القاصي ^{بترك} التور في الفرض النقد
فما كان دليلا وطعيا علم انه معد في الازل ^{بترك} على ما وضا
يطى لم يعلم انه معد فكانه ساوطينا في صفة ^{الواجب} تاركه
وهو السقوط والمسايب ما ملاح فاعله مخرج ^{المكروه} المحرم
المباح ولا يترك تاركه سر علقه مطلقا ^{الواجب} مخرج الواجب
ومعنى عدم الدم مطلقا هو ان لا يديم على جميع ^{بترك} المقتضى

من الواجب

بل انما يندم على تقدير ان يكون السهم الموكدة وولدت على انه
 وسمى المندوسنة ووافله ايضا لزيادة على العرائض والحرام
 ما يندم سرعا واعله والمكروه ما يمدح بركة ولا يندم واعد
 والمباح ما لا يندم وفعله وبركة مدح وادفع والفسور والحرمان
 معلومه والمراد بالبركة والقاعل من هو مخاطب بالترك
 والفعل ولا يندم صدق يعرف المباح على افعال البهائم التي
 يصير حكم باعتبار الفساد مفعله وهو الفعل بقول
 ما نهى عنه سرعا وفعله كالحرام والمكروه ولا يحسن الواجب
 والمباح ومفعله المكلف ^{فعل} فله عمل المكلف حسنا غير حسن
 فان يصير حكمه وان كان واسطة المعلو بسند غير كقول الفعل
 من افعال المكلف على انه لا يحسن الا بالشرع عند الاستعانة
 الشرع بحسن افعال البهائم والمعرلة والواو ما ليس عملا
 للقادر عليه العالم بحاله ان فعله مفعله بسند معناه ما
 سائر ان فعله مفعله وما لانه فعله فحسن فعمله ان الفعل
 والمحتمل حاله في البيع والضرر والنوص ^{والا} بحسن
 وبنما والواو اي المعترلة الفعل الواقع على حقيقة ^{الذ}

فاعله فهو مفعول او يوجب المدح بحسن الحسن ^{بشخص}
 اخير لخص من احسن ^{بشخص} سفسرهم الاول يشتمول الحسن ^{المباح}
 مسر الاول لانه ان فعله لانا لثاني لانه لا يوجب المدح
 اما الفصح بالنفسر الاخر فقول الجحى والحامى ^{انخص}
 ايضا الامتنع في قولنا لسن له ان فعله عام من ان يكون
 او ما او غير جازم مساوول الحرام والمكروه والسامى لا
 المكروه لعدم استصحاب فاعله الذم وقال السند
 مساووله ولا يندم المكروه الاول لان المساوول
 القوم ^{وذلك} فوهم لسن له ان فعله يحب ان لا يفعل
 هو احرام ومقطر السادر في غير المنع على ان هذا محال
 لما ذكره هو اول انصعناه لسن حشانه ان فعله ^{لن}
 من سائر العالم ان فعله ما يمدح على تركه ^{لن} النفس
 لمحكم بحسن العوارض فعل ومعه استشارة الى ان هذا ^{القول}
 مرضى عبد المصالح حكم اما سند او مسند ^{سبب} كعمل الزا
 حان على الرافق والزنا سبب وجود الجاح ^{وهما} سبب
 لما ان شرعنا وكان يرد عليه ان الفعل كادنت ^{كأن}

سبب الحكم ودينه واد الزنا كيف يكون حكما شرعيا قالوا
او يندب المسند الا علام اي المبره فان جعل الزنا علامة لا
احد نحو لا يه علامه له ويسمى بها اي ويسمى هذه العلامة
وهو الزنا حكما بوجه لفظي لانه مسمى على تقسيم الحكم فان قسم
بما سدر فيه الخطا المذكور وما لم يه يكون الزنا حكما والاول
وان اراد به السامر وباطل لان الجواب وهو الزنا لا يؤثر
في القدم وهو الجواب الجواب والمراعي وصاحب الجواب
فيه نظر الجواب ان يكون الزنا مسمى في بطلان الحكم به الا في الحكم فان
غير المحل ان الكلام في سبب الحكم ومسند المسند لانه مسمى في
ومسند المسند فلا يقدح فيمكن ان يقال الحكم بان الخطا في نفسه
وصادق به ليس بغيره واسد اننا على بطلان الزنا
بقوله ولانه اي المسمى على ان الفعل جازم ^{الحسن}
والفعل لانه انما صور بان الزنا في الجواب اذا كان فعل
الافعال موجبا للفعل وهو باصر عند الاستدلال كما سيجي
الرابع على ما عارضه لفظه اي الخطا فيكون معلقه على
او فاسد او الصحة اسبغ العانة المقصوده واداره ^{الظن}

18
الفساد وهما مراد فان عند السابعة فانها صاريا
علم اسبغ الفعل العانة المقصودة وعانة المعادة ^{موافقة}
مراد اي اماله كما امره عند المتكلمين وسقوط القضاء ^{لذلك}
انها فصوله من طين انه مسطور ولم يكن كذلك ^{على الاول}
اي مدعي المتكلمين لمواقفه الامر لا به مامور باسبغ ^{الظن}
لا السامر اي مدعي الفقه انما امر مسقطه للقضاء
والوجوه رحمه الله سمي بالمرسوع باصله ووصفه كشم ^{الملاحة}
وهو ما في بطون الامهات باطلا لان اصل السبع وهو مسمى ^{لانه}
مال بمال ووصفه وهو كونه معدوم السليم منتفيا ^{تنتزع}
باصله دون وصفه كالربوا اي كسع الربوا امر مرسوم ^{حينئذ}
صادق له المال بالمال جنوع من حيث اسم مسمى على وصف ^{مستوع}
وهو المفاضله سماه فاسدا فالقسم عنه تلايه ^{الظن}
سم مبسوط حتى قال في السبع الصبي يملك ان لم يقبض ^{تقبض}
السبع وفي الفاسد انما استأقض في باطل الاسباب ^{مقتضى}
مهرب محب الصحة والفساد محب الاجراء وعنده لم ^{يجعله}
سمي على وجه بل قال والاجراء هو الاداء الكافي لسقوط ^{التعبدية}

أي الفعل المأمور به وقيل الأجزاء هو سقوط القضاء ^{منه}
 بالواجب ^{منه} ورد بالقضاح أي حسن أو بالواجب ^{منه} الخ
 للقضاء وهو خروج العادة عن وجهها فكيف يقال أنه
 القضاء وان سقط القضاء فرع وجوبه ^{الواجب} أي وجوبه السيد
 في معنى قوله أي حسن ورد قوله عليه السلام فلا يصحها
 فإن قيل ورد في كل الأجزاء ما يتناولها فكيف القضاء ما يتناولها
 سقطت ^{منه} وليست تعلم أن الأدلة على ذلك الروايات وردت
 بأنكم تعلمون سقوط القضاء بغير أي الأجزاء ^{منه} فيقولون
 لأن العادة مجزئة والعلل غير المعلول فلا يكون الأجزاء
 سقوط القضاء وإنما يوصف به أي الأجزاء ^{منه} ويوصف به
 ما يحمل وجهه أي وجهي الصحة والفساد أو الكمال
 وإن كانت جهة الصحة أو الكمال البهيمية المودى محرم
 أو بالعكس يسمي غير محرم كالصلوة فإنه محرم إذا ترك
 تنبيه الركوع والسجود ^{منه} وهو محرم إذا ترك القراءة
 أما إذا أدى ما يحمل وجهه فلا يوصف بالأجزاء ^{منه} وعادة
 أجزاء كذا الأقسام نوع وقصور ولهذا قال لا يعرفه

لأنه لا يقبل العصور لأنه إذا عطفه نفع كما في ^{منه} ولا تصور
 لهذا والو الأيمان لا يند ولا يفسد ^{منه} فلو حمل وجهه
 إلى سعة ما لو كان محملا الوجه ^{منه} يمكن أن يوصف
 ليس كذلك لأن الأجزاء هو الأداء الكافي والمعروف ^{منه}
 الأداء لأن الأداء فعل والمعروف انفعال ^{منه} لانفعال المعرفة
 كيف صور غير الأداء لأن الواجب هو النظر في الدلائل
 وأما المعرفة فأنما حصل بحلوله ^{منه} بمعنى النفس والنفس
 للغير ^{منه} يمكن شرح الممن بوجه لا يرد عليه هذا وهو
 إنما يوصف بالأجزاء وعلمه الأداء الذي يحمل وجهه ^{منه}
 فإن لم يكن من جنس الأداء ^{منه} لكن لم يحمل وجهه ^{منه} ورد
 ورد الودعة أي كما في رده عليه في الشرع ^{منه} فإن ردها على
 رد لا يحمل وجهه فلا يوصف بأجزاء القسم ^{منه} أحاسن
 محسب معلوم في الأيمان العبادات ^{منه} أن لم يكن لها وقت
 أو وقت في وقتها المعين ولم يسو بأداء محمل فاداء ^{منه}
 أي وإن سقط بأداء فمختل ^{منه} وأما عادة وإن وقعت ^{منه}
 في وقتها المعين ^{منه} سب وجوبها وسب الوجوب

لا يوصف بأجزاء كغيره الله
 وكذا لا يوصف بأجزاء إذا كان
 من جنس الأداء

كالوالم المطلقة لا يوصف
 بأداء ولا يقضاء وأركانها
 وقت معين

عندكم الخطاب وعند الحنفية الوقت سمي قضاء اداء
 كالظاهر المبروكه وقد اوردوا بحج واما ان يورد في الو
 كصوم المسافر والمرضى ولو لم يكن ان يورد في الصوم
 عقلا كصومه النائم او شتره كصوم الحائض وهذا عند
 واما الحنفية فيقولون بفسخ الوجوب على المسافر والمريض
 والنائم والحائض دون وجوب الاداء ان الوقت
 بالظواهر الى احكامه فقال فرغ ولوطن الكلف ان الوقت
 الى اخر الوقت يصح عليه حتى لو ساقى فارغ من
 ومثل الواحد في اخره وقضاء عدا القاضى ان الوقت
 لان الوقت طارضون عليه بظنه والظاهر واجب الانتباه ان الوقت
 عنه يكون قضاء او هو المعنى بالقضاء اداء عند الحنفية
 حتى الاسلام الامام العزالي رحمه الله وعليه اجماع
 ادلة كثيرة بالظاهر من خطاؤه واصنافه ان الوقت
 القسم السادس من الحكم باعتبار حرمه بالعدو وقسمه ان الوقت
 على خلاف الدليل لانه من خصته واعتدائه ان الوقت
 كصوم العام كما بينته للمطهر والعمر والقصر ان الوقت

وصاحا احوال المذكوته على الله والشر المستقيم
 ولا اى واحد على وهو الدليل في حرمه كصومه المسافر
 المصطر المراءى والجارى في جعل الاطوار مباحا ان الوقت
 بظن انه ان لم يضرب بالصوم بالصوم مدوب ان الوقت
 مدوب وهو يكون مباحا واحدا للسيد عليه باب
 صل على مذهبيه وانه مباح بالفسر الذي ذكر في
 الثاني وهو ما ادن السرى في حرمه واساسه قلت
 كلام نظرها ترتيب مذهبيه في يدوع وانه مباح ان الوقت
 ويدع انما هو السائر المصروف جعل المباح ان الوقت
 والمدوب قسم من المباح بذلك التفسير ان الوقت
 هناك تفسير بذلك التفسير ان كان قسم السرى ان الوقت
 ويمكن ان يحاط بنظرها بالمدوب وهو الاطوار ان الوقت
 علم صوم الصوم وعدم الاطوار الذي علم عدم ضرره ان الوقت
 الذي هو ذكره المعصوم العلم ضرره ولا عدم ضرره ان الوقت
 انهم يقيدها احداهما مع الاصل عدم العلم فلا بد ان الوقت
 في احكامها اي احكام الحكم ووجه مسائل ان الوقت

عن المسندات احاط السند به مساو للمع اجم
 على اسباب المذهب الثالث بوجوه اربعة الاول ما قيل
 ان الكلف الكلي معا بان كل واحد من اقسامه واحد الخصا
 دفعته والامسال اما ان يحصل بالكل حسب هو كل واحد
 وهو خلاص الاجماع او يحصل لكل واحد في جميع موت
 وهي الخصال على ابر واحد وهو الامسال وهو موت
 لا يستغنى عن الامسال لكل منها كل منها فيكون الامسا
 محاطا الى كل منها غنيا عن كل منها او يحصل بوا
 عن معنى فلم يوجد لان كل موجود معنى او موت
 وهو المطلوب وانما قال تعالى انه لو ادعى بها صرتا موت
 انما حصل الامسال بالاول ثم اسار الى الوجه الثاني
 واستدلوا انهم يقولون ايضا الوجوب امر موت
 مما راعاه هذه الاحكام مستند في محلا معنا
 وليس ذلك المحل الكلي من حيث هو كل واحد واحد
 لان الكل ليس بواجب معنى ان يكون واحدا منه
 معينا وهو المطلوب لم يذكر الواحد العر المع

والكل من حيث هو كل مع

ان المعنى مستند في محلا معينا ولا يرد ذلك المع
 ثم اسار الى الوجه الثالث استدلوا بهم
 وكذا السواب على الفعل اذا الى كل الخصال ما ان
 بمعل الكل او كل واحد فيكون الكل واجبا او
 عن معنى فليزوم ان يكون المعنى موت
 وما لا يعين له لا وجود له ولا يكون موت
 معنى وهو المظن اسار الى الوجه الرابع بقوله
 والعقاب على الترك اذا ترك المكلف الكل
 العقاب اما ترك الكل او ترك كل واحد منه
 واحد معنى واحدا استدلوا بالاول
 الثالث ان الامسال حصل لكل واحد منه
 على ابر واحد فلما اسباب السبع موت
 موثرات وبك معزات واحما المع
 واحد جازم فلما كان ردي في امسال الواجب
 ثم انه حصل لكل واحد مستند وجوب كل واحد
 وهو في الفلح موت

بالواحد اليهم قوله فلم يوجد فلنا ان لا يكون
 هو المسروط لعدم التعيين وهذا الواحد هو الذي
 ليس شرطه شيء من التعيين وعدمه محتمل
 مع التعيين في الخارج واحتمل الاستدلال الثاني
 بأنه لا يمكن ان الوجود يستدعي محلا معينا قوله لان
 المعين يستدعي معينا فلنا ان ذلك فان المعين ربما
 يستدعي الامور المعينة احدها البعينة كالملوك
المعين من الحرارة فانه يستدعي له ما في النار او النفس
من غير تعيين وليس بتمام لان الدعوى ^{ان} المعين
 محلا معينا والعلم ليس محلا للمعلول مطلقا بل
 لكن الكلام في الوجود في الخارج والمعلول
 الموجود والمعين ^{نفسه} لا يستدعي له معينه فلا
والصواب فالصواب ان يقول الواحد ^{المعين} المسروط
 معين اصو من حيث مما راعى الواحد المسروط
 بالتعيين وعلى المسروط بعدم التعيين كما ان الواحد
 معين فان كان مما راعى التعريف والادباجه ^{سواء}

هذا النوع والتعيين فلام انه لم يصح محلا له ^{حجب}
 من الوجهين الاخرين بانه اي المكلف ^{التوا} سبح
لا يجوز تركها ولا فعلها كلها وكذا العقاب
لا يجوز تركها كلها ولا فعلها وهو من قبيل
 قوله سدر راعى وجهه الاسد على حد المصافي
الاف لا استعاض عنه بالساي يعني بحار ان التوا
يفعل الكل والعقاب ترك الكل قوله يلزم وجوب الكل
واما يلزم ان لو كان يحجب الانسان كل واحد منه
اذا كان يحجب كذلك فلام ان ترك الصواب على فعل
الكل والعقاب على ترك الكل يستلزم وجوب الكل قلت
كان المراد بذلك ان نواب الواجب اما على الكل الحق واذا
احسب انه على الكل يلزم ان يكون الكل واحدا او فعال
نواب الواجب يفعل غير الواجب لان التعريف ان
عن الواحد لهم ليس واجب وكلاهما عن المذهب والصواب
ان بحار ان نواب الواجب يفعل واحد منهم وكذا العقل
يفعل جميع وبركه ويلزم فلا يكفي الواحد وبركه الا ^{ان} نواب

والعقاب مرسى على الواحد منهم لا على جميعهم حيث
أجمع قوله والاستحقاق امر مفسر بسبب معنى
فلما أراد ذلك الواحد مفسر كما ذكرنا واطلاو غير المعان
لعدم خصوصيته بالصوم أو الطعام ^{سواء} إلا أنه لم
في الدهن وكلف بانقائه غير مفسر في الخارج ^{في} تنقيته
كما سئلوا بساء على المحسوسات على الترتيب
وح امانه محرم اجمع بينهما كاكل المذكي والسبي ^{حل}
المسعر على فعل المذكي وجمع بينهما حرام أو مباح
والسبي وار حوار السبي مرسى على فقل الماء وجمع بينهما
صباح أو يبين ككفارة الصوم وان حصار الكوفة
والجمع بينهما سنة المسئلة الثانية ^{في} حكام الحكم
الوجوب لدم سئلوا يوم كالمندوب المطلق والاطلا
في حوار اذ انه اي وقت شاء وان سئلوا يوم فاما ان الساء
وقد الفعل كصوم رمضان وهو الواحد ^{المستحب}
نقصى افعال الفعل في ذلك الوقت أو يقص ^{في}
منه اجمعه اي بحله ^{مع} المكلف ^{في} المحل والنفق

السريع الا عرض الفصاء كوجوب الظهر على المقدور
اليك غيرة فان ظهر الحاضر صلاؤك في الوقت
وربكس الامساح وهو يقصى افعال الفعل بعد
او يزيد الوقت عليه وهو الواجب الموسع وقصى
افعال الفعل في خروجه من ارضه لعدم اولوية البعض
فهو الواحد المحير بالنسبة الى الوقت وقال ^{المكلف}
ان جمع الوقت وقده لكن لا يجوز الترك في اول الوقت
الا ببدله ^{في} حوز يركه في الاول شرط البدل وهو العزم
على الانسان به في الثاني اي في الثاني حاله والا ^{الترك}
الواجب في اول الوقت لا بدله وهو بطلانه ساء في الوقت
في اول الوقت فليكن له ليس بواجب خصوصية ^{في}
في اول الوقت حتى يحتاج الى البدله وذهب
المسكين بوجوبه من الاول بان العزم لو صح بدلا للواجب ^{الناهي}
الواجب به لان بدلا لشيء ما مفهوم مقامه لكنه لا ^{سقط}
المر بالمرم والناهي بانه لو وجب العزم في ^{الناهي}
منه بدلا وهو العزمان في الايمان ^{واحد} والبدل

وذلك لا يجوز انما هو وان لم يحجب الغرم في الحرم في
 الجواز الواجب لا بد من عدم محذوركم ولا يحظر
 ان يقولوا انريد بالبدل ما يكون حابرا للمعصية التامة
 ويعوم مقامه اذا عرض عليه ما يعوق الاداء كالماله
 والحون لا ما يفسد الاداء مطلقا فستقط الرد
 والام ان وجود الغرم في الحرم الثاني بوجوب عدم الغرم
 كما ان الوجوب في الحرم الثاني لا يوجب عدمه بل الغرم
 واحد كالوجوب وانما عدد مراته متناهية في الزمان
 بتعدد الارصه فستقط الرد الثاني السد في
 ابطال الرد من الغرم على الانسان به في ثاني الحال اما هو
 على الانسان به في اول الوقت وسادى الواجب في بطل
 وهو الفعل في اول الوقت بطل الوج الاول والغرم على
 الانسان به في الحال اما هو بديل على الانسان به في ثاني
 الحال لا في اوله فلا يلزم عدمه بل لا يصح وجوبه المبدئ
 ذلك ان الفعل في اول الوقت يخصه وصيه الاولى
 واجب محتاج الى البدل كما ذكرنا وان سلم الله

في الاول بعد ذلك انه يتبادر بالبدل فيسمع ان السقوط
 الفعل عنه لان الواجب واحد لها ولكنه لا يستقط
 ابطال الوجه الاول واما ابطال الوجه الثاني فيستلزم
 تعدد البدل والواجب جميعا وهو خلاف التجماع
 فيكون باطلا ومنه ان الساقية من قال بوجوب
 بالاول اي اول الوقت وفي الاخر فضاء والظاهر
 انهم القائلون بان الامر للقول وقال الحنفية
 بالآخر وفي الاول يعجل والحنفية اخر الاول
 لسيده الوجوب اذا فصل الاداءه لعدم المراجعه
 يتفضل السبيبة منه الى الثاني ثم الى الثالث هكذا
 وان لم يصل به الاداء الى الاخر فمقتضى السبيبة
 ما فعل الله بعد ذلك وان نفس الوجوب بالاول
 ووجوب الاداء بالآخر فان اراد المصير بما فعلهم
 هذا المعنى وذكر وانهم يرونهم يراون بما فعلهم
 وقال الكوفي في الثاني في الاول ان في اخر الوقت
 عن صفه الوجوب اي صفه التكليف يكون مقفلا

نقل الشيخ العباسي في حاشيته
 انه قال الوجوب يتعلق بوقت معين
 والفعل في وقت معين وجوب
 ومن الفعل او وجوب

وان لم يسهل على صفة التكليف سقط عنه الفرض
كذا في المعنى ودم المطران الحنفية احيوا بانه لو جاز
في اول الوقت ولم يحركه منه لكنه حارب الايقاع واحا
وقال فلنا المكلف محيرين اذ ان له في امره وحراره
واما لم يحركه في الاول لولم يكن محيرا فلنا ان هذا
من الحنفية فلعلهم احيوا به على ما قال خص الوجوه
بالاول في الآخر مضى او اراد قوله لو وجب وجوب الاداء
وح لا يدفع المحي به قوله فلنا ان دفع الواجب الموسع ^{والموسع}
رمانا محي رواد كصلوه الظهر والمكلف باحرار الوقت
وقد سيع العزم كالحج وقصا الفواصل له الساخر ^{ما لم}
قوانه ان اخر ذلك الموضع اما المصا وكبر وقت طلال
عز ذلك فعند السامعي رحمه الله لانا لا نثبت بالتأخير وان
الحج اذا كان له لانه لا يهونه لان الظن متبع وعند عهد
في روايه الى الفضل الكوراني عنه من قول السامعي في
روايه اخرى عنه ان الامم مري على الفواصل على ظنه القوي
ام لا الله لا عزم بالظن البين خطاؤه وعدا في يوسف

27
بالاخير وان فانه الحج عن العام الاول لكنه ان اذاه بعد
مرتفع الاثم لان النقاء الى القابل لا يعلل على الظن ^{خسفة}
في روايه الى يوسف المسئلة السالبة الوجوه اما ان ساء
كل واحد من المكلفين كالصلوات الخمس او ساول واحد
معنا كالمجهد على النبي صلى الله عليه وسلم وسمى هذا ^{القسمان}
فرض عن او ساول واحد اخر معن كالحج والجهاد وسمى ^{صا}
على الكفانه وعند الحنفية هو فرض على الكل ويسقط عنهم
بفعل البعض لعموم المصطفى كقوله نلوا من التكليف ^ض
الكفانه صوط بعلة الظن فان طر كل طائفة ان عيده ^{فعل}
لسقط عن الكل ووطن انه اي الغرض لم يفعله وجب ^{على الكل}
لان التكليف صوط بالظن المراعي والحائري الوجوب ^{على حد}
عزم معن عزم معقول لان ثابته عزم معقول السند ثاب ^{ثبه}
على بعد ثابته اجمع معقول فلت يسم اجمع مع القول ^{لوجوب}
على واحد عزم معقول لا يصرح بالصحة ما والحنفية ان الوجوب
على الجموع والالزام حلا والمفعول على كلا المقدرين ^{المسئلة}
الدابعة وجوب السمي مطلقا عزم سطر وفقد حاله ^{الاكحال}

في رواية صحيح

وان كان الاداء مسرطا بشيأ وهو المراءى يقول قال
هو ما ورد به الامر عن تقييد وجوب ما لا يتم لك
السوء الا انه اذا كان المحاد المقدمات وسعه وهو قوله
مقدور كالطهارة للصلوة واداء الركعة فقد
على افعال الصلوة او كان ولكن الوجوب وجود مسرط الوجوب
مقدمة كوجوب الحج المسرط بالانستطاعة والفتا
فسرط ما قال السيد الامر بالركوة مطلعا مع انما
لست واجبه مطلقا ولا مع انه الامر مطلقا عنه ان لو لم
الفتنة في الامر ما انه لم يكن مقدمات دليل اخر فان
ما لم يوجد لا في الركوة حلا في الصلوة فان ما لم يوجد
وان لم يجد الطهارة فصل وجوب الشيء وجوب وجوب
اذا كانت المقدمة هي السبب لذلك الشيء دون الشرط
فانه لا يوجد وجوب المقدمة الى هو شرطه فصل لا
فهما الى السبب ولا في الشرط لنا على الوجوب
سواء كانت المقدمة سببا او شرط ان الكل بالشرط
دون الشرط مع في الشرط وجوب السبب فان العوار

28 موجب الشرط دون السبب مسبب اجما عقلت
ان عني دون وجود الشرط فهو ليس المدى دون وجوب
والاصالة متنوعة لجوار حصوله من غير وجوب وجوب
للزوم وجوب حصل الحاصل وهذه السببة عن ما قيل
بحوران فان الحاصل الوجوب بوقت وجود الشرط ولا
اذا لم يكن الشرط موجودا او الزوم المسرط يدور الشرط
فلنا ما ذكره خلاف الطاهر لان الطاهر الوجوب المطلقة
ان لا يحصل بوقت وجود الشرط فمن خص به حلا الظاهر
فان احاط المقدمة اي كذلك اي حلا الظاهر لان الظاهر
لفظ الامر لا وجوب المقدمة فحوالك هناك حوايل هنا
فلنا ان احاط المقدمة حلا الظاهر بانه عنا عن
اسباب ما دفعه اللفظ او وقع ما يشبهه وخصص احاط
الامر بوقت وجود الشرط ففي لما اثبتت عموم لفظ الامر
واما احاط المقدمة فليس كذلك فان اللفظ اي لفظ الامر
لقد دفعه بانه ساكن عن احاط المقدمة وعده لكن
احاط بالليل الحاجي سبه وهو ما سوي بالله الاستار

اجمالا منه الواجب اما ان يوقف عليها وجوده
اي وجود الواجب الخارج سرعا كالوضوء للصلاة او
كالشئ الحج او يوقف عليها وجود الدهني اي يوقفه
اي يحصل الواجب عليها وذكرا لاساس الواجب
كالاساس بالخمس والصلوات او اثر واحدة منها
والعلم بالاسان المنسيه لا يحصل الا بالاسان بالخمس
واما المعارب الواجب بحرم كسبها كذا قال
سما كسفت شئ من السعة لم يفسد شئها عند
الحصد وكسفت شئ من الركبة استر الفخذ عند السبا
فروع عليه الاول لو اشتبهت المنكوبة بالاحدية حرمنا
لا على معنى ان المنكوبة حرم في الواقع بل على معنى
انه يحل الكف عنهما فان العلم بالكف عن الجنبية الوا
موقف عن الكف عنهما السامى او قال الزوج لزوجه احدا
طالق ولزوجه احدا على البس خرمنا اي يحل الكف
لا ان اذا اجتمع في كل منهما احمال احل وحرمه حرمنا فليكن
للمحرمه السد فاعلم بحرم المطلقة والجنبات عنهما في

على حرم من المطلقة فحرم من المطلقة واجب فليس العلم
بالمطلقة المبرمة فحرمها معلوم من عرفه ولا راد
التنسيب بين فلام انما يكون مطلقه من اللسان المحتاج
الى العلم بغيرها او يوقفه على حرم غيرها بل المطلقة هي المبرمة
لاهي على ان يكون حرمنا في موضع عند حصد بل يجوز ان
ايتما شاء ويكون ذلك سائلا المطلقة عنهما عند
اجمع وكل منهما احمال احل واحرمه فليس ذلك بل
اجمع احل واحمالا سبب حرمها عند الحصد والقطع
بان سبب حرمها لا يحرم احلالها كذا قال طالق
علا واحماله او لم يفرق بين المبرم ان محل المحرمه في
سما في علم الله يردون السامى وارسل في السامى اي حرمه
منصورة على التنسيب بين وهي معلوم عند الله تعالى
والجواب انه لا يصح قول النسيبين ان يقال الله يعلم المصينة
والله يعلم الله سببين ايها ساء ولكن ما لم يوسد سببين
في علمه او العلم تابع للمعلوم ولا يكون قبله والمراد من تنسيب
ان المصينة الواجب واجب والمراد بالسبب على ان

انه مقدمه وليس بالاحب وهو قوله الزائد على ما ^{سقط}
 عليه الاسم المسح ^ع واجب والام بحر تركه والخفيه
 على ان الزائد على ما سطلو عليه اسم الفراه وهو آية او ثلث
 انات يقع واجبا فوله والام بحر تركه فله هو عملة الزا
 من الواجب المحير كانه قبل القرآنية والفاية ثم المسح المعدر بربع الزا
 عند الحفصه والرايد عليه سنة او صبيح ^{سبح} وسبحي ^{سبحي}
 مشبعا المسلة خامسة وجوب الشيء مستلزم ^{حرمه}
 تقييده لاننا اي حرمه التقييد ^{حرمه} حرزه اي حر الزوا
 لان الواجب الذي يجوز فعله ويمسح تركه فالدال عليه
 ان الواجب يدل عليها اي على حرمه التقييد بالتضمن
 وفي كنه الحنفية الامر بالشيء موجب حرمه ضده ان فو
 ضد المصود والامر وكراهه ضده ان لم يهور كالمأ
 بالقام في الصلوة اذا عدتم قام السطل وادالم ^{سطل} بطل
 والتعزله واكر اصحابنا يعني ان الاسعه ان الامر
 بالشيء المستلزم حرمه يفضله لا يحرم الشيء لبدله
 من ان يضره والواجب اي الامر ^{سقط} لا يفعل ^{سقط} يفضله

اي بعض المأمور فضلا ^{سقط} حرمه يفضله ^{سقط} فالامر ^{سقط}
 بحر التمسك ^{سقط} فلنا الام العقله فان الاحاب ^{سقط} بدون ^{سقط}
 من بعضه حال لما قلنا ^{سقط} الحنفية وامضا صور العلم
 بصور اخر عوان ^{سقط} ان الواجب ^{سقط} لا يفعل ^{سقط} ولا يترك
 منه عدم استلزام وجوب الشيء ^{سقط} حرمه يفضله حوار
 الاستلزام مع العقله ^{سقط} ولما دعوى ان كل ما عقل عنه ^{سقط}
 بالاستلزام ^{سقط} فهو فرض ^{سقط} وجوب المعهنة ^{سقط} وان الامر ^{سقط}
 بهذا ومع هذا ^{سقط} ففعل ان العقله ^{سقط} لا تمنع الاستلزام ^{سقط}
 البسائس ^{سقط} او اسم الوجوب ^{سقط} في الجواز ^{سقط} لا حرمه ^{سقط}
 الغزالي ^{سقط} وان قطع السوب ^{سقط} ان كان واجبا ^{سقط} اذا اصابته ^{سقط}
 ثم يسع الوجوب ^{سقط} ولم ينو القطع ^{سقط} مباحا ^{سقط} استدل ^{سقط}
 مدعيه ^{سقط} بانه لان الدال ^{سقط} على الوجوب ^{سقط} يحرم الجواز ^{سقط} لانه
 عباره ^{سقط} عن اخرج ^{سقط} والوجوب ^{سقط} عباره عنه ^{سقط} وعن منع ^{سقط}
 والمفهوم ^{سقط} الاول ^{سقط} حرم ^{سقط} المفهوم ^{سقط} الثاني ^{سقط} فمأيد ^{سقط} على الوجوب
 بالمطابقة ^{سقط} دل على الجواز ^{سقط} بالضم ^{سقط} والناسخ ^{سقط} للوجوب ^{سقط}
 اي الجواز ^{سقط} فانه ^{سقط} يقع ^{سقط} الوجوب ^{سقط} بالرفع ^{سقط} المنع ^{سقط}

يكفي في اسقاء المركب اسقاء منه فيكون الدليل على
 سالما عن الثاني من احوال ارتفاع المركب يكون بارتفاع
 هذا الجزء او بارتفاع ذلك الجزء او بارتفاع المجموع والدليل اذا
 لم يسلم الا على قدر واحد من الساعات لا يكون سالما
 مع هذا القطر فضلا عن القطع لا روع الواحد من الساعات
 صريح وليس ما ذكرت الامثلة تشبه الا في الساعات
 ثم يدعى ان هذا السلب اساءة للحجج واسه له وهو ان يكفي
 في اسقاء الاساءة اسقاء الناطقية واليه اسمها
 احوال حسن الواجب في المندوب والمباح والممنوع
 الترتيب فصل له واحسن مفهوم بالفصل كما هو في كتب
 الحكمة في رفع احسن بارتفاعه اي بارتفاع الفصل فلما
 لا يمكن الفصل مفهوم بالجنس وما ذكر في حكمه مدحولا
 قلت واحوال المناسبة له ان رطلكم منه مجازة وان
 سلم ذلك احوالا مما يحتاج في مفهومه الى فصل ما لا
 الى هذا الفصل المعين فاذا اسقى مفهومه بفصل احوال
 المركب فيقوم بفصل عدم احوال هذا احوال

في اسقاء المركب اسقاء منه فيكون الدليل على
 سالما عن الثاني من احوال ارتفاع المركب يكون بارتفاع
 هذا الجزء او بارتفاع ذلك الجزء او بارتفاع المجموع والدليل اذا
 لم يسلم الا على قدر واحد من الساعات لا يكون سالما
 مع هذا القطر فضلا عن القطع لا روع الواحد من الساعات
 صريح وليس ما ذكرت الامثلة تشبه الا في الساعات

31
 تقومه ولزم اسقاء وفعلكم اساءة يقومه بفصل
 وهذا اصل ان يقال اذا اسقى الناطقية مفهوم احوال
 بفصل عدم الناطقية فينتفي الحواسه والعدو
 قال المراد الواجب لا يضمن معنى احوال فان حقيقة
 احوال المحسوس من الفعل والركب وذلك معنى الواجب
 وهذا كقولك كل واحد فندب وباده فاذا انتفى
 المندوب ولا اقل به المسئلة السابعة الواجب
 لا يجوز بركه لان المنع من الركب من لوازم الوجوب
 فلو كان حائرا لركب احوال حائرا لركب ومنع الركب
 احوال وهو محال بل هو ممكن بجزئين كالصلح
 في الارض المنصوتة قال الكعبى يجوز برك الواجب
 واسم له فعله فعل المباح برك احوال لان فاعل
 المباح ما دام صليقنا بالفعل فهو برك المحرم وهو
 اي برك المحرم واجب بفعل المباح واجب بل
 حائرا لركب الواجب حائرا لركب فلك الام احوال
 احوال يكون واجبا او اما يكون واجبا احوال

في اسقاء المركب اسقاء منه فيكون الدليل على
 سالما عن الثاني من احوال ارتفاع المركب يكون بارتفاع
 هذا الجزء او بارتفاع ذلك الجزء او بارتفاع المجموع والدليل اذا
 لم يسلم الا على قدر واحد من الساعات لا يكون سالما
 مع هذا القطر فضلا عن القطع لا روع الواحد من الساعات

ودم ماركه والفعل الذي رعت انه فعل المباح وبرك
 احرام ان قصده التعبد ولا ثم انه فعل المباح لان المسامحة لا
 فاعله وهذا الحمد والامر بقصده كذا فلا ثم انه واجب
 لان الواجب فاعله وهذا الحمد فلنا ان امر فعل المباح
 ترك الحرام بل به يحصل ترك الحرام لان يكون هو هو ولا
 يلزم من كون الترك واجبا ان يكون الشيء المعين الذي
 يحصل به الترك واجبا اذا كان الترك مكن الحصول
 بفعل آخر غير المحبى فيكون المسامحة واجبا محض لان
 مريد من اراد ما يحصل به الذي هو واجب فيكون ^{القول}
 به وقال الفقهاء كوبرك الواجب انه ترك الصوم
 على الحائض والمرضى والمسافر مع انه يحرم تركه اجبا
 وانما يجب التحريم شديدا والتميز وهو موجب للصوم
 لعله تعالى في سبيلكم اليسر وليجبه وانما عليهم
 بقدره اي بقدر الترك وذلك على الواجب فلنا
 على الاول انه كما يعتد في وجوب الشيء وجوده الموجب ^{باعتبار}
 عدم المانع وهذا العذر يعني الحائض والمرضى والسنن

مانع فلا يجب والحكمة على ان عليهم نفس الواجب
 وعن الثاني ان القضاء يوجب على وجود السبب
 اي على سبب الواجب لا على الواجب والاى ولو كان
 القضاء يوجب على الواجب لما وجب قضاء ^{الظن}
 على من قام مع الوقت للدلالة الظن لم يوجب اجبا
 ففعل ان وجوب القضاء لا يدل على الواجب الثاني
 فيما لا بد للحكم منه وهو احكام السمع والمكروه عليه
 المكلف والمكروه به معنى الفعل وقوله فصول الفصل
 الاول في الحكم وهو السمع دون العقل لا معنى ان العقل
 لا حكم له اصلا بل معنى انه لا حكم العقل بان الفعل حسن
 او سيئ في حكم الله تعالى وذكر في المحقق المعصية والوا ^{العقل}
 عليه موحده بنفسه الحسن والسمع هو العقل السمعية
 الحريات النسخ وما رفته ولا سمعته والوا لا اثر للعقل في
 احكام الاشياء ومخبر بها دون السمع والمذهب الصحيح ^{عندنا}
 ان العقل غير موجب بنفسه ولا مظهر لغيره هو الوجود
 الموجب هو الله تعالى واحال المص رسل الاسعرة

الى بعض صفاته فقال لما ناسا فساد الحسن ^{العقلين} والقيح
 في كيات المصباح وينفج على هذا الدليل مروع وله فرعان
 جرت عادة الاسعوية بالحج عنهم على يد التزلزل
 سوب هين الفرع من هذا الاصل وهو سلمنا ان العقل حاكم
 لكن لا يجوز منه الحكم في هذين الفرعين الاول سكر المنعم
 ليس بواحد عقل خلافا للمعبر له ولما نريد لله ^{حسب} لكون
 عقلا لو وجب قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم لان
 موجب العقل لا يوقف على السمع لكنه لم يجب قبل البعثة
 اذ لو وجب لعذب ناره لكن لا يعذب قبل السمع ^{لهو}
 به وصا كنا معد من حي سوب رسولا فلا يكون واجبا
 عقلا المراغي والحار الملاءمة اي قوله لو وجب
 ناره موعنة لانه بما لا يعذب حوار العفو واجب
 ما جعل اللام حوار العقاب وعدم الامس ومن ^{عنه}
 وبم الدليل فله نصرة للذهب عدم العقاب المغموم
 من الآية لا يدل على عدم حوار العقاب للانتم ^{المن} ووقوع
 منه بالعفو لا يدل على عدم الوجب كما لو قال لا اع

على ترك الظهور ولكن امنا الدليل على عدم وجوب ^{الظهور}
 ولا نعم الدليل السبيل المراد من العذاب المذكور في الآية ^{العذاب}
 الدسوى والواحد هو الذي يترتب عليه العذاب ^{الذي}
 فلا استسهاد للاسعوية في الله والدليل السامى للاسعوية
 وهو قوله ولا ناله لو وجب سكر المنعم عقلا لو ^{حاصل}
 لفائدة وهو عيب وعلى الله وما الفائدة المسكونة ^{هو}
 من غير عود الفائدة اليه او فائدة للشاكر في الدنيا ^{الله}
 لا تنفقه بل احط او لفائدة في الآخرة وانه لا يجوز لانه
 استسهاد للعقل بها اي بالآخرة او الفائدة الآخرة ^{بها}
 بدون احراز السمع ولا احرازه لان الكلام مما ^{البعثة}
 في السكر غير واجب عقلا فله نصرة للذهب ^{واجب}
 بالدليل العقل لا الاستنباط الفائدة والوجوب ^{بالدليل}
 لا يسمي بانه يعلم فائدة وفعلا الله تعالى لا يعمل ^{بها}
 الغيب بالنسبة اليه او بحارائه لفائدة الساكر في الدنيا
 وهو صمد الخلق على السكر والاختراع ^{المن} على تركه او
 الطهارة في الآخرة والوجوب السامى بالدليل ^{العقل}

اذا كان مما ابدله القابلة ويكون الشيء مختلفة فهي ^{الاخرى}
 ولا يتم ان هذا القدر والاخر مما لا يسهل العقل به ويحل
 في الجواب عن المراد انا بحار لانه لغالبه السكاكر في الذ
 وهي انه يدفع ظن الضرر الاجل فانه ادرك السكر بهم العقاب
في الاجل فلنا ودسمنه اي هذه القابلة بعارض قصر
فان السكر يصمد الصبر بوجوه لانه تضر في ملك الغير
بصر ادن المالك لان السمع والبصر وسائر الاعضاء ملك الملك
قصر فيها الى السموات والمبصرات وعمر ها عبر اد
الى صهر العقاب فلنا احمال البعيد ولا صلح مبار
للمعارضه فان صرو العبد جميع النعم الى ما حلفت لاجله في
المادونه سر عالمه لو يصر ولله كان ظلم الله في بها
موضع والظلم مع عندنا فلا عدكم ان بعد استمر
وكاستن اي بالنعم عطف على قوله بصرف الحق الى الدينا
بالعاس الى كبر يايه كما ان مالك البحر اذ اعطى سربه
من سكرو عليها في الحاقل عد مستنزه ان فلك الان
بعد مستنزه اداعلم المسكرو وسائر الناس انه

34 فلما اد لا قابل بالفصل فلنا ان ما هو واحد الصدور
لا تكلف في ما الفعل حال القدرو والداعية كذلك اي وا
الصدور مع انه تكلف السدد الفعل قبل العلم السا
منع الصدور ووعدها واجب فلوح على مدته المع لله
لولا المنع مكلفا به وعلى مدته الاساعره كون الواحد
وكلاهما تكلف بالحكم لولا الاول تكلفا بالمسروط عدم
والثاني تكلفا بمحصل الحاصل للم اسما التكليف
بالمسروط عدم السوط اد ما حر المسروط عن
التكلف الى ما وجود السوط كالتكلف بالصلو عند
عدم الوضوء والان ان التكلف بالواجب يسهل التكلف
بمحصل الحاصل بمحصل ما هو واحد الحصول ولا
اسكال على الاساعره ما ما الافاض عضد انه في
فان التكلف هو لا يتلا والله انما صور عبد الورد في
الشغل والشرك واما عند وجود الفعل علا الفصل
المال في الحكم به وهو معل المكلف وهو مسائل الث
الاول ان التكلف بالحكم عند الاسوي عمر جان عبد الما

والامام العزالي والمعتزلة اما عند المعتزلة فلو جوب
 الاصلح واما عندنا فلا بد من الحكم واما عند المعتزلة
 فلا بد من الحكم ايضا طاعة الله تعالى ولو احدا من اهل البيت
 انه لو كان محمدا كان كونه عينا معي انه الاعلى له و
 عن معتزلة الله تعالى لان حكمه لا يستدعي غرضا فلو
 ان يكون مختلفا لكونه يشبه الظلم او لا بد من الحكم الكون
 قيل في استدلال المحمديين ان اجماع الصحابة وجوده من
 وصا الصحابة وجوده لا يطلب ولا يطلب المجمع لهذا المعنى
 وجوده لانهم ان لم يصرحوا باسم الحكم عليه باسم الله
 بان مرادهم الله لا يمكن وجوده في اجماع حسب العرف لا بد
 الذي في ثم ذهب الاسعري الى انه واقع في غير المجمع
 خلافا للشافعي وجميعه على ان التكليف غير واقع بان
 لادله كاعدام القدم وصغار الله مع ولف كقولهم
 المجمع لانه يمكن الاستدلال في الكالفة السيد
 النام عن معلوم والماتل السيد في الكالفة السيد
 محصورة فالاعراض في العلم بعلم المستقري الزام

طاعة ما لا يكون في الفعل
 طاعة له كمن افصاوه

35 قوله تعالى التكليف الله نفسه الاوسعها والمجمع للمعنى
 في وضع نفسه على الآية يستعمل المجمع لغرض الضرر وعرض
 الدليل وقيل التكليف بالمجمع للمعنى واقع فيكون طارا لان
 استرأى الهب بالامان مما ابرأ على محمد صلى الله عليه وسلم
 انه لا يؤمن وهو قوله بع انهم لا يؤمنون والامان بالله
 امامهم بالانوار وما لا يتم المأمورية اليه فهو مأمورية
 بعدم الامان مأمورية والامان كان مأمورية فهو مأمورية
 التفسيرين وهو مجمع لانه فيكون التكليف بالمجمع لانه
 واحاد الراعي المعارضة بالامان مأمورية مجمع ما ابرأ على
 بل ما سئلوا بالوحيد والرسالة السيد هو مأمورية
 حجة ما ابرأ لان الامان عبارة عن ذلك فلو كان
 عا عن ما سئلوا بالوحيد فلا يكون مكلفا واحاد
 المصع المعارضة بصلوة فلنا لام ان امر به اي بالامان بعد
 ما ابرأ الله تعالى انه لا يؤمن وانما امر به من الاحياء
 بانه لا بد من فلا يلزم اجمع من البعضين واعرض كما
 احوال المصداق لان ما ان يكون الامر بالامان باقيا مع

ذلك الجبرام لا والاسم مسبق والالزم ان يكون امر بالامر
 سوط بالاجماع ونلزم الحال مسبوحة ولا سبحة العقاب بمرور الايمان قبل الجبرام
 ثم قال والجواب الجواب انه مكلف بصدق الرسول بما جاء
 من الوحي والرسالة وهو امر ممكن لا يخرج عن الاحتمال
 علم الله تعالى واختياره انه لا يؤمن عاصه انه يصير
 بالغير وهذا الاربع في حوار التكليف في ذلك الله مكلف
 بالجمع بين المقصدين اي الايمان وعدمه محتج بالذات
 ان يحاط بان امره بالايمان مع هذا الجبرام في قوله عليه السلام
 استمعوا واولن تحضوا اي ليس سبطي عوا ان يستمعوا
 وهما كما قيل امين ان وقفنا في حصول اليك النظر
 والاحسان ونحن على ان لا نقطع كما اليانما الهداية
 والموافق فيكون معناه صدق انك لا تؤمن بعمر مو
 ثم عاصه انه يضمن الامر بعدم الايمان بعمر السوفى لكل
 ما فرض من الايمان بالسوفى وعدم الايمان بعمر السوفى
 محقق جدي المعارضة وفي البلوغ انه لا يحصل منها الا
 بما ذكره المحض وهذا ما اورد عليه المسئلة التاسعة الكا

سوط بالاجماع
 ونلزم الحال
 مسبوحة ولا سبحة
 العقاب بمرور
 الايمان قبل
 الجبرام

36 مكلف بالايمان والعقوبات والتعاملات اجماعا اما
 بالفروع العقوبات فكذلك في حوار المواخذة في الآخرة
 واما في حوار وجوب الاداء فكذلك عند السامعي والعامل
 والحقه خلافا للمعصية وفي بعض النسخ طلاق الحقبة
 مستباح ما وراء التهور وانهم لا يقولون بوجوب الاداء
 متمسكين بقوله عليه السلام ادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله
 فانهم اجابوك فاعلمهم ان الله فرض خمس صلوات
 عند العاقلين بالمفهوم والمسك ظاهر واما عند غيرهم
 فاعدم الدليل على العرصه كذا في الموضع وفي البلوغ قوله
 لعدم الدليل ممنوع وان العمومات الواردة في موضع الصلوة
 دلت على ما مع ان المعلق بالشرط هو الامر بالاعلام
 رضية فلهذا العمومات في سبغ احوال عنها والمعلق
 الشرط وان لم يكن بغير العرصه لكن عدم الاعلام
 مع العرصه لا يصح بكلف المعامل وفروهم بين
 الامر النهي والوا انهم مكلفون بالسواهي دول الاوامر
 لنا على انهم مكلفون بالفروع اجمع ان الآية الامري بالعباد

يتقنا وهم يعني مولدنا بها الناس عندنا وهو هنا ^{مطهر}
 ان يقال كيف يكون بها والكفر مانع لا مكان ان الله
 بالامان كالحديث لا يمنع المكلف بالصلوة ^{للاذهب} فله نصيب
 سلمنا ان كلمة الناس عامة لكن خصوصتها الحاصل ^{والتقيا}
 اجماعا فخص الكافر بالحديث والعقل لا يمكن ان يكون ^{العباد}
 مع الكون ولا احباب الامان لا احباب العباد لا ولو وحت ^{لوجب}
 طريقا لاقتضا لكن الامان اصل العبادات ولا ريب ^{فيها}
 لغيره لما عرف ان المقصود لا يكون ان يكون اقوى حالا
 من المقصود واصر الآيات المؤقتة يترك الدعوى كمن يورث
لمس كس الدين لا تؤنزل الركوع والوا اليزك من المصلين
الآيات فيكون مكلفين بها والآيات ليست على الحقيقة
بل لهم وانهم واليون مكلفين في حوا المواحدة الاخر
واصر انهم مكلفون بالنواهي لوجوبها عليهم بالايج
فيكون مكلفين بالاوامر وما ساءا على النواهي واجام
حصول صلاح المكلف قبل الاثم مانع المنها
فكان الكافر يكون مكلفا بما دون الامتنان

معال الكفر
 مانع

الامانة عساة والكافر ليس اهلا لها ولا يكون مكلفا بها
 ومع الفرق الصحيح الفاس واحد بان العرو عن مسلم
محرر البرك والعقل بدون النية لا يكفي في الاجتناب ^{مثال}
المأمور به ما ساءا اي الفعل والبرك او الامر والنهي
الاسان بهما على وجه التقيد موقوف على الامان ^{نظرو}
وان المكلف اذا ترك المهر عند سقوط عنه العقاب
لم يمتنع التقيد بخلاف المأمور به فانه ما لم يمتنع التقيد
الاخرم عورض الادلة على كلف الكفار بالفروع
لوجوب الفروع عليهم اما ان حالة الكفر او بعده
بط اذا العساة لا يصح مع الكفر ولا في حالة الكفر ^{مضاء}
اجماعا فلا يجب بعده في الاولاد في كلفهم
فائدة تضعيف العذاب في الآخرة كما قال الله تعالى
ساعف لهم العذاب وهذا ايضا لا يخفى ^{نهم}
ان المواظبة في الآخرة المسئلة السالمة ^{مثال}
يجب الاجراء اي سقوط العقاب
الله ليس عطا الامر فان في صوابه اي يوعى

فيكون الامر به امر لا يحصل احاصل وان لم يحصل
يعبر عليه كمن الماني كل المامورية فليست بالكلية
خلافه والابوه اسم الانسان المامورية لا يوجد الاجزاء
كما لا يوجد الشيء الفساد في الشيء غيره اذا لم يكن
الامصال مظهر الاجزاء فكذلك الكتاب الذي هو مظهر النفس
لكن الشيء غيره اذا لم يكن ولا يكون واسد كما لا يبيع
فكذلك الامصال لا تدل على الاجزاء واكواب منع ما بل احكامها
فان الفساد لا يماثل الاجزاء او لم يطلب اجماع بينهما بعد
ما ابدى اجماع بانها مطلبان فانها عن انفسها
العرف بان الامصال لو لم تدل على الاجزاء لكانت
فان ذلك خلاف النهي فان موصاه برب العذاب
المزكك وهو صانده اجماع مع عدم الدلالة على الفساد
الكتاب الاول في الكتاب اي القرآن ولم يعرفه
وليس هو يعرف الشيء بما هو خفي والاسد لا
يقف على معرفة اللغة لا عربي ولا على معرفة افند
ينقسم الى امرين يعني وهذا ينقسم بالسطر الى ثلاثة

من عر اسار سى وعام وخاص وهو بالنظر الى معلقا
فانه يقال المعنى بهذا اللفظ اما جميع معلقا به او
ومجل ومدين وهو بالنظر الى النسبة من الذات والمعلقا
فانه يقال دلالة اللفظ على معلقا به اما محصاه التي
اولا ثم لما كان الحكم قد يقع لاحد من المصالح لا بد من
الرافع والمرفوع فقال ناسخ ومنسوخ وبيان ذلك في ابواب
خمس الباب الاول في اللغات وفيه وصول تسعة
الفصل الاول في الوضع وما سعلوه لما مست الحاجة للبيان
في معاشته الى التفارق والتعاون بان يعرف المحتاج
ما في غيره اما باللفظ او بالاسارة او بالمسال فان
والفريق او يجعل الطين كهيئة الطير اذا ان
وكلست عنهما وكان اللفظ افيد والاسارة والمسال
يسمعه الموجودات المحسوسات والمعصية والعدو
كلمة والمهسة بخلاف الاسارة والمسال فانهما
وسات واليسير منهما لان الحروف كسيفيا
لقرن النفس الصوري فهو موافق للامر الطبعي

أَيْتَسَوْفَ وَضَعُ حَوَابِ لِمَا كَانَ كَذَلِكَ وَضَعُ اللَّحْظَ بَارِئًا
الْمَعَالَى الذَّهْنِيَّةَ لَا الْخَارِجِيَّةَ لِأَنَّهَا تَحْتَ لَدَوْرَانِهَا مَعَهَا أَيْ لَدَوْرَ
بَلْكَ كَرَفٍ مَعَ الْمَعَالَى الذَّهْنِيَّةِ وَحُودِهَا وَوَعْدُهَا فَإِنْ رَأَى
شَيْخًا فَظَنَّهُ حَمَارًا سَمَاءَ حَمَارًا ثُمَّ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ فَرَسٌ سَمَاءَ
فَرَسًا فَلَوْ وَضَعَ الْمَعَالَى الْخَارِجِيَّةَ لَأَمْتَنَعَ تَسْمِيَتُهُ حَمَارًا لَكِنَّا
قَالَهُ الْخَارِجِي وَكَذَلِكَ فِي الْمُرَكَّبَاتِ لِأَنَّهُ لَوْ نَارٌ رِيْدَانٌ لَوَدَّ
عَلَى وَهَامٍ رِيْدَانٍ فِي الْخَارِجِ لَكَانَ كُلُّ حَكْمٍ صَدَقًا كَذَا قَالَ السَّيِّدُ
الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ قَوْلُهُ لَا مَسْجَعٌ تَسْمِيَتُهُ حَمَارًا أَفَلَا نَمَسِّيهِ حَمَارًا
خَطَأً مَسْجَعًا وَأَمَّا صِدْقُ التَّخْطِئَةِ لِلَّهِ لَمْ يَكُنْ فِي الْخَارِجِ حَمَارًا
مَعْلُومًا أَنَّهُ الْمَعَالَى الْخَارِجِيَّةُ وَلَوْ كَانَ الْمَعَالَى الذَّهْنِيَّةُ مِلًّا
الْخَطِئَةِ لَأَنَّ فِي الدَّهْنِ حَمَارًا وَكَذَلِكَ فِي الْمُرَكَّبَاتِ كَذَا
لَوْ لَمْ يَكُنْ قَامًا فِي الْخَارِجِ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوعًا لِلْمَعَالَى الذَّهْنِيَّةِ
لَكِنَ كُلُّ حَكْمٍ صَادِقًا إِذَا صَدَرَ عَنْ عَصَاةٍ وَكَانَ تَقْيِيْدًا
بِهَامٍ فِي الدَّهْنِ لَا لِسَبَبٍ بَهَامٍ فِي الْخَارِجِ وَلَقَدْ هَذَا
قَوْلُهُ وَجَعَلَ صَدَقَ الْحَجَرُ طَائِفَةً لِلْأَعْيَادِ لَوْ
الْمَوْصُوعِ مِنَ الْقَفْلِ لَمْ يَأْنِ لِلْأَوْطَانِ كَيْفَ الدَّهْنِ

بِالسَّكْرِ كَمَا لَا يَبْدُو لِلَّهِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
رَبُّ الْمَالِ نَعْمَ الْإِقْبَانُ عَظِيمَةٌ فَرَعَصَى إِلَى طَرَفٍ صَدْرُ الْعَقَابِ وَلَيْسَ الْعَقْلُ
كَأَحْكَامِ بُحُورِ السَّكْرِ حَكْمًا بِأَمْسَاعِ السَّكْرِ بِالْمَحْ وَبِأَنَّ صَالِدًا
لَا يَكُونُ قَادِرًا وَصُورَتُهُ مَعَ النِّعَمِ إِلَى مَا حَقَّقَ لَهَا لَا يَطْرُقُ حَرٌّ عَلَى
عَمَلِ الْخَارِجِيِّ وَمَا حَقَّقَ بِالْبَالِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْمَالِ الْأَضْرَاجِ
مَرْحُوضَةً سَاءَ عَلَى أَنْ الْمَوَاطِنَةَ عَلَى الْحَدِّ الْمَحْيِ وَالْمَحْيِ وَالْمَحْيِ
عَمَّا مَرَّ فَوَدَّ أَنْ يَكُنْ أَمَّا لَكُنْ بِالسَّكْرِ إِلَى حَرِّ السَّكْرِ
وَيَسْتَعْمِلُ الْإِعْرَاضُ وَاللَّهُ عَالِمٌ صَدَقَ عَنْ الْمُسْتَرَاتِ وَالْمُسْتَرَاتِ
عَلَيْهِ لَكِنَ يَطْلُقُ عَلَيْهِ الْمَحْمَدُ وَالْعَصَبُ وَالسَّكْرُ الْمَحْمَدُ
أَقْرَبُ حَصُولًا لِبَالِ الْمَوَاطِنَةِ وَالْعَصَبُ بِالْإِعْرَاضِ
وَمِنْ لَيْسَ مَادَّكُمْ بِالْوَجُوبِ السَّرْعِي بِالْقَصْرِ الْأَحْمَدُ
بَعْدَ لَوْجِ مَادَّكُمْ لَوْ أَنَّ لَحَى السَّكْرِ شَرٌّ عَالِمٌ لَوْ جَبَّ
لَوْجًا مَا الْعَانِدُ لَحَى فَلَمَّا لَمْ يَلَمْ لَوْ جَبَّ لَوْجًا لَحَى
أَحَابِ السَّرْعِ لَاسْمِدِي فَايْنَةً فَإِنْ أَعْمَالَ اللَّهِ تَعَالَى
عَمَلُهُ بِالْإِعْرَاضِ الْخَارِجِيِّ وَمِنْهُ نَظَرٌ لِحُكْمِهِ تَأْخِذُ
بِمَصَالِحِ الْعَادَةِ فَضْلًا لِمَا لَوْ أَنَّ هَذَا الْعَادَةُ هِيَ الْأَحْمَدُ

المالك فيباح كالاستقلال بحدار الغير والاقتناء
 مناره وانصر المالك بالذبيحة خلقت لغرضنا الصانع
 ولا صور خلقها لغرض يعود الى الله تعالى وليس خلقها
 للاضرار اتفاقا ولا نفع اما الملهذ او الاغند او الا
 مع المييل يثبت على الاجتناب والاستقلال بطوعها
 على قدر الله تعالى ولا يحصل منى مما ذكرنا الا بالتناول منها
 اما الملهذ والاغند وظاهرهما اما الاجتناب مع المسلم وانما
 لسحق الواب عليه لودعت النفس اليها وذلك انما
 يكون بعد التناول واما الاستقلال فانما يكون طوعا
 وهو موقوف على التناول لمسكور التناول صياحا واجيب
 الوجه الاول وهو العباس على الاستقلال والافساد
 يمنع الاصل لام الاباحة العقلية في الاستقلال بل هو
 السارع لانه فعل احساري وان قيل على الاباحة
 فثبت الاباحة السريعة وليس الكلام فيها واحس
 يمنع عليه الاوصاف اي لام ان علة الاباحة الاستقلال
 هي كونه اسعافا خاليا بغير كونه مضافا ان يقال

طرصور طبقها
 الا لغرض واستعنا
 نفع عن الاسعاف

الاباحة مع هذه الاوصاف وجودا عداية كونها علة للاباحة
 وقال والدور ان صفت كاسي على ولا يستعمله
 عن الوجه الثاني وهو ان خلق لغرضنا ان يعلو على
 بالغرض وحاز ان يكون محالوه الغرض ولا يفتح العيش
 الاعانية له بالنسبة الى الله تعالى وان سلم انها محالوه
 والحصر ممنوع كحوا ان يكون لغرض احرج رجوع السوا
 على التناول فلم يلم انه ليس كذلك وقال الاحرار القائلون
 الافعال الاحسارية من المعنوية بانها تصرف بغير اذن المالك
 فيجوز ان التصرف في ملك الساهد بغير اذنه حرام
 فكذلك ملك الغايبة انصارا وهو الله تعالى وما ساعد
 هذا الصانع بالفرق بين الساهد والعباس الساهد
 يتصرف بالمصرف في ملكه دون العباس ومع الفعل
 تنبيه ليسر الى صبح حجة منى الموقوف والى صبح حجة
 الاباحة ونقرر المحسن ان الفعل الاحساري اما ان
 محسوسا عنه او لا ولا ولا محسوسا عنه والمال الاباحة والسوق
 او مال وام نفيسة المحرمة فتعبر الاباحة وهذا هو ال

41

لجوهو الخففة فقال عدم احرمة الوجب الناحية
عدم المنع اعم والادع فانه يشمل الوجوب والترك والكره
والاباحة فكون اعم وهذا النسبة للدفع مذهب جمهور
الخففة لانهم ارادوا بالناحية عدم المنع كما هو الفصل الثاني
في المحكوم عليه وبيان من يوجب ان يكون محكوما عليه في
وقته مسائل اربع الاولى ان المودوم محكوم عليه لا يفي
حال كونه مودوما يكون مامورا بل معنى ان الطلب الهدم
وام بدات الله مع حي ادا وجب المودوم وصار مكلفا فتلقوا
الطلب من غير تجديد امر اخر كما انما مودون بحكم الرسول
صلى الله عليه وسلم اذ امره كان حاله مضافا قبل الرسول
عليه السلام ما امر المودومين بل قد اخبرنا ان رسولك
والله مع سيما من والرسول محيي الامم فلنا وهكذا يقول
امر الله تعالى في الازل معناه ان فلانا ادا وجب مامورا
فلنا الامر في الازل ان كان معنى الاخيار سدد على مامورا
معناه اجمع سدد على مامورا وروح الامم واما مامورا
فقد سدد على الرسول عليه السلام فانه مودوم مامورا

ويبلغ اليها بالنقل فلنا دفع العيب والسفينة ميني على
القبح العقل ومساواة الباطل ومع هذا اي مع صحة الفهم
العقل ولا يستفهم في الطلب العام بل كانت الله تعالى
حي ادا وجب المكلف تعلقه به كالاستفهم ان يكون في طلب
التعلق من ابن سبيو لا انما يتصور الاستفهم لو كان الامر
عمارة عن الحكم صيغة افعل وليس كذلك بل هو الحكم
النفسي المسئلة الثانية في مكلف الغافل عن المكلف
والحائري على ان هذه المسئلة في مكلف الغافل وليست
والظاهر انه سدد لورود التكليفات بالعاطفة مسئلة
فمحملة ان المكلف غافل عن المكلف به الى ان يتبين
والله لو كان كذلك كان لفظ احاطا به السبب لفظ الغافل
وسبب زار هذا لك وضوحا فتقول لا يجوز مكلف
فاحال مكلف المرح ولا يرد احاد صمان الاعمال على الصبي
والحنون لان ذلك من سبيل تطالحكام على السنن
لا حجة كونه مامورا من وفي الملوغ الشكر ان مكلف
بالاستفهام الصلوة حال الشكر مع انه غافل الى البلوغ

رغوا بالمحج بان يكون
يحتسب او صوب معدوم
للرضا غير مفسد
للاحتياط

معدوم للرضا غير مفسد للاحتياط والاكراه للبيضا في الخطا
لان المكروه عليه ما فرض كثر المحج بالاكراه بالقتل او صدام
في مصار او حرام كقتل مسلم فعلم انه لا يمنع التكليف ولا
الاحسان لانه حصل على احسان الا فهو كذا في الموضع فليس
لام روا للقدرة وروا الاحسان وضع التكليف فممكن ان يعا
من قال يمنع التكليف اراد المهي عن سرب المحج وروا التجميع
اراد الامر بالثرب عند الاكراه المسئلة الرابع التكليف
على المكلف عند الاسعوية عند المباشرة واما ما قيل ان
مباشرة الفعل ولا تكليف بل اعلام بان سب سب مكلفا في
الزمان المادي وروا المعنى له التكليف حاله بمباشرة الفعل بل
التكليف بوجه من لها وهو الحصة ان الخطاب بوجه في
ادنى او لم يؤد بدل على انهم مع المحنة في الموضع القدرة التي
سقطها مفسدة هي سلامة الآلات معطو والسينر
القدرة الحصة للحجاب لانها مقاربة للفعل القاضى
عند التكليف بالفعل بان قبل حدوثه وسقط بعد الفعل
وهل هو بان حال حدوثه لا سقط والاشنوي به وصفا

الحرمين والمعرفة لنا على ان التكليف عند المباشرة
ان القدرة الحصة وهي شرط التكليف تكون التكليف
موجبا عند المباشرة المراعى وهو بطرما او لعل
ذلك يعنى ان لا يعنى احد فقط انه ان الى المامو فقط
واراد ان لا يكون التكليف واما ما قيل ان اراد بالقدرة
المستحقة لسرابط الداني فلام انها شرط التكليف ان لا
يها القوة التي يصير موزع عند انضمام ارادة الفعل اليها
فلام انها لا توجد مع الفعل قيل التكليف في حال الانقاع
في تالي حال وروا لا يلزم من عدم القدرة في حال التكليف التكليف
بالمح لوجود القدرة حال الفعل وانما يلزم ان لو كان التكليف
الفعل حال التكليف وليس كذلك فلا يلزم ان يكون التكليف
حال مباشر الفعل فلما الانقاع في تالي حال الذي كلف
في حال ان كان نفس الفعل مع ان مكلف به في حال كما كان
التكليف بالفعل محال في حال عدم القدرة في حال لا على
الفعل ولا على الانقاع لانه هو وان كان امر آخر غير اى
معدوم الكلام اليه اى الى الانقاع وهو التكليف في حال

44

بالانقاع اما بوجه عند
مباشرة الانقاع لان القدرة
تم انقلب التكليف

بان اللفظ حكم بان الحكم في الخارج كذا في مراده على
 عن اللفظ و مرادنا انه يدل على ان الحكم في الخارج كذا ولا
 يلزم من دلالة اللفظ على ما في ريد في الخارج مما
 في الخارج وما في الخارج ولا يصح قوله لودل على ما
 ريد في الخارج لكان كل حكم صدقا ليقيد بالنسب والمركب
 يعني الغرض من وضع الالفاظ تفهيم المعاني المركبة
 دون المعاني المفردة والاقيد كذا لان افادة الالفاظ
 لمعانيها موقوف على العلم بكون الالفاظ موصوفة لها
 والعلم بهذا الوضع موقوف على العلم بالمسميات انفسها
 ولو استغنيت المسميات عن الالفاظ لزم الدور ولا
 هذا الدور في افادة الالفاظ المركبة معانيها لان افادة
 اللفظ المركبة اعما موقوف على العلم بكون معانيها
 لمعانيها لا على العلم بكونها موصوفة للمعاني المركبة
 بلزم الدور على تصور المعاني بالاشارة وعبرها
 عن العلم بالوضع لكن بعد ذلك اذا ذهب المعنى
 يستلزم ان لا يستغني عن اللفظ وان

بان اللفظ حكم بان الحكم في الخارج كذا في مراده على
 عن اللفظ و مرادنا انه يدل على ان الحكم في الخارج كذا ولا
 يلزم من دلالة اللفظ على ما في ريد في الخارج مما
 في الخارج وما في الخارج ولا يصح قوله لودل على ما
 ريد في الخارج لكان كل حكم صدقا ليقيد بالنسب والمركب
 يعني الغرض من وضع الالفاظ تفهيم المعاني المركبة
 دون المعاني المفردة والاقيد كذا لان افادة الالفاظ
 لمعانيها موقوف على العلم بكون الالفاظ موصوفة لها
 والعلم بهذا الوضع موقوف على العلم بالمسميات انفسها
 ولو استغنيت المسميات عن الالفاظ لزم الدور ولا
 هذا الدور في افادة الالفاظ المركبة معانيها لان افادة
 اللفظ المركبة اعما موقوف على العلم بكون معانيها
 لمعانيها لا على العلم بكونها موصوفة للمعاني المركبة
 بلزم الدور على تصور المعاني بالاشارة وعبرها
 عن العلم بالوضع لكن بعد ذلك اذا ذهب المعنى
 يستلزم ان لا يستغني عن اللفظ وان

45

ولا دور لان استغناء اللفظ

فليس

على صورة عبد العلم بالوضع كرس سوف يورده عند العلم
بالوضع على هذه الاستفاداة بل على الانسار او غيرهما ويمكن
ان يقال صادكتم من الدور لادع في افاده الالفاظ المعاني
لان فهم المعاني المركبة من الفاظها موقوف على فهم
المعردة من الفاظها وقد قوتت في الدور فكذلك ما هو
والحوار الادور في شي ختمها لما ذكرنا لكن المعصود في
للسرافاة المعاني المعردة لانها لا يصلح ان يكون غرضها ان
ادلا فانه من الماد كروا الدور ثم اختلفوا في الواضع وقيل
ويسمى مذهب التوقيف وهل هو الناس ويسمى مذهب
الاصطلاح وهل بعضه توقيفي وبعضه اصطلاحى ويسمى
التوزيع ولما كان دليل كل طائفة ضعيفا عند المص
ولم يثبت نعم الواضع والنتيج الاسعري نعم انه
وضع موقوف عبارة عليه بالوحي او بخلق علم مروي
الناس وهو مذهب الخنفه كذا في المحقق واستند
علمه خمسة دلائل الاول لقوله تعالى وعلم ادم الا
فتش الاعمال واحرف لعدم القابل للعصم

الطاهر

الكلمات الساتر هي الاسماء اسمها اسمها واسمها اسمها
الله بها من سلطان ولولا يكون الاسماء وتوقفها ما
الله تعالى احوالها على التسمية من توقيفها بالمالي
امانه طوى السموات والارض واحدا لا يستنكز اي لغايم
واحدا لا اللغات اما يكون آية اذ كان توقيفها
الى الله تعالى فاما اذ كان اصطلاحه فلا الرابع قوله
ولا تله لو كانت اللغة المعصاة اصطلاحه الاصاح الواضع في
تعليمها الى اصطلاح اخر ليعلم هذا الاصطلاح في الاصطلاح
ويستلزم واحدا من لو كانت اصطلاحه كما في الاصطلاح
فوقه الامان عن السمع كحوار ان يكون المراد بالاصطلاح
وما الرسول عليه السلام هو ما هو في رمانا الحوار
جيب الاول بان الاسماء اريد بها اسمها لا انشياء وخصا
ان علم الله تعالى ادم ان الفرس للركوب والنور للحرث لان
تقول جابر ان يكون الاسماء الى علمها الله تعالى ادم
فوقه بواصل ادم فعلمه الله تعالى ما سبق وضعها قبل
للمذهب اراده المحصاة من الاسماء احدا لا الطاهر المتبا

الى الفهم وانما الاصل عدم وضع سائى على آدم فلا
يصار اليه وعلى دليل واحد عن السائى بان الله
على تسميتهم عن يوسف بل على الموضع لادعواهم ^{لهبة}
للخضام وبان الدم للاعقاد العاسد لك واحد ^{الدم}
بقوله والنوصف بعارضه الاقدار بمعنى لا ان اللغات
اصطلاحه ليكن آية لان اقدار الله على البشر على صطلح
هذه اللغات آية بينه كما ان النوصف آية في ما يتعارف صا
في كونه ما آية والسند سرحه هكذا احل الاسنة على اللقنة
محاز وح حمله على محاز آخر وهو اقدار الله على الاسنة
على وضع اللغات وهو اص الله كم قال وقد نظر صا
فلان اهل العرب يرطقون اللسان على اللغة وهو لسان
العرب والرطعون على الاقدار هذه محاز راجو
ثانيا ولان اقدار الله ايتنا على الوضع عن مختلف انما
اللغات ولا يصح احد او الاسنة بمعنى احد او ا
فلا الطريق في كلام المص على ما س خدا الله بمعنى
حسب يوسف ان العارض من المحاز ين ولم يصدر

جعل العارض من النوصف والاقدار لا من اللغات
ولا اقدار واحد عن الرابع بقوله والنوصف بالتدريجي
لام ان اللغات اذا كانت اصطلاحه لا احد بمعنى بمعنى
الى اصطلاح آخر للعلم بكون ح بالتدريجي والم
كما في علم الاطفال بان تكرر الابوان اللغات في الاطفال
بمعنى الاحوال واحد عن الحامس بقوله
والنوصف بالتدريجي طفعا على النوصف بمعنى بمعنى
السر ع اما الدم من وضع النوصف او حو الله بمعنى
لان لو وضع لا تستحق ولو فور الدواعي على نقله وقال
ان هنا س اجبا اي احل صطلح ولا بالتدريجي اما الوحي
فهو مع البصيرة على علم اللغات وهي اي والحال ان
ما احد عن علم اللغات بقوله وما ارسل ما من رسول
اللسان بمعنى فعل ان السنة بمعنى ما كان للقوم لغة السمعة
به بمعنى تقديم اللفظ على ارسال الرسول لا على الوحي
ان يكون بالوحي الى نبي فلا ينبغي ذلك بقوله
وهذا عنا كل امه رسولا ويخبر علم مور في قال

تكون ذلك العاقل عارفا بان الله مع وقفة عليه لا معرفة ^{الوضع}
 تسلم معرفة الواقع فيعرفه ضرورة ولا يكون ذلك
 العاقل مكلفا معرفة تعالى المصداق يحصل الى اصل فلا
 مكلفا مطلقا لعدم العاقل بالفصل وهو بطلان ^{خلق}
 على علم ضروري في معرفة اي عاقل وهو بعد ^{احب}
 بانه لا يتم ان معرفة الوضع تسلم معرفة الله تعالى الى
 ان الله مع بل هو العاقل بان واضعا وضعا ولا يلزم
 بان ذلك هو الله مع وان تسلم ان معرفة الوضع تسلم ^{المعرفة}
 فلا يتم ان معرفة مكلفا مطلقا بل انما يلزم انه لم يكن مكلفا
 بالمعرفة فقط ^{علي} ولما قلتم انه باطل السند الاجماع السند
 عدم الفصل بين المكلف بالمعرفة وعيها ^{في}
 فلو لم يكن كل عاقل مكلف بالمعرفة فلا يتم الاجماع
 لكن الكلام في ان المعرفة اذا حصلت هل يبقى مكلفا
 والامر لا يوجب التكرار فلو لم يكن كل عاقل مكلف ^{بالمعرفة}
 معناه ان الله يحصل له لا انه مكلف يحصل الى
 وقال السباد انو اسحق لا يشترط في ما وقع به السباد

الاصطلاح لوقفي في قطع السلسل المذكور والمافى
 مصطلح الدليل الى هاسم وما كان دلالته مع احوال ^{غنية}
 يعلم ما من لا يتغير في له وطريق معرفة في اي معنى اللغة
 العقل المتواتر كالسما والارض والاحاد كالحق ^{ليست}
 في الباري فهو استنباط العقل من النقل كما اذا قيل ان
 اجمع المعروف باللام بدلالة الاستثناء انه اي الاسماء
 اخبر ما سواه اللفظ يحكم العقل بعد ذلك بمعرفة
 الله لعله يكن علما لما جاز اخرج اي فرد يشتمل عليه
 واما العقل الصوري فلا يجري تفقا في معرفة الالها
 لفصل الثاني في قسم الالفاظ وفيه ثلاث ^{سلسل}
 القسم الاول للدلالة وخطه وما كان يقسم الدلالة ^{معرفة}
 قسم الدلالة والدلالة اللفظ على تمام مسماه ^{معرفة}
 على بعضه فمن وعلى الدلالة الذهني البراء واما ^{اعني}
 القسم الثاني وهو كون المسمى بحسب المسمى ^{فهم}
 فهم الله وليكن هكذا المسمى دلاله وليسمى ^{اخرى}
 نحو الدلالة بدونه كدلالة العدم على الملكة ^{مستبعد}

واللفظ ارد جزء على جزء المعنى مركب والاسم فرد والفرد
 اما ان الاسم عنه وهو حرف اي لا فهم عنه الذي وضع
 اللفظ له دون اعسار لفظ اخر هو معلنه كالبحر م
 من البصرة بخلاف ذو و فوق وتحت فان ذكر المصداق والله
 لا فهم المعنى بل الوصول الى الوصف باسم الاجناس
 او الى مكان تخلف والخصوصية ما الاعتدال ان اللفظ
 وضع عاما لا مور مخصوصه هي الموضع له كوضع هذا
مسار اليه مخصوص وهو الذي اسجل فيه والكلام
مخصوص والذي كل معنى جملة وليس وضع هذه كوضع
فان الموضع لعمامة فيه وهذه موصوف باعتبار المعنى
التي تحت حق اذا اسجل جل في زيد بخصوص مكان
 واد اريد العام المطابق له كان حقيقه مخلاف هذا وان
اذا اريد المخصوص صفت كالحق ولا اريد بها العموم
 هذا والمراد احد الاسماء اليه والانا اريد بها مركب
 ذلك مفعول الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو
 كالاسماء والانها كل اسماء وايه معنى مخصوصه والاسماء

الا المسبوب اليه والاسماء التي معلنه بمعنى البصرة
 والاسماء التي لكونه بمعنى لكونه في المراد بمعنى البحر
 ذلك النوع الذي هو معلنه الحرف لا في الفعل والا في الاجناس
 بالاسماء التي معلنه بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 والاسماء بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 وتحت وعلى وعن والكلام اسماء اذا اريد بها وتجاوز
مطلعا فهو كالاسماء والاسماء التي معلنه وهو الفعل الذي
 اي بصيغة العارضة بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 الملهة والا الاسم ثم الاسم كل الاسم بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بالفعل كالاسماء او بالفعل كالاسماء بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بنية او بالفعل بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بدل على بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 على بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بنية بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بنية بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى
 بنية بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى بمعنى

ثم احري علم ان اسمع ومضم ان لم اسمع والمراد بالاسم
ان يسمع من اللفظ وعنه كالكلمة والخطاب وتقدم ذكره
اخرى وفي جعل المص من اسام احري بطرار ووطه ^{المع}
للفولية انت على كل محاط ^{بهر} وهذا على غير القاصي الردف
عد الاسماع بصير شخصانا القصد والتوضيح ^{لانه}
جعل المعروف بلام العهد واسما الاساة واسام احري نظر
لا اسرا كعما سعاد منها في الاسماع ^{اد اريد} وقد ذكرناه
في الخصوصات كات حقاو تقسم ^{والمزاول} احرا لللال
جميعا اللفظ والمعنى اما ان يتجدا او يتكثرا ^{او} الى الملفوظ
اما ان يكون كلمة واحدة ولها معنى واحد ^{او} اما ان يكون
كلمة وكل كلمة معنى على حدة ^{او} هي المتباينة اسارة ^{او}
تفاضلتها اي تباين ضابطة كلمة بان لا يجمع
كالسواد والساخ او توصلت بالسان ضابطة حرة
بان يجمع في الكلمة بان كان بعضها اللاب وبعضها
كالسيف والصارم او بعضها اللصير وبعضها السد
وهو قوله والناطق والقصد او تكثر اللفظ واحد المعنى

المترادفة سواء كانت لفظا او لغات كالاسد مع اللث
او مع تشير او بالعكس بان يتجدا اللفظ وتكثر المعنى ^{او} وان وضع
اللفظ في هذا القسم الرابع لكل اي كل واحد من المعاني
فيسرك السد وان وضع اللفظ لكل المعاني ^{مستتر}
فليس اشتراط المعية فيه ^{واضعان} مسموع لما سمي ^{او} حوا وروعة
من قبيلتين والمعية هنا كالمعنة والاي وان وضع
لكل بل وضع لبعض المعاني وان يفر الى اخر ^{سمي} وعنه علاقة
من تجلا نحو جعفر وان يفر لعلاقة واسد وروعة
سمي بالنسبة الى الاول من قوله لانه وبالنسبة الى الثاني
من قوله السد عما كالصلوة او عوبا كاللينة واصطلاحا
كلا بداءوا الحبر والاي وان لم يشتر في الثاني حقيقة
الى الاول ومحا الى الثاني والليل الاول من الاسماء
الاربعة المعنى ونصوص لعدم احمالها معنى ^{اخر}
ما في اللفظ الاول ^{فيلينه} سمع على التكثر المعنى واللفظ
ومن قوله النخلة المعنى تدافع ^{لفظ} فليس اذ اكثر اللفظ وكل
معنى واحد صد وان يكثر بالنسبة الى جميع الالفاظ ^{والمعاني}

بالاضرب اصلية واللف بالمتقلبة ثم شرع في تفسيرهم
 المركب قال وللمركب التك صبيح للاقتران لما استوفى العرض
 الوضع اوافه السبيل فان اواف المركب باللف اي بالوضع
 والطلب للهيبة استغفاهم والتخصيل في الخارج مع
 الاستغناء امر وضع التساوي التماس وضع التماس
 واما قيد باللف احراز عن المعنى والرجح ولا يملك
 قيد الاستغناء كما ذكر في باب الامر مطلقا لان المراد
 امر هنا اصطلاحى وقته لغوى ولا يلى وان لم يقيد
 طلبا فمع احوال الصدور والمكسب خبره في تسمية
 الصدور وعنده بالحرف على السبيل الاول والرفع
 السابعة تفسيد وسدج فيه المعنى والرجح والقياس
 والبناء بالاستغناء الفصل الثالث في الاستغناء
 واحكامه وهو اى الاستغناء ورد لفظ الى لفظ
 وهو اساره الى اشتراط التقابل فيخرج به المسند
 المستوفى في جروحه خرج منه خرج مستغفرا
 وهو الاصلية دخل فيه دخل مستغفرا والاحول

لم واقع في الواو الزائدة وهو له مناسبتة في المعنى
 وهم اسفوا وذهب من الذهب وخرج المعنى من
 بعضى المغارة ولا مغارة ثم في المعنى لا بد من
 اللفظ والمعنى محققا او يمدد او لا تنقض بحرفك مع
 وجمعا وان ضمة المفردة تزد وضمة الجمع ضمة اسد ثم
 الدخيل ينقسم المستوي الخمسة عشر فيما اما ان يكون
 حرف او حركة او كليهما اما زيادة الحرف فكما ذكر في
 واما زيادة الحركة فكما ذكر في النقص واما زيادة كليهما فكما
 والضرب او بعضا حرف او حركة او كليهما وهذا الترتيب
 في قوله من دراي وحده الاسد اما بعضا حرف
 فكما في راجع خوف واما بعضا حركة فكما في راجع
 في قوله الكونين واما بعضا كله ما كفا في
 هذه ستة اقسام يكون في اربعة تفسير واحد في
 الاثنان تفسيران وقوله او يمدد احدهما بعضا اسما
 الى قسمين آخرين في كل منهما تفسيران لان قوله احدهما
 اعلم من الحرف والحركة والصم في بعضا راجع الى احدهما

من زيادة الحرف ومضانه مسلمات ^{مسلمة زائدة}
 وتاء الجمع ونقصت تاء المفرد والثاني زيادة الحركه ونقصا
 الحذف او نقصا ^{في} الحرف عطف على نقصانه وهو اسارة الى
 في كل منهما عشران الاول زيادة الحرف ونقصان الحركه كجاء
 العدد والسادس زيادة الحركه ونقصان الحركه ككثرت ^{النبات}
 او زادت او نقصانه بزيادة الآخر ونقصانه اسارة الى
 تكون في كل منهما عشرة ايات اي بزيادة احدهما خروفا
 او حركه مع زيادة الآخر ونقصانه الاول زيادة الحركه مع
 الحركه ونقصان الحركه كاضرب ^ب الضرب الثاني زيادة
 الحركه مع زيادة الحرف ونقصان الحرف كخاف ^ب الخوف
 الثالث نقصان الحرف مع زيادة الحركه ونقصان الحركه
 والوعد الرابع نقصان الحركه مع زيادة الحرف ونقصان
 ككامل الكل او بزيادة تهما ونقصانهما اسارة الى قسم
 يكون فيه اربع تغييرات وذلك بزيادة الحرف والحركه
 ونقصان الحرف والحركه كآرم ^ب الرمي ثم مثل الاول ^{على}
 والسر طرب فقال كاذب ونصر وصار ^ب

والصرب على مذهب العوسن وعلى مسلمات ^{وخذ}
 وعاد وتبقت اضرب وخاف ^ب وكال وارم ثم شري ^{حرامه}
 فقال واحكامه في مسائل ^{الاول} مسلمات ^{المشتق}
 على الدان صدق اصله اي المستوفى منه معنى انه كما صدق
 صدق ان له صرا حلالا لا على الجبائي وابنه اي هاشم
 فانما قال ابا الميثية الله تعالى دون علمه فجو صدق ^{المستوفى}
 صدق المستوفى منه حيث ذهبنا الى اطلاق العالم ^{عليه}
 وانكر اثبوت العلم له وقال ابا الميثية نعم بالدارك العلم ^{بالمسألة}
 للمستوفى لانه علم مع انهما يقولان ان علمنا علمه لعالميننا
 قوله وعلاها اي العالم به الى العلم فبيننا على ان ^{هو}
 المشتق صدق اصله ان الاصل حرويه اي المستوفى ^{منه}
 حرو المستوفى يدل على داره منة فبالمستوفى منه فلا ^{يوجد}
 المستوفى دون اي دون المستوفى منه المسألة ^{الثانية}
 سوط كونه اي كون المستوفى منه دوام اصله
 فلا يجوز اطلاق الصارب على من انقصه فيه خلاف
 ان سيدنا يعنى ابا علي كذا واي هاشم المعبر له واما قلنا

انه شرطه لانه يصدق الشيء في الشيق عند زواله
بعد انقضاء الصبر يصدق انه ليس بصارب ولا يصح
ايجابه وهو انه صارب الصماع صدق اليقطين قبل مثل
هو صارب هو ليس بصارب فثبت ان مطلقا لا
يتناقضان فلما لام اهما مطلقا ان بل هما موقفا
بالحال عرفا لان اهل العرف يرفع احدهما بالآخر ^{يريد}
تكذيبك في هو صارب يقول ليس بصارب يعلم ان
موقفا هو صارب هو ليس بصارب الصريح في الحال
والا لم نسجل احدهما بالآخر فليست الامم ان رفع احدهما
بالآخر بل على نقيضهما ما الحال بل فتم الحال والماسي في
الهيئة فارادى هو صارب وفيها بالمرأى انه اراد
في الماسي واجيب بانه ليس بصارب علمنا انه اراد في الحال
وان فيهما الاول الحال علمنا ان جواب انه اراد في الحال
وكذلك في المسجل يرفع احدهما بالآخر ^{هو} بل في
الا ان المسجل بل على الحال خصوصيتهما وفي سراج
العاصي العضدان اردت هو كذا موقفتان بالحال ان

الصبر وعنده موقفتان برأى يصدق انه ليس بصارب
في الحال ولا يصدق انه صارب في الحال وذلك مسلم لكن
لا يلزم منه المدعى فان المدعى لانه لا يصدق في الحال انه
وهو بالمرء منه وان اردت ان الصدق وعنده موقفتان
بالحال يصدق في الحال انه ليس بصارب وهذا
عنه مسلم بل هو عين النزاع وعرض الدليل الدال
ان شرط المسجل حقيقة بقاء اصله بوجوه الاول
ان الصارب له الصبر وهو ان يكون دائما
او لا فلا يكون اطلاقا على ان اراده حقيقة ورد هذا الوجه بانه
اعم من المسجل ان يبين ان يكون حقيقة فهو
في ارتقاء اول العلم كونه اعم من ان يكون حقيقة
لا انه اعم من المسجل وان الصارب له الصبر
وهو ليس باعم من صبره والحجاب نحو اناسنا
اعم من الماضي ولا يلزم ان يكون حقيقة فله يكون
من باب اطلاق العام واران ان خاص فله بوجه
اطلاق العام واران ان خاص اما يكون محاذ اذا

به خصوصه ذلك الخاص و اراده الماضي عند المعاني
 ليس كذلك لانه و افعال العام ويرد على المعاني الاصل
 في الاطلاق حقيقة والاجماع في المستقبل منع ان يحمل
 حقيقة و الامام في الماضي يحمل عليها السامى الى الحاة
 صنعوا عمل النقيض الماضي و بالوالد ان كان معنى الماضي
 وهذا يدل على اطلاق حوار الصارب على صمدية ^{الطلاق} الضرب
 و انقضى و الاصل في الاطلاق حقيقة فلم يكن دوام الاصل
 سرطه كونه حقيقة و يوقف ما ينهمر على المسبب في هذا
 يدل على حوار اطلاق الضارب على مس صرب حقيقة
 لكن ليس كذلك بالانفا و قلنا في الماضي الوجه الثالث
 انه لو سرط بقاء الاصل في كون المسبب حقيقة لم يكن المكي
 و نحوه مما لا يجمع اجزاء متضادة في الوجود و قد قيل
 البعض و يوجد البعض كالحبر و الكاتبة حقيقة في معانيها
 لاصباح دوام الاصل الى الكلام و اجزاء لا يجمع اخرا
 في حركه لكن اطلاقه على صمدية عنده حقيقة اتفاقا و اعلم
 ان دوام الاصل ليس سرط واجب بانه لما بعد و نه

55
 اجتماع احدا به اكفى باخر جزئه و لم يسرط في صله
 دوام الاصل لكون المسبب حقيقة و اللغه لم ينزل على
 المشتقة الرابع ان المؤمن يطلق حقيقة على شخص
 حاله اخلو و مضمونه اي مضموع الايمان كماله و توفيقه
 عن الافراد و المصدق يعلم ان بقاء الاصل ليس سرط
 واجب بانه محار و الكلام في الاطلاق حقيقة و الاطلاق
 الكافر على كابر الصحابه حقيقة باعتبار كبرهم السامى
 و تجاز هذا الاطلاق لكنه لا يجوز انفاقا و احب ان
 النزاع في حقيقة اسم الفاعل وهو الذي يعنى كل
 لا في صمد المؤمن و الكافر المسبب المالم اسم الفاعل
 لا يسوسى و الفعل لعمره لا اسماء و انما يتبعنا
 العرب فلم يجد اطلاق المشتق على شئ و معنى المشتق منه
 لم يكن و اما به بل يعبر عنه هذا الاسم و ان لم يكن
 لكن حصل به طمينة القلب و هي كافية فلا يراد
 انما يرى ان الاسم هو هذا لا بعد اليقين و الت
 من الله معكم يكرم بكم كلام بخلافه في جسم كاسم

على سبيل التبع و لا يثبت على
 فانه يثبت خلاف اصله و لا يثبت
 لا يثبت الا بالاشتغال بالاصل

عليه السلام كلام الله تعالى الشجرة ويبقى الله مع منته اسم
المسلم لا الشجرة واما حملهم على ذلك فهاهم الى ان كلام
نعم عبارة عن اللفظ دون النفسى وكون اللفظى ما ذنا يمتنع
ذلك الله مع بل يحتمل به غيرهم ثم شبهوا هذه المسئلة
اخرى وقالوا كما انه اكلوا وهو اسم مستق واختلفوا اكلوا
هو المخلوق وهو غير فام يد الله مع بل بتفسيره ولا كما
محو لا للحوادث فكما حاران فقال انه معكم باعساب الكلام
وارادهم الكلام بدلالة تعالى قلنا ان اكلوا هنا معنى المخلوق
بل اكلوا هو التاثير لانه نسبة من اكلوا والمخلوق وتفسر
النسبة بنفس احد التاثيرين واجاب ابن الحاجب ^{ابن الحاجب}
اخر وهو ان ما ذكرتم ليس محل السماع لان السماع اما وقع في حوار
وقيل فام بالغير واختلفوا ليس بفعل فام بالغير بل هو دال على
ولا يلزم مطلوبكم اكلوا منه بطور الدال على اكلوا وهو
فام بالغير وبه يحصل مطلوبهم بل معنى كلام ابن الحاجب
ان الترفع في حوار اسباق اسم واعلم من فعل هو مصد
الاسم ويكون ذلك للمصدر فاما بغير ذلك الاسم كما

وهنا اكلوا الى المخلوق وان كان عرضا فاما بالغير كالصرا
والاكل فهو من حيث صوب واكل ليس بفعل هو
اكالوا حتى كان فاما بالغير يحصل مطلوبهم ^{لأنه} ^{حسب}
خلق ليس بفعل بل هو مفعول لان المصدر ان اكلوا
معنى المخلوق فلا يحصل مطلوبهم بوجه والمعتبر ان
في دفع هذا الجواب ليس اكلوا نفس التاثير لانه لو كان
هو التاثير لزم احد الامرين اما قدم العالم او التبليسل
ان قدم اكلوا معنى التاثير قدم العالم لان قدم النسبة
قدم المشتبهين والا اى وان لم يقدم بل كان حادثا
لاقتصر الى خلق آخر وبسلسل ولما اختار انه حادثا ^{لأنه}
يفتقر الى خلق آخر قلنا هو اى النسبة والنسبة
الامور الاعسارية التي لا وجود لها في الاعيان
فلم يحجج الى تايير آخر الفصل الرابع في المراف
وهو تنو الى اللفظ فلي هذا كالحسن المعرفه احرا
الاسم وهذه الدالة عن نوالى المهمات كحوية ^{صه}
على سى واحد المتباينات متواصلة او متف

باعتبار واحد عن اخصه والمجاز كاطلاو الاسد
 على شخص ثم حصل السراف فهو كالاتسار والبشر
 السيد وهذا الى جماع الامام وتبعه السراف ان
 المواصله خرجت بعبارة واحد واحد واسموا
 ان السيف والصارم والالفاظ المتناسده ولا بد ان يكون
 مدلول واحد عام مدلول الاخر والكوبان والاس على شي
 فلي لمدلول الصارم على الدار مع الصنف مدلوله
 الذات لا محاله مع الصنف وان لم يكن الذات تمام مدلوله
 انحران السيف والصارم ولا على الدار ولا الصنف
 قوله ولا الكوبان والاس على شي واحد لان جزا المدلول
 ثم لما كان هناك مطابقة بينهم ان الاسم مع ما كده حصل
 وضع بابهم مثل سلطان وليطان فينبيل السراف
 والاكده يقوى الاول وتفقوا المدلول عن المدلول
 والبايع للغير فانما يدون المسوع ولا بد ان على
 شي بعد خرج بعبارة الدار على شي واحكامه اي احكام
 مذكوره في مسائل اربع المسئلة الاولى في سببه

57
 والداعي الى وقوعه فنقول المترادفان اما ان يحصل
 واصوع بان وضع اهل الحجاز صلا اسم المسمى ووضع
 قسم اسم آخر لذلك المسمى واشتهر الى الوصفان
 في سببه والقياس وشبهه السيد هكذا والبشر في
 على الاخرى وفائدة هذا اللفظ على هذا السراج
 ويمكن ان يكون مترادفا له اشتبه على الحجازي ان
 ما وضعه واضعه لهم للهيكل هو اللفظ الاسد ام لفظ
 وكذا على الغني واسم كل منهما كل واحد من القطبين
 وحصل السراف في القسمين واصوع او يحصل
 من واصوع واحد لتكثير الوسائل الى اظهار ما في
 الصمير ليعيد عند تشبيه البعض والموسيع على
 المساء والكتاب في حال الدايغ ليتيسر المطابقه
 والتمثيل وعبرها المسئلة التامه في ايه اي السراف
 خلاف الاصل لانه يعرف المعروف لان اللفظ وضع
 المعنى ووضع اللفظ الاخر يعرف المعنى السيد
 لان اللفظ علامه للمعنى وطرا ان يكون المعنى علامه

قلت الدعوى انه خلاف الاصل ورسا يكون حلا
الاصل ولا به محتاج للناس الى حفظ الكل احوال ان يكون
لكل واحد والمحاطين به معلوم للاخر وعند التماثل لا يعلم
كل منهما مراد الاخر محتاج كل الى حفظ الكل وهو مشقة
والاصل علمها المسئلة السالبة بحور اسمع الابد
مكان الاخر عند البعض سواء كانا لعم او لغتين ولا يجوز
البعض سواء كانا لعم او لغتين ومحار المعنى وال
اللفظ يقوم ببدل مراد من لغته اذ من غير اعتداد بالتر
سعلوا المعنى دون اللفظ والمعنى لا يتغير بذكر ويجوز
في لغتين فيلزم ضمهم الى المستعمل باعسا لكل واحد من اللغتين
والبحور فلو ان كان السامع يعرف معنى المراد من
ضم المذكور وان كانا لغتين وان لم يعرف يلزم وان كان
من لغة فالصم المذكور مبني على عدم معرفه معناه ^{على}
كونهما من لغتين ولو واصل ضم لغة الى لغة تورت سماعة في
ولا يجوز لكان له وجه ثم لا كان الساكن قريبا والسراد
ذكره هنا فقال الرابعه لو كانت قوتها لو اذ كر لفظ

58 ^{غنى} فان والمراد مما ذكرنا ان يكون مدكول ملة او بعينه ولا
فهو لنا ان ريدا فام على ما والوا ان ان اكد للجملة ^{ولنا}
المراد لفظ فان اعم من ان يكون سابقا او لاحقا واعم من
مفادها السخص بحور يدرى او بالنوع بحور يدرى ^{والا}
عربى معى التوكيد فاما ان توكيد السى بنفسه اى يلفظ ^{الاول}
وهو التوكيد اللفظى كقوله الله لم لا غزون قريشا ^{الاول}
او توكيد غير وهو التوكيد المعنوى والتوكيد اما توكيد
كالنفس والعين وكلا وكلنا وكل واحد من واكتفى به
تاكيد للجملة كان ريدا فام وانكر طائفة ^{الملاحظة} حوات
بان الاصل هو الناس ليس هو قوله وجواز صرور
لا حيل الاصل القائل بالكلام ويؤكد وروعه في اللغات
العصية معلوم بالاسماء ولا وجه لانكارهم الفصل
الخامس في اللسان ركز وفيه مسائل خمس ^{الاولى}
في اسائه وهو ما واجب المستحيل او ممكن غير واقع ^{ممكن}
وامر احسن المصداق الاول فقال اوجه قوم لوجه من الاول
ان المعاني غير متشابهة لان الاعداد منها وهى غير متشابهة

والالفاظ متناهية لانها مركبة من الحروف والمساهمة
 والمركب المتناهي متناه فادونع الالفاظ المتناهية
 المعاني العر المساهمة فان لم يستوعب الالفاظ المعاني
 بل لم يخلو بعض المعاني اللفظ وان استوعبت لم يستوعب
 كذا قال الجابري فان اردت الاستيعاب بطريق الحقيقة
 فختار الاول ولا ضرر في اخلو اللفظ الدال حقيقة
 المحار بلع وان اردت ان تختار الثاني والام لروم الا ان
 كوار المحار الذي هو خير منه ورد هذا الوجه بالان
 المعاني عر مساهمة وكذا لام ان الالفاظ مساهمة كوار ان
 تكرار الحروف مرارا غير متناهية وبعد تسليم المقدمين
 رد بان المقصود بالوضع المعاني وهو الذي يحتاج الى
 وحصل بالفعل متناه ولا سلم عدم تناءه في اللفظ
 التوزيع الاسرار والوجه الثاني ان الوجود يطلو على
 الواحد الممكن بطريق الحقيقة ولو كان محاز الصغ
 لكن الصغ اتفاقا ووجود الشيء عينه لما ثبت في علم الكلام
 فكون وجود شيء في الالفاظ الوجود الاخر كقوله مساهمة

59
 فكون الوجود مقولا عليه ما بالاسرار اللفظ يجب
 الاسرار ورد بان الوجود رايد على المساهمة مسر
 من الموجودات بالاسرار كالمعوي والام ان وجود
 كل شيء عينه بل هذا مذهب الفلاسفة وعلمه كلام وان
 سلم ذلك لكن لا يلزم منه الا وقوع الاسرار في الوجود
 وقوعه في وقوعه لا يقتضي وجوبه وهو المتنازع في
 قوم اخرون واستندوا عليه بان الالاسرار لا يسم
 العرض لان دلالة النسبة الى حيزه سواء ولو لم
 يلزم الرجوع الى امر محض وان لم يلزم العرض اخل بالمقصود
 فكون وقوعه مقسدا وما يكون مقسدا وجب
 ان لا يكون فلو كان يكون العينية في حيزه فلا يلزم الرجوع
 لوقوع العرض ونفوذ دليل المسائل من اسماء الاجناس
 يعني لو كان عدم افعال العرض تابعاً للوجود لما وقع
 اسماء الاجناس كقوله الدال على خصوصيات المسما
 لكسها واقعه وبطل ذلك في العلم ان العرض في اسماء
 الاجناس خصوصيات بل نفس الاجناس وهو مقسدا

بحال المشرك

الموصوع للكوكب النهارى وضوءه اللازم له المسئلة ^{التي}
في انه هل يجوز استعمال المسكر في كرم معين واحد لا
السيدان ارادوا انه هل يراد به جميع معاينه معلقات كل
فرد من الناس اخروا الظاهر جوازها وكان المسئلة ^{بالا}
اراد هذا المعنى وان ارادوا انه هل يراد به ان جميع معاينه معلقات
واحد والمدكورين والظاهر عدم جوازها كان المانع انما
هذا اول ما ذكر في المتن والمقصود ايدل على اختلاف ^{الفصلين}
للاطلاء والتقييد فان ذلك لا يتبين مما تدلان على ما اذا كان
والمعاني معلقات اسى اخروا حجة المانع انما صعب ما اذا كان
جميع المعاني معلقات بكل واحد من ^{التي} اثبتت الموضوع فلت
الفاصل الفصل فنقول جوف السافى ^{في} الله عنه والفقائي
يعى ابا بكر والاسماعرة وعبد الجبار والمعبر له وانواع على ايجاب
اعمال المسكر في جميع موهباته الغير المتضادة فاما
المضادة ان لم يكن اجمع بينهما كونه هذا جونا ^{اعماله}
معا والامر كونه سلبا كمن قال للسيد هو عاقل
غير معلوم لفته ومنه اى صعب اعمال المسكر في جميع

61 موهباته ابو هاشم الجبائى والكرخى و ابو الحسن
المصرى والامام الرازى وعليه احنفهم واستدل ^{المهر}
على احوار الوضوع فقال لنا الوضوع في قوله ان الله ^{لا}
يصلون على السى والصلوة لوط مسكر وانها
ما لله مع مغفروهم وعسى استعفا رهم معسان مختلفا
واللفظ مسكر عمل في موهبة بطريق احنفهم لان ^{الصل}
في الاطلاء احنفهم فلت انهم ان الاصل في الاطلاء على معسان
ان يكون احنفهم موهباتهم والاسى كى خلا الاصل ^{الوضوع}
سما والآية لا يجاب افتداء الموهبة بالله مع ولا كبرى ^{الصلوة}
على النبي فلا بد من اجماع معنى الصلوة في جميع الله لو قيل
بما لم يرحم السى وملاكه تسعرون له بائها الدين ^{اصنوا}
ادعوا له لكان الكلام في عامة الركاة فعلم انه لا بد من اجماع
الصلوة اما احنفهم او محازيا اما احنفهم وهو ^{والمداد}
والله اعلم انه مع دعواته بايجاب اخير الى السى عليه السلام
عمر لو ارم هذا الدعاء الرحمة والذي قال ان الصلوة
لله الرحمة فقد اراد هذا المعنى لان الصلوة وصورة ^{للجنة}

الاطاعة اعم منها فاشتمل جميع الناس طاهر ولا يدان
 كسر الناس معنى آخر ^{في موضع} كوضع اليد والامساك
 فلهذا لا يقال الاضداد كما ذكرنا او لا يرد واعلم ان على
 الاسد لا بهذه الآية ومن حرو العطف ^{في المثال} مثال العطف
 وقام مقامه فيكون السد يرسم في السمو
 ويسمى له من الارض فيكون الالفاظ مستعملة في
 وذلك عموما نحن في السد في المراسي ورود
 هذا السؤال على الاول بعد ان قلنا ان العامل ^{هو} في
 ان دون يعملون ولا يتعد بسبب العطف ^{التي} ان
 وح لا يتصور ذلك في هذا السؤال ^{الذي} في هذا
 على المسند اليه بوجه فقد استند وهذا وار
 في الآيتين الا ان المسند في الآية الثانية لما كان ^{في} عاملا
 المعنى ثمانية العامل لا ان يكون عاملا في السؤال فلنا
 لان ان حرو العطف ثمانية العامل وان سلم انهما ^{العامل} هما
 قمتا بانه يعينه فيكون اللفظ واحدا والمعاني متعدية
 وهو المظهر كونه ثمانية بسبب الورد في القضية ^{التي}

يخصه

في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف

مواضع ثمانية عشر
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف
 في قوله تعالى ولا يتعد بسبب العطف

والمناب وكونه معه تسع بالاحاد فهو جمع ^{المفرد} البصير
 وانزلوا كان عينه كان الفعل الواحد فاما فاعلم ان
 واعلم ان على المسك بالآيتين معا ومن يحمل ^{في} في
 للمجموع ^{الآيتين} اي يحمل انه وضع الصلوة والسجدة في
 للمجموع المعنيين معا كما وضع لكل واحد منهما في الاعمال
 في الموضع اي فيكون اعمال كل منهما في كلامه ^{هو} في كلامه
 في بعض معانيه لا في الكل كما هو دعواكم لان ^{هو} الكل من
 الكل ومن اراد معانيه فلنا فيكون المجموع اي مجموع
 مع هو في الصلوة والسجدة مستند الى كل واحد
 والله عز وجل في الآية الاولى والمدكور في الثانية
 وهو باطل بالدقار واجمع المانع ^{هو} استعمال المشتق
 في جميع معانيه حقيقة بانه ان لم يضع الواضع ^{اللفظ} اللفظ
 للمجموع لم يحرك استعماله فيه حقيقة وان وضع له كان
 استعماله فيه استعمالا في بعض معانيه وهو غير ^{هو} صحيح
 فيه فلنا تخار ان لم يوضع للمجموع لم يحرك استعماله في
 اجمع حقيقة بل اعمالا لا في ما ثبت ان اجمع غير ^{هو} كل واحد

والام انه لو لم يوضع
 لم لا يترك
 في اجمع حقيقة

هذا هو الموضوع له دون الجميع والاسم في
 عن الموضوع له لا يمكن ان يكون حقيقة الا حقيقة حقيقة
 ما اسمعيل وما وضع له وامتناع محققا للموضوع
 واد لم يكن اسمعيل حقيقة لا في ذلك كل ما ظننه
 كافيا لامتناع قلب الامتناع فكذلك الامتناع من
 المستترك في جميع معانيه خروج في الجمع والسلب
 كقولك راس عورتا ومارا عينا ورويان الجمع
 في المصدر فكانه قاربا عينا عينا واسمعيل الاز
 كل معنى لفظا والنكرة في سياق السواء عام وكان في معنى
 فكما حار في جميع حار في السلب وهو صفة الاسم على
 بعد ترسيم ان الجمع في حكم بعد الافراد نوع واحد
 وكذا على بعد النكرات فانها باقية في افراد مدلول
 لا في المدلولات المختلفة وفي الهداية في الوصايا ما يدل
 على انه جواز في السلب ونقل عن السافعي روى عنه
 والقاضي اني يكون الوجوب اي وجوب حمل المسكن
 على جميع معانيه حيث لا يفرقة على احوالها لان الحمل

انما هو كقولك راس عورتا ومارا عينا ورويان الجمع

هو في حكم تقدير افراد واحد

على كل واحد منها يلزم الالهام وان حمل على احوالها يلزم
 الترجيح بلا مرجح ويجعل على الجميع ملتزم الالهام على
 بل انما يلزم الالهام وهو غير محتج بل حور الحمل على
 كونه مشتابها ولا حور ارادة الجميع كما ذكره للمانع
 المسئلة الخامسة المتشابهة تخرج عن المعنى على المراسم
محمل والسافعي روى عنه والقاضي انه عام في جميع
في رواه كما مروا ان قرينه ما يوجب اعتبار واحد من
المعاني تعين ذلك الواحد والحنفية تسمونه ما ولا
ترجح بدليل طي ومفسر ان ترجح بقطعي او اني عطف
اي ان قرينه ما يوجب اعتبار احدى احوالها اي يوجب
الاكثر عدد من محاور الالهام في المعنيين وعدد المانع محمل
او القاء البعض اي ان قرينه يوجب القاء البعض
فينحصر المراد في الباقي ان كان الباقي واحدا وان كان اكثر
محمل عند السافعي ويجعل على الجميع على ما نقل عن
روى الله عنه والقاضي او الحمل عطف على البعض اي ان
اوجبت القرينة القاء كل واحد منها محمل على الجارية

ان ارادوا بذكر احوال المكان العطف في غير بيان هو حال
 المقدور والافقوس من احوال احوال في غير بيان هو حال
 وكان في غير بيان هو حال

اللفظ ذاتي جارات سرعة فان تعارضت الحارز من
 الحارز ان تساوت او بعضها ارجح وعلى المقدرين
 المتلفاظ ان يكون بحال ولم يفد العرائن الغاها كان
 او لا يكون كذلك فان تعارضت الحارز ترجح احد الحارز
 حمل على الحارز الراجح هو اى ذلك الحارز وارسا
 الحارزات ورجح احدى الحارزات حمل على الحارز الراجح
 وهو قوله او اصله فان تساوت اى الحارز والحارز
 او رجح احدهما اى احدا المجازين واصل الاخر يحمل
 السندى حوار رجحان بعض حوارى المسبب نظر
 اد رجحانه باي اللفظ من كل اللفظ بل باي اللفظ وكانها
 ما قال في فصل تقم الالفاظ ان اللفظ ان كان
 والمعنى كسر ان تقسم او متساو او للدلالة والراجح
 والدول يحمل والماني ظاهر والماني اصل الفصل
 السادس من الحفص والحارز الحفص فعمله اما
 الحو معنى السور قال حو السور اى يد الحفص
 معنى الثنائين او من الحو معنى التبارح حفصه

تساوت

ان في هذا ما لا يخفى
 ان في هذا ما لا يخفى
 ان في هذا ما لا يخفى

معنى مفعول يكون معنى السبب بقرينه الى العفداي
 الاعفاء المطاوع للواقع لانه اولى بالتبويب عرج
 بقرينه الى القول المطاوع لذلك الاعتقاد بقرينه
 الى هذا المصطلح اى اللفظ وهو كالحسن له المسبب
 اى المذكور مفيدا للمعنى فخرج به المهمل وما وضع
 لسماع بعد وما وضع له فخرج المحارز في اصطلاحه
 المحاطب ودخل الحفص السرعة والعمدة والاصالة
 كما خرج مجازاتها فاللفظ محارز في الدرجة الثالثة والثا
 والحفص لنقل المقطع الوصفية الاصلية الى الاسمية
 الصرفة ونقل الحارز الى الحفص للمساواة كانت الحفص
 معنى العاغل والمفعول والعدد لفظ الحفص من التسمية
 صفه مؤنث عرجة على الموصوف وهو الكلمة
 هذا العدد اعتبار غير ثابت ولا حو لفظ البناء
 دخول البناء عليه ظاهر والمحارز مفعول حو اعنى العبور
 وهو المصدر المسمى او المكان نقل الى الفاعل معنى الحارز
 انما على الى هذا المصطلح اى اللفظ المسبب لى معنى حو

وما وضع ولم يستعمل بعد عن موضوع له فخرج الحقيقه
 بناسبت المصطلح اسارة الى وجود العلاقة والى وجود انواع
 الممارات السريعة والعرفية والاصطلاحية فهو محار
 الدارسة الثانية وقد اى في هذا الفصل صبيحة الى ان
 الحقيقه اللغوية موجودة ايضا كالاساس والعرف
 العرفية العامة كالرأية فابها في اللغة ما يدب على الارض
 العرف العام بالخيال والمحار وكووها كالعاطف فانه اسم المكان
 حصها العرفي بالواقع وكذا العرفية الخاصة كالعلم
 واجمع والعرف فان لها معاني في اللغة وراعيها اصطلاحية
 كاساسي واحصاء وجود الحقيقه السريعة كالصلاة والركوع
 والجمع تسمع الفاعلي او يكون وجودها مطلقا والاحقيقه
 وقسم قوله بتفسير الالفاظ الالهية المستعملة في التنزيل
 كلها مستعملة في معانيها اللغوية والريادية غير ان
 في معانيها فهي تقاء على حقايقها اللغوية والريادية محار
 لغوي لم يبلغ رتبة الحقيقه فلم يصح حقيقه من عند الله
 المعسر له الحقيقه السريعة مطلقا على معنى انها مستعملة

للكان

في معان لم يكن منها ومن معانيها اللغوية علامه معتبره
 فهي موضوعات مبتداه واحوانها محارات لغوية
 قول القاصي اولافاشتهرت في هذه المعاني وصار
 حقايقه عنده الحقايق موله ثانيا هي محارات لغوية
 انقلب خصالها لموضوعات مبتداه كما قال المعبر
 والامر لم يكن عنده اي ولو كانت موضوعات مبتداه لم يكن
 عنده ادله يصعها واصح لغة العرب ولا يكون القرآن
 عربيا لاسيما له علمها وهواي عدم كون القرآن عربيا باطل
 لقوله وكذا انك ابرلناه مولانا عربيا وكوه كقوله انا ابرلنا
 فدنا ربنا فقلت انما سميت ذلك ان لو لم يكن واصح لغة العرب
 هو السماع وهو مكنون الحقايق السريعة عنده
 واعرض على المسك بالآية وقيل المراد من القرآن
 في الآية بعضه وان الخالف على ان لا يقرأ القرآن بحسب
 بقراءة البعض فعلم ان القرآن يذكر ويراد به البعض ولا يلزم
 ان يكون كل القرآن عربيا ولا ان المسك فلنا معاني
 مما قاله الله بعضه على ان ذلك على ان بعض القرآن

66

ان اراد بهذا الكلام ان اللفظ هو الحقيقه
 لغوية يكون عربيا فيكون القرآن لفظا
 نفع القاصي على نفسه كلامه اولاد وان اراد
 ان اللفظ هو الحقيقه لغوية فيكون القرآن
 عربيا فيكون القرآن لفظا لغويا
 بقدر شعور كيف يكون اللفظ لغويا
 فانه انما

كل مع اسم ذكره في القرآن فيكون مستمرا على ما ليس
يعرف فلنا الام اسم اعترفته بل وضع العرب فيها وتلقا
اخرى كالصابون والتشور وعوض الدليل الدال على
هذه اللفاظ مجازات لموضوعات صمدية وقيل
وطرف المعترلة ان ما ذكرتم وان دله على مدحكم لكنه
معارض بدليل اجمالي وبفصلي يدل كل منهما على انها
موضوعات صمدية الاولى معارض ان الشارح اختص
معاني لم يكن في العرب ولم يضع لها اللفاظ ولا بد لها
والالفاظ لموضوعه فيقبل الشرح لتمكن التكليف بها فتغير
ان السامع وضع اللفاظ لها فيكون موضوعا صمدية
فلنا الام الاحساج الى وضع مستان قبل كفي التجوز والثنا
الفصلية انه معارض بان الايمان في الله المصدق وفي
الشرع فعل الواجب وهو غير المصدق فيكون كحقيق
الشرع المبتدأة واقفة وانما قلنا ان الايمان في الشرع فعل
لانه اي الايمان هو الاسلام والاسلام هو الدين والدين
فعل الواجب فيكون الايمان فعل الواجب اما ان الايمان هو لا

68
فلوجه من الاول ما قال والا لم يقبل ^{مستغيب} له قوله تعالى
ويبلغ غير الاسلام ^{مقبول} دينا لمن يقبل منه لكن الايمان
فيكون هو الاسلام والسالم له لو لم يكن هو الاسلام
لم يحرك اسماء المسموعين لان الاصل في التسمية
وذلك في واحد جانا وكان فيهما من الموصوفين ما وجدنا
فيها عريضة المسلمين الاية والسعدية فما وجدنا بها
احدا من الموصوفين الا اهل بيت المسلمين فثبت ان الايمان
هو الاسلام واما قلنا والاسلام هو الدين له قوله
ان الدين عند الله الاسلام واما قلنا والدين فعل الواجب
له قوله وما امروا الا بسعد الله محله من له الدين
وهو الصلوة ونحو ذلك وكدرك من العمدة ^{الدين}
المستعمدة ولقد ذكر اساره الى اقامة الصلوة واساء ^{الواجب}
وهما فعل الواجب والدين فعل الواجب فيكون فعل
وكان في المعنى المصدق فيكون من الموضوعات ^{المبتدأة}
فلنا ان الايمان في الشرع مصدق خاص وهو مصدق
الشيء الله في كل امر ديني علم محبته ضرورة فيكون محارا

الايمان

لغويا ولايم ان الايمان هو الاسلام والاسلام هو الدين
 وهو هو اي الايمان عمن الاسلام والدين فانهما التقيا
 والعمل الطاهر وهذا صحيح في احدها وثبات الآخر كما
 قال تعالى لم يوسوا ولكن مولوا اسلمي^{وا} والام اصلا^{وا} قوله
 ورسخ الآية يدل على ان الايمان هو الاسلام بل يدل على
 ان كل دين صاير للاسلام فهو عمن مقبول وج ماله
 ان الامار دين لم يلزم عدم كونه مقبولا وهو اول
 المسئلة ولايم اصلا لفظ عمن الآية للاسما^{وا}
 سلما كناية عن قول واما حار الاسماء والاصلا^{وا}
 على الملم بسبب ان المصدر يوسر ط صي الاسلام
 وصدا في التشيين على الآخر بكى لصح الاسماء
 والاصح ان يكون هو هو ولد هذا جواب مخالف
 الصحيح فالمدعى ان الايمان والاسلام مرادوا
 واسلمنا في الآية لغويا كما في التبتصة وغيره وانما
 احتوان منع قوله فعل الواحدا وان منع قوله
 وذكر من القمه يرجع الى فعل الواحدا بل يرجع

في قوله عمن الاسماء والاصلا

في قوله عمن الاسماء والاصلا

الى دين المحاص كما قال الامام والقد يدرك الخالص دين
 القمه لان من قال فعل الواحدا فاما اصوله فعل الواحدا
 باسمها والمذكور في الآية اما هو بعضها فروع عليه على القول
 بالنقل الاول الفعل خلاف الاصل واذا دار اللفظ بين كونه
 وغيره حمل على عمن اذ الاصل يفاء الامر الاول على ما كان
 فكون الفعل خلاف الاصل ولايم اي الفعل سوف على الوضع
 الاول وعلى تسخيره وعلى ثبوت وضع فان يكون الفعل موقفا
 على معصاة كبر فكون مرجوحا الفرع الثاني الاسماء^{التي}
 المسئلة في اللغة موحودة المتواطئة كالحج والصوم والمنى
 كالصلوة الصادقة على ذات المكان الفعلية والقولية
 وعلى صلوة المصلوب المعاصرة لجميع الاركان الفعلية
 وصلوة اجازة العادة للركوع والسجود وهذه ماها
 مختلفة فكون مسرورة فالامام اما المراد في الشرع
 والظاهر انها لم توجد لان المراد في خلاف الاصل السيد
 لوصح ما ذكره وحيث ان لا يوجد الاسماء والمسركة لا
 الاسركة خلاف الاصل فليس كونه الشيء خلاف الاصل

اذا كان علمه لا ينفك عن الشك في وجوده لا ينفك عن
 علم الاسماء عند القطع بوجوده والمغترله سموها اسما
 الذوات هي الاسماء الشرعية اجازية على الذوات اسما
 دينية كالنوم والفاسق والكافر والمطعم ^{من} فقهتهما
 الاسماء الشرعية اجازية على الافعال كالصلوة والحج
 واكره والسرعة لم يوجد للاسماء والافعال الشرعية
 انما يوجد بالنسبة للاسماء والمصادر ان كانت ^{كالصلوة} سرية
 والركوع والافعال هامة كصلية وزكي الفروع المالت صنع
 العهود كيقوت سرية النساء ولو كانت اخبارا ليجلوا
 اما ان يكون الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا فان كان
 اخبارا وكان ماضيا او حالا لم يصل ^{المعلق} للعقل لان
 عباره عن موقف ^{عنه} وحول شيء في الوجود على دخول
 وما دخل في الوجود لا يكون كذلك كما هي قابلية للعقل
 فلا يكون ماضيا او حالا والاى وار لم يكن ماضيا او حالا
 بل كان مستقبلا لم يقع الطلاق بقوله طلقك كالايج
 بقوله ساطقك لكم يقع ولا يكون اخبارا وان لم يكن

70
 اخبارا فاما ان تكون صادقة او كاذبة وكل منهما باطل
 ان كذبت لم يعتبر سرها لكم باعتبار ان صدقها ^{فصدقها}
 اما بها انفسها بان يقع مدلولاتها سواء وقع ^{مدلولها}
 على صدقها فان الكاذب ^{غيره} يعتبر سرها فصدقها ان
 على وقوع مدلولاتها فيكون صدقها ان كان صدقها بتغيرها
 بان يقع مدلولاتها فيصير آخر فيصدق هذه الصنع وقوع
 تلك المدلولات وهو بطلانها السد لانه ان صدقها
 بوقوع مدلولاتها وانما يلزم ان لو كانت اخبارا عن الماضى
 او الحال اما اذا كانت المستقبل فلا فائدة من صدقها ان
 صدقها بعد وقوع مدلولاتها في الخارج لان صدقها ان
 يكون سبب وقوع مدلولاتها في نفس الامر في حال
 فالووقع به المعنى ان كان سبب صدقها جاء الدور
 ان يقال على المعنى هذا دور عينية ولا يضر والاصل
 اخبارا لو قال الرجل الرجعية اي لمطلق الرجعية
 طلقك لم يقع كالنوم الاخبار عن الطلاق السابق ^{المفهوم}
 الاخبار لا يخلط بالنية وعندها اتفاقا لكنه ان لم

حاشية
 توقف على صدقها فان الكاذب يعتبر سرها
 هو

حاشية
 لا يلزم دور توقف لان اخبارا كذا
 في ملاحظ العقل ان كان من اخبارا الوجود
 الكلام والمنع كقاعدة هو

الاخبار يقع فاعلم انه ليس باحد المسئلة السائلة للمجاء
 اما ان يقع في المفرد فقط يصل اسمع اللفظ الاسد للمسئلة
 او في المركب اي في الاسد فقط يصل اسباب الصعوى وفي
 الكسر كوالعدلة وصر العسى فان المفردات حقا والمجا
 في الاسد لان الاسباب والافناء فعل الله تعالى لا فعل
 والمراد منهما اي يقع المجاز في المفردات والاسناد جميعا
 كقوله احياني اكنيا الى بطلقتك فالاحياء مجاز في
 والاكحال التورية واسناد الاحياء الى الاكحال مجاز
 اذ فعل المسئلة والله تعالى السند والمجوز في الاسناد
 الاحياء الى الاكحال مجاز لا اسناد المسئلة الى التورية لان
 لا يبين على مذهب الشئ في المراد من الاحياء وهذا
 فان يثبت اللفظ على مذهب الاسعوى ان واصل المسئلة
 لا يكون الا الله مع والكلامان مجازان والافهام
 لاتحاد المراد منها ما بطل المعنى بالفرق ثم اختلف
 وقوع المجاز في الشئ والمجاز فيه واقع وصنعوه ان يكون
 اس عودا لا صغري في القرآن والحديث لنا على الوقف

من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد

من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد
 من باب المجاز في الاسناد

قوله تعالى هوذا امرنا ان لا يكون من بعض ما اوصاه الامانة
 كون بحد من زيد او يكون مجازا قال ابن داود ان المجاز
 الياسن والاساس كلف السماع لانه مبين للشئ ولنا
 لا الياسن مع العهنة قال لانها الله مع انه محذور ولو وقع
 في القرآن مجازا ان يقال له محذور فلنا مع حار اطلاق
 المحذور عليه لغة وانما المحذور شئ ما لهدم الادب الشئ
 ان كانت اسماء الله توضع اولها ما من الشئ فاما لا
 ان لم يكن بوقفيته في وجوده فاذنك وهو محذور في
 لا فهم ذلك انما في سبغة اطلاق كل ما سمي ان يطلق عليه
 عدم صداره كالمجاز مثلا في سبغة باب سوء الادب
 المسئلة السالبة في علقان المجاز في سبغة العلقان
 المحصى والمجازي والاصح اطلاق كل لفظ على كل معنى
 المعنى نوعا ما معنى كفى في ذلك عسا را هل الادب يقع
 تلك العلقان والاسس في سبغة العلقان في احوالها
 لا هو لم ينفذ في علقان اطلاقها والمسئلة في
 احد عشر نوعا الاول السبغة فان يطلق اسم السبغة

المسبب والاسباب اربعة نحو السبب القابلية اي ^{تسمية}
 التثني باسم قابل مثل سائر الوادي والوادي قابل ^{للماء}
 والصورة كالتسمية اليد قدرة السبب ان القدرة صورة ^{اليد}
 لكون القدرة حالة فيها فليس هو تشبيه بالقابلية ^{الصورية}
 احباري ولو قال كالتسمية القدرة بيا لكان اظهر اذ اليد
 يظهر القدرة والعامل اي تسمية التثني باسم فاعله
 مثل نزل السحاب لكون السحاب فاعلا للمطر عندهم
 والغائية اي تسمية التثني باسم غائية كالتسمية العنيفة
 فان الحجرة هي المعصورة عندهم العنيفة والثاني على
 المسببة المجوزة لاطلاق اسم المسبب على السبب كالتسمية
 المرض المهلك بالموت وان الموت مسبق عنه والاول
 اي اطلاق اسم السبب على المسبب او على اطلاق المسبب
 السبب لان علاقة السببية اقوى من المسببة ^{سبب}
 على التقييد اي السبب المعين لسبب المعين ^{المسبب}
 المسبب المعين لا يسلم السبب المعين بل يقيد
 تشبها ومنها اي من اسباب هي اولى بالسببية ^{تسمية}

لانها علوية والذهن لانها الساعية للفاعل على الفعل
 ومعلوله في الخارج فوجدت العلاقة فكانت ^{اسما} باطلا في
 على المسبب من سائر الاسباب والثالث علوية المسبب
 المجوزة لاطلاق احد المتشابهين على الآخر والمسبب
 اما في صفة كالاسد للسمك في البحارة او في الصورة كما
 من الطير كل والمنقوش على الجدار وتسمى ما يكون العلاقة ^{المسببة}
 الاسعار والاربع علاقة المضادة المجوزة لاطلاق ^{احد}
 الصند على الآخر مثل وحذاء وسنة تسعة واطلاق ^{السببية}
 على احسنه التي هي ضد ها فان حراو السنة حسنة ^{متشابهة}
 فليس لكان السببية فجارح احسنه لصح ان يقال ^{خبر}
 سببية حسنة في هذا المعنى وان قيل انه لا يورى هذا
 المعنى على الاصل هو احمق وهو لا يمكن ان يحمل عليها
 لان هذا الحذاء سنة في ذاته وبالنسبة الى خصم وان
 حسنة لكونه خيرا ومشتروعا فالاولى المسبب باطلا
 اسم البصير على الاعشى والخاص من علاقة الكلمة المجوزة ^{طابق}
 اسم الكل على الجزء كالقرآن اذا جعل اسم البوصلة ^{الاسباب}

علاقان

علاقه اخرى لاطلاق اسم اخرى على الكل كالاسود للزحى
 لاد الاسود ليس النقصه والاول لاطلاق اسم الكل على
 اقوى عكسه للاسود اسم لاسلام الكل ^{المعكبه} ^{المسعود}
 والسابع علاقه الاسود لاطلاق اسم المسعود على
 كالمسكر للزحى ^{الاسم} والثام علاقه المجاوزة لاطلاق
 احد المتجاورين على الآخر كالزوجه وانما الجمل الذي يحمل
 القرينه تفعل عنه وجعل اسما للقرينه للمجاوزة ^{سبع} وما والاسم
 والعاسر علاقه الزيادة والنقصان وعلاقه الزيادة ^{ان}
 بسطه الكلام بدونه مثل ليس كمنه سى والحاو ههنا
 ويمكن جعل الحاو عر راده واللاتية تكور لتفى المثل
 الوجه السهائى بارى قال به موجودا يهاوى ^{الضم}
 ولو كان له مثل كان هو مصل مصل كل ^{الضم} لار الى
 على انه ليس ^{الضم} مصله وكذا المعده ثم علاقه النقصان
 الكلام سهدر راده مثل واستل الهه اى اهله ^{العلاقه}
 المحوزه لاطلاق المستول على الهه انما هو نقصان ^{الضم}
 الاصل واحداى عس علاقه المعلق المحوزه لاطلاق ^{المعنى} اسم

93
 المعلق به كالحوا اذا جعل اسما للمحلول يكون المحلق
 متعلقا بالمحلول المسئلة الزايله المحار بالدار ^{سوف} هو مالا
 مجازية على عسار شئ آخر سوى ما ذكرنا يكون في المحرور
 الاداء ما لم ينضم الهه شئ آخر وانهم الهه ما ^{انهم}
 كات حصه محوريه في الدار والاصح محار في المركب ^{صلى}
 فودع المحل والفعل والنسوى لا يكون المحار بالدار ^{فهما}
 لانهما يتبعان الأصول الى المصادر في المبدل المحار في ^{لها}
 لم يدخل فيهما السند فيه نظر لان عسى فعل وليس له مصدر
 يتبعه ^{لكن} فلهذا لم يدر مصدر غايته انه لم يسجل سبلا
 صغى الاسعار والسعة ان يدر الاسعار او لا في المصدر
 بهر سى الفعل فلم لا يدر في الاسعار المصدر من المصدر
 المصدر سى سبلا لكون عدم حرار الاسعار في فعل ^{الافعال}
 مما ذكره المص وليس دعواه انه لا يحرك في جمع الافعال
 محار ان لا يحرك في عسى لا يتبع لانه لا يصح له ولذا اذا
 لانه صغى الاسعار على المنسبه وهو على الوصف ^{الفعل}
 محار ان يوصف وانظر لا يحرك المحار بالدار في العلم ^{عن}

هذا نظرا الى
 جاز ضعف ارض المعلق ان الوضع المحار
 نعت عامه الكلمات وليس مثل هذا
 الشان بعد جوف فلهذا
 لا يوصف به من النوع

لا استوائهما في استدعاء القرية وفي وقوع الخطأ في بعض
 المضمون والمجازين هذا الشيء اذ اوال عبده الذي ولد ^{مثله}
 لميله هذا الشيء وليس له نسب محروقة يعقوب ولا
 النسب وان كان الاول لميله لميله يعقوب عند ابني خنيم
 وقالوا ليعقوب وهو قول السباعي لانه يحمل ان يكون
 عن احريته يعقوب والكاف مضمرا اي هذا كاني في المعزة
 ولا يعقوب فاد استغيا ليعقوب بالسكك ^{نصفه}
 اي حنفه لانه من المساو قبل المحار خير منه لان الاحكام
 مخصوص وما خضع بخصوصيه اقل وجودا من النسب كذلك
 يكون رجوعا سلمنا لكن نقول في هذه المادة جعله
 محازا احريته اولى جعل الكاف مضمرا لان احريته
 مما لا سكة البتة فاما العزة فقد يتفك عنها فاما
 ارب الى الحنفية فيكون راجحة السابع المحصر
خير منه اي المحار لان الباقي بعد المحصر معين
والمحار ما لم ينعس لاحكام تعدد المحار ان يسل
ولا ياكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فان المراد ذكر

اسم الله مع اما السلف باسمه مع عند المدح وهو
 حصفه وخص النسيان اي من ترك التسمية بالنسيان
 او المراد من الذكر المدح نفسه باب اطلاق المقتد
على صاحبها او المسبب على السبب فيكون المراد ما لم
 يذكر اسم الله عليه ما لم يذكر كالمحقق والموقوفه واذا
 تعارضت افاضل الخصم او لو واما معارض الاحكام مع ^{المحصن}
 فهو العاشر المحصر حرم الاضمار لما امر المحصر
حرم المحار والمحار والاضمار سيان مثل ولكم في
 القصاص حرمه فانه يحمل الاضمار اي لكم في سرعه القصاص
 حرمه وحمل المحصر اي لكم في مثل المقتل حيوة
 لا تضمار الناس عن القتل وحصر عنه المقتل منه
 والمعتيان متقاربان لانه على يد الاضمار اي حصر
 عنه المقتل منه قلب بل المعنى على يد الاضمار لكم
 في سرعه القصاص حرمه ايها المنتشرعون بعبودية
 اعمار السرعه فلم يدخل المقتل منه في الموعودين
 بالحرمه وحصل الله عز من شريع او يقول اذ اعلم الناس

سرعه القضا ص اريد عواء القتل ولا يود ومقص له
وامقص منه بالنظر الى هذه السرعه ولا يقدح
بما علم ماد كوان المحصص راجع على الكل والسر
مرجوح بالنسبه الى الكل ومعلوم ان السبع كخص
في الارضان واهم رجحان السبع على الاسر ان ثبت عليه
وقال تنبيه الاسر ان حرم السبع لانه اي الاسر
لا يطل الخطاب بل يورث الموقف الى ظهور المار
والسبع بطله بالكلية فكان الاسر كاي او لا
يس علم من منه اي الاسر كاي من علم ومعنى كل
وهو اي الاسر كاي من علم ومعنى كل حرم منه اي الاسر
يس مع من كل من لان الاسر كاي انما كان على خلاف
الاصل ليراقه الالباس فحب كان الالباس اقل
كان ارجح والالباس في الاعلام اقل التشخيص
الفصل الثاني في تفسير حرو و كجاج البها في الفقه
وفيه مسائل بسبب الاولى الواو للجمع المطلق في الحكم
في المحدثين وفي السور في المجلس عشر ردت او معار

ما جماع النجاه ولا انها اسم عمل حسب السري
مثل تقاثل ردد وعرو وحاء في ردد وعرو وعلية
ولانها في الاسماء المحلفة كالجمع والتثنيه في الاسماء
المتماثلة وهما اي الجمع والنسبه لا اوجبان المردف فلان
واو العطف واختج المخالف بما قيل انكر رسول الله
عليه الصلوة والسلام على من اطاع الله ورسوله
وقد اهدى وعصاها بعد غوى فقال له من
حطيت القفم انت فلقنا له ول وعصى الله ورسوله
وقد عوى ولو كاس الواو كالتسبه للجمع المطلق دون
لما قلته ذلك فلنا لام الملازمه بل انما قلته ذلك لان
الافراد بالعطف اشده عظم ما اجمع بالنسبه واجم
انص مما قيل لو قال اخر المسوسه سبب طالو وطالو
طلب واحد بخلاف است طالو طلقن حسب
نتنان فعلم ان النسبه للجمع المطلق والواو للسري
لانه لما وفقت طلعه بالمعطوف عليه لم يخل
للتناسه فلما الاشتاءات مرتبه في الوقع سري القف

في غير التفسير والسري مستقلة الالفاظ الالكون
 الواو للسري وليس قوله وطالو تفسير
 لمكون اول الكلام موقوف عليه وقوله طلسم
 تفسير لطلو لمكون تتمتع مع الطلسم يا
 لان الكلام امام باخره فلك لو كان الاستواء ات سري
 سري اللفظ في غير التفسير لوقوع واحدة في قوله
 المدخول بها اب طالو واحدة مع واحدة في قوله
 واحدة لكن الواقع ثان في قوله الحسنة واحدة
 فولي السامعي والصحيح ما والكيفية اول الكلام
 امام سوفي احد اذا كان في آخر ما يغير اوله
 وقوله طلسم يغير ما اذا قوله طالو الوجه
 كما غير لفظ مع كذلك في حكم عند الآخر كما هو
 الكلام فاما المعطوف فلم يغير المعطوف عليه موقع
 الاول ولم يس السائي محل قطعا المسألة الثان
الفاء وصف للعنف اي للسري بين المعطوف
والمعطوف عليه غير محملة احياء او هذا لرط

في غير التفسير والسري مستقلة الالفاظ الكون
 الواو للسري وليس قوله وطالو تفسير
 لمكون اول الكلام موقوف عليه وقوله طلسم
 تفسير لطلو لمكون تتمتع مع الطلسم يا
 لان الكلام امام باخره فلك لو كان الاستواء ات سري
 سري اللفظ في غير التفسير لوقوع واحدة في قوله
 المدخول بها اب طالو واحدة مع واحدة في قوله
 واحدة لكن الواقع ثان في قوله الحسنة واحدة
 فولي السامعي والصحيح ما والكيفية اول الكلام
 امام سوفي احد اذا كان في آخر ما يغير اوله
 وقوله طلسم يغير ما اذا قوله طالو الوجه
 كما غير لفظ مع كذلك في حكم عند الآخر كما هو
 الكلام فاما المعطوف فلم يغير المعطوف عليه موقع
 الاول ولم يس السائي محل قطعا المسألة الثان
 الفاء وصف للعنف اي للسري بين المعطوف
 والمعطوف عليه غير محملة احياء او هذا لرط

به اجزاء اذا لم يكن فعلا اذا كان حملة اسمه هو 80
 من فعل دار الى سفين فهو آمن اذا من شأن اجزاء
 ان يكون عقد السري واساس ان يربط السيد
 فلو لم يكن الفاء للعنف لما كان خوها على الحرا
 وقوعه عقد النسب فضلا وحوب الدخول فله
 لائم الملازمة اذا لا حاجة لوحوب دخول السري على
 السري لما كان مفترض الدخول فضلا
 عن حوازه دخوله الى كون الداخل موضوعا للتاخر
 بل يسعى اذا لا يكون منافيا للتاخير وان يجزم بكل
 في الحراء اذا كان مضارع مع انه لم يوضع الجزم للمضارع
 السيد في قوله اذا لم يكن فعلا لرط اذا الحراء اذا
 امر او نهيا وحسب دخول الفاء عليه مع الفعل
 فليس المعنى انه لا يرط الحراء اذا كان فعلا
 لان دلالة المفهوم محملة سليما اكن الهم عدم
 التمسك وهي شبهة المسألة سليما اكن المعنى رط
 به الحراء وحسب مطردا اذا لم يكن فعلا واما اذا كان

في قوله تعالى لا اله الا الله
 هو المسمى بالهمل في قوله لا اله الا الله
 لان الهاء في قوله لا اله الا الله
 هي هاء التثنية في قوله لا اله الا الله
 لان الهاء في قوله لا اله الا الله
 هي هاء التثنية في قوله لا اله الا الله
 لان الهاء في قوله لا اله الا الله
 هي هاء التثنية في قوله لا اله الا الله

بالمهملة لانه هذان معا الى الله عز وجل حلافا للمجاهدين
 يدور في خلدنا ان هذا مصادق على المطلوب ان تقدم
 ان الهذيان هو اللفظ المركب المهملة واللام مصادق
 ليس في كلام الله تعالى لفظ مدمر بل ادركت ههنا
 بل لا مصادفة لو والاحاطة الله به بالمهملة لانه مدمر
 ان يكون لصفه الاله ان دخل في عدم احواله فكيف وقد قال
 لانه هذان احب الحشوية على حوار خطاب بالمهملة
 بله الاول بالاول السور نحو اليرس حم وانها ههنا مع الله
 فلنا لانه انما ههنا بل هي اسماءها ونفسكو اثنا ان اللفظ
 على قوله وما يعلم باويله الا الله اي باويل المنشأ واجب
 والراسخون في العلم يقولون آمنا به كلام مستأنف قال
 فان رجوع الصير في يقولون الى الله والراسخون هم هؤلاء
 او الى الراسخين فينحصر المعطوف وهو الراسخون
 بالحوال وهو يقولون دون المعطوف عليه وهو الله
 وذلك من طر فاعلم اسباع العطف بطلان قسميه
 معوس السساف وعلم منه انه لا يعلم المسابه الا الله

ويلزم الخطاب عما لا يفهم وهو المهملة السدوية
 نظولان المهملة ما لا اوضح له لما لا يعلم باويله فليكن
 ان المهملة ههنا ما لا اوضح له كيف وقد قالوا ان
 السباطين مهملة واصبر جعل المص اللفظ بالسنة
 حلافا الظاهر في المسئلة الثانية ممدلا ولا سكر انهما
 موضوعا هما قلت في جواب اسئلة الحشوية
 لانه ان حصص المعطوف بالحوال لا يجوز بل يجوز
 لا ليس مثل حصص يعقوب بناقله في قوله ووهنا
 اسكو ويعقوب باقله وان ناقله حال المعطوف يعط
 وهو يعقوب لان الباقله هو يعقوب دون اسكو في الكسف
 ذهب عامة الصحابة والسابعين والمعتزلة من
 الى انه لا حظ لاحد في المنشأية اكثر المناخير وعامة
 على ان الراسخين يعلمون باويله والراسخون على قول العامة
 قراءة اي فيقول الراسخون والله مع دم اتباع المنشأ
 لا يتفاء بالاول وفي الملوخ ووه بطرما لا يحفي على الراسخين
 في العربية ان لو قصد ذلك كما لا التوق بالنظم ان يعي

لان الله لا يدين في قلوبهم من قسمة
 المنشأ لا يتفاء بالاول والراسخون
 التاميل

واما الراشعون فليكن ان كان مذهب عامه الصواب
 والسامع حقاً فدا عراض على الله سبحانه ^{العبارة} يا ايها
 الخبير اليق وان كان واسد يكون اعراضاً على الصواب
 والسامع رضى الله عنهم بغير ريب وسوخته في القرب
 ودعوى الرسوخ لنفسه وما كان الايمان ما دعوا من
 الاول وبديهة ^{سوء} الطبع والى امر يثبت ما قاله ويثبت
 الادب بل يتفقد ونسكك الحشونة ^{سوء} فالناقد يطرحها
 كانه رؤس الساطن وانه لا يعرف معناه فكان مملوا
 فلنا الام ذك فانه في عرف العرب ^{سوء} في الاستفهام
 المسئلة السامه لا يعنى التشارع من كانه صلاو الظاهر
 من غير بيان ^{سوء} ومعه خلافاً للمرجئة لان اللفظ بالنسبة
 الله ممل والتا المرجئة المراد ^{سوء} الباب الموعظة ليس
 تهازل هي للتخوف ولا اعاد اسم احدا على العصبة
 ولا ان اللفظ المراد من الظاهر ممل ^{سوء} لان الممل
 منه وهو يقيد اجماعاً اي امتناعاً عن العصبة قيل
 المرجئة هم الذين لا يقطعون على اهل الكبار والعقوف ^{سوء}

بل يرجئون الحكم اي يؤخرونه الى يوم القيمة ^{سوء} ^{سوء}
 الامر وارجيته آخرته فلياح يرتفع الوقت ^{سوء} وعلوهم اذ
 الكلام الاحتمال ان يراد به عسر الظاهر ومساوطة
 المسئلة السامه احطاب اما ان يدل على حكم عطف
 اي مدلوله فان كان للفظ مدلول سرى وعرفى ولاغنى
 فحمل على السرى لانه الظاهر ^{سوء} السامع يحو اعمو الصلوة
 ثم يحمل على العرفى فانه المعروف على الاطلاق ثم اللغوي
 لانه احصيه ثم المحارى ولا حرج اللفظ كونه رارا
 على سبب او غنومه اي لا يلزم من مدلوله وهو عطف
 على صطوفيه وهو اي ذلك المفهوم اما ان يلزم مفرد
 توقف عليه اي على المفهوم عقلاً او سر عام بل ارم ^{سوء}
 عيذك عى فان ارم يدل على اخذ القوس عقلاً ^{سوء}
 عيذك عى يدل على الملكية بالمفهوم والملكية ^{سوء}
 وهو الاعتناء ^{سوء} المسوق على الملكية سرى ^{سوء} ويسمى ممل
 توقف عليه عقلاً او شرعاً او صواباً وعدداً كبر الحفنة
 المعصى لتكون الاى السرعات او مركب عطف على ^{سوء}

في جواب سوال او حادثة او غير ذلك كما اذا سئل عليه السلام
 هل في السائمة زكوة او قيل يحضرته لفلان غم ساعة فقال
 في سائمة الغم زكوة خلافا لابي حنيفة وابن سريج والفقهاء
 الى كروا الحرمين ووجه الاسلام الغزالي والامام الرضا
 فان عندهم لا يدل لنا على انه يدل ووجهه الاول انه المتبادر
 الى الفهم وهو قوله عليه السلام مطل الغني ظم فانه يفهم منه
 ان مطل الفقير ليس بظلم وهو فهم اليهودي ايضا
 فانه يفهم منه ان الميت الغير اليهودي يصير كذلك
 استغنى بهذا القابل لسلام الفهم فضلا عن التبادر
 بل لو كان كما زعم لنا قضاة احوال وكذا مطل الفقير
 وكذا غير اليهودي ولا شك في عدم المساقضة عاينوه الله
 على ان مطل الفقير مخالف لمطل الغني وبكفي لذلك علمكم
 منه ولا حاجة الى الحكم بالعدم والاستنفاء والزيادة فبعد
 لا لفائدة ابصار غير اليهودي سلطنا التبادر لكن الكلام
 في اصل هذا السارد هل هو حجة سرعنة او لا بل هي
 حجته فان العباس السارد الى الله مع الاستحسان

في جواب سوال او حادثة او غير ذلك كما اذا سئل عليه السلام
 هل في السائمة زكوة او قيل يحضرته لفلان غم ساعة فقال
 في سائمة الغم زكوة خلافا لابي حنيفة وابن سريج والفقهاء
 الى كروا الحرمين ووجه الاسلام الغزالي والامام الرضا
 فان عندهم لا يدل لنا على انه يدل ووجهه الاول انه المتبادر
 الى الفهم وهو قوله عليه السلام مطل الغني ظم فانه يفهم منه
 ان مطل الفقير ليس بظلم وهو فهم اليهودي ايضا
 فانه يفهم منه ان الميت الغير اليهودي يصير كذلك
 استغنى بهذا القابل لسلام الفهم فضلا عن التبادر
 بل لو كان كما زعم لنا قضاة احوال وكذا مطل الفقير
 وكذا غير اليهودي ولا شك في عدم المساقضة عاينوه الله
 على ان مطل الفقير مخالف لمطل الغني وبكفي لذلك علمكم
 منه ولا حاجة الى الحكم بالعدم والاستنفاء والزيادة فبعد
 لا لفائدة ابصار غير اليهودي سلطنا التبادر لكن الكلام
 في اصل هذا السارد هل هو حجة سرعنة او لا بل هي
 حجته فان العباس السارد الى الله مع الاستحسان

في جواب سوال او حادثة او غير ذلك كما اذا سئل عليه السلام
 هل في السائمة زكوة او قيل يحضرته لفلان غم ساعة فقال
 في سائمة الغم زكوة خلافا لابي حنيفة وابن سريج والفقهاء
 الى كروا الحرمين ووجه الاسلام الغزالي والامام الرضا
 فان عندهم لا يدل لنا على انه يدل ووجهه الاول انه المتبادر
 الى الفهم وهو قوله عليه السلام مطل الغني ظم فانه يفهم منه
 ان مطل الفقير ليس بظلم وهو فهم اليهودي ايضا
 فانه يفهم منه ان الميت الغير اليهودي يصير كذلك
 استغنى بهذا القابل لسلام الفهم فضلا عن التبادر
 بل لو كان كما زعم لنا قضاة احوال وكذا مطل الفقير
 وكذا غير اليهودي ولا شك في عدم المساقضة عاينوه الله
 على ان مطل الفقير مخالف لمطل الغني وبكفي لذلك علمكم
 منه ولا حاجة الى الحكم بالعدم والاستنفاء والزيادة فبعد
 لا لفائدة ابصار غير اليهودي سلطنا التبادر لكن الكلام
 في اصل هذا السارد هل هو حجة سرعنة او لا بل هي
 حجته فان العباس السارد الى الله مع الاستحسان

هو حجة دونه وانما هو الصورة الحقيقية لا يتبين القائل
 الكلمة وفي الملوح منه نظرا لمرادهم ان كسر اهل
 اللغة فهو وارثك على ما قبل عندهم في صورة حريته
 والمسأل السبعة على ان كل صورة مخلوقة فائدة اخرى
 منه اهل اللسان هذا المعنى فلو لانهم عارفون
 لما فهموه فله فهم الكثير لا يقبل كسر اللفظ
 انكروا الفهم وقوله والغرض من المسأل التنبيه على كذا
 لا يبينه على الغرض لان اللفظ ان الحرفي يبينه على الحرفي
 لكن التنبيه ان كان لا يشاء المطلوب لتمام الاسارية ولا
 في مقام الاستدلال العيب وقوله فلو كان اهل
 خير المنع حوار ان يفهم ذلك من وسع خارجة الامر
 على ان المطلوب كونه لغة لا انه عارفون انه لغة والليل
 الثاني للصلح اطار المخصص بأحد الوصفين
 يستدعي فائدة وتخصص حكمه فائدة وعبرها
 مستغنية بالاصل اذا اصل في الاشياء والعدم في
 ان العائدة منحصرة فيه وهو المطلوب فلهذا

في جواب سوال او حادثة او غير ذلك كما اذا سئل عليه السلام
 هل في السائمة زكوة او قيل يحضرته لفلان غم ساعة فقال
 في سائمة الغم زكوة خلافا لابي حنيفة وابن سريج والفقهاء
 الى كروا الحرمين ووجه الاسلام الغزالي والامام الرضا
 فان عندهم لا يدل لنا على انه يدل ووجهه الاول انه المتبادر
 الى الفهم وهو قوله عليه السلام مطل الغني ظم فانه يفهم منه
 ان مطل الفقير ليس بظلم وهو فهم اليهودي ايضا
 فانه يفهم منه ان الميت الغير اليهودي يصير كذلك
 استغنى بهذا القابل لسلام الفهم فضلا عن التبادر
 بل لو كان كما زعم لنا قضاة احوال وكذا مطل الفقير
 وكذا غير اليهودي ولا شك في عدم المساقضة عاينوه الله
 على ان مطل الفقير مخالف لمطل الغني وبكفي لذلك علمكم
 منه ولا حاجة الى الحكم بالعدم والاستنفاء والزيادة فبعد
 لا لفائدة ابصار غير اليهودي سلطنا التبادر لكن الكلام
 في اصل هذا السارد هل هو حجة سرعنة او لا بل هي
 حجته فان العباس السارد الى الله مع الاستحسان

في جواب سوال او حادثة او غير ذلك كما اذا سئل عليه السلام
 هل في السائمة زكوة او قيل يحضرته لفلان غم ساعة فقال
 في سائمة الغم زكوة خلافا لابي حنيفة وابن سريج والفقهاء
 الى كروا الحرمين ووجه الاسلام الغزالي والامام الرضا
 فان عندهم لا يدل لنا على انه يدل ووجهه الاول انه المتبادر
 الى الفهم وهو قوله عليه السلام مطل الغني ظم فانه يفهم منه
 ان مطل الفقير ليس بظلم وهو فهم اليهودي ايضا
 فانه يفهم منه ان الميت الغير اليهودي يصير كذلك
 استغنى بهذا القابل لسلام الفهم فضلا عن التبادر
 بل لو كان كما زعم لنا قضاة احوال وكذا مطل الفقير
 وكذا غير اليهودي ولا شك في عدم المساقضة عاينوه الله
 على ان مطل الفقير مخالف لمطل الغني وبكفي لذلك علمكم
 منه ولا حاجة الى الحكم بالعدم والاستنفاء والزيادة فبعد
 لا لفائدة ابصار غير اليهودي سلطنا التبادر لكن الكلام
 في اصل هذا السارد هل هو حجة سرعنة او لا بل هي
 حجته فان العباس السارد الى الله مع الاستحسان

في الكلام عدم الفائدة او حصرها في واحدة لا ووضعه
 للافادة فمتى كان البرهان او سلمنا لكن هذا في كلام
 يومهم الكفر لقوله عليه السلام اوتيت جوامع الكلم وحاشا
 في كلام رب العزة والصبر عدم الفائدة عدم اصلي فلا يصلح
 للمفهوم لانه لا يصلح الا للدفع كاستحى وايجز لنا ان نعرف
 بان الاهتمام فائدة وغيره مستغنة بالاصل فتبين
 الامام الغزالي ولم يقلتم ان كل فائدة ينبغي ان يكون معلومة
 لكم ولعلها حاصلة ولم تختروا عليها ما كنتم جعلتم
 عدم العلم بالفائدة علما بعدم الفائدة فمما هذا الدليل
 مما جعله لفائدة اخرى والدليل الثالث ان ترتيبكم
 على الوصف يتسعر بالعلية اي علية ذلك الوصف
 لذلك الحكم كما ستعرفوه واما ان يكون لذلك الحكم
 علة اخرى غير ذلك الوصف او لا يصلح في علة اخرى
 لان الاصل هو عدم فتبين احصر في علية ذلك الوصف
 او لا يتبين في الحكم بانفائة لانفاء المعلول عند انفاء
 فلان اردت بالعله ههنا التامة فلازم ان الترتيب
 لا يثبت في الحكم بالعله ههنا التامة فلازم ان الترتيب

اردت بترتيب على السروط وان اردت بامانة توقف عليه
 في الجملة فلازم ان الاصل منع مثله فانه اذ اردت
 فالاصل لا ينبغي التوقف على فلو كان ايجاب القتل
 تافيا للقتل عند انقائها كان ايجاب الفصا من
 لذلك النفي ولم يقل به احد وقال الحنفية ان اوصى
 الوصف ان يكون علة لعدم العلة لا يدل على عدم
 لان الحكم يثبت بتسلسل وتبني وعرض الدالة على مفهوم
 مما قيل لودل التعلق باحد الوصفين على نفي ما عدل
 لدل امام طائفة او تضمننا او التزاما او الحول صنف
 فلان اللفظ لم يوضع له ولا ما هو خرق واما الثالث
 ولا ساء سوطه وهو لزوم الذهني فاما العاقل يقول
 زكوة قد يفصل عن نفي الزكوة في المعلومة فكان الحسن
 المحسن داخل في الالتزام فساد الاما والام اسفا
 اللزوم الذهني لما ثبت ان الترتيب يدل على العلة
 وقد سح حصر العلية به فثبت ان الوصف علة
 متساوية لذلك الحكم واسفاء العلة تسليزم اسفاء

المساوي فاسماء الوصف دل على اسماؤ الحكم السامية ^{قلت}
فلمنعنا اذ اريد الترتيب العلية مطلقا وحصر العلية
ولا يثبت المساواة المفتضية للدلالة الالتزامية بل ^{الوصح}
هذا التثبت المفهوم بما خرج محرج الاغلب او وقع في جواب ^{سؤال}
او حادته لغير هذا الدليل وهو خلاف الاجماع ومع هذا
فلا يخطر المعلقة ^{فقد} في خطورة عدم الوجوب بها
عند خطورة الوجوب في السأمة ولا يكون ذلك مقبولا
وعورض ثانياً وصل لورد الوصف على بقى ما عدا
للدفع له والاعلوا اولادكم حسنة املاؤا على
حوار من الاولاد لعدم حسنة الفقر وليس كذلك
قلت هذه الصورة غير المدعى فان المدعى ان ^{الخصيص}
يدل على بقى ما عداه اذ لم يظهر فائدة اخرى وفي الآية
اخرج الكلام محرج الاغلب وصله لاندك النفا
فليس هو بل هكذا الوصف ما ذكرتم ان السري ^{سعيد}
بالعلة والاصل ينبغي علة اخرى فينتفي بها ^{الدل}
ايضا مما ظهر للخصيص فائدة اخرى كما في الآية

كم يدل على فساد ذلكم ليركن احوالها وكذا
الخصيص بالسرط وفي بعض النسخ الخامسة
الخصيص بالسرط يعني ان يعلوا الحكم على سبب كماله
ان يدل على تفي الحكم بما استوفى فيه حلقا للخصيص وجميع
وانكر مفهوم الصفة الا ان سرخ وعبد الحمار ^{الخصيص}
مثل فعله وان كان اولان حملوا فعلا عليه ^{بانه}
يدل على عدم وجوب نفقة المعتدة ^{الساقية} الغير كامل عند
لا كلمة ان اذا دخلت على شئ جعلته شرطاً ينبغي
المسروط باسماءه اي السرط قال في الوصف ان السرط
بها لا امر خارج يتوقف عليه السي ولا يرتك كالوضوء
للمصومه وندى حال المعلقة بحر والسرط وهو ما ينبغي
عليه الحكم ولا يوقف بالسرط على الاول يسمى ^{باسماؤه} المسروط
بالانفاق ليركن هذا الاسماء حكم سرخ عند الساقية ^{حتى}
صلح مقيساً عليه وعدم اصله عند الخصيص ^{معلوما} ولا انقل
عليه واما السرط بالمعنى الثاني هو الممانعة هنا فند
الساقية يدل السقاء على اسماؤ المسروط وهو حكم

سرى وعند الحفنة لان في قوله ان دخل الدار ط
 يمكن ان يقع الطلاق بسبب آخر وان لم يسم بغيره
 حرف السوط اصطلاح في النجاة وليس بحديث اللغة
 بل هو مصفوع المعنى اللغوي ولا يسمي الحكم باسمه قلنا
 الاصل عدم النقل فيكون شرط اللغة وان قيل نعم انه
 يلزم اسماء السوط اسما والمسمى سوطا والى المسمى ذلك
 اذا لم يكن للسوط بديل يقوم مقامه فاما اذا كان السوط
 متغيرا او يكون كل واحد من طاقم الوصول الى ذلك الدار
 واركانه سوطا طاقما له للزم اسماء الدخول
 الطلاق بخوار ان يطاوى كلامه ويصالح بكون السوط
 احدهما لا يعينه لكل واحد يعينه وهو غير المتعين وان
 انه يلزم اسماء السوط اسما والمسمى سوطا والى المسمى
 ليس بسوط بل احدهما عسمى من واسماؤه الحا
 باسمهما ما وجد يقول باسم السوط احد فلتا اذا قلنا
 ان شرط اللغة وكل واحد كذلك فيكون كل واحد سوطا
 بعيدا عليه انه يترتب عليه الحكم ولا سوف على ما

كذلك

في الموضع ثم عورضنا بالناو من لودل المفسد بالسطر
 على الحكم عامه لانه قد عورض ولا ذكر هو اسما الحكم على البقاء
 ان اردت تحصينا على انه ان لم يردن لم يكن الاكراه ومنها عنه
 لكنه ليس كذلك لان الاكراه انما يفتي بحقه فيما اولنا
 لام انه ليس كذلك بل السمي الاكراه متفتية عند عدم ارادته
 لا معنى ان الاكراه متصور وانفتحت حوزته بل في ان
 احرمه لا يصح الاكراه عند عدم ارادته انما التحصين وعلم
 من صور اجاله ان لم يردن التحصين لا يكون البقاء مكرها
 عند من ولا يصح كراهته من على البقاء لان الاكراه حمل
 على ما يكرهه ولا يصح صور الاكراه لعلوا انتهى به لان
 على السور لا يكون فلتا وبهذا السور سقط ما ذكره
 في الاسماء ولا حوده مما استظنا ذكره طالعده تعلم
 اعلم ان جواب المسح على وجهه لا على وجه
 الساقية لان اسما الحكم مما عدا السوط حكم سري
 عند الساقية وعدم حرمه الاكراه لا يصح الاكراه
 ليس حكم سري لانه ليس الحكام احصيه بل هو علم

وانما الحكم السري عدم الحرمة بمعنى الاباحة ولو جعل في
 ههنا يلزم ان يكون الاكراه على السع او مباحا بل كيف
 هنا اكراه حتى هال انه مباح ويمكن ان يجاب عن الآية
 القائيلين بالمفهوم انما يقولون به اذ لم يظهر للتخصيص
 فائدة اخرى وههنا له فائدة وهي التفرقة بين حالهم
 اما بينهم وبين غيرهم من النعا ودونهم وما ذكره الشارح ان
 في احواب عن الآية بانها خارج مخرج الاغلب بل يكون
 منه ليس بجيد لان المراد ان كان ان التخصيص في اجوابه
 غالب كما هو ظاهر كلام اجابري والمشاكلة فيكون
 المراد ان الاكراه على الزنا انما يتفق على ما في حرم
 كما صرح به السيد والسرطاح لم يكن غاي الباعد
 السرطوط كما هو المذكور في منع مفهوم السرطوط بل كان
 عدم السرطوط غاي الباعد وجود السرطوط وهذا
 مذكور هنا كذا وما ذكره في العضدية جيد وهو ان
 افتقني ذلك لكنه انتفى عارض هو منه وهو الاجزاء
 بالعدد وفي بعض النسخ السالفة التخصيص بالعدد

لا يدل على هو المراد وانما فائدة ولا على نفى الناقض وانما
 لا يدل من فصل فالوالان الزائد والناقض بخلاف
 والمخالفة ان لا يجب احدا فيهما ولا العاقبة في الحكم فلهذا
 لم لا يجوز ان يحلفا وحسب التخصيص فانه مستند
 فائدة الى اخر ما ذكر في قيل العدد ان كان عليه الحكم والتخصيص
 يدل على ثبوت الحكم في الزائد دون الناقض كما انما يلزم
 فليس والافان كان الحكم حظه الزائد في الزائد
 على المائة او كراهه مكرهه غشيل اعضاء الوصوى
 يدل على التخرج والكرهه مما فوقة دون ما دونه
 وان كان احبابا كوجوب خمس صلوات او اياحة كايا
 اربع زوجات او نكاحه في ريسا في وطى جائز
 دل على ثبوت مشغله في الناقض دون الزائد المستند
 احكامه وفي بعض النسخ السابعة النص الذي
 به على الحكم اما ان يستقل بافاده الحكم اي عن ارها
 سره او لا يستقل بل بحاج الى معارضة الغير ولما
 له اما نص اخر وصريحه محمول على ما دل الحكم وذلك

افصيت

وجها من اوجهها ان يدل على احدى المقدمتين والآ
 على الاخرى فحصل المظن منهما ما دل لاله قوله
افضيت امرى على ان نارك الامر عاص مع دلالة قوله
ومر بعص الله ورسوله فان له ناره جهنم فانه يدل على
 ان المعاصى يستحق النار والنصان معاد لاله على ان نارك الامر
 يستحق النار فثبت ان يدل احد النصبين على نفي
 لشئين ويدل النص الاخر على ان بعض ذلك الحكم لا
 يقتصر على ما في الحكم الثاني للباقي وذلك من دلالة قوله تغ
وجاهه فوصاله ثلثون شهرا على ان مدة محو
والفضل ثلثون شهرا مع قوله والوالدان ضعف
او لا دهن حويلين كاملين من اراد انهم الرضا عنه فانه
دل على ان فضل الفضل منها اربعة وعشرون شهرا
والنصان معاد لاله على ان اقل مدة محو سنة اسهر
واحده سموا هذه اليا في بيان ضرورة او اجماع
على قوله نص آخرى والمقارن بالنظر ما اجماع
كدلالة ما دل على ان حال وهو قوله واولوا الارحام

91

نقصهم اول بعض في كتاب الله فانه يدل على انه الوا
 مع اجماع الدال على ان الحالة تمتابته اي عتائه الخال
 اسحقا والارت وذلك النص وهذا اجماع والآن
 على ارتقاء احدث الحالة وقوله على ارتقاء صغى قوله
 كدلالة الباب الباني في الاوامر والنواهي وقوله فصل
بله الفصل الاول في بيان مدلول لفظ الامر وهو ام
وقه مسلمان الاول انه حقيقة في القول الطالب
للفعل عمر عسار قند العلو والاسعلاء واعبر
المعزلة العلو ويدل عليه لفظ المعنى في اصول الحقة
قال وهو قول القائل لمن دونه افعل ودليلهم استقبا
فوك امر الامر واستحسن سالتن واعبر احسن
المصرى الاسعلاء وعليه صاحب التنقيح اي على
نفسه عاليا انك لو قلت افعل لاله على منك على
المصرع لا يقال انك امرته ولو قلت على سبيل
يقال انك امرته حتى ينسب اليه سوء الادب فعلم من
ان مدلول الامر على الاسعلاء ويقصد بها اي عسار

لا امر

منه

منك واطلب منك ان تفعل كذا ولا تريد ان تفعل
ويعوي العينية تخم لنا على ان الطلب غير الارادة
الاولان ايمان الكافر ما موريه والامر ليس بطلب
اد هو الفول الطالب وليس ايمانه مما اعلنا عوت
ان الارادة والتمشية واحد وان ما شاء الله كما
والله مع واد اراد الله يقوم سوء او لا مرد له
مردك كسر ولا د لعضله ولو كان ايمانه مراد الكا
كاينا واد اكان ايمانه مطلوب او ليس مراد علم ان
ليس نفس الارادة والساني ان المهدد لعذره فيضرب
العبد اذ اوالا غما اضرب عبدك لانه لا يعتزل امر
واراد اظهار عصبانته فانه يامر به بحضرة من يلومه
على الضرب ولا يريد ان يفعل ذلك الفعل حذرا
عن اللوم بعد وجد الطلب من غير الارادة في عتقها
او على اجباي وابنه ابو هاسم بالنفا من مقيمي
الطلب والارادة ولكنهما سراطا الارادة في الدلالة
اي في دلاله صفة الطلب وهو الامر على الطلب

الامر كما يريد للطلب يريد للتهديد اصد ولا يدعي
احدهما عن الآخر ليس شرط الارادة في الطلب
ع المهدد ولنا ان دلاله الالفاظ على المعاني انما هي
وضع اللفظ وحسن كونه اي كون الامر محجبا او البطل
حقيقة في الطلب كاف في الفرق بينهما لانه اكان مع
ذلك لا يفيجمل على اخصه وهو الطلب فلا حاجة الى
سراط الالفاظ الفصل السامي في بيان مدلوله صفة
اي صفة الامر وفيه مسائل مسائل الاولان صفة
انفليد لسنة عشر معنى الاولى الاحباب نحو امروا
الصلوة السامي الذنب نحو كاتوبهم وصية الشارب نحو
كل ما يليك وان الذنب مندوب اليه الا ان المندوب
الآخرة والناسيب تهذيب الاخلاق فذلك فصوله
السالب الاربتاد نحو واسمهدوا والارساد
الدينام عن نهضة الاخلاق الرابع الاباحة نحو كلوا
واسربوا الخامس المهدد نحو امروا ما ستم فيه
الانذار فلغثقوا وان صرتم الى النار والتهديد هو

والاذار لاداع الخوف السادس الامتنان بحولوا
 فآزركم الله السابع الاكرام للمأمور بحولوا
 بسلام امنين المامن للتشهير بحولوا ^{سبع} وادع
 التاسع التغير بحولوا ^{سبع} والاسورة من مثله العاشر
 الاهانة بحولوا ^{سبع} والاسرة من الكرم اهانة بقوله
 ذوق هذا استهزاء به حيث قال الكرم العذر ^{الكرم}
 الحادي عشر التنشوية بحولوا ^{سبع} وادع
 ولهذا قال سواء عليكم السامع الدعا بحولوا
 اعصر لي السامع السامع بحولوا ^{سبع} والاسرة الطويل
 الانجلي فارا بخلا الليل قبل اوانه ^{سبع} والمحال الرابع
 عشر الاحتقار بحولوا ^{سبع} والقوام انتم ملقون احامس عشر
 التكوين بحولوا ^{سبع} فيكون السادس عشر الحرج وورد
 الامر بمعنى اخبر بحولوا ^{سبع} والتشهير واضع ما شئت اي
 صنعت ما شئت وعكسه اي قد وردا بحولوا ^{سبع} الامر
 بحولوا ^{سبع} والادب يصنع او اذعن اي يرضع ^{سبع}
 يردا بحولوا ^{سبع} النهي كقولك علمه انتم ^{سبع} المراه ^{سبع}

95
 المسئلة الثانية انها اي صفة الامر حقه في الفج
 محار في الباقي المعاني السبعة عشر ^{سبع} والوهانم الله اي الامر
 موضوع للندب في الباقي تجاوزا ^{سبع} والادابة ^{سبع} وهو منكر
 من الوجوب والندب اسر كالفظيا ^{سبع} ومن القدر
 المسر كمنها وهو رجع الفعل على التكرار ^{سبع} وقيل موضع
 لاحدهما عينان ^{سبع} والفرقة اي ما هو الموضوع له وهو قول الامام
 العراقي ^{سبع} ومن مسر كلفظ اسر ^{سبع} والادابة ^{سبع} والوجوب ^{سبع}
 والادابة ^{سبع} وقيل بين الاحكام الخمسة ^{سبع} والهدى والادار
 استغفار الكراهة والتخريم كذا شرح السيد ^{سبع} وشرح انما
 الخمسة ^{سبع} والوجوب والندب والادابة ^{سبع} والقدر ^{سبع} للمسرك
 من الوجوب والندب وهو ^{سبع} والادابة ^{سبع} والمسرك ^{سبع}
 والندب والادابة ^{سبع} وهو الاذن لنا على الله ^{سبع} والوجوب ^{سبع}
 خمسة ^{سبع} الادب ^{سبع} وهو ما منعك ^{سبع} الانشراح ^{سبع} اذا امرتك ^{سبع}
 بالسجود على زيادة ^{سبع} او ما دعاك الى ترك السجود ^{سبع} ثم الله ^{سبع}
 ان ليس على ترك المأمورية لان ما منعك ^{سبع} للوقوف ^{سبع} والامر ^{سبع}
 يكون الوجوب ^{سبع} ادلا على الوجوب ^{سبع} سوى ^{سبع} والامر ^{سبع}

والوجه الثاني قوله وإذا فعل لهم أركعوا لا يركعون ^{وإذا فعل} ^{وإذا فعل}
 للمكذبين ^{نفسهم} بقوله لا يركعون على ترك الصلوة والركعة
 السرك ^{لأنهم} الوجوب ^{فإن} فعل ^{أعادم} على التكذيب ^{لأنهم}
 المأمورية ولهذا رتب العذاب على التكذيب لقوله ^{وإذا فعل}
 للمكذبين ^{حينئذ} لم يفعل المتركس للركوع ^{فما} الطاهر ^{لأنه}
 لتركيب لا يركعون على أركعوا ^{والويل} للتكذيب ^{فإن} فعل ^{الامر}
 للوجوب ^{الكان} معه فنية ^{وهنا} العلة ^{قرينة} أو جبت
 الوجوب ^{لأنفس} الامر ^{وحيث} لا يلزم ^{أن} يكون ^{الامر} للوجوب ^{فلما}
 رتب ^{لأنهم} ترك ^{جحد} الفعل ^{المأمورية} أي مع قطع ^{النظر}
 عن الصريته ^{فكون} ترك ^{نفس} الفعل ^{علة} للزم ^{مع} عسا
 فنية ^{فقد} على ^{الوجوب} والوجه الثالث ^{أن} المأمورية
 مخالف ^{له} أي ^{لا} امر ^{كما} أن ^{التي} به ^{مواقفه} والمخالف ^{له} على
 صدر ^{العذاب} لقوله ^{وحيث} رتب ^{لأن} المأمورية ^{أن}
 رتبهم ^{فيه} أو رتبهم ^{عذاب} الم ^{وليس} على ^{ترك}
 عن ^{الواجب} خوف ^{العنه} أو ^{العذاب} فكون ^{المأمورية}
 واجبا ^{فإن} قيل ^{أن} موافقة ^{الامر} التيان ^{بمقتضى}

الموافقة ^{حقيقة} ^{أعفا} ^{الامر} والمخالف ^{أعفا} ^{فساد} وانما
 كونه ^{حقا} لا ^{إخلال} ^{بمقتضى} ^{فلا} ^{يس} ^{فعله} ^{بأن} ^{المأمورية}
 مخالف ^{له} فلما ^{أدرك} أي ^{أعفا} ^{حقيقة} ^{الامر} موافقة ^{للدليل}
 الامر ^{لأن} على ^{أن} ^{الامر} ^{حق} ^{الله} أي ^{لا} موافقة ^{لنفس} ^{الامر}
 فان ^{واقع} ^{الشيء} ^{تقرر} ^{بمقتضى} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{على} ^{حقيقة}
 الامر ^{كان} ^{الاعتراف} ^{بمقتضى} ^{تقرر} ^{بالمقصود} ^{لأن} ^{الدليل} ^{أما}
 الامر ^{فما} ^{انقض} ^{التيان} ^{بالمأمورية} ^{كانت} ^{مواقفة} ^{الامر}
 عبارة ^{عن} ^{الامر} ^{بالمأمورية} ^{فكون} ^{في} ^{الفتنة} ^{ترك} ^{الامر} ^{أن}
 قيل ^{أن} ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{على} ^{صدر} ^{العذاب} ^{فإن} ^{كان} ^{كذلك}
 لو ^{كان} ^{قوله} ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}
 مع ^{فلا} ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}
 قوله ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}
 وح ^{لا} ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}
 هذا ^{والدليل} ^{أن} ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}
 فلا ^{يكون} ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}
 فلما ^{الامر} ^{لأن} ^{الامر} ^{فأدرك} ^{للدليل} ^{أن} ^{نفسهم}

عن أنفسهم ولو كان كور كل واحد منهم مأمورا
 بصلاحه فيكون كقوله ^{المبايعين} ان اولوا انفسكم والفضة ان
 كان ثقل عليهم المقام في المسجد فيلوثون ^{الخروج} من استأذنوا
 فيخرجون معه من قوله ^{لولا} مع ولا يعلم الله الذي يسئلون
 اي يخرجون الذين اي تستترين ^{لولا} تستترين ^{لولا} تستترين
 وان سلم جوارهم ^{لولا} جوارهم ^{لولا} جوارهم ^{لولا} جوارهم
 اي يبقى لا يلد لان فعل ^{لولا} لا يتعدى الى مفعول ^{لولا} السيد
 واكاري واكرى ^{لولا} حذران وهو اول ^{لولا} حذران وهو اول ^{لولا} حذران وهو اول
 الى الذي يسئلون ولو كان كور كل واحد منهم
 قوله ان يصيبهم ببل السهمان من المدن كالحول ^{لولا} المعنى
 فيجذر كل واحد من المتسبلين ^{لولا} انفسهم عن اصابة ^{لولا} فنية
 انفسهم ويخرج احوال ^{لولا} قول المص والشارح ^{لولا} فان
 اخبرني قول المص بان قوله ان يصيبهم كور ^{لولا} ان جعل
 ورده السيد سببا الى اجماع اصابه الفتنة مع
 واكاري كانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلى ^{لولا} ولو كان
 ان يكون مفعولا ^{لولا} السيد بلفظ الكراهة اي كراهة ان

97
 وشبهه كسر في القولين يبين انه لكم ان تضلوا والوالي
 ان تقولوا والوالي في الارض واسى ان تميد بكم فقد لصاحب
 منها وفي امساها لفظ الكراهة وجعلها مفعولا لها فان قيل
 فلم يرد لا يوجب اي لا يفيد وجوب ^{لولا} ان اسفاد ^{لولا} الوجوب
 والامر او المسئلة فالاستدلال به ^{لولا} مصادرة قلنا الاستدلال
 على وجوب ^{لولا} ان يرد ^{لولا} يحسن ^{لولا} ان يرد ^{لولا} اصابة العذاب على
 محالفة الامر لان الفاعل في مأمور ^{لولا} الشارح ^{لولا} احسن وهو
 اي حسن ^{لولا} ان يرد ^{لولا} على محالفة ^{لولا} دليل ^{لولا} مأمور ^{لولا} المقتضى ^{لولا} الحذر
 حوار العذاب ^{لولا} اد لو لا حوار العذاب ^{لولا} لما حسن ^{لولا} ان يرد ^{لولا} حوار
 ذلك على ان الامر للوجوب لان العذاب ^{لولا} كور ^{لولا} الاعلى ^{لولا} برك ^{لولا} الوجب
 فان قيل سئلنا جميع ذلك ^{لولا} ان يكون كل امر ^{لولا} للوجوب
 امره مفرد ^{لولا} والمعنى ^{لولا} لا يلزم منه ^{لولا} لا يكون ^{لولا} بعض ^{لولا} حاد
 للوجوب قلنا انه عام لان المصدر ^{لولا} اذا الصفة ^{لولا} كان عاما ^{لولا} حوار
 الاستثناء منه ^{لولا} فالسيد ^{لولا} يصح ان يقال ^{لولا} فلما ^{لولا} بالذات ^{لولا} كالحق
 الاحماله الامر ^{لولا} الفلا في حوار ^{لولا} الاستثناء ^{لولا} معيار ^{لولا} العموم ^{لولا} قلت
 ليس هذا ^{لولا} المسال ^{لولا} استثناء ^{لولا} امر ^{لولا} الامر ^{لولا} من ^{لولا} السيد ^{لولا} محالفة

او الاعتباري اعني المجموع وحسب المجموع وان الطلاق
 واحد النضر ما وكثرة احكامه والحد لا مع الوحدة
 وهو محمول فينبغي في التلويح لانه امر المهر لا يقع على الحد
 وان المهر المقترون يسمى اذوات العموم ولا يستغنى في كل
 كل في الاعمال في مجموع الافراد وان زعمت انه اصيل واحد اعيا
 فهو المظهر للتعدد في المصروف اذوات العموم اما حصول
 لاد المهر لنفسه والكلام منه فادام كل فرد كان قبل وفرد
 ولم يرع انه واحد اعيا في ذلك حصل طوبىكم قبل الوق
 اي الحكم بكونه للتكرار او لمرّة اما للاستدراك اللفظي لهما
 او كقولنا بحقيقة ما لا يدرك ان حقيقة المرّة او التكرار
 المراد في القول بالسر كسر هو لا سوف المسد للسر
 القدرية لوحت سوف وهذا كذلك في السد عليه وفي
 في السر في العمل به لعدم تغير المراد منه والكلام هنا في
 في اي شيء ولم سوف هذا القابل منه بل يختم بانه حقيقة
 منها الساع على انه لا يصدق سماعها ولا يصدق وجهاً وعلى
 لا يصدق التكرار خاصة وجهاً فتقر الاول والاولين وال

في قوله المجموع
 في قوله الاعمال
 في قوله التكرار
 في قوله السد
 في قوله القابل
 في قوله التقر
 في قوله الاولين

نفسه

نفسه بالسر والسر واقع من سر كسر ولا يصدق على التكرار
 ولو كان المرّة احياناً نفساً بها كسر او بالمرّة انشا وقضا ولو كان
 للتكرار كان على العكس وحسب كسر كسر كسر كسر
 لاحدهما اول الكلام في الامر المطلوب وذكر المرّة والمرات
 ولا يصدق عليه ويقر بالثاني منه ما قوله انه اي الامور
 مع التكرار في كسر الامور الصلوة ومع عدمه اخرى كالاجماع
 فيجعل حقيقة في العدد المسر كسر وهو طلب للثبات به فها
 للاستدراك ان كان حقيقة في كسرهما والمجاز ان كان حقيقة
 عيناً في كسر الامور على المرّة وهو ان المصدر في كسر
 التكرار ولا يصدق في الاول من الاجماد ما قاله واصرف
 الامر للتكرار في الامور كسر ادلس بعض الاوقات او في
 فيكون التكليف به كسفاً في الاوقات على عدم اوله
 وهو من الامكان ولا يلزم التكليف في الاوقات وفي
 منها ما يصدق ويتبين في كل كسر على اجماعه وعلى
 كان وهو في كل كسر على اجماعه وعلى تسخيره لانه
 في بعض الاوقات وبذلك نستطيع ان نذكر تسخيره لانه

في قوله المجموع
 في قوله الاعمال
 في قوله التكرار
 في قوله السد
 في قوله القابل
 في قوله التقر
 في قوله الاولين

في قوله المجموع
 في قوله الاعمال
 في قوله التكرار
 في قوله السد
 في قوله القابل
 في قوله التقر
 في قوله الاولين

فام مقامه ولا يمتنع كماله كون واحبا اد لا تعي مع الواجب
 الا ما يجوز تركه لا بدله والناجيز يلبى في اول الوقت وليس له
 ان ياجوز تركه في اول الوقت لا يكون واجبا كالظمير في حكم
 الترتيب في اول الوقت هو اول مسئلة وجوب الفور والوجوب
 الرابع هو قوله وايضا لو جاز الساخير في خارج اما ان يكون للبا
 امك وهو كما قالوا اما اذا طعن فواته لو اخر اليه لم يرض او كسر
 وهو اي ذلك الامد عمر يساميل لم يجمع لكل من لا يرضى
 فحاجة قبل الوصول الى ما طعن به فواته فوجب ان يكون الفعل في
 علمهم وليس كذلك والا اي وار لم يكن للساخير امك جاز
 ابدلا لكون الفعل واجبا اد لا تعي بغير الواجب الله الله
 واجبا اد ابطال القسم ان يتقدم التراخي في ذلك كل واحد
 الثالث والرابع موقوف بقضا اجماليا ما اذا صرح به
 اي بالراخي كما اذا قال الفعل مني نيت فانه صحيح اتفاقا ولو كان
 ما ذكرتم صحيحا لثبت الفور فيه لوجود الدليل لكنه ليس
 الوجه الخامس ما قيل المسمى بعد الفور حتى يجرى الاسماء
 على الفور ايضا او قلنا الامر واحكامه كون كل منهما للطلاب

فلنا ان الله اعلم بالفور انه بعد التكرار والعموم في
 وضرورة الفور والامر لا يقيد العموم لم يقيد الفور الفصل
 الثالث في التواهي وفيه مسائل اربع المسئلة الاولى الله
 يقضي المحرم اي محرم الله عليه لقوله وما فيه حكمه من
 امر الله تعالى فوجبت الانتفاء عنه وهو المعنى بالتحريم وهو اي في
 كالامر في جميع ما ذكر في الامر انه حصصه في بعض المعاني او في
 وعبر ذلك لا في التكرار والفور فان الامر لا يقيد الله تعالى
 اما الفور ولا في التكرار واما التكرار ولا في الله تعالى يقضي
 المكلف ادخل ما هيته المنهي عنه في الوجود فوجب امتناعه
 دائما اذا تواتر به مرة كان مدخلا لها في الوجود والسياسة
 لان الامتناع ادخل الماهية في الوجود اعم من ان يكون دائما او
 ومقتضى النهي القدر المسرور به مما لا احدها يعينه فليس
 الامتناع دائما لان الامتناع في الجملة امر عادي لمكلف لا في
 والمنع للشيء عين المسئلة الثانية اعلم ان الفساد في القضا
 هو عدم الاجزاء اتفاقا وفي للعام لا عند الساقفة
 من يد الاحكام واما عند الحنفية فالسائل هو كذلك

اعني ان النهي في اصله عام او لا
 طاعة الله تعالى لان اصله عام
 بدون النهي كوجوده في كل
 جازر ووجوده في كل ما
 لا يمتنع وجوده في كل ما
 ثبتت الفرع على ثبوت اصله
 الكسب في العلوم والفكر
 بوجه بل كما امر في كل
 بالامر في الفروع فاذا الفروع
 انما امر اصل الفور فقط

في المرام له فانه في النهي
 وغاية العبادات مما افق كلامه عند المسئلة
 وسقوط القضاء عند الفناء
 ونقيلها عند الشافعية
 الرطلان عند الشافعية
 وفي الامور لا يمتنع
 لا سقوط القضاء
 عند الفناء

واما الفاسد فهو ما صح باصله دون وصفه ثم اذ اورد
نهي الحسيني ^{للاختلاف} فهو يقتضي الفتح لعينه انما هو باطل
ولا اورد السر عدا وهو ما يكون مع تحققة الجسبي
نشره باركانه ^{بمحقق} ونشره اخطا ^{بمحقق} لو اسي بعضه الم حكم الشائع
كالصوم والبيع مثلا فهو باطل عند السابعة الاداد
الدليل على انه لغير غير ولا يكون باطلا كالصلوة في الارض
وعند الحنفية الهى السر عدا ^{بمحقق} يقتضي الفتح لعينه
دون وصفه الاداد الدليل على انه لغير غير ويكون باطلا كبيع
الملامع على سبيل السابعة اذ لو رجا السر ^{الارادة} وعنده
وقد انتفى بالهوى واخوار عنه ان الهى يدل على كونه معصية
عسوفية الحكم وهو المتنازع وهو لا يبا ختمه ^{الفتح} وابقى
بعض الهى ^{بمحقق} فلا يستلزم وجوبه بطل الهى ونصير ^{بمحقق}
ار حنفية الهى بوجوب كون المسموعه ^{بمحقق} فكناسه عاقتاب
عنه ويعاقت على فعله الهى ^{بمحقق} المسحيل عتقت ^{بمحقق} امكن
المشروع ان لا يكون الا بالوجود السر ^{بمحقق} فمكون ^{بمحقق}
ثم اذ الدليل على ان الهى لذاته او بغيره ^{بمحقق} سطل ^{بمحقق} اجماعا

فان الركن معدوم وهو البيع فعلم انه مجاز ^{بمحقق} البيع لان الهى
المستحيل عتقت ^{بمحقق} واجماع ^{بمحقق} اراهمه ^{بمحقق} بسب كل منهما وان
على ان الهى لعنه ^{بمحقق} وذلك العوار كان وصفا له فبعد السبا
هو باطل ايرو ^{بمحقق} عند الحنفية ^{بمحقق} صحيح باصله دون وصفه
ار الدليل في الهى ^{بمحقق} عند البطلان ^{بمحقق} لا عند الصرورة ^{بمحقق} والصر
مقتضيه فيما اذ الدليل على ان الهى لفتح ^{بمحقق} المجاوز ^{بمحقق}
وقد التذوا اما اذ الدليل على ان الهى لفتح ^{بمحقق} الوصف ^{بمحقق}
فلا صرورة في ان الهى لا يجري على اصله وان بطلان ^{بمحقق}
بوجوب بطلان الاصل ^{بمحقق} وللحنفية ^{بمحقق} ان الاصل في الهى ^{بمحقق}
صحة باصله سر عاقت ^{بمحقق} على الاصل ^{بمحقق} لا عند الصرورة ^{بمحقق}
معصية ^{بمحقق} فما اذ الدليل على ان الهى لعينه ^{بمحقق} او بغيره ^{بمحقق} اما في
ولا ضرورة في البطلان ^{بمحقق} لا صحة ^{بمحقق} الاجزاء ^{بمحقق} والسر ^{بمحقق} وطكا
في معنى ^{بمحقق} الشيء ^{بمحقق} ورجح ^{بمحقق} الهى ^{بمحقق} بوجه ^{بمحقق} الاجزاء ^{بمحقق} او ^{بمحقق} مرجح
البطلان ^{بمحقق} بالوصف ^{بمحقق} احاطى ^{بمحقق} وذلك كبيع ^{بمحقق} الربوا ^{بمحقق} وصوم
يوم العيد ^{بمحقق} وان كان الهى لفتح ^{بمحقق} محاور ^{بمحقق} بعض ^{بمحقق} كرا ^{بمحقق} بالانفا
كالصلوة في الارض ^{بمحقق} المفصولة ^{بمحقق} والبيع ^{بمحقق} ونداء ^{بمحقق} وارا

هذا فنقول النهى بغيره على الفساد أي فساد ^{المعنى}
في العبادات عند السامعية لأن النهى عنه لعينه ^{لأن}
النهى عنه لعينه لا يكون مأمورا به لاستحالة كون الشيء الواجب
مطلوب الفعل والترك ولا يكون الاثنان بالمعنى عنه ^{بالمعنى}
به فلم يخرج المكلف بالثبات بالمعنى عنه عن عدم التكليف ^{ولا يكون}
العناية بالمعنى ها مجرئة وحاربا بالاسم إلى كون الشيء
الواحد مطلوب الفعل والترك بحسب كل صوم مطلق
الفعل للثواب ومطلوب الترك للمشقة ^{على} المأمور ^{مثلا}
مطلوب الصوم لصوم يوم العيد والمنهى عنه هو يوم
العيد لا مطلق الصوم ولا يكون المأمور به والمنهى عنه
وفي المعاملات يدل النهى على المطلق لا يجر إذا رجع النهى
إلى نفس العقد ولا أمر داخل فيه أما أو ألا في العقد
عند السامعية كبيع الحصة مثال النهى الرجوع إلى نفس
العقد وهو أن يقول البياع إذا صحت الحصة على المشتري ^{فالتبني}
مبيع منك وهو يقتضي اختلا لا في نفس العقد ^{مبادلة}
المال بالمال ولم يوجد لافقولا ولا فعلا ^{مع} الحدا ^{مع} التما

فانه مبادلة فعلا في بيع الملائق وهي ما يوطون الاعمال ^{وهو}
مسائل النهى الرجوع إلى أمر داخل في العقد لما قلنا أن المبيع ^{لأن}
وهو هنا موقوف ومع الربو أمثال النهى الرجوع إلى ^{لأن}
خارج عنه لأن الفضل لازم لهذا العقد والمنهى الرجوع ^{لأن}
فقال الله هو في هذه الصور التثنية يدل على بطلان
النهى عنه لأن الأولين الصحابة تنسكوا على فساد ^{مع}
الربو أي النهى يعني بوله عليه الصلوة ^{الربو} ولم لا ينسكوا الذهب ^{بالذهب}
الأسواق بسواها وعن نبيكم أحد فكونوا جماعة سكوتية ^{على}
على أن النهى الربو إذا دل على الفساد مع أنه راجع إلى ما هو ^{خارج}
عقد ولا يكون إلا على ما يرجع إلى نفس العقد أو إلى ^{خارج}
أولى قلت وهو ذهب الحنفية ويحتمل فيه ^{على} لا ^{على}
لأن الإجماع السكوتية على الفساد وإن سلم فهو معنى ^{أصله}
لا معنى له لأن العقد الأحكام وإن رجع النهى إلى أمر خارج ^{العقد}
معارضة كالمسح ووفاء النداء ولا يدل على فساد المعنى ^{على}
أدلاؤه فساد المقارن الشيء فساد ذلك الشيء ^{مبادلة}
المصلحة السالبة معنى النهى فعل الضد ^{المعنى} ضد ^{المعنى}

لا ترك المنهي عنه معي محرم ان اتفعله خلافا لايها شيء فان
 المطلوب عنده ترك المنهي عنه حتى لو لم يعمل قبله الى فعل
 ولم يحج الى الكف نيا للتوابع عنده لا عند المصل لان مقتضا
 فعل الضد لا ترك المنهي عنه عدم صرفه وان العلم ك
 والحد في شرط التكليف ولا يكون تركه معصية الهي
 وقال ابو هاشم سمعنا اذ جاءه ان من دعي الى ذنابه لم يعمل ما
 على محرم عدم الفعل عمر ان يخطر بالبال فعل الصلوات
 معصاه محرم ترك فلنا المدح اما يكون على الكف لان
 لا مدح على شئ ليس في وسعه السد فنه بطر ان الكف
 الفعل ولا م ومنه ما قبل الكف فعل اختيارى مقلون
 على نفس وضعها وعدم الفعل ويكون طبعيا ومقدور
 لكونه عدم المسئلة الرابعة الهي اما ان يكون عسى واحد
 او عا السبا والسباي اما ان يكون الحج اي كل واحد
 والسرفه فان كل واحد منهما منهي عنه او الحج كالحج
 الاختين فان كان كل منهما مباح والحج بينهما منهي عنه
 البار بالحق العموم والخصوص وقوله بله وصول

الفضل

الفضل الاقل في العموم لتمام لفظ يستمر وجميع
 ما يصلح له بوضع واحد واللفظ كالحسن وخرج
 المفهوم وفعل الرسول والعباس احاديث المفهوم
 محرم فيه العموم والاولى ما يسع في فلت المع وما في
 فيه العموم اصالته وفي المفهوم بالشيء ثم قيد الاستمرار
 يخرج العلم والمضمرة النكرة المطلقة على مذهبهم
 اسماء الاعداد وجميع المنكرات لتمام عند السنا
 وصاحب الشقي عام عند فخر الاسلام وقفا بعد وهو
 يوضع واحد خرج المستكر للسداد كما في المراتب
 له اللفظ ما وضع له اللفظ ملا لانه احسن
 العام لانقاء كور اللفظ ووضعها ان لها بوضع
 وان كان المراد خبريات مدلوله ولا حاجة الى قوله بوضع
 واحد لاخراج المسكر فان مدلولاته ليست خبريات
 مدلول اللفظ بل كل منها مدلول اللفظ لا خبرية بل
 المراد منها ما هو ما يصلح ان يطلق عليه اللفظ الا
 على الماهية وهو المسكر الماهيات المختلفة

في المسند منه لولا اى لولا الاستدلال والادراك
 واحسن الادراك لحال الاستدلال والادراك المنكر لكونه
 بالانقار فعلم وحيث الادراك لولا الاستدلال وهو
 العموم المستغرق وادراك الاستدلال في المذكور
 اى جيل يسمى وادراك الادراك وما فعل الفعل المذكور
 فثبت العموم في الجمع من التناول اى لو وجد
 في المسند منه لا يمنع الاستدلال لكونه نقضا للكلام
 فلما اذكرتم البعض معقوض بالاستثناء عن العدة
 على عشرة الالفة والالف من متناولة السلسلة
 وما كان حواكم هناك فهو جواينا هنا واما ما يخص
 بعض ما اذكرتم فهو قوله وارسل اسدلال الصحابة
 عنهم لعموم ذلك من الدلالة والادراك واجلوا على وجوب
 على كل من رتب هذا مثال الترتيب اكم على الوصف وكم على
 مسا لالعموم المفرد المحلى باللام واسدلال وادراك
 لعموم الجمع المصاوغ في قوله بوصفكم الله في اولكم على
 فذكر النبي صلى الله عليه وسلم حتى اجيبت بقوله عليه

والنور

ولا نور ثلث لا يمنع العموم واسدلال عن رضى الله عنه
 اسم احسن المحلى باللام في قوله عليه السلام امرت ان لا ينسب
 حتى يقولوا الله الا الله فادوا لها عصموا امي واما
 على ترك الفتال مع ما نفي الزكوة حتى اجيبت باخر احد الاجتهاد
 فان الزكوة محققا لا يمنع العموم واسدلال الوكر رضى
 الجمع المحلى باللام في قوله عليه السلام الامم تدرس على الانصاف
 حسر والواثنا امير ومنكم امير في قوله عليه السلام
 النساء والنزول والنورث على واطمه رضى الله عنها
 طلب فذكر حتى عارض بقوله تعالى يريثي ويرث من ال
 ولم يكرهوه ما لم يظاها ان دعوى اى بكر رضى الله
 يثبت بهذا الحديث وان لم يكن لفظ الانبياء عام الصغر
 ونورث فلا يتم اسدلال المصالح الحديث على عموم الجمع
 باللام على الجملة اسدلال الصحابة رضى الله عنهم مثل
 هذه العمومات شتايح عن نكبر في كل الجماع وقوله
 شتايح خير لقوله اسدلال المسئلة السالبة لجمع المنكر لا
 يقتضى العموم لانه يحمل كل انواع العدة من الشبهة والآراء

فضاء او لا يلزم الاسم او المسر وطفه ولا يكون
 قال الجبائي انه عام لانه حقيقة في كل انواع الوجود ^{الاطلاق}
 على التثنية والمادة وغيرها بطريق الحقيقة فيجعل على جميع
 حقائقه عناية لتتقو حقائقها مما يمكن وذلك بحمل
 على المستغرق فيقيد العموم فلنا الاسم انه حقيقة
 كل انواع الوجود بل الجمع المنكر حقيقة في القدر ليس
 بين انواع الوجود فلو حمل على المسر وهو واحد محتمل
 يلزم التخصيص بلا تخصيص ويجعل على القدر التثنية
 فلو لم يجوز ان يكون اسما له على جميع المحتملات
 المسئلة الرابعة قوله لا يسوي اصحاب النار واصحاب
 الجنة في المساواة في كل وجه وبوجه والوصفي
 المساواة جميع الوجود بل يحمل البعض وهو
 الحصة وعند السامع انه يوصي في السبب
 جميع الوجود المتعلق بالحكام الشرعية فلا
 مسلم يذم عدم المساواة بينهما جميع الوجود
 او حصة يقتضيه قوله مع النفس بالنفس واسفا

المساواة

المساواة ليس الا بعض الوجود ولا يلزم اسفا والقضا
 واختار المص هنا هذه الحقيقة السد والحاصري يمكن
 ان يعارض بالاسماء عام الاستواء جميع الوجود وبعضها
 ولا يثبت على عدم كون الله تعالى في الاخص ولا يعلم
 يقفه في العرف من هذا الكلام سور التفرقة في الجملة من
 هال لا يسوي الرجل والمرأة ولا يستوي الدرهم بالدرهم
 لا يتقون به كونها انسانا وفضة قوله ولا يثبت على في التثنية
 صوع للعرف وكذا الخلاف بين ابي حنيفة والشافعي
 في قوله لا اكل فانه يعم جميع المأكول عند الشافعي حتى يخص
 باكل شيء معين ولا يختص بغيره فانه حلالا للحقنة
 المص هنا قول الشافعي بهما خلاف لا اكل فانه يعم ويقتل
 التخصيص وقاسها على مثله جميع عليها حال كالقول لا اكل
 اكل فانه عام قابل للتخصص والحامس ما ههنا الاكل في
 وقال ابو حنيفة رحمه الله ان قوله لا اكل ليس بعام لان
 على الاطلاق لا يقتضاه ولا يعم له لانه يثبت ضرورة
 بقدرها وهذا على قول من لم يعم السوء في السر في

واما على قولهم ان وجهه ان الصحة السرعية
 على الصحة العقلية وهي على المفتضه مكو^ن صحتها
 الاكل ثم عام وقوة على اعتبار اكلها وانما يحتمل اكله مع الله
 لانه مندرج تحت ماهية الاكل لان اللفظ يدل على جميع
 منطوقا وفي قوله وحيثما روي الله عنه من قوله لا اكل
ولا اكل اكلها كما يدل على التوحيد لانه صفة من ذكره
 واع في سياق النفي فيكون عاما فابدا للمخصص كل الاكل
 لان المصدر الثاني من الفعل هو الدال على الماهية
 الافراد اذ دلالة للفعل على الفرد بل على مجزئ الماهية
 معارضة الزمان فلا يكون عاما فالص وهو اي هذا
 صفة فانه اي اكل في قوله لا اكل اكل للتوكيد ويسعد
 فيه الواحد والجمع فلا يكون موصوفا بعاما ووقع التكرار
 في سياق النفي باعتبار سلب الماهية وهو ميسر
 من الصور من مذهب العموم وهو ان يكون للمناكدة
 الغاء افراد الطائفة بل معنى الافراد يتبادر الى الذهن
 ومع في سياق النفي وعمودا في ان الاكل في الفعل وهو

من

من صنيع العموم وبما في المصنف من اختصاص ما صا واللفظ
 والمفتضى ضرورة في موم والمخصص في
 واما في قوله لا اكله فتبين من وجهه ان مقتضى عدم البيان
 في نفسه يجوز ان يكون موصوفا عند الحكم لكن لا يعم
 فان مقتضى ذلك وخصص اكله في ان مقتضى عدم البيان
 بخلاف الاكل فانه لشيء حقيقة في نفسه يقتضيه العمل
 الامام هذا الفرق الفصل الثاني في اختصاص واحكام
 وهو مسائل المتعلقة بالاولى في حد المخصص على ان
 على بعض ما اذا لم يخصه عند المصنف سواء كان
 او غير متصل او غير متصل وعند المصنف ان كان المخصص
 كالاسماء والسرط والغاية فهو استتصاص وان كان
 مستقلا في كلام تام ان كان من فصل فهو نسخ والا فهو
 والتخصص عند المصنف بتبيين ان المراد العام بعض
 موصولا مستقلا ويظهر ان المصنف على الاستقلال
 الفصل الثالث في احوال المخصص الكما في الجمع واختنا
 المصنف من بعض احكام فقال المخصص في جرح بعض

ما يتناول اللفظ عنه ذلك اللفظ فالخراج كالحسن والنجس
للخبر اخرج اخرج الكل كالتسبيح والخراج ما لم يتناول اللفظ
كالاسماء المنطوق وفر الامام بين المحصن والسبح المحصن
حسب تخننه انواع التسبيح والاسماء وعمرها ولم ينزل المص هذا
وقال والعمر منه ومن السبح انه يكون للبعض افراد العام
والسبح ولا يكون للكل فان كان او خاصا او يكون للبعض العام
فكون لهم ما عموما وجم لصدور التحصيل على السبيل دون
السبح لانه عمر متراج وصدق التسبيح على اخرج الكل دون
واحما عنها في اخرج البعض متراجبا فالعمر الى الحد
المحصن بيان انه لم يدخل في اللفظ والتسبيح يخرج بما دخل
والسبح يشترط تراخيها والتحصن بجواز افتر الكل
عند البعض والتسبح لا يكون الا بقول والتحصن لا يكون
بدلالة العقل والقراءة والتحصن لا يفي بذاته اللفظ
ما يفي تخننه والتسبح يبطل بذاته المسحوق والتحصن لا يكون
خير الواحد والقياس والتسبح لا يجوز الا بقاطع المحصن
على لفظ اسم المفعول في كبر الاطلاق هو اللفظ العام

الح

المخرج عنه و يد يطلب على المخرج مخرج العام ان المحصن
على لفظ اسم الفاعل هو المخرج اسم فاعل اي وهو ارادة
اللاقط المعينة للمراد لانها هي المؤثرة في المحصن وقال
لذلك عليها اي اللفظ الذي يدل على ارادة اللاقط انه
محصن محار او يد يطلب على النفس الملاقط العام
الارادة به و يد يطلب على ما عند التحصن بعض النفس
الاساس العابل للمحصن حكم بما يقتضيه الكل العام
لمنفذ متغدد في قبليه وذلك المعول اما استوى
لفظ اصل اولوا المسركين فخص منهم اهل الذ
وهذا المست قابل للمحصن اتفاقا او معنى اي العول
يكون في مفهوم اللفظ لانيه وفيه خلاف المعول
لان العموم او صا اللفظ عندهم وجوه هم لا
يخصص العلة فجسم هم يتخصص المفهوم وهو
اي المعنى الذي يقبل التحصيل بذاته الاول العليه
الشرعية كالطعم مثلا في حرمه الربوا ان التفكر
ولفظها للعقل بما يعمونه ها ختم بجور المعول

كما وجد في العلقة وجوز تخصيصها كما في العراب وهو
بيع الرطب على رؤس النخل بالتمر المجزوء وان لم يعلم
المساواة وهو بيع حان في القليل وهو ما قد
مع وجوده الحزم وهو الطعم لا في الكثير لان
ثبت الحاجة مخالفا للقياس بهول الراوي وحصل
العرفية فينتقد بيقدرها الحاجة فحصلت هذه الصورة
عموم العلة والعرفية العينية وهي ان يبيع الرجل له
بعض خبيله لرجل ثم يشتري على الواهب حول الموهو
في يومين كل يوم ولا يرضى ان يخرجه الوعد فيقضي
ثم اخرجوا هذا الخرص وهذا عند الحنفية من ان
في التمر ورجوع عهدة الرطب سمي ببيع اجمال لكن
من اللفظ المتين للحكم معنى عام وليس يخصص
الما في مفهوم الواقعة وليس بلفظ ويخصص عنه
البعض بسرطيقا وحكم الملقوط على حاله كونه
ولا نقل لها ان فانه يستنبط منه حكم عام وهو كبر
النوع الا ان يخصص عنه بعض انواعه وهو الايداء

سرى من حوز حيس الولد نحو الولد اذا امسح منه وان
المطوون وادها مع الحصص حوزا بها لا لهما
واحييهما الحقك وعند الحنفية لا يجوز للولد حيس
لكن اذا امسح نفقة ولد الصغير حيسه القاصي وانما اذا
المطوون بالحصص ولا يجوز للخصص وان يصير سخا
السالك مفهوم مخالفة قاسمها وحكم المطوون في جمع
المسكوت عنه عام فيخصص ذلك المفهوم العام بالبر
راحي عليه وهو مطوون آخر يخصص اذ بلغ الماء حمله
خيتا وهو انه اذا كان دون الفلين حمله مساو كان
او اذا لم يكن الا الكد واحد من ذلك المفهوم الماء الحار
وحكم بالحرارى لا يخصص الا بالتغير مطوون قوله عليه السلام
الماء طهور لا نجسه شيء الا ما لم يغير طعمه او لونه او
ريحه فارسل سوا لا يجوز للخصص في شيء من كلام الشافعي
لانه يوم البداء ان كان الخطاب امرا او نهيا او الكذب
ان كان جرا وكلاهما السارح جمع فلنا الحصص بل على
لم يرد جمع الاخر اذ قد دفع يوم البداء والكذب بالخصص

المسألة الثالثة يجوز التخصيص ما بقي من اقسام العام
كسائر محصوراته لانه لو خص الى ان يبقى واحد لم يكن
عليه وفيه لفتة سماجة فوكك اكلت كل رطل في البيت
الفرصة ولم ياكل منها غير واحدة وذلك دليل على
لفته فوجب ان يكون كثيره وان لم يعلم قدرها
لا يمكننا ان نعرف تلك الكثرة الباقية اهي مله او لا
او غيرها هذا ما فهمه كلامي احسن السيد
نظروا لو اكل تلك صافات فيها يجب ان لا يفتقر
الكثرة لكنه يعاب وكذا في عبارة المصدر انه ان
يعدم احصر عدم تنهاها باطل وهو ظاهر
اراد عدم العلم بقدرها فلو علم انه في اربعة اقسام
ان لا يصح وكله قلت يجوز ان يكون مرادها ما
تعتبر الادراك بقدرها في اول التوجيه لها وان علم
بعد ذلك ما يدعيه قول احسن لا يمكننا ان نعرف
تلك الكثرة اي في العادة من العلو وكذا في المصدر
اي معدود في اول التوجيه ولا بد من التثنية لا يقتصر

115
في يدي السطر ولا اربعة اقسام لانه يعسر بهاد كذا
والفقال للعام ان كان جمعا مع فاحار خصه الى
ينتهي الى اقل مراتب الجمع وفي غيره الى الواحد ^{حلفوا}
في اقل مراتب الجمع وذلك قوله وجوز الفقهاء الى اقل المراتب
فمحور في الجمع ما بقي ثلثة فانه الاقل عند السامعي واحسن
لا اثنان بل كليل تفاوت الصمر من المسمى والجمع في فعلا
ووعلا وهو يدل على تفاوتهما لغة وبذلك تفصيل
اهل اللغة بين بعضهما واحكامهما في النفوس وغيرها
وذلك يدل على ان الاثنان ليس بجمع فكور اقل الجمع
ثلاثة عندهم وانتار عند القاضي ان يكون الاستناد
الى اسحق يدل قوله وكنا الحكمهم ساهدين ما
عود صمرا الجمع الى داود وسلمان يدل على ان الاثنان
جمع واجيب عنه بعد اضعاف الحكم الى معمولين اي
الحاكمين والمحاكمين وهم اربعة السد والحامري
لا يلزم من حوار اصابه المصدر الى واحد المعمولين
جوارها اليهما معا فلهذا لا يخرج الجوار بالقياس

بل الاصل ومنعنا وجود المانع والى الكساف جمع
 لانه ارادها والمتخالكين وقوله في نحو اوجه ويدل
 قوله بعد وقد صوب فلوكما اطلق لفظ الجمع على القليلين
 ان الشئين جمع واجبت عنه فصل المراد به اى بالعلوب
 الميول والدواعى اى فيقول الله لا تدرك القلوب برادته
 يقال المسامحة قلوبين وقلوب لا موضع كذا قيل فيه
 لانه محاذ عن صرورة الحاسى وهذا صعب لاننا
 نتركب المجاز ههنا بناء على ما ذكرنا من الدلالة على انه لا
 اطلاق الجمع على اثنين بل الحاجة الى بناء على الدلالة
 ميل القدر حركة جرمه مكانه الى طرف آخر وطام
 عن مراد في المحصول ليس المراد به اجازة اذ لا
 وصفها بالصفوف غير ارادته الميل السدوسه بطل
 فالقول لا يوصف بالقصو الذى هو الميل يقال
 الى ولا يصح ويقال هل قلبي هل اريدت ان لا اسمع
 فذلك لا ينفي الصفة وان اردت ان لا اسمع فهو مع ما
 الميل ههنا معنى الداعية والسك في حقيل الداعية

مستند الى قوله تعالى ولا تدرك القلوب
 بهيول ولا يصح ويقال هل قلبي هل اريدت ان لا اسمع

وليس كان معناه الحصى فهو من شئ شئان وميان
 قلبي اى بجوارح قلبي ولا فرق بين قوله عليه السلام الا عين
 فاقوتهما جماعة فان طام احديت الاثنين جمع
 فقبل ارادته جواز السفر لانه عليه السلام كان نطقا
 السعري دون الجماعة فيقول اقل الجمع في السمع اثنا
 واحدا ان احاطت بالقرين والجماعة والجمع هذا
 اذا كان العام جمعا مع فاقوته في عدم تخصيص الى الواجب
 وقوم الى الواحد مطلقا سواء كان العام جمعا
 او عام محتيا بان مراتب العدد في العام متساوية فيجوز
 التخصيص الى بعضها دون البعض تخم فاما ان
 الى سى منها وهو باطل او نحو في الكل منها وهو
 وجوابه ان الالم التخم فان لفظ الجمع مرجح للثلاثة
 المفرد للواحد كما هو مذهب الحنفية المسئلة الراية
 العام المخصص عنه محاذ في الباقي بعد التخصيص
 خص بمصل الوصف ان العام حقيقة في الا
 تكون في الباقي محاذوا الا اى وارادته كن كذا كذا

حصة في الباقي انما يلزم الاسرار وهو شتر المجاز
 والعقل الفهماء والجنانة انه حصة مما بقي سواء
 خص بصل او بفصل الان يسبح العام المخصص الباقي
 وهو علمه الحقيقة وحوايه يعلم احوال عقود العام
وفرق الامام بين المخصص بالمصل والفصل وقال
ان كان المخصص من غير مستقل كالصفة والسر
والاسماء كان حصة في الباقي مجاز وان كان مفصل
مستقل سواء كان عقليا او لفظيا كان مجاز لان العام
المفيد بالمصل كالقيد بالصفة مستقل لهم كذلك
الطوال لهم سوى الطوال ولم ينشأ ورعير
فكون حصة في مخلاف المقتضى بالمفصل والعام
منشأ والا لهم الخاص من حسب الاطلاق لكن حصة
في الاستغراق واذا خرج عنه تلك الافراد كان اسما
في الباقي استغراقا في ما وضع له فكان مجازا ولنا
ان اراد م بكونه حصة في الباقي انه مع المخصص حصة
فهو كيفية والمركب الموضوع للمعنى كما مر في اول

117
 وان اردتم ان العام الذي هو جزء المركب حصة في الباقي
 فكذلك مع كيفية والمفرد مساو اعر الباقي وكان
حصة في له ينشأ ولغيره فلم نلنا ان المركب الموضوع
المستثنى ليكن ان فلم انه لم يوضع بالوضع الذي ولم نم
انه لا يكفي في كونه حصة السيد والمجاز في حوا
المص بظروا ان المركب موضوع بوضع اخر انه لا يجز المعالي
وان لم يكن موضوعا عنه لغير المعنى فليس وضع الاخر
الاخر هو المراد وضع المفرد ويزم التناول المذكور
واما وضع المركب حصة فهو ان يكون موضوعا عنه لغيره
هنا ما والسابقة في المسئلة واما الحصة بها لغيره
او تشرط الاسماء في العام كان الاطلاق على ما خرج
عنه المعنى مجازا وان اكتفى بانتظام جميع المستثنيات
فهو حصة في الوضع ان قصر العام ان كان مستقل
فهو حصة في الباقي وان كان مستقل مجازا ففيه
حسب الاقتضار عنه حصة حسب التناول في ما خرج
في الحقيقة المسئلة الحامسة والحصة العام

حجة لنفسك الصمانية وعن نكرواكن منه شبهة
 اخرج منه شئ آخر بالتقليل واما ارادوا بالمحصل
 مصطلحهم والا فالمقصود بعلم المسفل الاشتباه فيه
 عندهم وقال المص المختص بعين حواصل المسكين
الا اهل الذمة حجة وبهم حواصل الكفر الانعام
عليكم لن تحجة لان بعضهم فرض بجور ان يكون هو المسكين
ومنعها اى حجية بالمحصل بعين عيسى بن ابلان وابو ثور
وفصل الكرمى وقال لا خص بمصل كالاسماء ومح
حجة والا فلا لنا على انه حجة مطلقا ارد لانه اى دلالة
على قدر منه السوفى على دلالة على العمد الاخر الاستحالة
الدور والترحى بلا مرجح ببيان دلالة العام على اليراد
الباقية السوفى على دلالة على اليراد المخرجة الى ان
علمنا ان يوفق الله على المخرجة على دلالة على الباقية
الدور والالزم الترحى بلا مرجح لارسبه اللفظ الى
على السونية فلم يكن جعل بعض بما مسروطا بالاخر
والعكس واذا لم سوفى الله على الباقية على دلالة

[illegible]

الاحمال المحار والجامع الاختراز عن الخطاء المحمل واللام
 وهو وجود طلب المحار منصف اتفاقا فكذا الملوغ وهو
 وجود طلب المحض طلب كثره التخصصات العمومية
 حتى والواما عام الوحد خص الوقت خص البعض يغلب
 احتمال التخصص بخلاف المحار ومع الفر ولا يثبت
 قال السرخ ان العام وارد على سور الحكم في جميع الافراد
 لكن عارض دلالة عليه احتمال المحض ومع احتمال المعا
 يبطل الحكم ولا بدع الطلب او لا فلنا ان المعارضة بل الاصل
 يدفعه فان الاصل عدم المحض وهو يدع احتمال المحض
 دلالة على العموم سالمة عن المعارض فكونه في الفصل
 الثالث في المحض وهو متصل ومفصل والمصل اربعة
 الاول الاسماء وهو الاخراج المذكور اي اخرج بعض
 اللفظ عن الحكم بالاعتراف بصفه وكونها كاسا وطلا وعاو ليس
 ولا يكون والاخراج كالجنس وقوله بالاحرج الصفة والفا
 والشرط والادلة المفصلة وقوله غير الصفة خرج مصل لو كان
 منهما الله الا انه السند لا طاعة اليه فيبدي عن الصفة

الى الصفة لا يخرج الا المراد بالجمع المنكور جمع لو سكت
 عن الاسماء لم يدخل فيه المسدى وما لم يدخل لم يخرج
 لان الجمع المنكور ما ذكره هو جمع لو سكت عن الاسماء
 لم يجب دخوله فيه وحجابه دخوله فحارجا عنه على ان
 للصفة والصفة المحض صا فكونه يخرج في الوصف
 هو المنع عن دخول بعض ما يتناول صدر الكلام في حكمه بالا
 واخواته وانما عدل عن تعريف المنهاج اما اسما الى المذهب
 ان الاسماء تكلم بالباقي بعد التثنية لا يثبت الحكم في حروف
 واما لانه ان اردنا اخراج الحكم والصفة في الحكم غير داخل
 حتى يخرج وان اردنا اخراج عساو واللفظ والسوا
 بعد الاخراج واعلم ان الاسماء المحصية هو المصل والمقطع
 مجازا لباس خروج عن التعريف فبعضه اي في الاسماء ومسا
 اربع المسئلة الاولى سرطه الاتصال عادة فلا يثبت لاطال الحكم
 والتفسير السعال في قطع الاتصال ويثبت سرطال
 باجماع الا ان ابواه لو قال على عسر ^{بعضه} قال السبع والاسم
 عابدا الى ما تقدم واهما هم في الوجبة وعرا س عباس

رضى الله عنهما خلافة وان المنقول عنه جواز السب واللعن
 قياساً على جوازنا خير التحصين بغير المحصنات
 والجمع كونهما من مافيل للمقبله والحجاب عنه النقطة
 والغاية بغير موضع ما ذكره من القياس لزم جوازنا خير الوصف
 بغير ما ذكره لكنه لا يجوز وسطه السابى عدم الاستعراق
 ولا يجوز على غيره الا عيشة به اذ لم يكن مستغنياً والمحال انه
 صحى سواء كان المسدي نصف المسدي منه او اقل او اكثر وشرطه
 الحائلة ان يزيد المشتكى على النصف المسدي منه اى
 ان لا يكون المخرج اكثر من السابى وشرط العاصى ان يكون يتنقص منه
 اى نصف المسدي منه اى يجب ان يكون المخرج اقل من السابى
 فاستدواء النصف صحى عند الحائلة دون القاضى لما على احوالها
 انه لو قل على عشرة النسبة لزم واحد اجماعاً فكونه عليها
 بهذا الاجماع فلو انكار هذا الاجماع من احد لزم ان يكون هو
 مخالف للاجماع ومخالفة الاجماع بطعدها فكيف يصح من
 هذا القول وان كان في عصرها فكيف نفى الاجماع مع مخالفة
 اهل الحل والعقد ولذا كان بعدهما وان كان مذهبهما ان الاجماع

يرفع الاحلاف السابق فكونه مذهباً باطلاً على مذهب
 ينقل عنها وان كان مذهبهما ان الاجماع لا يرفع الاحلاف
 فكيف يحتج بهذا الاجماع عليهم وهو عدلها للشيخ ولنا
 على العاصى خاضعة في اسرار كون المخرج اقل من السابى
 الغاوين من المخلصين في قوله بخطايا لا يلبس ان عباد الله
 لك عليهم سلطان الا ان شفعوا العاوين وان الغاوين لا يفتنون
 من المخلصين لان عباد الله الذين لا تسقط اليأس عنهم
 الا المخلصين وبالعكس اى واستدواء المخلصين من الغاوين
 في قوله بحكمه ان ليس لاغوينهم اجمعين اعدادهم
 المخلصين وان المخلصين اسدى العاوين المعبر عنهم بالغير
 لاغوينهم فاصل الآية الاولى اى ارباب العباد كلهم مخلصون الا
 متبعي ابليس وانهم غاوين واصل الآية الثانية اى هم غاوين
 الا المخلصون منهم فعلم الآية الاولى ان المخلص اجمعى ليس
 الا السابى بعد الاستدواء فنقول لا حلوا ما ان يكون افراد المخلص
 اجمعى اكثر من الواقع او الغاوين اجمعى اكثر او تساويان
 في الواقع اكثر من الآية السابقة خجعة على الحائلة والعاصى لان المخرج

منها هو السابى ان الغاوين اجمعى
 ليس الا السابى بعد الاستدواء

الكرم الباقى وان كان على العكس واللى الاول في غلبه
 وان تساوى فامكن للبيان في حق القاصى خاصة لان الحساب لا يكون
 استنواو الباقى للخرج ولما كان الاستثناوى والبيان في حق على
 على المقادير الثلاثة فلا يكون حجة على الحساب على احوال
 فالوعلى القاصى خاصة وان قدر وقت الحجة فكيف علم ان السيد
 والهكذا ولو وجد ان يكون المستند اقل من مصدق المستند
 لكان كل واحد من المحلصين والعاون اقل من مصدق الاخر وان
 ثم والواعلم ان صابر وعلى القاصى يدعى على الحساب لا يبرهن ان
 اليتبين ان لا يزيد كل الفاوين والمخلصين على نصف
 يكون كل منهما اما نصف الاخر او اقل من نصفه كما
 فلا يوفق لهوله وعلى القاصى قد اعلم اخذ هذا التقدير
 لمعظم الشارحين ولم يعلم ان مرادهم من المحلصين
 في المستندى الافراد المحرجة وفي المستندى منه مجموع الافراد
 المحرجة والساقية ومع الاستثناى فاما اذا كان كل منهما نصف
 في حالين مستثنى ومستندى منه لتحقيقه عند استنواو
 واما الاستثناى فاما اذا كان كل منهما اقل من نصف الاخر

في حق المستندى
 في حق المستندى

بالخصص فليعلم انه اذا باخر العام يكون الخصص
 اعمال الدليلين لا احد الدليلين هو العام وقد ابطت
 عمومته وانما يطلم بعض الناحية وهو دليل البرهان
 بل هو للنتيجة اعمال الدليلين في جميع الافراد
 الى الزمان وفي التخصص اعمال العام في بعض افراد
 واعمال الدليلين في جميع الافراد وفي اعمال بعضها
 في بعض افرادهم كما علم انه يصح الخصص من اخصا عند
 والاصح عندى حسبه رحمه الله بل المتراخي خارج
 عندئذ على ان التخصص بيان تغيير عند الحصة
 لان العام وطى في الكل عندهم يكون الخصص غير متغير
 وبار البصر لا يصح الاموصولا اتفاقا وهو بيان
 عند السامع لان العام عندهم في سببه فيتمثل الكل
 والبعض فبار الله البعض يكون تفسير او بيان
 التفسير يصح من اخصا اتفاقا المسئلة الثانية تجوز
 خصص الكتابية اى الكتاب وبالسنة المتوفاة
 فولا فاعلا والاجماع والدليل على حوار خصص الكتاب

وهذا لا يمكن ان يكون
 واما ان كان الخصص عاما
 او ان كان الخصص عاما

في حق المستندى
 في حق المستندى
 في حق المستندى

بهذه الامور الوقوع اما الحصص الكبار فهو مخصص
والمطلقات برخص انفسهم بله فروع بقوله مع واولا
 الاحمال اجلهم ان يصع جملهم فان الآية الاولى تناول
 اولاد الاحمال وغيرهم وخصت اولاد الاحمال عنها
 بالآية الثانية وقوله مع بوصكم الله الله يتناول القاتل وغيره
 وخصص القاتل عنه بقوله عليه السلام القاتل البر وهو
 قولنا الراسه والراى فاجلدوا تناول الحصص وغيره
التخصيص رحمه عليه السلام ما في الحصص وهو سنة فعلا
 تنصيف حد القذف على العبد ثلث اجماعا واثبة حصص
 والذين يوردون الحصصات يوردون اربعة شهود
 واحدا وهم عامس وله هذا ما ذكره السابعة واما
 فقد ذكر في الميزان عن ما ذكرهنا فاعله لم يدر سوط الو
 في الحصص او سماء تخصيصا محازا واعد راجعت
 في هذه المسائل بعض الثقة فاسار الى اربعة كامل
 مسنوخة بقوله واولاد الاحمال واما قوله عليه السلام القاتل
 لا يرتد ورجمة الماء فمن المشاهير ومثله يرد على الكتاب

واجمع احصيه بقوله عليه السلام لاصلوه الا يطهروا لا البق
 لاحتة للصلاة تنبئ الا بالطهور ولو كان الاسماء من السبع ايا
 لزوجة الصلوة بالطهور فقط وهو متفق بخلاف اسما
 سوط اخر ولنا ان الاسماء هنا للمالعة فيكون الطهور سوطا
 اتم قلت المحار خلاص الاصل واجمع صاحب التنقيح يدل بتقديره
 وهو انه لو كان من السبع ايا ما كان معي قوله مع وما كان لموسى ان يهل
 الخطاه ان يقتله خطاء ولا حور اذا لم يشرع بالقتل الخطاء
 السالبة الاسماء انت المنعقدة ان تقاطع بعضها على البعض
 لقلل على عشرة الاربعة والاثنية او لم ينفاطف لكنه سعي
 الاسماء الاجير الاستثناء الاول ان يكون الاخير اكثر من الاول كقولنا
 الخمسة او مسأوب اليه نحو الاربعة الاربعة عادت الشئنا
 كلها الى المسد من المتقدم عليها اي على الاستثناء انما في
 فلعرف واما في الاستغفار ولا صاع العود الى الاسماء
 ففي الصورة الاولى يلزم ثلثة وفي الثانية واحدة وفي الثالثة
 والاى وان لم يكن متقاطعة ولا احمر مستغفر فاعود الى
 السالى الى الاسماء الاول لانه اقرب اليه من المسدى منه

قوله في قوله ان الاسماء
 لا تكون من السبع ايا
 قوله في قوله ان الاسماء
 لا تكون من السبع ايا

او الاول هو والسادس في والثالث خمر والاسماء محص
 بالاجتزاع لان الظاهر ان الاسماء ^{مسئلة} ~~مختلفة~~ مسئلة الى جملة
 اخرى يقع الابد تمام الغرض من الاولى ولو كان الاسماء
 راجعا الى جميع اجمل لا يتم مقصوده مجموع الاولى ^{الناس}
 على انه يرجع الى جميع ظواهر الاصول الاسماء الاسماء المعطوف
والمعطوف عليه في المعطوفات كالخالد والسمرط وعرها
كالظروف محو اكرم الرها والمعطوف العلماء والعابدون
اولا كالوعاء الدين او يوم اجمعه واما العود الى جميع
الاسماء والاحصاء ان كل منها ما يختص بغير مسئلة فلا يتم
ان الاصول الاسماء المعطوف والمعطوف عليه في نقطة المعطوف
بدون الغنية بما يدين ان القدر في النظم يوجب القدر
في الحكم ان عطف الاجمل لا يفيد شركة في الحكم محو اليد
ولا في الاعراب محو ان لا يكون الا في اعراب مع ان العطف
في الحكم والاعراب في الفرد للتشريك فيه في موضع وهو تغيير الحكم على الفرد والنفس
فكف بعض التشريك في موضع للتشريك في النفس عليه ظاهر بالنسبة الى الآية وان الاجمل في الاجمل
امرا او نها يا وجرا في هذه الصورة مسئلة واليلزم من الاسماء

في الحكم والاعراب في الفرد
 فكف بعض التشريك
 مما لم يوضع للتشريك
 في التشريك في النفس
 على ظاهر النسبة الى الآية وان الاجمل في الاجمل
 امرا او نها يا وجرا في هذه الصورة مسئلة واليلزم من الاسماء

في المعطوفات الاسماء في المحلقات والاسماء في الموضع
 من طرف واحد ان الاسماء حالات الدليل لكونه الحكم
بعد الاقتدار والاصل ان العود الى سوى الاجمل لكنه خولف
هذا الاصل في الجملة الاحرم للضرورة وهو صون الحكم من
التقو مختص بالاجتزاع للتقريب ببقي الاولى على اصولها وهو العموم
واحاد الحكم من عنه بارك فيكم الضرورة موجودة في الاجتزاع
م واما صاح ذلك لو لم يكن وضع الاستثناء للعود الى جميع
فاما اذا كان كذلك فلا تقول وليه الحكم ان يكون موضوعا
للعود الى جميع فان الوضع للعود الى جميع امر محتمل وكون
الاسماء خلافا للاصل تحقق لا يعارض المحتمل الحكم
وان الحكم في الممانعون ضرورة العود الى جميع في الحكم
فالمع عليه غير موجبه واحاد الحكم عند الاحصاء في الحكم
فلما ما ذكر في احصاء الاسماء بالحكم الاجتزاع
مفوض بالصفة والسرط فان كل منها ما يختص بغير هو
حالات الاصول مع عودها الى جميع انها اول موضع ما ذكر
لما كان كذلك فان الاصول انها في السرط ولانه اذا ذكر

ان شاء الله في آخر الضحك يعود الى الآخر عند الواسف
 سلبا لكن السرط في السعد ومعلم ولا يلزم عود الماهم
 اجمع عودا للوحد سلبا لكن قال القاصي الغضه هذا يترج
 القياس في اللغة وهو باطل وما في الصفة فلما قال المراء
 انها كالاسماء يعود الى الاخره عند الحقيقه ^{الاسماء} والاصل
 اما ما سئل في الجمله والصفة بما يكون للمفرد بها حلقا في
 ولا يلزم عودها الى اجمع عودا لفظ الاسماء ^{الاسماء}
 اساء وانعكس عندهم مطلقا والصفة والسرط ^{الاسماء}
 معهود ما اذا خرجا من جوارح العادة فهو داخل
 حلا في الاصل ولا يلزم عودها الى اجمع عودا لله وال
 في الوصف وهو الاسماء الى الكل في آية القدر في عاليه بعد
 لا في قوله با حلالهم ولا تقبلوا وازد على سلب آخر
 لفظ الطالب هم اولئك هم الفاسقون حملة ^{هم} مسما
 لفظ الاخبار ولفظ السامع الاسماء الى الكل
 وقطع قوله ولا تقبلوا وقوله با حلالوا حتى لا يحمل
 رد السهاده تمام الجمله وجعل اولئك هم الفاسقون

في قوله با حلالهم ولا تقبلوا وازد على سلب آخر
 لفظ الطالب هم اولئك هم الفاسقون حملة مسما
 لفظ الاخبار ولفظ السامع الاسماء الى الكل
 وقطع قوله ولا تقبلوا وقوله با حلالوا حتى لا يحمل
 رد السهاده تمام الجمله وجعل اولئك هم الفاسقون

لا بد من صرف الاجمال الظاهر
 في كلامه وانما الكلام في بيان
 الجواب لا في بيان الغيب

لا رجوع الاسماء
 مصر وفا الى قوله ولا تقبلوا

عطف على قوله ولا تقبلوا الى قوله واوكلت الى قوله
 فاحلوا حلالا لمنهيه حتى ان الجمله لا يسقط بالتثنية
 فتبول السهاده والفسق يسقطان بالتثنية عنده ونحن
 الاثني جزا لانهما اخرجنا لفظ الطالب مقوضين الى الامة
 وجعلنا اولئك مسما لغيرنا بطريق الاخبار ^{سلبا}
 مصر وفا الى اولئك فذكر في السلوخ اما لم يحمل السامع
 عدم القبول تمام الجمله لا ينافي احد الارواح فعل
 يلزم على الامام اقامته لاحد منة فعل واما لم يسقط
 بالتثنية لانه حتى العبد وهذا استقطب بقوله المذرون
 مع ان السامع هو الذي تاملوا واصبحوا ^{ووجه} وحمل الاصلاح
 الاستحلال وطلب العفو وعند ذلك يسقط ^{الاسماء}
 فيجمع صروف الاسماء الى الكل فلو رد السهاده ايلا
 كالضرب بل هو اسدي في كونه زاجرا للكرم ^{الاسماء}
 يقع السهاده عالما ^{الاسماء} الجمل للسفينة التي فعلت ما ساءت
 والمقصور من قوله ولا تقبلوا وحبوب الرد وهو فعل
 على الامام اقامته كالجمله لا يخرج من فعل كما في

ان مسمى السهمي فعل الضد ثم لما علم ان رد الشهادة يصلح
 وهو اجزا كما يجد على ان حق العبد ايضا فادل على ان الجدل
 لا يسقط بالسوية دل على ان الركن كذلك يكون الاستدلال
 بالاحترام كما قلنا ثم الاصلاح طلب العفو ولا يسقط احدا
 بل بالعفو وهو ليس جملة هذا الاصلاح لان العفو جعل
 وهذا الاصلاح بفعل القاذف فله يمكن الاستثناء ومضى
 الى الكل الثاني والخمسة من المصطلح الشرط وهو
 ما يتوقف عليه تأثير المؤثر ومعنى يتوقف عليه ان
 الثاني مع عدم دخوله فيه نفس المؤثر واجزاء بشرط
 وسرابطنا تيمم ويقول له لا وجوده اي وجود المؤثر خارج
 واجزاء بشرطه اما خروجه اجزاء المؤثر وسرابطه
 وجود المؤثر عليها واما نفس المؤثر فلا المؤثر لا يتكون مع
 عدم نفسه ويكون موقفا على نفسه بهذا المعنى فلم
 في احد الا المحذور بل وسبق في هذا سقطه ما قال السيد
 بعض احد بوجود المؤثر فانه يتوقف تأثير المؤثر لا وجوده
 ان الشيء لا يتوقف على نفسه مع انه الشرط واعلم ان الشرط

عليه

ولا يكون سريعا كالاحصان لوجود الرجح وقد يكون لغويا
 مثل ادخلت الدار فاسطو لو وود يكون عليها كما في النية
 للرجح او وليس القسم الثالث من مقاصد الكتاب
 ولا يشك في حقيقة الواجب فاما شرط العلم بعالي مع انه
 باثر العلم القديم علمها فان العلم ليس بصفة مؤثرة وقده
 اي في الشرط مسيلتان الاول للشرط ان وجوده دفعه
 سواء كان واما او مريضا فلا يوجد للشرط طبعه
 والا اي و ان لم يوجد دفعه فلا بد ولا يكون مريضا و
 اما ان يكون وجوده ذلك المجموع او عدمه فان كان وجوده
 موجودا للشرط عند ذلك كامل اجزائه وان كان عدمه
 الشرط عند ارتفاع جميع احكامه ان شرطه علم
 او ارتفاع حرمتها ان شرطه عدمه اي عدم جميع
 هو مجموع المسئلة الثانية ان تعدد الشرط على سبيل
 فانه يوجد للشرط عدم وجوده فاحواله انما هي
 فان جم فوجود الرجح محتاج اليها وان كان سارفا
 او نباشا فلفظ بيده وانه يكون في وجوده القطع احكاما

اذ تفرد السرط على سبيل البدل وان شئت فقل انما
حُرِّقَتْ غَنَقًا اذ تفرد الشرط على سبيل البدل وان
 والاولى عام يغتواضها لا على النقيض فتغير بينهما
 لانه تفرد الشرط على سبيل البدل الثالث
المختص المنفصل الصفة مثل قوله في تحريم روده ممنه
 وهي كالاسديا وابها اذ ذكر عقيب شئ واحد يعود
 وان ذكر عقيب شئين فالفاصل المراجع يعود
 عند السامع وفي الاخرى عند المحقق وقال الجحى
 اتفاقا على عودها اليهما السمد في المثال الموردي في المتن
 للعام المخصوص نظر لانه يقر النكرة في التثنية صنع
 العموم فليس المختص الا اخرج بعض ما تناوله اللفظ
 لا يقتضى العموم المصطلح بل مطلق التناول وهذا على
 والغاية المخصوصات انما لا يشترط فيهما عام مصطلح
 غير معدود صنع العموم لا ينافي عمومته وفي التقواطع
 على سبيل البدل الرابع الغاية وغاية التثنية هو طريقة
 وصيغها حتى والى حكم ما بعدها خلاص حكم ما قبلها لان

المتبقي الوقي بما وراء الغاية لم يكن الغاية عامه ومقطعا
 مثل وانما الصيام الى الليل فانه يفيد انقطاع الصيا
 عند الليل فيحرم صوم الوصال وهذا مظنة ان يقال
 ان لا يجزى غسل المرافق لكونها غايية في قوله وادكم الى المرافق
 فقال وجوب غسل المرافق لا يختص بالاشتباه كعظم
 العضد بعظم الذراع ولا يعرف الخروج عن غايية الوان
 الاية ويكون واجبا لكونه مفضلة الواجب لا يكون بعد
 موافقا لما قبلها ولا ختم لا يكون الى هنا معنى من كونه
 ولا ياكلوا مواضعهم الى اموالكم وفي التوضيح ان الغاية ان
 غايية قبل الحكم بها ان يكون طرفا في الواقع لم يدخل تحت
 كونه الى هذا الحائط ولا قصد الكلام ان لا يتناول
 فذلك نحو انما الصيام الى الليل واما الحكم وانما
 مدخل في المتبقي نحو الى المرافق فانه الاستقاط ما ولبها
 والمفصل والمختص صنع وهو ما لم يعلو العام بعلفا
 لفظيا بله الا لا العقل كقوله مع الله طالع كل شيء والعقل
 خصص ذاته ولفظ الكل والى الحسن مثل قوله



واذا ثبت من كل شئ فالخصص الشمس والقمر ذلك
 الكل وفي كتب الحسنة وقد يخصص بالعادة كقوله لا اكل
 رأسا يخصص منه رأس العصفور والثالث الدليل
 السمي وفيه مسائل تسع الاول الخاص اذا عارض العام
 يخصصه سواء علمنا خيرا في تاحر الخاص العام ام لا
 ودلك ان العام تقدم الخاص ويعلم المعية او جهل الثامن
 بـ وابو حنيفة رحمه الله جعل المتقدم منسوخا والخاص
 المعارض مخصصا ونوقف حين جهل الا ان يكون احدهما
 محمداً بقدرته وخر العمل به احتياطاً والمسهور في كتب
 الحسنة مما اذا جهل الشارع انه يحمل على المقارنة ثبتت
 المعارضة بقدر ما تناه ولا بد من ساقطان ويبقى العام
 السابق قطعياً والسووف المذكور عن مذكور في كتبهم المسهورة
 لنا على كون الخاص مخصصاً للعام تأخر او تقدم او جهل
 الشارع ان تخصيص العام بالخاص اعمال الدليلين وهو
 اول ما هما او هما احداهما فالعمل سمي منهما
 يلزم الاول وان يحمل العام يلزم الثاني فوجب القول

لانه يسالهم ان يكون كل منهما اقل من الآخر وعلى الاول لا يلزم
 الا يكون كل منهما مثل الآخر واعجبت منه انه يلزم على ما يستفاد
 على قولنا ان كل كذا لم يشك في ان عدم الاستغناء شرط عددا
 يجوز ان يكون كل منهما نصف الآخر او اقل من كذا يجوز اسداسا
 العاود من الخالصين وبالعكس استثناء متصلا واطرافها
 ليس حسم الاخر فالقاضي في صحي مذهبه ان الاستثناء
 كونه كالانكار بعد الافتراض خلاف الاصل ولا يكون مقبولا ولا يباح
 له تبطل في موضع الضرورة وهو ما يكثر فيه النسيان فحما
 الى التذكرة والاقل هو الذي لا يشك في اول الافتراض والمقرر
 بالاعتناء الى ان منها شيئا فلا ونسب لقلته النفاذ اليه
 واذ انكره وجب ان يكون متمكنا استندركه فيستدرك
 بالاسماء ولا يضيغ حقه بحلاف المساوي ولا كسرهما
 والنسيان ولا يصح منهما بالاصل ونوقف هذا الدليل عما ذكرنا
 من الدليلين يعني اوضح ما ذكرتم لما صح الاسماء في الصور
 لكم صح المسئلة باسم الاسماء والاسباب نفى وبالعكس
 اي من الشق اثبات حلاف لا في حسنة رحمه الله جعل

والعام فطعي عند الحقيقة ثم لو خص القطع بقطعي
 حتى صار ظاهرا باحتمال الخصص أو اذ خربا التقليل
 خصصه بغير الواحد لانه لو عاد القطع ومع الكرمي الجبر
 بهما لم يخص بخصص بل بغير واحد بل بخصص
 الخصص بغير الواحد وارخص بالخصص والدلا
 واجتنبنا من المنع في ثلاثة اوجه الاول ما قيل والى
 عليه ان يكثر لكم الاحاديث بعد ذلك وادركت حديث
 فاعترضوه على كتاب الله وادركوا فاقبلوه وادركوا
 وخرج الواحد للعارض الكثر في الف فوجب به ما
 خصص الكتاب وادركه بجزء خصص الكتاب بجزء
 خصص الجبر المتواتر وادركه القابل بالفصل بلنا الدليل
 الذي ذكرتم مفوض بالمساور وادركه بغير واحد
 الكتاب بالجبر المتواتر لكونه مخالفا لغيره مع انه جازم بالحق
 وبالسيد جواب المسار بالمراد الذي هو الذي
 على الكتاب هو الذي لا يقطع بكونه صديقه عليه
 كما دل عليه بيان الكلام لا المتواتر فاقبح الجواب الصامع

هذا هو الجواب على ما ذكرتم من ان
 الخصص لا يخصص بغير واحد بل بخصص
 الخصص بغير الواحد وارخص بالخصص والدلا
 واجتنبنا من المنع في ثلاثة اوجه الاول ما قيل والى
 عليه ان يكثر لكم الاحاديث بعد ذلك وادركت حديث
 فاعترضوه على كتاب الله وادركوا فاقبلوه وادركوا
 وخرج الواحد للعارض الكثر في الف فوجب به ما
 خصص الكتاب وادركه بجزء خصص الكتاب بجزء
 خصص الجبر المتواتر وادركه القابل بالفصل بلنا الدليل
 الذي ذكرتم مفوض بالمساور وادركه بغير واحد
 الكتاب بالجبر المتواتر لكونه مخالفا لغيره مع انه جازم بالحق
 وبالسيد جواب المسار بالمراد الذي هو الذي
 على الكتاب هو الذي لا يقطع بكونه صديقه عليه
 كما دل عليه بيان الكلام لا المتواتر فاقبح الجواب الصامع

ارحاصل هذا الحديث انه اذا استحال الف من الجبر
 الظني الكتاب القطعي فذلك دليل على كون الجبر مردودا
 وهذا العام ليس بقطعي عند المسامحة وفي جميع الامور
 وكذا عند الخصص بعد ما خص بقطعي ومحملا للكون
 القدر الذي دل عليه الجبر اخلا في العام فلا يتحقق الجبر
 من الجبر وصل هذا العام فلا يدل على كونه مردودا الى
 الثاني ما قيل الكتاب المسنة المتواترة فطعيان
 الواحد ظني والظن للعارض القطع بلنا العام الكتاب
 والمسنة المتواترة مقطوع المتن الاستناد الى الزور
 علته لم يقطعوا وكسهم ظنون الدلالة على الاستسراق
 عند المسامحة واحاص الذي هو حصر الواحد المخالف
 بالعكس فانه مطعون المتن مقطوع الدلالة فتعادلا
 اذ كل منهما مقطوع ومصحح مظنون ومصحح فلهذا
 احواب عند الخصص صح في العام المخصوص حيها
 ظنيا فاما ما قيل ذلك فلا لانه قطعي المتن والدلالة فلا
 بخرطى الوجه الثالث ما قيل لو خصص كل الكتاب والسنة

المسألة في حصر الواحد في نسخ غيره ايضاً جامع ان كلامهما رفع
لكل واحد واللام باطل انما فكذلك الملتزم فلهذا ان
رفع الحكم بل هو بيان المراد بالعام سلباً انه رفع كذا نقول
الحصص هو ان لا يرفع بل يرفع في بعض النسخ رفع لكل واحد
وحول الاصول حوار الاصول وبالعناصر عطف على قوله
تخير الواحد في اي حصر يخصص الكتاب والسنة
بالعناصر عند الشافعي وبالكوفي في حصر المصرك
ومع ذلك ابو علي اجابني بشرط عيسى ان
في حوار حصصهما بالقياس الحصص او لا يقطع وهو
مذهب الحنفية والكوفي بشرط التخصيص ولا يقطع
وابن سريج وهو بالسبب من الملهة والحكم في اصحاب السلف
بشرط الجدل في القياس اي حصر حصص العام القطع
بالقياس الجلي وهو الذي يسمى به الحصة فلا
وعادة مختصة المنتهى هو ما قطع في ناسر الهارون
واعترض في الاسلام الامام العربي رحمه الله ارجح
الظن في حوز العام والقياس ان تفاوت في اقامة الظن

والعمل بالرجح الظن وان تفاوتوا في التوقف وتوقف
القاضي ابو بكر وامام الحرمين ولم يعمل بهما متقاربا
لنا على حوار حصص الكتاب والسنة المتواترة قائلها
ما تقدم في حوار حصصهما بخير الواحد من اعمال
الدليل اولى واحتج لما تفرقت بوجهين الاول ما قبل
القياس مع النص لموقفه على تنويع حكم الاصل وسوء
لا يكون بقياس آخر فعد الدور او التسلسل واليد
مستور بالنص ولئن كان الاجماع فلا بد له من السند ولو
النص بالقياس لم تقدم الفرع على الاصل ولا تقدم
فلنا ما ذكرتم ان صح فلا يدل الا على مسامحة تقديمه على اصله
وهو النص المتيقن حكم المقتضى عليه فان فرعاً عما هي
بالسنة الله لا على كل نص والنص العام المعارض للقياس
ليس ممتنعاً حكم اصله ولا يمنع تقدمه عليه ولا يقطع
ان يقول القياس من حيث هو مع قطع النظر عن احكام
سوءه على النص من حيث هو لا تقدم عليه لكن الكلام في
اصل هذا الموقف هل يمنع التقدم ام لا الوجه الثاني

ما قبل مدماه كثر من هذا النص لا اختصاصه ببيان
 وثباتها في الفرع فكان احتمال الخطا فيه كثر ولا يعدم فلنا
 ولا يكون الامور العكس ان يكون النص العام هو ما على
 واصحابها وغيرهما مما يكثر فيه المقدمات في النص المتخصص
 ولا يلزم ما ذكرتم ومع هذا اي مع ما ذكرنا ونسألي النظر
 في احتمال كس المقدمات في اعمال الكل او في احداهما فتخرج
 التخصص بالعماس ونفس السيد قوله ومع هذا اي ولو سلم
 ان النظر اخص من العام فتوى كس مع ذلك التخصص او في
 اعماله لا يلبس ثم قال وفيه نظر لان احدا لا يلبس اذ اكل الكوي
 نقب في العمل في ذلك انما يريد هذا على نفسه لا على غيره
 على ما سبناه المسئلة الرابعة كور كخصص المنطوق اي
 المنطوق بالمفهوم لانه اي المفهوم حجة ودرسل عبد السلام
 كالعام هو كخصص العام اي لا يلبس من سقط منها
 ما قال الامام اما نحننا اخص على العام لكونه اقوى دلالة
 العام والمفهوم اضعف من المنطوق ولا يخصه كخصص
 قوله عليه السلام طلق الماء ظهورا لا ينجسه شيئا ما غير لونه

طعمه او ريحه وان الماء عام يشمل القليل والكثير وكذا فلنا
 يتجسس القليل علاه الحاسه وان لم يتغير لانا حصلنا
 مفهوم قوله عليه السلام اذ بلغ الماء وليس لم يحمل خبثا ما يفهم
 منه ان ما دون القليل يحمل خبثا اي يقبل النجاسة و
 لما لم يقولوا يحكي يفهم لم يقولوا بالخصص فيه وقالوا
 يتجسس القليل بمطوون لم يحمل خبثا وان معى كذا
 عندهم انه اذ قل الماء حتى بلغ قلش لا يحمل النجاسة بل
 علاه الحاسه ولا يلزم عليهم الا يقولوا بحاسه فان
 القليل في عسر في عسر لا يهمل القولون بالمفهوم واما
 بتجاسته بل لانه قوله الماء طهور احدث لا اللام منه
 اساره الى ما يشر قصاصة وهو كان عن شرا في عسر المسله
 الحامسه القاره الى ررها الرسول صلى الله عليه وسلم
 بان علمها ولم ينعمه ذلك مع انه حال العام منصوص
 كعادتهم مع الاشياء الدنيايه واحدهم الدراهم مكانه
 عليه السلام ذلك كخصيص الحديث العام الدال على منع الاستبدال
 لان سكوت دليل الجواز والامتنع هو لا يهمل معصوم النقص

وفي هذا الكلام قول في
 كلامه في عبارة عليه السلام
 الماء طهور احدث لا اللام منه
 خفف من هو اوضح العرب والجمع صلواته
 وسلامه عليه فقط

في هذا الكلام قول في
 كلامه في عبارة عليه السلام
 الماء طهور احدث لا اللام منه
 خفف من هو اوضح العرب والجمع صلواته
 وسلامه عليه فقط

مُعْقَلًا وَكُلُّ دَلِيلٍ فِي الرِّوَايَةِ يُجْمَلُ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوحٌ تَحْسِينًا
 لِلظُّنِّ بِهَذَا الدَّلِيلِ بِحُجْمِ الْحُجَرِ التَّائِيلَةِ فَإِذَا اخْتَمَلَهُ ^{لِسَهْطِ} وَلَا
 لِأَنَّهُ لَا يَأْتِي بِغَيْرِ مُنْشِدٍ كَمَا فِي سِرْحِ الْمَعْنَى لِلصَّوْلَةِ ^{مَدَّ}
 الدَّوْكِ لَيْسَ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَجْعَلْ كَحِفْصِهِ مَدَّ هَذَا الدَّوْكِ
 دَلِيلًا مَعَارِضًا لِلْعَامِلِ وَالْوَامِدْ هَبْ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ عَرَفْنَا
 حُسْنًا لِلظُّنِّ بِهَذَا دَفْعًا لِلْفُسْطَةِ وَفَعْلَتَهُ وَلِهَذَا قِيلَ
مُطَرِّفُهُمْ خَالَفَ الدَّلِيلَ وَالْأَوْجُ تَفْسِيْقُهُ وَاتَّقَدَّ حُجَّتُهُ ^{وَأُوتِيَتْ}
 وَهُوَ حَالُ الْإِجْمَاعِ فَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ الدَّلِيلُ وَلَا يَكُونُ بِغَيْرِهِ
 وَيُخَصِّصُ بِهِ جَمَاعَةُ الَّذِينَ لَا يَلِيْسُ وَأَحَادُ الْمُصَرِّعَةِ بِقَوْلِهِ فَلَمَّا
رَبَّمَا ظَنَّهُ دَلِيلًا وَلَمْ يَكُنْ قَدْ كَمَلَ الصَّحَابِيُّ الْمُحَدِّثُ حَالَهُ
 وَلَا يُجْمَلُ عَلَيْهِ فَعَبَّرَ بِدَلِيلِ الْمَسَلَةِ السَّابِقَةِ أَفْرَادًا ^{مُخَصَّصًا}
 بَعْدَ تَخَصُّصِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِ بِحُكْمِ مُوَافِقِ حُكْمِ الْعَامِ لِلدَّلِيلِ
 عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَامِ هَذَا الْفَرْدُ وَغَيْرُهُ مِثْلُ قَوْلِهِ ^{لَهُ}
إِنَّمَا أَهَابُ دَيْغٍ فَقَدْ ظَهَرَ مَعَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَأْنِ مِيمُونَةَ
دِيَاغُهَا كَقَوْلِهَا مَا وَالْأَوْرَامُ سَمَلُهَا الشَّائِةُ وَغَيْرُهَا
 وَأَفْرَادُ الشَّائَةِ فِي أَحَدِ الْمَنَاسِكِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَخَصُّصِ ^{الطَّهَارَةِ}

بِالْمَسَاةِ خِلَافًا لِأَنَّهُ لَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَنْزِلٍ لِلْعَامِ وَالْمُخَصَّصِ ^{لِلشَّائَةِ}
 يَكُونُ مَنْزِلًا لِلْعَامِ وَلَا يَخَصُّصُهُ وَاحِدًا لِأَنَّهُ لَا يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَنْزِلٍ
 يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الْحُكْمِ عَنْهَا بِالْمَقْهُومِ وَالْمَقْهُومُ مِثَالُ الْعَامِ
 فَلَمَّا مَقْهُومُ الْأَمْرِ دُونَ الْمَسَلَةِ السَّابِقَةِ غُطِّيَتْ بِهَا
 أَيْ عَلَى الْعَامِ لَا يَخَصُّصُ الْعَامُ مِثْلَ الْإِقْتِلِ مِثْلَ الْكَافِرِ وَلَا
 ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ أَعْلَمُ أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ ذِي عَهْدٍ لَا يَقْتُلُ مِنْهُ
 عِنْدَ الْمَسَاكِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَقْلَابِ الْحَبَشَةِ وَأَنْ هَذَا الْقَتْلُ
 بِأَيِّ كَافِرٍ كَانَ ذِي عَهْدٍ أَوْ حُرِّيًا وَلَا يَقْتُلُ ذُو عَهْدٍ مَا دَامَ فِي
 وَوَالْعَصْلُ كَحِفْصِهِ بِالْمُخَصِّصِ وَأَنْ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ لَا يَقْتُلُ
 الْكَافِرَ وَلَا الْمُسْلِمَ ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ بِكَافِرٍ وَلَا ذُو عَهْدٍ بِكَافِرٍ
 فِي آخِرِ الْحَدِيثِ يُلَاحِظُ أَصْبَحَ قَتَلَ الذِّمِّيَّ بِالْمُسْلِمِ وَهُوَ ^{أَنْفَاقًا}
 مِمَّا كَانُوا يُقَدِّرُونَ الَّذِي لَا يَقْتُلُ بِالَّذِي خَاصَّ وَهُوَ أَحَرُّ
 أَنْ يَكُونَ الْكَافِرُ الْمَذْكُورَ الَّذِي لَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ بِهِ هُوَ أَحَرُّ
 مِنَ الطَّرَفِ وَرِعَايَةُ التَّنَاسُطِ مِمَّا قَالَهُ الْحَدِيثُ عَلَى
 أَصْبَحَ قَتَلَ الْمُسْلِمَ بِالَّذِي يَقْتُلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا دَامَ كَافِرًا
 وَاجَابَ الْمَصْنُوعُ فَلَمَّا السُّوْنِيَّةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ عَمَرُوا

فالسيدان الحفنة الهولون باسرا المعطوف ^{والمعطوف}
 وجميع الاحكام بالاسرار كهي في المعلقات كانهية ^{اليه}
 في الاسماء المعقولة ^{للمعقولة} واليتوجه ما قاله السانعة قلت
 وابصر حمل الكلام على وجه يكون فيه رعايته ^{السيد} ثلثا سبعة في
 عطف خاص على العام في احداث عطف اذ المقدر ^{الحكمة}
 الثانية غير معطوف على المذكور في الاولى فلهذا كقولنا
 مرزبان يجرى ويكرى كالدول الكلام في حوار عطف شئين على
 معيولي عامل واحد وانما الكلام في العطف على معيولي ^{ملان}
 فكون ذوعمد عطف على لم يكرى المقدر على كالمذكور
 المسئلة التاسعة عود صمير خاص الى بعض افراد العام في
 المعنى واللفظ في الظاهر لا يختص العام والخاص
 حلالا للحمية وحل لم يحد ذلك في كسهم المشهورة
 فيل مولد والمطلقات سرى صمير بانفسه بله مروة
 مع قوله يعولتهن ^{هذه} خويبرهذه فان المطلقات عام
 ليسم البوائن والرجعيات الصمير في يعولتهن ^{هذه}
 للرجعيات فقط اذ لا راد بالرجعيات في البوائن فلا يوجب

ك

كخص الترتيب بالرجعيات بل عام الرجعيات والبوائن
 لانه لو عاد الظاهر واراد به ثانيا الخصوص لم يرد ^{حصول}
 الاول والصمير لا يرد على اعادته ظاهر الله اخفى في
 المقصود وانهم الفطار والارم ^{حروج} حروج احداهما ظاهر
 وصيرورة مجاز اخروج الاخر عنه وظاهر الصمير ان يكون ^{ظاهر}
 وقد خص لم يرد من مثله في المرجوع اليه السيد لان
 لو عاد الظاهر لا يخصه فانه لو والى المطلقات عن الاولى
 لكون اللام للمعروف لم يخص من البوائن اما ان يكون ^{المطلقات}
 الاول في المعنى عددهم سرى صمير ^{المطلقات} فال وهو المطلقا
 اخفى علم ارادة المطلقات العطف على خلافه وهذا الاجماع
 دل على ريعونة البوائن ليسوا باحق فكون المعهود ^{المذكور}
 سمي البوائن ^{بالبوائن} بل يرد منه كخص العام بل عام ^{العام}
 لان الاولى عام اجماعا ولو كانت البائنة عينها وهي خاصة ^{البائنة}
 هذا خلف تذييل لما كان المطلق هو الشائع والتقييد
 احرامه ^{التقييد} التضييق جعل هذا ديانة لتخصيص العام ^{العام}
 حمل المطلق على التقييد ^{الحكم} بان المراد من المطلق ما هو المراد

يترى صمير قال ويعولته
 المطلقات اخفى علم هذه
 المطلقات

المقيد فنقول المطلق والمقيد اختلف حكمهما لا
 انما واسواءا اتخذت احادته مثل تقييد صوم الظهري
 ان يكون قبل التماس واطلا واطعامه عدل او احلف
 الصيام بالنسبة في كفارة القتل واطلا واطعام
 في الظهار وان اتخذ احكاما وان اتخذ سببه
 حادثهما واحكاما متقيدان لا يحملان على
 مدبر الاغتوا مدبر كافر او اركا كالمستبينين حمل المطلق
 انما اصله عورته عورته مؤمنة عملا لا
 فان المطلق هو المقيد والعمل بالمقيد عمل بالمطلق
 العمل بالمطلق هو العمل باللائس لانه يجوز العمل بجميع
 والمقيد امراده بل ما ذكره هو العمل بالمقيد واهال
 المطلق ووجه حديثه يجوز واعتناق الكافة مع
 امرام المطلق والعمل باللائس انما يكون ان لو جاز
 اعيان الكافة بالنص المطلق والمؤمنة بالمقيد
 ما ذكره الحنفية في اللسد لانه على هذه المسئلة لا
 ان يكون الحكم الواحد في حادثة واحدة في حاله واتخذ

في كل واحد من العملين
 في كل واحد من العملين
 في كل واحد من العملين

وعرضه فلا يمكن اجمع بينهما في حمل المطلق
 على المقيد اذ في العكس يضيع المقيد والا اي قال
 سببهما اعي احلفا كرامة فان اقصى المقاس تقيده
 في الاطلاق طرما لم يقصر المقاس بقيد
 في كفارة الظهار وكفارة اليمين فانه ورد في الظهار
 متناهيان من اليمين ولم يورد له مسر كالمقيد
 وطرما اقصى المقاس بقيد فوله مع محدود ربه
 في كفارة الظهار بخبر رفته مؤمنة في كفارة القتل
 فانهما سببان لمختر الرقة وفي الظهار مطلق في
 مقيد بالامار ووجهه علة مسر كالمقيد
 في مقيد بالمقيد بالمقاس وهذا العمل مدرك الساتر
 لاني حنفية رجمها الله وكذا اختلفا اذا كان
 في المقيد في الساتر الساتر من انواع كل خير
 اذ في كل خير وعبد المسكين الكساح الاشهر
 الابوي وشاهد بر عبد الحارثي مدرك الساتر
 صحيح لانه واقفنا في كونه المقاس حجة فوجب العمل

كما في المطلق والمقيد
 في كل واحد من العملين
 في كل واحد من العملين

انه انما يكون القياس محمداً الى ما يكون هناك نص وهذا
 حكم المطلوب منصوص ولا يصح القياس والى السلوك ^{المعقد}
 وجوب القيد ولا يتم ان القيد المطلق يدل على عدم وجوب
 القيد بل على وجوب المطلوب وان يكون في معنى القيد
 او لا يتم غير ذلك المطلوب باطلاً لا يدل على جواز عدم القيد
 وجوب القيد بما فيه ولا يثبت القياس ما ساقى النص
الباب الرابع في المجمل والمبين وفيه فصول ثلاثة ^{الاول}
 في المجمل وهو عند السماع لغة اللفظ المتساوي
 الدلالة بالسنة الى المعاني المتقدمة وعند الحقيقة هو
 ما اريد به في المعاني لا يترك الا لبيان ^{حجة المجمل}
 فهو اخص من اعم انفسه السماعية وفيه اي في
 المجمل مسائل ثلث الاولى في اقسامه وهي ثلثة فتقول
 اللفظ اما ان يكون مجملاً ليس جفائقة وهو المسمر كقول
 يع بلبه مروي الله موضوع بازاء الظاهر والحيض او يكون
 مجملاً ليس افراد حقيقة واحدة وهو المتواطى مثل
 قوله يع ان الصيام مكرم ان يدحو اقره وان ملول البقرة

منغيت والاحوال بالسنة الى افراد حقيقة فله ارادة ^{مفيدة}
 منها وفيه تجزئ بجزئ او يكون مجملاً ليس مجزئاً وذلك
 ان الشق الحقيقة ونسباً ومجازاً وتكافأت وتماثلت ^{حجب}
 لا يكون لاحدها جواز فانه يخرج واحد من مجازاته فحمل عليه
 والرحا انما يكون لانه امر الى الحقيقة وسائر المجازات
 كفي الصحة وقوله عليه السلام لا صلوة الا بقاء الكفاة واصحاب
 لم يرو الصيام والصلوات بقاء صورة الصلوة ^{الصوم}
 وروية على عدم ارادة الحقيقة وحمله على نفي الصحة راجع ^{او}
 الى الحقيقة التي هي نفي الذات من نفي الفصيلة فله الحقيقة
 احاديث على نفي الفصيلة لئلا يلزم نسخ اطلاق الكفاة هو
 قوله تعالى فادعوا ما يتيسر من الفدرار ومسهل صمكم ^{النهم}
 فله صم بحر الواحد ولانه اي حمار احد المحار لانه ظم
 عرفاً واو اعظم مقصوداً كرفع الحرج ونحوه الاكل من
 قوله عليه السلام رفع عرامتي اخطاء والنسيان وقوله يع
 حرص عليكم المسنة فان اخطا والنسيان لما كانا ^{نفس}
 في الامة علم ان الحقيقة غير رادة ورفع الحرج والموا ^{خلة}

كانت
 كما ظهر المحاذير لانه المتبادر في حمل عليه وايضا لما
 حرمه الاعيان عن معصولة وتقدر المحاذير في محرم
 عليكم المسح كحرمه المثل وحرمه الرؤية وحرمه الكحل
 وغيرها وحرمه الاكل كالاعظم مقصودا حمل عليه
 وهو جزاء لقوله وان نزع واحد والصبر في عليه راجع
 الى الواحد الواجب وفي الكلام له ونشر كاتري والكشف
 الكثير اختاره في التحريم المضاد الى اعيان فله
 في الاسلام وسبب الامة وصاحب الميزان الى ذلك
 بطريق حقيقة وهذه بعض احكامنا التي تقتضي الى
 تحريم الفعل والية ده عامه المعقولة وذهب الى
 ان حرمه لا يكون وصفا للغير بل بدماء ما فعل فهو
 محرم لانه غير من وعسك الفريق الثاني بانهم
 دل على ان المراد منه تحريم الفعل المعصوم منه ولكن
 نقول مع وصف الغير بالحرمه حقيقة ومعنى انما
 بالحرمه حرمها وان يكون محلا للفعل شرعا
 واما امكن العمل بحقيقة المعنى للاضمار واللاحق

عمر

عبارة عن المنع لغيره والمنع نوعان منع الرجل عن الشيء كقولك
 لفلان لا تأكل هذا الخبز ومنع الشيء عن الرجل بان يمنع
 الخبز من يديه فاد اضيف التحريم الى المفعول كان تحريم
 الاول واذا اضيف الى العيان كان النوع الثاني المسح
 المسح بالاسم والحق فيه وامسحوا برؤوسكم يحمل لان
 اكتفاء النبي عليه السلام بالناصية كما في حديث المغيرة
 دل على ان الكل ليس مراد يكون البعض مرادا وليس
 البعض بل يندرج عليه اسم المسح والامساك امر الله
 بالمسح كحصوله في ضمن الامر بفعل الوجه فيكون
 الآية محمولة في حوت قد ذلك البعض وحديث المغيرة
 صاريبانه وقالت المالكية تعصى الكل لان الدرس
 اسم للكل والباصلة كما مر واحو عبد السافعي انه
 حقيقة فما سئلوا عليه الاسم اي اسم المسح وهو القدر
 المسرك من الكل والبعض لا الاولنا ان المسح
 في كل واحد مما يستلزم اليد كل المسح وحماستها
 بعضها يلزم الاسرك ولو قلنا بانه حقيقة في احدها

بلرم المجاز في الآخر فعلنا بانه حقيقة في القدر المسر
 دفعا للشيء ذكر والمجاز في قوله لا يكون في الكلام
 ان يكون حقيقة في ما استلزمه كل المصنوع ان دخلت
 على اثر المسح وحقيقة في ما استلزمه ان دخلت على الكل
 فح لا يكون مستلزما ولا مجازا ولا يتكلم حقيقة في
 القدر المسر من المسلة الثالثة اية المسرفة وهي قوله
 والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 والقطع لا باليد يحمل الكل والبعض انه يطول على
 اصل المنكب وعليه الكوع وعليه المرفق والقطع
 يحمل الشق والابانة في قوله قطعت يدي اذ جرحا
 بالسكين وقطعت الشجرة اذ ابنتها ففند لا كما
 تعين الاجمال فالمرح وحواله لا اجمال في الآية وال
 موصوع للكل وتذكر للبعض مجاز فيكون المراد في
 البعض مجاز بفعل الرسول في سائر الجحش واستعمل
 السعد على قوله واخفى كذا هو له ادل فقال قطعت
 بالكلية اذ قطعت الكف فله مجاز ان يكون حقيقة

في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد

المسر كدفع اللامسر كد والمجاز واد اقر فيه قوله
 بالكلية تغير كونه والمنكب ولا يد ما ذكر على كونه حقيقة
 ومجاز في البعض واستدل المجازي عليه فقال ولو كان
 طلو على البعض حقيقة لما صح اطلاق لفظ البعض اليد
 على دور المنكب فلب انما يكون كذلك لو لم يطول على الكل
 حقيقة ايضا فاما اذ كان القدر المسر كذا اطلاقا على
 فجاز ذكر البعض دفعا لظن اداة الكل والقطع وضع للابانة
 والشتق مما يسمى قطعا لانه ابانة لا لان القطع وضع
 قلت للمعارض ان يقول القطع للشيء والابانة انما هي
 قطعا لانه يشق لا لان القطع وضع للابانة وانما هو
 في التعليل على الحقيقة في المسلة الثانية قوله لاسر
 والمجاز اذ كان حقا فهذا الحو بط لا للعللة جامعة
 فالحو الوابل وانما سئلنا ان اليد لكل والقطع للكل
 لكن انما يتبين في الاجمال عنهما ان لو كانت دلالة ما عليهما
 راجحة في الآية على غيرها وهي ممنوعة لجواز ان يكون
 للمعنى المجازي عينية مساوي بها المعنى الحقيقي

في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد

في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد
 في قوله والساو والساو فاطعوا ايدها باليد في اليد

السابق في الميئين وهو الواجب بنفسه او بغيره والاول
 ما يقتضيه دلالة نفسه اللغة عن اصحاب البيان المتكلم
 ولا الى بعد اوضحها من جهة العمل بل والله بكل شيء
 علم فان افادته تنمولى عليه تعالى جميع الاشياء والبيان بالغة
 والما يصاحبه فيه الى شئ من ذلك صول قوله بع واسئل الله
 فانه لا تكفى اللغة في ابانة المراد منه بل يحتاج الى العقل
 في اصمار الالهل فيكون لاهل صبيحة بغيره وذلك العنصر
 سبيلنا وفيه اي في هذا الفصل مسائل بسطة كذا الشارح
 التنبيه المسألة الاولى انه اي الميئين على صفة الفاعل يكون
 والله ورسوله وفعل الصلة اي من الرسول عليه السلام كقول
 صم وواقع لونهما شئت الساطر والله قول الله بع وصيبي
 في قوله ان يدعوا بصره وقوله عليه السلام فما استفتت السماء
 والله قول الرسول وصيبي هو له بع وانما خفيه يوم حصار
 وصلوته وصيبي عليه السلام فانما قوله وصيبي لقوله تع اذموا
 وبه على الناس حج البيت فاختلفوا في كونه فعله عليه السلام
 واختار انه مبني والله ادل القول في ابانة المقصود في

معدوما التفصيل واجدتيار فليس الجبر كالمعانية هذا
 اذا علم احد هما للبيان فان اجتمعا وتوافقا في اوله المقصود
 وعلم المتقدم منهما والسابق هو الميئين فعلا كل او بولا
 لحصول المقصود به ويكون المتأخر كما دله واراد
 المتقدمة والميئين احدهما لا على النقيض وان احلها في المقصود
 فالقول هو ليس كما روي عنه عليه السلام قال من قد جاءني
 فليطف طوقا واحدا وروي عنه عليه السلام فمرفوطا طوقا
 والقول هو الميئين لشك المقتران والفعل محمول على
 او الوجوب عليه خاصة فله وعدا كحكمة على المقتران
 لهولبع وانما الواجب والعمدة لله واما ما يكون
 وهذا الاصل ممنوع عنهم خصوصاً في معارضة
 وصاروا محمول على طواو المقدم على الالفار بلان
 الى طواو المقدم كذا في محلهما اي زيدوا في الفعل
 هذا الاصل بقوله لانه بديل بنفسه على البيان خلاف
 والله يحتاج الى القول بان هو لا فاعلة بيانيا لذلك جعل
 القول في ذلك الظاهر انه اذا صرح بان فعله هذا بيان

ههنا من قسم الكلام على واحد من قولهم في قوله
 لا يجوز ان يتأبطوا ف واحد لا يلبس
 من قبل وقد

ان علينا جمع واداء اى جمع القرآن وقدرته عليك ثم
 ان علينا بيان فان لفظ قد يدل على حوار الساخر وان
 المراد من الآية البيان المفصلي ولا نزاع لاني احسن منكم
 مطلوبكم مفعلة المذكور في الآية هو البيان مطلقا لا مخصوصا
 تفصيلا لا دليل ولا يجوز ذلك لوضوح ما ذكره من الدليل ينبغي ان
 الساخر وقت الحاجة وليس وليس واسأل الحوار ايجز
 سان النكر المراد منها معين بقوله وخصوصا عطف
 على قوله مطلقا ان المراد من قوله اريد كواحدة معينة تدل
 على استوائ تفصيلها هو علم ادع لنا اريك من لنا ما هي
 وما لو انها وبيانها هو قوله بعينه لا افاض ولا ذكره
 الى آخر الاوصاف والساخر هنا انا خذ وعطف على
 فتبين وقوع ما في السان المفصلي على اخطاب الوقوع
 احوال ذلك وفعال دليل قوله انها بعينه لا افاض ولا
 كما اظهر به على الايام ان اسوال التفصيل لا يخص
 لا المستخص باللام ان قوله لا افاض وبعينه يدل
 على كونهما معينة او مخصوصة تدل جار ان يكون مطلقا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding and the edge of the page.

ارماعام كنهم حصوا الى الملكة وعسى عليه السلام
 بالعقل لانه مقتدر في العقول انه لا يولد اذ لا يحجزهم الغير
 فكان هذا معلوما وفي الخطاب فلم يوغر البيان عوقب
 واجيب عن الاول بقوله مع والسماء ما بينهما واهنا
 معى والاصل في الاطلاق حقيقة تساوي الملكة ^{عيسى}
 واحسن السابحات امامه يصلح ذلك الاول ^{بعبارة}
 الناس اياهم وان عدم صاهم بذلك عما يتر في النقل
 لا بالعقل فيكون ^{سبب} المختص هو قوله تعالى ارا الذين
 لهم منا احسى وهو متأخر عن الخطاب ^{على} على
 حقيقة سبق الفهم والسابق فيها لا العقل
 يدل عليه امر واصر العالم يفرج الكفر الذي يكفر
 والملكة وعيسى اعلم به وكل عادل يعلم ببقوله انهم
 بكفرهم قيل باخر السار عوقب الخطاب اغواء
 لا الظاهر مدعى مراد فيكون اغواء ولا يجوز ولنا
 على طريق النقص الاجمالي وكذلك ما وجب ^{الحاجة} الظن في
 صل هو مع الرحمن على العرش استوى ^{بقوله}

الحمد لله

عليهم فان هذا الدليل جارٍ فيما كان الاُمة اجتمعت
للسنت بالغوا في طر ما ذكرتم وله هذا العمل فثبت
على المراد غير الظاهر ان افعالهم فيه مطل النقص
واحوال الالام اريد اذ في غير الظاهر في العمليان ميل
وفى العمل الغوا في قبل لا يجوز ان اجبر السارعا
اخطاب لانه كالحطاب بلفظ الفهم وهو لا يجوز
فكنا هنا ولنا هذا اي اخطاب المحل بقيد عا
احتماليا يكون المأمور به ذبحا وخسلا بقيد مثيلا
خلاف الاول الى اخطاب لعمد الفهم وان لا
فائدة اصله في طر الفهم بل في محور الرسول
علمه السلم تاخر التبليغ لما اوحى اليه وفي العملي الى
وفى اخطابه اي وفى العمل اذ كان كود في الباطن
مصلحة غلبها الرسول وقوله مع ما اما الرسول
بلع ما ازل اليك لا يوجب الفور ولا كود في الا
فمنسك الحضم الفصل الثالث في الميكن له وهو من
يجب لاجله بيان المحل وهو انما في السار من اريد

للعمل كالصلوة وان المراد في الشرع عدم مدلولها الكو
 وقد اريد بها العمل بها والفتوى كاي واديد في الفتوى
 لا للعمل كاحكام الجبص بالنسبة الى العلفانة اريد بها
 ليفتوا النساء اذ الرجال لا يحتاجون اليه ولما اذ لم يرد
 ولا العمل ككتبة النساء السابقة ولا يجزيها لاجل
 الامانة ^{الخاصة} الثالث السبع والمسوح وفيه صلاة الاول
 في بيان حقيقة السبع وهو اي السبع في اللغة العلم
 سبي السبع من الظل ومن السبع من السبع النحل الفصل
 نقلته مكان الى آخر وفي السبع سائر احكام سرى بطريق
 من خارج عن الطريق السري المنفذ للحكم فهو سائر احكام
 حكم كالجنس وفيه اسارة الى امر ليس برفع كما ظنه القاضي
 سرى في صفة الحكم يخرج بيان انتها حكمه على كالا باء الام
 المنتهية بالسريع وفيه بطريق سرى يخرج بيان احكام
 حكم سرى بطريقه على كالع المبيح انتها وحيث العمام
 في الصلوة على العاجز بعد القدرة وان العجز ليس طريقا على
 اذ هو قول الله ورسوله وفعله علم كذا قبل السبع

فان

فان كور العجيبية الانتها وحيث العمام يتبعه علمه
 وموافقة العمل اليه لا مع السريعة فلهذا الدعوى الملبس
 هو العجز كور العجيبية بل في كل موضع ورد السبع فيه
 هذا السبع مبيح ولا هو كوسميتا مبيح ولا يضرنا كونه
 عقليا وهو مراد هذا العامل به قوله سرى في التقييد
 بالغاينة والنسب وخرى في بعض النسخ وهو كذا
 اجموع في صحيح احكامه فقال اما لم يقل بيان احكامه كذا
 فانه ليس بسبع فلهذا لا يرد قول العجز لانه يخرج هو ليس
 سرى لما ذكر ان المراد من الطريق السري قول الله تعالى
 وفعله رسول الله وفعله بل السبع في صحيح بيان احكامه
 حكم لان السبع ليس بانتها حكم لان السبع في صفة الحكم
 صفة السماع ولا يجوز ان عليه به وهو هو والعا هي لو كور
 السبع دفع احكام السري بطريق سرى مترج وورد
 قول القاضي ان الحكم احاد في النسخ وهو كذا حكم
 السبا في النسخ ولا حجة في ذلك ولا يخرج احكامه
 على الاخر وليس في قوله اي دفع احكام السبا في قوله

ان اراد يكون الغنية عقليا ان العقل كل ما
 احكام السر في قوله لا يضرنا كونه
 اراد ان حكم العقل بعد اعتبار الشرع
 على سقوط الوجوب في طريق سرى
 التوقف على ان لا يرد ان الملبس في
 العجز عن السبع والوجه ان لا يرد
 وقت
 السبع كما يطلق على انما بان سرى فلهذا لا يضرنا كونه
 القاضي بالسبع في قوله بيان احكامه كذا
 في قوله لا يضرنا كونه
 الشرح ولما قلنا ان السبع في صفة الحكم
 في قوله لا يضرنا كونه

اى رفع السائر والحادى فلا يثبت الرفع مع غيره لا يصح
 لانه ان السائر الحادى في العرف فان فولك اصوب بوع قوله
 لا يثبت بغيره الامر بالضرر وقال الكف السبع س
 اسمها الحكم بالنسبة الى السائر لانه عالم بان الحكم الاول فثبت
 الى كذا وهو رفع بالنسبة اليها لانه يكون موقفا حيث
 كان البقا اصلا في الشرايع كالقن بيان للاصل بالنسبة الى
 حتى قالوا المفتون اميت باجله وتبدل بالنسبة اليها حتى
اوجبت القضا وقد اى في هذا الفصل مسائل
الاول انه طاعة علا واقع سمعا واحالة اليهود عقلا
ومعهم جوت عقلا لكن مع وقوع سمعا ومع الوسيل
الاصغها الى المسلمين وقوع لما على الحوار العقل الكل
مع الوفا ان تبع المطاع اي مصالح العباد يفتقر الحكم
لا الى التغيير ها مستحق النسخ والا اي وار لغير تبع هم
مصالحهم فله ان الحكم كيف شاء لانها الملك
واسار الى الدليل المتضمن للسمع بقوله وان نبوة محمد
صلى الله عليه وسلم بالدليل القاطع وهو الحج وود نقل

145
 صلى الله عليه وسلم عنه الله مع قوله مع ما يسمع عنه او
تسجانات خير منها او صلها من ان النسخ حاي السيد
وعنه هذه الاية شرطية وصدقنا اليتوقف على وقوع
الطريق وصحته ولم يتوقف في هذه المادة على الحجة
لانه لو كان محال الحكم هذا كهو كما فعل المحال ان الحكم
بما الى الله عمل هذا الكلام ولما الى الدليل على الوقوع
وان ادم عليه السلام زوج بثانة فني والان محرم انها قنا
بيننا وبن اليهود سكور السبع واقعا واحد للحسم وبيل
المعل الواحد لا يجس ولا يفتح ولو وقع السبع كان كذلك فلما
المول عاقلة الحسن والفتح ميتي على الضل فاسد وهو
بالحسن والعج العقليين وود ابط لما مع هذا الان
المول لما فاه الكل لا يجتم الحسن بعل الواحد والاستح
او في وقت الافتقار وبمع لا آخر الاسكان او في آخر
الافات كثير بواحد بالنسبة الى الحسن او شخص
وقد بين المسلم السنة مخو سبع بعض المرار بالبعص ومع
اي ومسلم الاصغها الى لما على الوقوع الدال على احوار ان قوله

والذين سوفونكم ويدرون ارواحا وصه الارواح من
الى احوال غير احراج يصح كونها المتوفى عنها زوجها
حوالا ولا يشيخ بقوله والذين سوفونكم ويدرون ارواحا
يبرهن بانفسهم اربعة اشهر وعشرة احيى لم يبق في
العتة حوالا هذه الآية قال ابو مسلم الا تعتدوا بحوالا
بالكيفية فانه لا يعتد بالحاصل بل بالحوال اذا كانت حوالا
حوالا وانما في بعض الصور كان ذلك تحصيل الانسنا
فاما انما لا تعتد في هذه الصورة بالحوال لكونه حوالا
لا تعتد بالحوال اي يقع الحول وحصوله بنية السني لان
اي لغو غير معتبر فيكون مسوخا والاصل الباقي على الو
قوله وانصروكم الصدقة على نحو الرسول عليه السلام وجب
بقوله يا ايها الذين امنوا اذنا احد من الرسول بعد
من يدعي بحولكم صدقة الله ثم يشيخ بقوله مع آية
ان بعد ما من يدعي بحولكم صدقة فادله بقوله وان
عليكم فادمو الصلوة الآية فمكون المسح واقفا وهو
قال ابو مسلم لم يشيخ هذه الآية بل زال وجوب
الصدقة

على التخييل لروا السني وهو التخييل بين الماهون وعرضه فان
ما كانوا صدقون شيئا فلما حصل المهر سقط التخييل
فلا زال الوجوب كما كان سواء زال روال السني او غير
نسحا لان المسح هو اسها حكم اعم من ان يكون روالا للمسح او غير
فليس للمسح هو اسها حكم سرعي بطر بوسرعي ولا لم
ار روال السني بل سئلنا لكن لا لم انه بطر بوسرعي ويمكن
ان يحاط بقول ابو مسلم بان الوجوب لا يقطع بعد نزول
واسعهم وعند نزوله لم يكر التخييل بعد ما صلا اذ لم
يسوى على رواله فمكون روال الوجوب بالآية اذ ان
اخرج ابو مسلم على عدم حوار مسح بعض القرآن انه لو جاز
ذلك للزم كور ذلك المعص بطلان ذلك بقوله نعم والله كتاب
عز ولا ناسه الباطل من يدعي ولا خلفه اي لا يتطرق اليه
سبيلا فلنا الصم في قوله لا ياتيه للمجموع وح والامسح
جمع الغرائب لا يطل ابعضه فليس هو الكلام بلح القرآن
فاحوات ما سجد بان بعضه باطل فمكونه فاحوات الباطل
هنا في معاقلة احواله في معاقلة الباقي والمسح كان حقا

كونه مسوخا حوقل ^{سبح} لو لم يسبح لكان باطلا لان السبح
لصالح العباد والله رؤوف بالعباد لا يبطل لصالحهم
السنة بخوض سبح الوجوب بعد التمكن من العباد قبل العمل
عبد اهل السنة صلافا للمعصية وانهم والوالسبح قبل العمل
بلا ولا يجوز لنا على حوازه قبل العمل اياهم عليه السلام اخرج
ولده بدليل قوله مع يا ابتك فعل ما تروى وقد جعل الدخ
ما موربه بدليل ان هذا هو البلاء الميسر فانه لو لم يكن
ما موربه لم يصفه بانه بلاء السيد منه بطرح حوار اكون
معدماته كاشحاج الاش واخذ المذنبه مع غلبه النظم امامه
بالذبح اي بلاء فليس سبحا انه اذا كان ما موربا حسنة
كان ما موربا في الواقع اذ لا يخطأ ظنه وبدليل وفديناه بدخ
عظمه انه لو لم يكن ما موربا بالذبح لم يحج الى الفداء لا الفداء
ببلد على امامه موربه فسد انه عليه السلام وحدث عليه الدخ فليس
ذلك الوجوب قبل العمل قبل الذبح سجد حوار السبح قبل العمل
لا الوضوح دلس الحوار فان فعل الذبح انه عليه السلام كان ما موربا
بالدخ في الواقع بل طار انه ما موربه وبلك الدار البلاء على

د

طنه انه ما موربه فلما انه اذا كان ما موربا بالدخ حسنة
كان ما موربا في الواقع اذ لا يخطأ ظنه فان طر الموص لا يخطأ
ما طرك بطر النبي عليه السلام وان قيل ان سلمنا الدخ كما
موربه لكن لا نسحق قبل فعله بل امثله فانه قطع حلقه
فاوصل ما قطع وانقل الشرايع من اذ الله مع فلما هو
كذلك لم يحج الى الفداء لا الفداء اما ان يكون عدم الدنا
بالمما موربه فلما افترق عنه لم يذبح قلبه واما ان يقول ان
لو امثله لم يحج الى الفداء فان امثالا لا موربا بالدخ اذ
يقطع الحلق فاما ان هذا الروح فليس في وسع الذابح ان يكون
داخلا في الامر فحاز انه امثله يقطع الحلق الداخل في وسع
واحج الى الفداء لعدم حصول المعصية من القطع
وهو ان هذا الروح والدليل على انه امس الذابح في الدنيا
انه يذبحه فلو لم يمتثل لما صدق صدقته البري وواح
للمعصية وقيل لو جار السبح قبل الفعل لكان السبح
الواحد ما موربا بالفعل الواحد في الوقت الواحد
ومنه يتبع عنه فيه فيما اذا لم يكن من الامر والسبح

الفعل والواحد من الانتحاص بالواحد من الافعال في الوا
 والاقاب لا يؤمر ولا ينهى لاستنساخ التخليف بالبحر
 الاستغنى عن الفعل والواحد من استنساخ التخليف بالبحر
 الاول من كونها آخر هو المعول في مجرد قولها افعل هذا
 في هذا الزمان ولا تقف في كلف بالبحر في اجاب العمل
 لا يجعل ذلك المحال فكنا فلنا بل حور ذلك لا يتلوا
 لم يجر لغز من التبيان كما يقول السيد بعد افعل كذا
 امتحان ما علم انه يمتثل به قول لا تقف في ولو امكن
 ولا يؤمر ولا ينهى لاستنساخ كور الواحد في الوا
 والواحد حسن استيفاء في السمع لتفصيل الخالص
 المسئلة الرابعة حور الاستغنى بالبدل لا يبدل انقراضه اي
 المنسوخ كسبح وجوب تقدم الصدوق من الجوى مع
 الرسول عليه السلام فانه يشيخ بالبدل وكسبح وجوب الكف
 عقاب الكفار بقوله وادع اهلهم فانه يشيخ ببدل انقل
 اي بالقتال واستندل لما في السمع بالبدل
 انقل بقوله مع ما سجد اليه امسها اياكم منها او

في قوله مع ما سجد اليه امسها اياكم منها او

فانه معناه ان السمع مسند لم للتيار ببدل ما مثل
 المنسوخ او غير منه ولا حور الاستغنى بالبدل لا يبدل انقل
 فانه لا تنقل ليس بحور لا مثل فلنا لا اعدم الحكم والا
 لا يكون خير بل ربما يكون لعدم او لا تنقل خير لا يحذف
 وكسب التواضع في الثاني فليس بعدم الحكم ولا يكون خيرا
 اما انه يكون اثباتا بحور فلا لا اعدم التبيان الحكم لا يكون
 اثباتا لعدم وعكس افعال الاسرار في القصد في
 والاستغنى بالبدل ان لم يكن اثباتا بحكم آخر فصد في قوله
 اثباتا بحكم صهي وارفع احرمه شتم الاباحة وعلى العكس
 اسرار صهي المسئلة الخامسة يشيخ الحكم دور التلاوة
 صل قوله مع ما عا الى حور الابنة فانه متلوي الصلوة
 ويشيخ حكم كذا كرويا العكس اي ويشيخ دور حكم
 صل ما بدم عمر رضي الله عنه قال بها التلاوة الشيخ
 والسنة اذ انبأ قازح وها التبت كالا اراسه والله
 عن حكمه وان كان في المحض وقد يشيخ تلاوته وان كان
 نسخ احدها وقد الاخر لا هما كما ان منفصل لا كما

التلاوة

فلا يمنع عند المناقير حقيقة الكذب ولا ينقض ما بهما ^{البدل}
على ان قولنا ان فعل بعد قولنا لا تفعل كقولنا لا تفعل بعد قولنا لا تفعل
البدل في الغالب خلاف قولنا لا تفعل بعد قولنا لا تفعل ^{والكذب}
فهو مبتدأ في الفهم الفصل الثاني في السامع والمسوع
وهو مسائل خمس الاولى الكسرة على حوار نسخ الكتاب بالسنة
المواترة والدليل عليه الوقوع كسنة اجدوا به وجب
الراية والراي واجلوا ام نسخ في حوار المحضين ^{ان} ربح عليه
طاعن او بالعكس اي حوار نسخ السنة بالكتاب ^{والدليل} الوقوع
كسنة القبلة فان وجوب الموضع الى يد المعدس كان
وولسح بقوله تعالى قول وجهك سطر المسح والحد
وللسامع رضي الله عنه قول كلامه ما انه نقل عنه
حوار نسخ الكتاب بالسنة وعدم حوار نسخ السنة
وهذا القول هو المنقول عنه في كتابه حقيقة ودليكه في
اثبات المدعى الاول وهو عدم حوار نسخ الكتاب بالسنة
قوله تعالى ما نسخ آية او نسيها ناس خبير منها ^{صلها}
فانه يدل على ان السامع اما خبير المسنوع او مصلح السنة

لكن

لست مثل الكتاب ولا خير منه ولا تضل له ^{ناسخة} ورد هذا
بالسنة مثل الكتاب لانه وحى ايضاً والله عز وجل هو الذي
وحى وان حوذا ان يكون حكم السنة اصلح او اخف او اكثر
فان يكون خيرا فاصلح ^{ناسخة} قد لست السامع رحمه الله فيهما
اي في عدم حوار نسخ الكتاب بالسنة وعكسه قوله تعالى
الكتاب المقدس تبين للناس ما نزل اليهم وجه التمسك
في عدم حوار نسخ الكتاب بالسنة ان حطاب تبين يدل على ان
سار ما انزل الله من الكتاب لا يكون ناسخة له ^{ان} في النسخ
رفع لا يبار ووجه التمسك في عدم حوار نسخ السنة
ان الآية تدل على ان السنة ببيان جميع الكتاب بعموم ما بين
ولو كان بعض الكتاب بالسنة لدار ولا يكون بيان السني
ولا يكون اسما لها اد السامع سار حكما في السني
ولم اجمع من التمسك من مصلح السامع بل هو في
الناقض من قوله السامع رفع لا يبار ويبر قوله السامع
لا ينصو رطل التمسك في تعريف اصحابه على هذا
والقول في كتب الحقيقة عكس السامع في القول ان

بحسبها وفي المأى فلما يكون لها بدلة من بقاء نفسه ^{والحوار}
 عن الاول ما تزعم الناحية لئلا يفسد بقاء نفسه ^{الحوار}
 الا وهي يوحى واجيب في غشك الاول ^{البيان} مع قوله المسيح رفع
 بل تقول ان المسيح يبار وعرض في المسك المأى بان يقول
 ما ذكره واراد على ذلك كنه معارض بقوله مع ويرى عليك
 الكتاب فبنا كل سى فانه يدل على ان الكتاب نبيان ^{الكتاب}
 شتيكا وادكار الكتاب سنا للسته حار ان يكون باسمها ^{الكتاب}
 سنا فلي لا يترجم ^{الكتاب} كون الكتاب سنا للسته ^{الكتاب} كونه سنا
 لها حوار ان يكون بيان تقريرها ونفس روار السان اع والادلا
 للعام على الخاص والحوار الصحيح ^{الكتاب} المسك المأى الى المراء
 وقوله لينين السليغ فان ما عام ومجمع ما نزل لغا ^{الكتاب} الجاه الى التسليغ
 ولا يقبل التسليغ ^{الكتاب} ولا يحاج الى التعديل ^{الكتاب} والبسمة سنا
 ان المراد حقيقة البيان لا السليغ لكن لا دور في ان يكون ^{الكتاب}
 بيانا لجملة الكتاب والكتاب سنا لجملة السنة ^{الكتاب} اد
 منها لا يقبل البيان ^{الكتاب} سنا مع ما يظن من التعارض
 الايتين المسلة ^{الكتاب} المسلة لا تنسج ^{الكتاب} المتواتر ^{الكتاب} والسته

بالاحاد وفند السيد المتواتر بالسس والطاهر ^{الكتاب}
 منه ^{الكتاب} والاداد ^{الكتاب} وقوله لا ينسج ^{الكتاب} عدم ^{الكتاب} الحوار ^{الكتاب} وهو خلاف ^{الكتاب}
 واراد عدم الوقوع مع حوار ^{الكتاب} عملا ^{الكتاب} لئلا يفسد ^{الكتاب} لا الواقع ^{الكتاب}
 اراد عدم الحوار ^{الكتاب} شرعا ^{الكتاب} فهو مجمع مع عدم الوقوع ^{الكتاب} والحوار
 فلا ساقى ما في الحصول ^{الكتاب} ووافق الدليل ^{الكتاب} واما فلنا انه لا ينسج ^{الكتاب}
 بالاحاد ^{الكتاب} لا الاحاد ^{الكتاب} في ^{الكتاب} المسوار ^{الكتاب} وطى ^{الكتاب} لا ينسج ^{الكتاب} بالاحاد ^{الكتاب}
 القاطع لا يرفع ^{الكتاب} بالطر ^{الكتاب} فازيل ^{الكتاب} ودفع ^{الكتاب} سس ^{الكتاب} المتواتر ^{الكتاب} بالاحاد ^{الكتاب}
 بعول ^{الكتاب} لا اجدهما ^{الكتاب} الحق ^{الكتاب} الى ^{الكتاب} محروما ^{الكتاب} على ^{الكتاب} طام ^{الكتاب} بطمه ^{الكتاب} الا ان يكون ^{الكتاب}
 او ربما ^{الكتاب} الانية ^{الكتاب} فانه يفهم ^{الكتاب} منها ^{الكتاب} ان ^{الكتاب} غير ^{الكتاب} المشتبهات ^{الكتاب} غير ^{الكتاب} حرم ^{الكتاب}
 منسوخ ^{الكتاب} ما روى ^{الكتاب} عليه ^{الكتاب} عليه ^{الكتاب} السلام ^{الكتاب} تنقي ^{الكتاب} عن ^{الكتاب} كل ^{الكتاب} كل ^{الكتاب} ذي ^{الكتاب} نار ^{الكتاب} من ^{الكتاب} السنا
 وهو ^{الكتاب} من ^{الكتاب} المشتبهات ^{الكتاب} مع ^{الكتاب} ان ^{الكتاب} المسوخ ^{الكتاب} كتاب ^{الكتاب} والماسخ ^{الكتاب}
 الاحاد ^{الكتاب} فلنا ^{الكتاب} لا ^{الكتاب} اجدهما ^{الكتاب} في ^{الكتاب} حال ^{الكتاب} ولا ^{الكتاب} تنسج ^{الكتاب} كقول ^{الكتاب} انه ^{الكتاب} تنسج ^{الكتاب}
 حوار ^{الكتاب} ان ^{الكتاب} يكون ^{الكتاب} المراد ^{الكتاب} به ^{الكتاب} عدم ^{الكتاب} الوجدان ^{الكتاب} حالة ^{الكتاب} الاخبار ^{الكتاب} ونقي ^{الكتاب}
 ما ^{الكتاب} على ^{الكتاب} المشتبهات ^{الكتاب} على ^{الكتاب} الباحة ^{الكتاب} الاصلية ^{الكتاب} ورفعه ^{الكتاب} الى ^{الكتاب} يكون ^{الكتاب}
 المسلة ^{الكتاب} السالمة ^{الكتاب} اعلم ^{الكتاب} ان ^{الكتاب} بعض ^{الكتاب} احده ^{الكتاب} حوز ^{الكتاب} كونه ^{الكتاب} الاجماع ^{الكتاب}
 باسم ^{الكتاب} ومنسوخ ^{الكتاب} واوجه ^{الكتاب} هو ^{الكتاب} عدم ^{الكتاب} على ^{الكتاب} ما ^{الكتاب} قال ^{الكتاب} المص ^{الكتاب} الاجماع ^{الكتاب} لا ينسج ^{الكتاب}

المشتبهات

ان ناسخه لا يكون رضا لان النص مقدمه لان جميع النصوص
 كانت موجودة في زمته لله لم ولا شيء من الاجماع موجود في
 لان النص في زمته فوله لا يغيب للاجماع ولا يكون ناسخا لاجماع
 لان الاجماع الثاني ان كان لا يستدري باطل وان كان سند به
 فذلك لبطلان القياس في مقابلة الاجماع وكذا ان كان
 لان النص ان كان موجودا حال الانقضاء الاجماع الاول كان الاجماع
 الاول خطأ لكونه مخالفا للنص وان لم يكن موجودا حال
 الاجماع الاول لم يكن رضا لاسماع تاخر النص والاجماع
 فكان الاجماع الثاني خطأ لكونه بلا سند وادلت به
 فوله ولا يبعد الاجماع بخلافه اي بخلاف الاجماع طلكو
 ناسخا ولا يبعد القياس بخلاف الاجماع يعني ناسخا
 لا يكون قياسا لان القياس لا يبعد بخلاف الاجماع ولا
 ناسخا له فثبت ان الاجماع لا يثبت بنبش الادلة ولا نسخ
 سوى الادلة من النص اما النص والاجماع فظاهر ان اي
 لانها لو شخابه كان الاجماع منقذ على خلاف النص
 او الاجماع وقد عرفت بطلان المحكي لان الاجماع الحاف

للنص كونه خطأ وانما يكون خطأ الاول لم يكن نص
 راجع على النص المنسوخ بالاجماع اما لو كان سند
 راجحا لم يكن خطأ واحاد المسند عنه بان النسخ
 يكون رضا لاجماعا وهو غير صالح فيه وزكريا الملو
 في دفع هذا الجواب كقولنا لا يعلم تراخي ذلك النص
 جعله ناسخا قبل الاجماع اما ان يكون راجحا لان اجابته
 المرجوح دليل على ثبوت المعارضة بينهما او لا وان
 الاول فالحكم فيه انه لم يعلم المتأخر منهما انهما يستقيم
 فكيف يصور ان يكون الاجماع مبنيا على الدليل السابق
 وان كان السابق المرجوح الذي ليس دليل شرعي كيف
 منسوخا والمنسوخ كذا ان يكون حكما شرعيا ولا يصح
 فيصالح ناسخا وسقط بهذا عن راض المحكي على النص
 وخواتم المسند عنه واما القياس فلزواله بزوال سنده
 يعني القياس لا يثبت بالاجماع لان شرط العمل بالقياس
 عدم الاجماع فادوا وجد الاجماع زال شرط العمل بالقياس
 سقط القياس واسفل الشرط واسفل شرط لا يثبت

بحال الاجماع المبني عليه
 فانه يكون من راجح الاجماع
 فيصالح ناسخا

قلت يرد عليه ما استوانه لا كفاً كان والقياس لا
 ينجز اوجاع وقياس اخفى منه اما الاولان فليعدم اتفاقاً
 خلافهما واما المال فظاهر واما ينسخ بعبارة اخرى
 لكونه امة وصف الاجل اقوى من امة وصفه ولا يسع ان
 الاخفى بالاجل كما هو الظاهر في الحجة لان شرط العمل
 عدم الاجل واسبق المسروط بانفسا السرط لا يسمى نسخاً
 والسر المنسخ اسما حكم سرى ويظهر بالاجل بين ان
 الاحق لم يكن سر عيا ولا توصف بالمسوحية المسيلة
الرابعة نسخ الاصل بسلم نسخ الفحوى وهو ما ثبت
مدلله الاصل كحرمه الصر البانث دلالة حرمة التنا
لثة تابع للاصل وهو موقوف عليه فرفع ما يتوقف عليه
سليم رفع ذلك المثنى وبالعكس اي نسخ الفحوى
نسخ الاصل لئلا الفحوى لازم للاصل وان بقي الاصل
سليم في المتروك فليس في كس الحفنة زواله
 في هاس المسلسل واما ان يقول على الاول الفحوى
 الصر مثلاً وان كان باعاً في اول التنبؤ للاصل وهو

ك

لكن عدسونا حكمنا ثم السعينة والتوقف سئلنا ان
 ان رفع حرمه الصر بسلم نسخ حرمه الصر وان كان
 الصر بسلم نسخ حرمه الصر سئلنا ان نسخة المعنى
 ليس اقل وسعينة الفحوى للاصل وقد صرنا نسخ البلاء
 لا بسلم نسخ الحكم وكذا نسخ الاصل لا بسلم نسخ
 وعلى الناس ان حرمه الصر وان كان الحفنة كحرمه الصر
 في ابداء التنبؤ فاما بعد فنرى حكم اسر عيا ولا ثم لا ثم
 الصر بسلم نسخ حرمه الصر بسلم نسخ حرمه الصر
 وقد صرنا نسخ الحكم بدلالة الملافة حائز وكذا الفحوى يكون
 باسنى اولاد واثية الحفنة انصروها وقد دللنا على ذلك
 اعطية فلا كلام كونهما كسائر الدلائل المعطية وان
 عقلية وهي يقينية فيصح النسخ بها كذا في المحصول المسله
 احكامه انفقوا على ازيادة عبارة على اخرى كزيادة
 على الصلوة مثلاً لا يكون نسخاً واما زيادة صلوة على الصلوة
 فقال المصنف انما ليست بنسخ لان النسخ خياري انما حكمه
 هنا فيل نسخ لانها اقرب الوسطى وهو صفة الواجب

في رفع حرمه الصر بسلم
 فان نسخ الفحوى بسلم
 فان نسخ الفحوى بسلم

وتبدل صفة الواحد نسخ كسندل دانه لانها احاطت في
 فساد كذا زيادة العادة اذا وجبت بعد عبادته اخرى تبدل
 صفة التاخر عنها اليها مع انه لا يبدل نسخا فكذا هذا وكذا
 لا رصفة الوسط والساخر ليس حكمه عباد ولا يصلح
 للنسخ وتقرر الحاكبي هكذا زيادة صلوة يخرج صلوة
 المأمور بالمحافظة عليه ما عدا كونها وسطى فيكون
 نسخا للامور المحفوظة لكونها وسطى كما في الامور الاكبر
 في اكرم الكبريم كان كونه كريما وقد تغير الوسط فاداسف
 انشفي الامور فيكون نسخا فلنا ما ذكره من عوض زيادة عباد
 على العبادات فانها يخرج الاخر عن الاخرية والوسطى عن
 كونها وسطى مع انها ليست نسخا ثم قال وفيه نظر لان
 والوا زيادة صلوة سبيل من نسخ الامور المحفوظة على
 الصلوة الوسطى وهما لم يوجد امر بالمحافظة على
 وسطى فينسخ والحق ان نقول عناية ما ذكرتم انه يلزم من
 زاده صلوة انشفا الامور بالمحافظة لاسف الشرط وهو
 كونه وسطى لكن اسف المسروط لاسف الشرط لا يكون

نسخا اول جواب المتن صحيح على قدر انصاف الامور نسخ
 محافظة الوسطى لتفاتها في عموم موله حاططوا على
 سبلنا عدم بقاءها فيه لكن لا امر بالمحافظة على
 كان لكونها وسطى كما في النشر وقتها لانه لا اثر لكونها
 في الاجز والترتيب على الوصف مما يدل على العلم اذا
 عليه من ممانسة معصولة كما في اكرم الكبريم لا في حوائج
 انشفا الوسطى حتى لو دلل ان اخر انشفي الامور لا
 موله فاداسف الوسطى اسف الامور ذات الوسطى
 وهو العصر مثلا لم ينسخ محافظةها واما نسخ حوائج
 اسم الوسطى عليه وهو ليس حكم سرى واداسف
 الامور يتيق المسروط لاسف الشرط وطل
 بهذا ما طمنا حقا اما زيادة ركعة على ركعات صلوة يحوها
 كزيادة شرط على شروطها وزيادة شرط على
 وفي رتبة الكفاية مثلا فكذا ليست ينسخ عند السبا
 رحمه الله لان الزيادة فيه ايات سي مع سى لان رفع سى
 ونسخ عند الوصف رحمه الله لانها يرفع الاجزاء

هذه الريادة وهو حكم سرى وفرد قوم من صنفه المصوم
 وما لم ينفقه فقالوا كاس الريادة برفع مفهوم الحان
 كما اذا قال في السائمة زكوة ثم قال في العلوفة زكوة كما
 نسخا والافلاو فرق القاصي عبد الحبارين ما يتفق على
 الاصل وما لا ينفقه فقال الغيرة الريادة الاصل حتى
 به كما هو قبل الريادة يجب الاعانة كزيادة ركعة في الفريضة
 نسخا وان لم يحسن الاعانة بل يكفي بان يحسن التزكية اليه
 كزيادة التقريب على الجدل لم يكن نسخا وقال ابو احسان
 المصري ان في الزيادة ما لم يتسرعا كان نسخا والاي
 وان لم ينفقه ما لم يتسرعا ان ينفقه كما عفا ليا كما
 الاصلية فلا ينفق على اصل اي احسب من مسئلتها
 فريادة ركعة على ركعتين نسخا لا يستقيمها التثنية
 وهذا التزكية رفع وحبب التثنية عقيب الركعتين
 ووجوبه حكم سرى وريادة التقريب على الجدل لا ينفق
 بنسخ لا ينافي رافعة المراودة الاصلية طاعة المسح
 يعرف بالنافع وان علم ان احدهما ما خربا في وجهه

كالبراة

علم ان تاسخ ولو لا الدراوى هذا سابقا ودك متاح قبل
 قوله كما يقبل في سائر الاخبار ان خلاصا لوقال هذا
 منسوخ حيث لم يقبل ما لم يثبت الحجة بخوارى منقول
 عن اجتهاده ولا يراه بان ظن ان الغاير كلاما من
 وجه التوفيق فظن المسابق منسوخا الكتاب البار
 في السنة وهو لغة السيرة والطريقة واصطلاحا
 قول الرسول عليه السلام او فعله او يقره والمرابي
 الاول يدل والهاصلة الواو الواصلة السيد لولا
 او بالواو لم يستقم الواو اذن ما يشعربا بالسنة
 لكل منهما واحد وعلمه تصور ان التثنية في النسخ
 بل لسان اقسام السنة قد استعمل الادب الواو
 المقسمات تمنع الاشتغال المذكور بل يقول النسخ
 بطريقها احد التثنية مسعود بالسنة
 صها قوله هو بيان الاقسام فلما سار الاقسام
 اكبر واشهر كقولهم اصول الشريعة الكتاب السنة
 والاجماع الكلمة اسم وفعل وحرف وقد سبق في الكتاب

الاول ما تحت القول كونه امرا او نهيا عاما او خاصا
 ولا يقيدها ونفي الكلام في الاعمال وطرف ثبوتها و
 ذلك في باب المات الاول في افعاله علمه الصلوات والتم
 مسائل خمس الاولى ان الانبياء عليهم السلام معصومون من
 الذنوب لا يصد عنهم الا الصفات وهو الان كانت فيهم
 الله تعالى عليه الكرم والندى فحتم والعدا على السلام
 الله على الانبياء الكرم ولا يجوز ان يكون عدائهم لثقتهم وهم الكرم
 والمعصية يتعامم مذكور في كتاب المصباح المص في الكلام
 واما او رده هذه المسئلة هنا والى كرم هذه العلم والحقية
 صبيحة عليها اذ لو لم يكن معصومين لما وحت متابعيها
 المسئلة السابعة لا اختلاف في التمسك بتقديرات افعاله
 كالقصاص والعقود والخصومة فيه كالضحي والنهي وما كان
 بيان النص علم حجة الوجوب والندب والاداة غير حجة
 واراد كرم حيلته ولا بيان فان علم حجة الوجوب في حجة
 اراسته مثله ولان لم يعلم حجة السبب في التمسك بالندب
 مداه كمال فعله المجرى من القوية الدالة على حجة على الاداة

عندما اكبر الحصة على ما يقفه السهم وعلى النذب
 عند السامعي والوجوب عند السامعي والوجوب عند السامعي
 وابن جيران اصحاب السامعي رحمهم الله وبوقف الصبر في
 والوقوف هو المختار عند المصل لا حتم لها اي الاحمال
 يعنى يحمل ان يكون فعلة عليه السلام واحدا من السلكة الوجوب والندب
 واحمال ان يكون حصا صفة علمه لم وعند وقوع الاحمال
 الحزم يشيئ منها فلتصر للمذهب لانه ان عند وقوع الاحمال
 لا يمكن الحزم بالاداة فان الاداة هي الاصل وعندها لا يشك
 فيثبت الاداة في حقه اذا المخصوص به نادر وبعد ثبوت ذلك
 من الاداة في حقا واحج القائل بالاداة بان فعلة علمه
 لا يكون مشرقه المانع منه ولا حرم لوجه مئة علمه ولا اصل
 عدم الوجوب والندب لاسمها لهما على زيادة وهو حجة
 الفعل وهو مستقبة الاصل فيسبب الاداة واجيب عن
 هذا الاحتجاج بان الغالب على فعلة الوجوب والندب
 منكون احدهما على حجة العمل فيسبب الاصل ويثبت كونه
 غالب افعاله ولا يثبت الشك بيقين الاداة واجح القائل

بالتدب بار موله مع هذا كالمكر في سؤله اسوة
 حسنه يدل على الرجاء في حال العمل على السر كقول الشافعي
 حسنه واما ان يكون احبا او مندوبا ولا اصل عدم الرجاء
 فتعريف التدب على كونه مقتدا به حسنا لا يقتضي كون
 به فيه حسنا يجوز ان يكون نفس الاقتداء به ولو في المباحات
 حسنا ولا يكون المباح حسنا ولا يقتضي التدب في المباح
 وعمره عليه وجه آخر وهو ان يكون السؤلة حسنة
 الفعل ان الحسن عبارة عن فعل السؤلة في غير سر عا
 والمباح انما يحسن في ذلك ما يصح هذا ان لو كان العمل
 منورا على مذهب الشافعي وهو غير معلوم واجمع القائل
 بالوجوب بوجه الاول بوجه اخر وايضا قوله انكم تهتدون
 امر يتابعه عليه لم يكون مثل ما فعله واجبا علينا لان
 للوجوب الثاني بقوله انكم تهتدون الله فاسمعوني واع
 يدل على المحبة لله مسطرة للمساعدة والمحبة واجبة
 فما بعده واجبه فيكون مثل ما فعله واجبا علينا
 وجوب المحبة لا يسلم من المتابعة مطلقا بل في الواجب

هذا هو الوجه الثاني في وجوب المحبة
 وهو ان يكون العمل على السر كقول الشافعي
 حسنه واما ان يكون احبا او مندوبا ولا اصل عدم الرجاء

فقط ولا الكاس الوافل واحسانا وادراكا كذا في نقل
 لم يكر واجبا ولا يجب المساعدة قال السد وهو سؤله
 او وجوب المحبة لا يسلم من وجوب المساعدة مما لا
 معه فوسه صارفة عن الوجوب مع لا ارد الوافل في ذلك
 دلالة الآية على هذا القيد ويكرارها في معنى قوله ما
 افعلوا واجبا في سبيل الوجوب وتوافي على النقل
 المساعدة مع لا يسلم ان يكون الوافل واحسانا بل في سبيل
 على سبيل النقل يكون واجبا لا النقل نفسه مسقط
 في الواجب فقط انصح وجوب المساعدة في الوافل
 المعنى والسالم بقوله وما انتكم الرسول محمد وما
 فعله حجة ما اني فيكون الاخذ به واجبا لكون الامر للوجوب
 والرابع باجماع الصحابة رضي الله عنهم على وجوب الغسل
 باليقا اختناين عن انزال القول عا مسرة رضي الله عنها
 فعلت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم واعتزلنا
 وذلك استدلالا بحرف فعله عليه السلام على وجوب الغسل
 باليقا الحاميين واحسن حجة القائل بالتدب

اغراض في شرح سؤله انما كان من الواجب انما كان
 كاصل اصل كان اذا كان سؤله في
 صانته وان لم يكن في سؤله اصل
 كلامه خال عن المعنى انما النقل والوجوب
 كما قال لا يسقط الا بملاحظة طر كاتان
 والترك فاذن كاتان واما سؤله المكر
 صدر الفعل واجبا لان له في سؤله كاتان
 الا ان سؤله واجبا لان له في سؤله كاتان
 الواجب من النقل والافراد بان يكون
 واحد اخر من النقل والافراد بان يكون

السابقيين الدائم على وجوب فعله بان الناسي والمنفعة
 هو الايمان مثل فعله على وجهه مسوق اثبات التذنب او الوجوب
 علينا على العلم بالتذنب والوجوب عليه والكلام مما لا
 فعله فلا استدلال لكم فيها فان المنافعة بوعا كامل وهي
 ما ذكرتم وقاصرو هو الايمان على فعله فاذا امسح الاول
 العلم بالحج لم يسقط عنه الثاني لان التكليف اعلم
 بحسب الموسع ولا يسوق التذنب او الوجوب على
 سى واجيب عن المنظر الثالث بان قوله وما اتاكم
 الرسول معناه وما امركم بهى المراد بما الى الامر القوي
 لا الفعلي بل انه ذكر في معابته وما نهىكم ومقابل
 ليس الامر القوي الجارى وقصه بطر كحوار ان يكون
 متابعته في افعاله وواجب الامر ويكون الاصل
 متابعته في افعاله فقط في جانب النهي فالتكليف خلاف
 ولا يشك رد احواز واجيب بقوله واستدل لا الضم
 رضى الله عنهم على وجوب الغسل بعد السؤال ^{بكون}
 بقوله علم لم خذوا عني مناسككم لان الفعل او بال

خذوا والكلام في الفعل المخرج عن المرسى فخذوا عني
 على ان اخذ فعله واجب كما ذكره واتفقوا عليه ^{كلمة}
 في دفع وجوب الفعل في اثباته مع الايجاب المسند اليه
 فعله يعلم ما يتنبه عليه العلم على اخذ الكلام القله
 فعله ان يكون مكرها او حراما من ان يقول هذا مستحب
 وهذا واجب وهذا مباح او ينسويته عليه ^{المسند}
 بما علم حجة ^{الاحكام} احكام الثالث بان يقول هذا مستحب او للفعل
 القلا في اذا كان الفعل القلا في علوم احكام او ينسويته
 ذلك الفعل بما علم انه امتثال لآية دللت على احكامها مثلا
 ادعاه ان هذا الفعل مسال انذاره على الوجوب ^{سوى}
 من فعل وسر ذلك الفعل المستل علم ان هذا الفعل
 او ينسويته علمه لم فعلا بفعل علم انه بيانها اي بها
 آية دللت على احكامها بان قال هذه الصلوة مساوية
 لصلوة هذه وعلم ان صلوة هذه سار لقوله مع افعال
 يعلم انه ان تلك الصلوة واجبة لصلوة هذه ^{الصلوة}
 يعلم بان فعله عموما اي وجوبا او نداء او اباة وخصو

يعرف الوجوب بامارة اى اشارة الوجوب كالصلوة
 يا اذان واقامة فانه يقرر في السرعة انها امانة الو
 ويكون موافقة نداءى وفامندود فالمندود واجب
 او يكون الفعل ممنوعا لولم يحجب كالتكبير غير الزاوي
 في ركعتي اخسروا فان ركعتي اخسروا عند الشناجعي
 بارج ركوعا كان زيادة ركوع على عدم بطلان الصلوة
 واجيب او مندوبين لكانا ممنوعين السبب منه بطور
 ان يكونا مباحين او مندوبين في اخسروا فذلك ان
 بهما فالتاخير السجود بعد الاركوع حرام ولو كان
 مندوبا او مباحا لوجب تركه لان ترك المندوب حرام
 حرام واجب وطرح تركه في موضع لا يكون مندوبا
 ولا مباحا فاعلم انه لا يجوز ان يكونا مباحين او مندوبين
 وعند اخسروا صلوه اخسروا كسائر الصلوات والركعات
 غير واجبين بل ممنوعان والندب يعرف خصوصا بقصه
 القرنية مجررا اى بان قصد ذلك الفعل محمدا القرنية فانه
 يكون للندب لو كان للوجوب لم يقصد مجررا القرنية بل

في تركه في غير الصلاة
 في تركه في غير الصلاة
 في تركه في غير الصلاة

الامتنان ولو كان للاباحة لم يحصل منه قرينة وكذا
 لتدرب عطف على قوله بعد اى يعرف الندب
 فضا لتدرب اذ القضاء مماثل الاداء السمد فانه
 فنام جميع الوقت قضاء واجب مع انه لا يمانزل الاداء
 اذ اية غير واجب بل لا يتم اذ اية غير واجب سببها كذا
 نقول قضاء الواحدا مبيى على سبب الوجوب لا على
 واشترط ههنا كالمماثلة في سبب الوجوب لا في
 والقضاء ههنا كالمماثل الاداء ليس بخلاف قضاء المندوب
 فانه مبيى على كذا اية مندوب واسرط المماثلة ههنا فيه
 اذ اسدرت صلوة مندوبية يجب قضاءها عند الحاجة
 تعلم ان المماثلة ليس شرط بين المندوب وقضاءه عند
 ذلك لان قول المماثل في قضاءها الاداء واجب بالشرع
 لا لعدم استرط المماثلة فلهذا لا يجب قبل الاداء قضاء
 الفجر فلهذا مع المسلمه الرابعه الفعل لا يتغير بان
 اى لا يكون احد فعلى الرسول عليه السلام ما سأل الاخر
 احكامها كصوم في يوم وافطار في آخر الا انفعال الا

كلامه فان سئل ان السبب واحد فلهذا في المماثلة في سبب
 فيكون بالسبب

فلا يبارض أحدهما الآخر لا يدل خارجي فالعمل ^{فعل} أما
القول إذا كان الفعل واجبا للتبليغ نترقب قوله فإن عارض
الواجب تبليغا فولم تقدم ما نسخ أي نسخ الفعل القول
ثم إن كان ذلك الفعل خاصا بـ الله لم يُنسخ في حقيقة وإن كان
يُنسخ في حقيقة وإن كان يسمى أول أداة نسخ في حقيقة
وإن عارض الفعل فولم تقدم أما يسمى أول أداة العكس
أي نسخ الفعل لما لزم القول ولا أي وإن
أما فإن اختص الفعل لما لزم الله لم يُنسخ أي الفعل
في حقيقة وإن اختص بنا خصا قبل الفعل أي كان ذلك الفعل
مختصا لنا عن كم ذلك الفعل الذي كان ورد الفعل قبل العمل
من أيد ذلك الفعل لأن يبيّن أنه لم يكن ذلك الفعل أداة لنا حي
يقبل النسخ مكون تخصيصا ونسخ عنا بعد أي وإن
ورد القول بعد عمل الأداة كان الفعل نسخا حكم ذلك
الفعل عنا هذا أدعى تقدم أحدهما على الآخر وإن جمل
المارح فأخذ بالقول في حقيقة أو لا يُسند إلى أي
الفعل لأن أداة والفعل لأن يُنسخ إليه قول لا يدل على جواب

التبليغ وأما وال في حقيقة أي حقيقة فأخذ بالقول
والأخذ بالفعل والوقوف هو الاحتياط لأن يحمل تقدم الفعل
فثبت التوقف المسألة أما سنة أه عليه لم قبل السنة من يُنسخ
يُسند لأن عليه لم كان يُنسخ في غرض أو كان يطوف باليمن
بالنسخ إذا احتمل الفعل فيه ثم بعضهم نسبه إلى سريع عليه
وبعضهم إلى سريع وموسى فأخذ بهم إلى سريع عليه
وقيل لا أي لم يكن من يُنسخ بشرعية لأن سريع عيسى نسخ
من قبله وسريع بغيره كان من قطعة أصل لأن الذي يقول أعلى
كان أقرب ليس يكن يكون بقوله حجة ويوقف الامام العدل إلى
وأما بعد ها أي بعد النسبة والأكثر على المنع فثبت بسرعة
وقيل بل كان من يُنسخ أدعى أنه أمر بالاقتباس وكنيتهم
الأحكام وبكيفية أي يكذب بهذا الفعل انتظار الوحي
ولو أمر بالاقتباس لما انتظر الوحي في الوفاة وبكيفية أي
دم مراجعة عليه لم أكتفهم وعلمهم ولو أمر بالاقتباس
لوح مراجعة إليه لكنه لم راجع ولا الاستسقاء وبكيفية
أمر دم مراجعة أول أمر بالاقتباس لوح عليه

الى كنهه تأنيده عليه السلام فان قيل لم يمتد له رجح
الى كنههم مقدح في كنهه سأله الله لم راجع الى الوقت
في اجاب الرجح من المبرر راجع الى القياس وانما الرجح اللام
ولا احتياج على اليهود مستأنكروا الرجح في الرجح استدل
الفايلون بوجوب القياس عليه السلام بآيات مرفوعة
النبي صلى الله عليه وسلم بافتقار الانبياء والسالفين لنور
مع اتباع مذاهبهم بهداهم افتك انا انزلنا القرآن
ونور بحكم النبين ولنا المراد من التبعية هنا
في اصول السريعة وكلياتها التي لا يقبل النسخ كالقرآن
والثواب والعقاب في الزمن التي هي محل النزاع
الباب الماني في الاجابة في طريق التبويب والواجب
كل محمل الصدور والكذب فاراد يجب صدقه
المقسم على القسم وانجر المعلوم لا يحمل الكذب وهو
ظاهر ولا يحمل الصدق لان الاحمال الما يستعمل
التي في ذلك المعلوم الكذب بعكس ذلك فان كل
منها يحمل ما قابل النظر الكون خبر او الكار الحاج

161
لا يكون الا احدهما ولا حاجة الى ما قال الحارثي المراد انه يحمل
كل صدا على سبيل البطلان وان يجمع بين الصدق والكذب
الموافق للمخبر والكذب خلافه فتتبره الحجر بهما ادور
ان الحاجب لا حواب عنه واجاب القاضي العقيد
بان اللام انما لا يعرف ان الآية تلها المطابق نفسه شغل
فله هذا قرار من التعريف الدوري الى المعرفة عما هو الحق
واجاب الحارثي بان المحدود اصطلاح والمذكور في
الصدق ولفوي قلت هذا مجرد رفع ولا يعرف الفكر
والا اولى في اجواب معرفة الحجر لفظي والا يؤاينة تصور الصدق
وفيه اي في هذا الباب فصول ثلاثة الفصل الاول
وما عليه صدقة وهو سبعة بالاستفاد يعني الحمل الاجم
الاول ما عليه وجوده فخبر اي المخبر عنه بالص ورفع في
الواحد نصف الاثني اولا استدلال بحوال العالم حالا
الماني خبر الله تعالى فانه صالح دائما ولا كان كاذبا في
بعض الاقوات مع فرضنا صدور صدق من في ذلك
الوقت واذا كان كذلك لكن في بعض الاقوات وهو

تركية شهود الزنا حصول العلم بالصدق والكذب فالأثر
 إذا شهدوا فإن حصل العلم بقولهم يقطع بصدقهم ولا
 يكذبهم وإلا ما كان لا يجب تركيتهم لأن التركة إنما تكون من كلام
 صدقته ولا كذبه لا يدفعه بطلان ما ثبتنا فإذ قلنا
 ثبت عدم وجوب تركية شهود الزنا لكونهم أربعة فمخرج
 إلى دليل مكنون هذا التعليل مستند كما في الجواب يكون
 لزياة التوضيح ولو لم يكن تذكرا لضابطه حصول التوا
 وهي حصول العلم به أو يكون جوابا عما أوقفنا له من أن لو كفي
 الأربعة لأفاد قول كل أربعة بجواب شرط العلم فيهم فلا
 شرط تركية فاجاب بأنه لا يجب أن يحصل بقولهم العلم
 أولا وعلى التقديرين لا يجب التركة بل فيه بطلان وجوب آخر
 وهو أن يمنع قوله ولا يقطع بكذبهم كجواب أن يحصل الظن
 بصدقهم ولا يقطع بكذبهم وتوقف العاقل في خبر
 الخمسة أنها هل يكفي حصول التواتر أم لا وقد قلنا
 في الأربعة يكفي حصول العلم بعيب آخر مما هو
 الله ولا يجب الإطراء في كل أربعة جوارح خلقته الله مع

قول أربعة وإني خلقه عند قول أربعة أخرى وبالفرد
 من الرواية والزيادة فإن رتبة التواتر اشترطت في حصول
 العلم برؤية أربعة من الشرا ولا يحصل بشفاعة
 فيحتاج إلى التركة وشروط في عدد التواتر عند البعض
 أننا غنم كقوله موسى فإن قولهم يفيد العلم والتمسك
 موسى لأنهم قوه أحوال بني إسرائيل وعشر ورأوه نعا
 أن يكون منكم عشر من حصول العلم بما يجبرون به وإيعا
 له قوله مع ما أتى الله سبحانه الله وعاشق الموصي
 وكانوا أربعين له قوله حسبك وسبعون لقوله واخذ
 موسى قومه سبعين لكونهم مختارين وثلاثة وضع
 عشر عددا هله يد راذعة بدرة تواتر عنهم والكل ضعف
 لا ذلك لا يدل على دعواهم ثم إن خبرنا عن عيان ذلك
 أي تم التواتر بشروطه والأى والدله خبرنا عن عيان بل
 تفكوا ذلك عن قوم آخرين فيس شرط ذلك أي حصول
 السراط في كل الطبقات حتى يستوى الوسط والطرف
 في حصول الشرائط المسئلة الواقعة مثلا الواجب واحد

الشهادة

انما اعطى دينار واحد اعطى له اوهل بيته
 اعطى في سائر اوقات الفقه مشترك وهو مطلق الاعطاء
 المستلزم للوجود لوجوده اي وجود العدد المشترك في
 الكل الفصل الثاني مما علم كذب وهو شيان الاول ما علم
 خلافه اما ضرورة نحو النار باردة او استدلالا بحول العالم
 قديم الثاني ما لم يتصور ان كان مشاهير انه لو صح لتواتر
 لتواتر الروايات على نقله اما الكونه املا او موقعا
 لغيره انما او غير ذلك كما يعلم ان الابدان في مكة فاما المديونية
 منها اد لو كان لتقل فغير كذب ما لو قيل انهم ما لم يكن
 منها وانما الشبهة ان مثل هذا الجرح لا يكون كذباً بل
 ان النص القاطع دل على امامة علي رضي الله عنه ولم يتصور
 كما لم يتصور امامته انما منتهى او قد لا يفي وكما لم يتصور
 انه محض رياء او يخاف وكما لم يتصور مع ان الرسول
 عليه السلام من اشتقاو القهر ونسب الخصاص فاعلم ان علم
 فيما تواتر الروايات على نقله لا مانع مستلزم الكذب مع
 لا يرد الشك في ما الاول ان اي الامامة والنسب في النسب

تواتر الروايات على نقلها لانها ما العرف ولا الكفر ولا
 بدعة في مخالفتها محلا ولا امامة فانها ما اصل الدين
 نهض الكفر والبدعة فتواتر الروايات منها وحينئذ
 علم كذبها واما تلك المعجزة انما قلنا الروايات في اصول المصطفى
 ما حصل بالقرآن الذي هو اعظم المعجزة او قلنا المساهمة
 لكل واحد من المعجرات ولم يبقوا الا تواتر السيد وفيه
 محاور فله تسامع ذلك المنص مع انه مرر وواضحة في
 اي يكون في الله عنه ولم يحجبه ولا يكرهه فله في قولنا
 لو صح لتواتر انه لتواتر اما لفظا او معنى والمعجزة او
 لفظا بعد تواتر في كبر قلنا المشاهير من تواتر
 القاطع ما لا يمكن تكذيبها لتواتر فيها امامها ما هذا النص
 لم يوافق الا لفظا ولا معنى علم كذبها ثم لا بد ان ما في
 اي يكون في الله عنه مثله بل هو يبلغ حد الشهادة سيما
 الاجماع اتفق على امامته في قول ما في رواية
 لتواتر بالاجماع ووجب ما في رواية في طرق على
 لمعارضه الاجماع مستقطب هذا النص ما في السيد

ولا ما لا بد من النص في طرف الابرار في العيش
 في الدنيا ما في العيش في الدنيا ما في العيش في الدنيا
 في الدنيا ما في العيش في الدنيا ما في العيش في الدنيا

الحذر به فكون العمل بخبر الواحد واجباً وقيل العمل
للترجيح فلا يدل الآية على إيجاب الحذر ولنا العمل هنا بالإيجاب
لأنه يتعدّد رحمه على الترجيحي لأنه في حواشيه تعالى محال فحمل
على الإيجاب مجازاً المتشارك في الإيجاب في التوقع والطلب
ولا محازاً أقرب منه والطلب لله تعالى الأمر والأمر للوجود
فلم يكره حمل العمل هنا على حقيقته وهو الترجيحي المعنى
ليتذروا على رجا الحذر ولا يحمل على المجاز ومثله قال في
الكساف وفي قوله بوعلمكم فإن قيل لأنهم إذا أئذروا هو الأثر
المخوف بل الأئذار هو الفتوى المخوف ^{بالنقطة} فهو الذي يثق
أن النقطة إنما يحتاج إليه الفتوى في الرواية فلنا
لو حمل الأئذار على الفتوى يلزم التخصيص أحدهما
مخصص الأئذار والقوم بغير المحققين إذا اجتهدوا
لا يجوز له العمل بفتوى الآخر والأصل عدم التخصيص
فإن قيل يلزم أيضاً تخصيص الأئذار بالاجتهاد الرواية
أحد سائر ما ينفع بها المجتهد وعط فلنا والرواية
ينفع بها المجتهد وغيره أما المجتهد والله يتمسك بها

واما العاصي فلا يتزجر أو يقتبر فإن قيل إذا كان الفرض
فلزم أن يخرج عن كل ثلثة واحد للنقطة لكنه لا يلزم
ولا يثبت ما يثبت على ذلك ولنا النص يقتضي شيئاً
خروج واحد من كل ثلثة وجوب العمل بخبر الواحد لكنه
خص النص فيه أي حكم الأول بالاجتماع حيث جتمعوا على
الافتقار بيقينه واحد فخلقوا كثر فيقيني وهو لا يثبت في وجوب
خبر الواحد فلو لم يثبت وعكس ما حارب عنه من عدمه
مخصص في الآية يقال المخرقة في النقطة جماعة مجموعهم
مكان أو مذهب أو غير ذلك ويكون ثلثة لا يكون
خصوصية الثلثة شرطاً لها فلا يدل الآية إلا على أن كل جمعة
هذه ثلثة كانوا أو ثلثة آيات يجب أن يخرج منهم بعضهم
بأقنية على عمومها لأن خروج من كل جماعة واحدة
والمسك بها القبول خبر الواحد تمام إيصال تلك الجماعة
إذا كانوا ثلثة فيجب خروج واحد منهم في قول
والافتقار بيقينه واحد لا يدل على التخصيص الوحداني
على وجوب العمل بخبر الواحد لأنه لو لم يقبل خبر لما عمل

عدم القبول بالفسق لان بالآية ثبت ان الفسق مانع من القبول
لانه عدم الفسق يوجب القبول الوجه الثالث
على وجوب العمل بحكم الواحد القياس على الفتوى
والسهادة فانه فيما مقبول اجماعا واحكاما يحصل
المصلحة المظنونة وان قيل الفرق ثابت بين قبول الفتوى
والسهادة واحد ومن قول الرواية منه وان الفتوى
والسهادة يقتضيان شرعا خاصا فان العسوى يهتكم
يختص بالمستفتى والسهادة بالمشهود له او عليه الرواية
يقتضي شرعا عاما في جميع الناس ولا يلزم من كون العمل
بغير الواحد في خواصه تحويزه في حواله عامة اذ عدم
الاصابة في حواله عامة اكثر خطرا وردي هذا القول يصل
الفتوى في مطلق العسوى عام انما لا يصلح الا في النظم
فتوى اما المجتهدين في مجتهده واما المقلد فيفتي في مجتهده
بل ويتقرب مني فذا سقط قول الحارثي وفيه طريق
فار العسوى خاصة بالمقلد والرواية عام في المقلدين
ايضا الكلام في خبر الواحد ومجتهده المجتهد بالسببية

عدم القبول بالفسق لان خبر الواحد على هذا التقدير
يقتضي عدم القبول ولا يعقل بالفسق امتناع
ما هو مقتضى الدليل بالغير لان ما بالدليل لا يكون بالغير
والتالي بطلانه على ما بقوله مع ما يهتكم الذين امنوا
ان حاكمهم واسوئنا فتدبروا في وجوب التبيين على
بالفا وهو مشعر بالعلية فيكون عدم القبول على الدليل
واذا بطل التالي بطل المقدم وهو عدم قبول خبر الواحد
فكون خبر مقبولا لا يلزم ان الذي عيّل بالفسق عدم
هو خبر الواحد بل هو عام حتى لو اخرج جماعة فسق
سلمنا ان المراد فاسق واحد لكنهما وضعان في ان قلنا
ان اخرجها بالذلة والآخر بالغير سلمنا ان لا يلزم ان ما بالذلة
قد عيّل هنا بالغير بل هنا ما بالذات عيّن وهو بالغير
لان عدم القبول الناشئ عن الفسق عين الناس من
الواحد لا امتناع اجتماع مؤثرين على اثر واحد فبالاثر
لم يعيّل بالفسق بل ما بالفسق عيّل بالفسق سلمنا
لكم ما ذكرتم لا يدل على وجوب القبول بل على حوازه
وهو المصلحة المظنونة

الوجه الرابع
انما لا يثبت عدم القبول بالفسق لان خبر الواحد على هذا التقدير يقتضي عدم القبول ولا يعقل بالفسق امتناع ما هو مقتضى الدليل بالغير لان ما بالدليل لا يكون بالغير والتالي بطلانه على ما بقوله مع ما يهتكم الذين امنوا ان حاكمهم واسوئنا فتدبروا في وجوب التبيين على بالفا وهو مشعر بالعلية فيكون عدم القبول على الدليل واذا بطل التالي بطل المقدم وهو عدم قبول خبر الواحد فكون خبر مقبولا لا يلزم ان الذي عيّل بالفسق عدم هو خبر الواحد بل هو عام حتى لو اخرج جماعة فسق سلمنا ان المراد فاسق واحد لكنهما وضعان في ان قلنا ان اخرجها بالذلة والآخر بالغير سلمنا ان لا يلزم ان ما بالذلة قد عيّل هنا بالغير بل هنا ما بالذات عيّن وهو بالغير لان عدم القبول الناشئ عن الفسق عين الناس من الواحد لا امتناع اجتماع مؤثرين على اثر واحد فبالاثر لم يعيّل بالفسق بل ما بالفسق عيّل بالفسق سلمنا لكم ما ذكرتم لا يدل على وجوب القبول بل على حوازه وهو المصلحة المظنونة

الحاكم في الخبر وهو الراوي والخبر عنه وهو نفس الحاكم
 الى خبر عنها بانها قول الرسول وفعله ذلك كوران
 الصبر الى الرسول عليه السلام والخبر اي الرواية والاخبار
 اما المقدم الاول وهو شرط الراوي بصفاة يغلب
 الظن بصدقه وهي خمس الموصف الاول التكليف
 وهو العقل والبلوغ وان غير المكلف كالمجنون والصبي
 لا ينعى الكذب خشية المواعدة اما المحمول فلو لم
 علم المواعدة واما الصبي فله بعد ما ان قيل يقع
 الاقتداء بالصبي عند الشافعي رحمه الله اذا اخبر
 كونه متظما اعتمادا على خبره بطهره فعلم ان قوله
 فلما صحه الاقتداء ليس للاعتماد على قوله لعدم توقف
 صحه صلوة المأموم بطهره اي بطهر الامام عبد الله
 رحمه الله فليعلم هذا ليعلم انه غير متظمر بل يقع
 انصره لعدم التوقف المذكور لكنه لا يجوز كما اسما
 البه الحابري هذا اذا تحمل الصبي الحديث وادى قيل
 البلوغ وان تحمل في الصبي ثم يبلغ وادى قيل قياسا

المجتهد ليس بحجر ولا يعم خبر الفتوى لانه قول فذلك
 الراوي ليس بحجر بالنسبة الى نفسه خبر الواحد ولا فرق
 قبل لو جاز العمل بخبر الواحد وانما الظن في الفرق
 غير قاطع كجاء اساء الانبياء من غير اطهار المعجزة ويجاز
 الاعتقاد بالظن في اصول الدين بالقياس على الرواية فلما
 ما الجامع يعني لان الجامع بينهما وان قال الجامع كذا وكذا
 فتقول بالفرق وان الخطأ في اصول الدين يوجب الكفر
 متابقة الظن فيها خلاف الرواية وانما لا يوجب الكفر
 وان قيل الشرع يتبع المصلحة للاستمرار بانها كلما
 حكم شرعي ثبت مصلحة والظن خصوصا اذا كان خطأ
 لا يجعل ما ليس بمصلحة مصلحة ولا يحصل المصلحة
 وحكم الشرع ولا يجب العمل بالطريق لعدم اذاته المقصود
 فلما ما ذكرتم الدليل منقوض بالفتوى والامور
 النبوية كالاجابة يكون هذا الطعام مسموما
 لامكان اجراء هذا الدليل مما مع انه يجب العمل بخبر الوا
 الطرف الثاني في شرائط العمل به اي خبر الواحد وهو

الاجابة على ما ذكرتم الدليل منقوض بالفتوى والامور
 النبوية كالاجابة يكون هذا الطعام مسموما
 لامكان اجراء هذا الدليل مما مع انه يجب العمل بخبر الوا

اما في الخبر وهو الراوي والخبر عنه وهو نفس الحاكم
 الى خبر عنها بانها قول الرسول وفعله ذلك كوران
 الصبر الى الرسول عليه السلام والخبر اي الرواية والاخبار
 اما المقدم الاول وهو شرط الراوي بصفاة يغلب
 الظن بصدقه وهي خمس الموصف الاول التكليف
 وهو العقل والبلوغ وان غير المكلف كالمجنون والصبي
 لا ينعى الكذب خشية المواعدة اما المحمول فلو لم
 علم المواعدة واما الصبي فله بعد ما ان قيل يقع
 الاقتداء بالصبي عند الشافعي رحمه الله اذا اخبر
 كونه متظما اعتمادا على خبره بطهره فعلم ان قوله
 فلما صحه الاقتداء ليس للاعتماد على قوله لعدم توقف
 صحه صلوة المأموم بطهره اي بطهر الامام عبد الله
 رحمه الله فليعلم هذا ليعلم انه غير متظمر بل يقع
 انصره لعدم التوقف المذكور لكنه لا يجوز كما اسما
 البه الحابري هذا اذا تحمل الصبي الحديث وادى قيل
 البلوغ وان تحمل في الصبي ثم يبلغ وادى قيل قياسا

قوله في الخبر وهو الراوي والخبر عنه وهو نفس الحاكم
 الى خبر عنها بانها قول الرسول وفعله ذلك كوران
 الصبر الى الرسول عليه السلام والخبر اي الرواية والاخبار
 اما المقدم الاول وهو شرط الراوي بصفاة يغلب
 الظن بصدقه وهي خمس الموصف الاول التكليف
 وهو العقل والبلوغ وان غير المكلف كالمجنون والصبي
 لا ينعى الكذب خشية المواعدة اما المحمول فلو لم
 علم المواعدة واما الصبي فله بعد ما ان قيل يقع
 الاقتداء بالصبي عند الشافعي رحمه الله اذا اخبر
 كونه متظما اعتمادا على خبره بطهره فعلم ان قوله
 فلما صحه الاقتداء ليس للاعتماد على قوله لعدم توقف
 صحه صلوة المأموم بطهره اي بطهر الامام عبد الله
 رحمه الله فليعلم هذا ليعلم انه غير متظمر بل يقع
 انصره لعدم التوقف المذكور لكنه لا يجوز كما اسما
 البه الحابري هذا اذا تحمل الصبي الحديث وادى قيل
 البلوغ وان تحمل في الصبي ثم يبلغ وادى قيل قياسا

على الشهادة فانه لو تحمل الشهادة في الصبي ولو بعد
البلوغ يقبل اجماعا وكذا الرواية بجامع انه حاله الاداء
محترز الكذب وليست الرواية اشرف فلا يقاس على
والاجماع عطف على قياسا على اجماعا على احضار
الصبيان محال الحديث فلو لم يقبل رواية منهم عند البلوغ
لم يكن احضارهم فائدة فلهذا مجرد التعليم بالسمع واثار
وادرار في قضية مجلس العلم ومجالسة العلماء ودراسة كتبهم
كل ذلك فائدة نامة فلا يكون احضارهم دليل المقبول
السامي الاوصاف المعينة في الرواية كونه اهل القبلة
والخالف في القبلة لا يقبل رواية ولا يقبل رواية
الكافر الموافق لها في القبلة كالحجامة ان اعتقدوا
حرمة الكذب فانه اي اعتقاده حرمة الكذب ينعكس
اي الكذب يحصل ظن صدقه فيقبل وقاسه
الفاضيان اي ابو بكر وعبد الجبار بالقياس والقياس
الخالف في القبلة في عدم القبول بجامع القسطنطين
والكفر ورد هذا القياس بالفروان بالقياس

هذا هو الوجه في عدم قبول رواية الصبي ولو بعد البلوغ
لان ما ذكرناه من ان الرواية لا تقبل في الصبي ولو بعد البلوغ
لان ما ذكرناه من ان الرواية لا تقبل في الصبي ولو بعد البلوغ
لان ما ذكرناه من ان الرواية لا تقبل في الصبي ولو بعد البلوغ

على المعصية وهذا الكافر او الكافر الخالف لظن في المعنى
للمعصية المختار ان لا يقبل رواية ^{الشيخ} الكهوي ودعاء الناس
انه لانه سبب دعاء الى القبول الوصف السالك للعدالة
وهي ملكة اي صفه راسخة في النفس تمنعها عن اقتران الكبار
اي الكسبية وهي ما يوجب السماع عليه خصوصية والركن
المباحة القادة في المروعة كالأكل في الطوبى والبول عليه
ولم يذكر عدم الاصرار على الضيقة لانهما كبريتة الصراو
علم ترك الرواية المباحة ان الاصرار على الصغيرة ^{الصغيرة} وحب
الركن في العدالة بالطوبى الاولى ولا يقبل رواية مقدم
على الفسوق لما بان فسق اجماعا وارجح فسق قيل
لانه بعد منه تعد الكذب وقال القاضي ابو بكر لا يقبل لانه
ثم جهل الى فسق في الجري لا يقبل فلنا الفرق
عدم الحجة ما بالقياس العالي بحترى في الفسق فلا يجنب
من الكذب بخلاف الجاهل ولا يقبل عدالتهم
لافسق لا يقبل روايه لان الفسوق مانع من القبول
ولا بد من حق عدمه كالصبي والكفر فانها ما كانا متعينين

وان كان الامر ارجح الصغيرة في الكبار
فيذكر الكبار التقرض به لغو ومستهزئة
لان ما ذكرناه من ان الرواية لا تقبل في الصبي ولو بعد البلوغ

170

لا قبل الا اذا تحقق عدم ما قلنا الفسق هو المانع فما
 لم يثبت الفسق لم يثبت المانع والاصل بيقينه خلاف الصبي
 والكفر فالاصل لا يفيهما الحابري قال ابو حنيفة
 يكفي لقبول رواية ظهور الاسلام لان الفسق سبب
 التنبين فوجبت عدم التنبين عند عدم الفسق ^{بما قال}
 واجيب ان عدم الفسق وانما يتحقق بالخبر والثبوت
 وذلك مستفهمنا قلت اراد بعدم الفسق عدمه
 في الواقع فلا يحق بالخبر والتركبة اي خصوصاً ^{فمن الرواية}
 حيث يقع خفية غالباً وان اردت علمه بحسب ^{الطريق} مذهب
 بغيرها فان العدالة في المؤمن هي الاصل بل الصحيح ^{في الحق}
 ابي حنيفة رحمه الله ان المستور كالفاسق كذا في كل
 والعدالة يعرف بالتركبة ومنها اي في التركبة مسما
 الاول شرط العدد في المروي في الرواية والسماحة
 وهو قول محمد رحمه الله لا سيما شهادة واجيب
 هي اخبار وضع القاضي ابو بكر استراط العدد فيهما اي
 الشاهد في تركبة رواية الراوي لانها خبر لا شهادة وكل الاوط

في تركبة رواية الراوي لانها خبر لا شهادة وكل الاوط
 في تركبة رواية الراوي لانها خبر لا شهادة وكل الاوط
 في تركبة رواية الراوي لانها خبر لا شهادة وكل الاوط

في الساهد الاستظهار بعدد المروي والحق وهو قول
 ابو حنيفة رحمه الله والى يوسف المروي كالاصل يعنى
 العدد في تركبة الشاهد كما في شرط في الساهد لا تركبة
 الراوي كما في نفس الراوي المسلم السائبة قال ابو حنيفة
 والسامعي رحمه الله يترك سبب الجرح اذ لو جرح ^{بالكفر}
 جرحا لاختلاف المذهب فيه ولان الذكر والذكر
 سبب التقدير اذ هو التقوى والمروية بالاتفاق ومن
 يجب ان يترك سبب التقدير دون سبب الجرح لان
 العدد لا يثبت كثرها التزوير في اراء ينصرون المتصنع
 عدلا فلا بد من السبب وقيل يجب ان يترك سببهما
 لكل الفريقين وقال القاضي ابو بكر لا يجب ذكر السبب
 فيهما لان الساهد على التقدير والجرح ان لم يكن
 يصير ابتيانها لا يصلح للتركبة وان كان يصير فلا
 لمسؤال السبب الامام وهذا مختلف باختلاف
 احوال المروي فان علمنا كونه عالما بالسبب الجرح والتقدير
 التقين وان عرفنا عدالة في نفسه ولم نعرفوا طاعة على

الجرح والتعديل يستخرج من اسماءها المستند
 فان عرفت حاله في نفسه عرفت ان الشاهد على
 والجرح الاعلى بصيرة ولا حاجة الى السؤال
 ان يشهد على طه ومذهبه ولا يقدح ذلك في علو
 بجماع الى السؤال المسئلة السابعة الجرح مضموم
 على التعديل لان فيه اي في الجرح زيادة لم يطع عليها
 المعدل لا المعدل لم يتعرض لنفي ما اثبتته الجراح ثم
 اذا اختلف في سبب معين فم يطلب الترجيح بوجه
 آخر كما لو قال الجراح انه قتل فلانا وقال المعدل انه
 حي الى سلمه الرابعة مما يحصل به التزكية ان يحكم على
 شهادته حاكم بسراط الدلالة في السهولة وان
 تعدل او يفتي عليه احكام او عدل اخر عازوا سيما
 الجرح والتعديل ان يقول هو عدل او مقبول الشهادة
 او يروي عنه ولا يروي عن غير العدل فاما ما رواه
 يروي عن كل احد فليس يتعدل او يجهل بخبره والاعمال
 ذلك تعديلا لعدله لو لم يكن المروي عنه عدلا لم يكن

انما الجرح والاعمال

بخبر عدل ان كان مستقرا والاعمال في العامل العدل
 كذا ذكره السيد فلب هذا على اطلاقه غير صحيح وان
 ما اذا روى غير العدل ان صام يوم عرفة فله كذا ان
 فاستقرا وانما يصح هذا اذا كان الجرح في العاملة والعقوبات
 الوصف الرابع والوصف المعترف في الراوي الضبط ودرج
 مساهلة في احديث من اختل حفظه مطلقا او بالنسبة
 الى طول الاحاديث فيقول رواية مما لا يقدر على ضبطه
 بوجوب قلة الضبط المساهلة في المجموع ونشرط ان يروي
 احبا في العدد في الراوي لا اذا كان في رواية واحدة او
 مجتمعة ولو في بعض الصحابة يقتضاه او بالتشعار الجرح
 فيه ورد قول ابي علي يقبل الصحابة خير الواحد
 فانهم قبلوا خبره بالمشهور في الله عساه في وجوب الغتسال
 بالنقاء احتانين في ذلك من اخبار الاحاد غير تكثير
 فحل محل الاجماع قال ابو علي في سائر سراط العدل ان
 طلبوا العدد وانما يكون في الله عنه لم يقبل خبره
 من شعبته في ميراثه حتى رواه محمد بن مسلمة

خبر موسى السعري في وجوب الاستيناد حتى
 الوسيط الخدري رضي الله عنهما ولم يشكروا عليه احد فمكون
 اجماعا فلما انا طلبوا العدد عند التهمة لانه ظاهرا
 من الادلة المراسني طلب العدد في بعض الصور لا يوجد
 لكن تركهم اياه في صورة وجود عدم الوجود السند
 خبر الواحد العدل وقبولهم اياه مع التعدد دليل على
 ان خبر الواحد غير معقول وهذا القدر يكفي في قبولهم
 خبر الواحد وعسر طلب العدد في بعض الصور دليل واضح
 على ارجحته الراوي لا يمنع القبول فاما رد خبر الواحد
 العدل في صورة لا يدل على ارضاء الرد وهو وظنه
 كوارا يكون هو كون المحل محل التهمة وغير ذلك كما
 السرطاني الخامس كون الراوي قبيحا وانفرد
 الوحيه رحمه الله فقه الراوي ان خالف موجب الخبر
 للقياس قال في الاسلام ووجه ذلك التقليل بالمعنى
 كان مستقيضا فيهم فاذا قصر فقه الراوي عند ذلك
 معاني الحديث لم يؤمن ان يذهب عليه شئ مما ياتيه

مدخله سيهه زائدة يخلو عنها القياس ولا يرد صدق
 الا اذا انسداد القياس بالبرهان حيث ياتي كقول القياس
 لا كون القياس حجة بالكلام والسنة والاجماع وما
 القياس من كل وجه فهو في المعنى محال للكلام والسنة
 وفي التلويح ومنه بحث احوال فلا الشبهة في القياس
 لان مقدماته اكثر ولا يترك الخبر في القينة وامانها اول
 وعدول الصحابة تنقل الحديث بل عظمه واما ما لا يرد
 عكبار الصحابة انه من تركوا القياس في خبر الواحد لغير
 ثم اجاب عن قوله فخالف القياس فهو في المعنى مخالف
 للكتاب بانه لا عموم في الآية يعني قوله فاعيدوا
 به قياس يعارضه خبر الواحد ولو سلم فقد حصل منه
 الذي يعارضه دليل قوي منه فلم يبق قطعيان العام الذي
 خص منه البعض حور ان يخص خبر الواحد ولت
 اما اجواب الاول فمنع كون مقدمات القياس
 مطلقا وقد يكون بالعكس كما ذكر المص في فصل
 على انه حور ان كون القياس قطعي المقدمات وعالم

في المسألة لا يكونه نقالا ان الدور عام في كل
 بعض مقدماته اقل هو

في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو

ان استفاضة النقل المعنى وهو يدفعه على ان النقل المعنى
 حائز والعدل المنع والناش بانك نقل مجرد ولا يقبل
 لدور النسخ واما الآية فلم يفصل بين صورته ونقطة
 باطلاقة واما قول العام الذي خط من البعض في خصوصه
 معول نعم كوزن خير الواحد فيقول فاما الرد فذلك لا يخص
 خير الواحد المنته به بالفساد او عدم الضبط وكول
 مقبول لا ويرد في ثمة اخطا في المعنى هو اول المسئلة
 قال المص ويدق قول في حقه رحمه الله بان العدالة تغلب
 على الصدق ودلالة العدالة على الصدق والصدق على
 القياس على الكذب فيكفي هذا القدر للرجوع
 الى اسرطاطة حقيقة فلازم انهما اكثر من ما في الحقيقة

قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو

في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو

في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو

لا يخالف دليل فاطح لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 اسان في ان الكتاب والحجج السوابق قبل التاويل
 لا يضر مخالفتها الخبر في القول وهو ان يكون حال
 في الخالف ويكون اسان في ان الكتاب والحجج السوابق
 لا يضر مخالفتها الكتاب والخبر السوابق لا يضر مخالفتها
 منها ويقبل الخبر جمعا من الادلة ولا يضر اي خبر
 مخالفة القياس ما لم يكن القياس قطعي المقدمات
 فاما اذا كان قطعي المقدمات ثابتة عليه فيكون
 على الخبر ويكون وجود العلم في الفرع مقطوعا به والقياس
 راجع على الخبر كونه مقطوعا به واما لم يكن القياس
 قطعي المقدمات لا يقدم على الخبر بل يقدم الخبر عليه
 له من عدم ما تروى من مقدم ما القياس وان عدل
 احبر ثبت بونه فدلالة العلم على حكمه وجوب العمل به
 القياس حسن ثبوت حكم الاصل وكونه معالما
 المعين وجوبه في الفرع وعدم المانع وجوب العمل
 ولا تشك في رجحان قبيل المقدمات على كبرها هذا

قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو
 في قوله لا يقبل التاويل صفة تقاطع هو

مخالف لما استنبط منه قلنا قد يكون بالعكس ولا يخبر
 ايجز مخالفه عمل الاكثر اى اكثر الامه اياه لان عملهم للشيخ
 ومخالفة عمل الراوى كما في حديثه الى هرون رضى الله عنه
 في ولوع الكلب ان يغسل عنه سبعة اوكار هو يقتصر على
 الثلث لا ظاهر احد حجة ومخالفة له للشيخ لا سيما
 يتمسك فيه بما ظنه دليلا ولا يكون فلا يكون فلا يقال
 يحمل على احسن الوجوه او في جعله عالما بكونه مستحبا
 او في جعله جاهلا او فاسقا والاحسن مخالفة عمل
 الراوى كحديث قبل الرواية لا يقدح وكذا ان يعرف
 التاريخ ويحمل على التسع وبعد الرواية يسقط الرواية
 لان ان عمل عاملا ففسق وان عمل ناسيا فمغفل فروا
 صرودة واما القسم الثالث هو يجهل في الرواية
 والاختلاف فيه مسائل خمس الاولى لا لفاظ الصحاح
 سبع درجات اولها وهي اعلاها حديثي رسول الله
 عليه السلام ونحوه ما يدل على عدم الوساطة كما خبرني
 وسمعتة وثانيتهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

هذا الحديث
 لا يقدح في
 الرواية

لاحمال المتوسط واما قال قال الامام علي صدق
 وثالثها امر رسول الله صلى الله عليه وسلم او نهى لاختمال
 المتوسط المذكور مع اعصاد ما ليس بامر امر الاختلاف
 الناس في صيغ الامر والعموم والخصوص والدوام والملازمة
 لانه امر مطلق يحمل ان يكون لكل او البعض وعلى المقدار
 يحمل ان يكون دائما او عارضا فربما يكتفى بالانها
 اذ فيها مع الاحتمالات المذكورة احتمال ان يكون ذلك الامر
 امر رسول الله صلى الله عليه وسلم او ليس به
 وخبر عبد الله بن مسعود عن امير المؤمنين اذ قاله فسمع منه
 امر ولا امر غيره ولا ان غرضه اى غرض الصحابي في قوله
 امرنا بيان السمع فوجب حمله على امر الرسول صلى الله عليه وسلم
 دور الامم والولادة في الحصول ولا يحمل على امر الله مع
 لكونه ظاهرا لكل ولا يستفاد من قول الصحابي السيد
 ووجه نظر اذ ان يكون هو المستنبط من كلام الله تعالى
 فله فسمع امرنا يقتضي ان يكونوا هم المحاطون به
 بالامر ثم يستفاد غيرهم فذلك منهم وكونهم هم المستنبطين

وهو قول العدل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ذكر الاسناد حلوا الى حسنة رحمه الله وما لك
 واحد رحمه الله في احدى الروايتين ووجهه هو المعنى
 فانهم ذهبوا الى قبوله واستدلوا بثلاثة اوجه الاول ارسال
 وقبوله يعني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صدقهم
 باعتبار سماعهم فيقبل كل ارسال مقرون بدليل الصدق
 ونحوها الثاني ان كلامنا في ارسال العدل الذي
 لا يظن به انه كذب على اسناد اليه فلان لا يظن به
 على الرسول عليه السلام اولى المالك ان المقادير اذ افصح
 للراوى الا صرطوى الاسناد وجزم بانه قول الرسول
 عليه السلام واذ لم يتضح نسبته الى التعبير لجملة ما حمله هو وانما
 في النسخ الاول والمسمى بانه لا نزاع في مرسى الصحابة
 ومرسل وعلم حاله لا يرسل اليه رواية العدل
 وعن المالك انه قد منع جري العادة بذلك بل انما
 لعدم احاطة الرواية وكيفية النضال فلما اذ
 الدليل الاول فبان ان نقى ارسال غير الصحابة
 ارسالهم

بجامع طين الصدق ولا يجاب بانه لا نزاع فيه واماد فقه
 المالكي والشافعي لا يظن الكذب لو اسندوا من
 العدل وس علم حاله انه لا يرسل الامساك بانه
 معناه المرسل الذي ثبت اسناده بطريق آخر وعدم
 انما هو في الثاني الاول ولا يتم جوابا واماد فقه
 الكلام في العدل الضابط ومخرج ط بالرواية وكيفية النضال
 فهو مساهل في امر احدث ومع ذلك لما اتى منصب
 مع علمه ليس من اهله وقد قبح ذلك في عدلته ايض وليس
 الكلام في مثله ومنع العادة المذكورة في العدل الغير المسال
 مكابرة واسند المص على ان ارسال غير مقبول
 لما ان عدله الاصل لم يعلم لا العلم بوجه الله سبحانه في العلم
 فبالشرط قبوله وهو العلم بوجه الله فلا يقبل واجاب
 بان المرسل اذا كان ثقة لا يتهم بالغلط حال مسكت
 يعلم بذلك عدلته الاصل ولا يحتمل انه اذ لم يعلم هو يعلم
 عدلته الا ترى انه لو اخبر في ثقة يقبل مع احتمال بغير
 التلويح ويدفع هذا الجواب بان امر العدل على الظن والاحتمال

لا راد الله لا يقصى الاسماء عشيق وعبد الله معلوم
 ولا يقبل كما مر واخواته ما مر اصل ثم قيل فيلثا
الصحابة ارسلوا وقيل ان رسالا انهم يعلم ان الرسل
مفعول فلنا اما قبل نظر السماء الرسول الكوفة
 واجب الاتباع فذكر عن الصحابي نظر الصدوق
 والطرف واجب الاتباع ويقبل الصفر عن الاول
 يقبل عند السامعي ادائه كذا يقول الصحابي وقتي
 العلم على وفقه او ناكذ بارسل راو اخر وعلم ان سماع
 غير سماع الاخر او علم انه لا يروي الا ما ثبت اسناده
 الثاني ان الراوي ان ارسل حديثا مرة ثم استيقظ
 قيل ارسله وقيل لا يقبل لانها له او لا يدل على
 في الراوية المسئلة الرابعة محور فعل الجبر بالمعنى عند
 المصري واكثر الاعمال فالاسس من وبعض المحرر
 واما محور عند تجويد بسطر طس ادها اداة الترجمة
 لا يانف ويصان والا لم يكن معناه والثاني مساو
 في الجلا واخفا لان الخطاب يقع بالحكم وتارة بالمشا

لا سب

لاسرار استاذ الله يعلمها فلا محور فغيرها لنا على الجوا
 ان المرحمة بالفارسية حائرة فبالعربية اولى لان التفاوت
 من العرسه ونزجها اقل مما بينا وبين الفارسية قيل
 فعل احديث بالمعنى يودى الى طمس الحديث لانه
 لما جاز للراوى تبديل لفظ الرسول جاز للراوى التام
 لفظ هذا الراوى بطريقه الاولى وهكذا الى ان طمس الكلام
 الاول لان الانسان وارجنته في تطبيق الرحمة
 لكنه لا ينفك عنها وما اذا نوال هذه التفاوتات
 لم يمس الكلام مساسية فلنا وشرطنا في فعل المعنى
 اللفظي وما رطبا بقا لم يكن ذلك الطمس المسئلة
 الخامسة ان زاد احد الرواة زيادة في احديثه لم يتقلها
 الاخر ونقد المجلس اي مجلس سماع ذلك الجرح
 عليه لم قيلت تلك الرواية وكذا ان اخذ المجلس وجر
 الذهول على الآخر عما ضبطه راوى الرواية فان منعه
 مانع والضبط كعطاس وافغ واشتغال قلب
 انسان او غيب ذلك ولم يغير الرواية اعراب الباقي

كما روي احدهما في اربعين شاة وشاة وروي الاخر في
سائة سائمة شاة لان عدالة راوي الريادة بنفسه روي
خبره وامسك الاخر رويها لا يقدح فيه لاحمال
ما مع السماع له كالسعال وكحه والمققول عنه بالشهو
اكثر المسموع بالشهو وبقيت الزيادة وان لم يخرج الهم
على الاخر بان كانوا جميعا لا يفعل مثله عادة ولما
هم الضبط ^{في} الزيادة لاستبعاد غفلة من جعل
امورا وبما على انه سمعها من النبي عليه السلام فظن ان سمعها
وغير العرب بالزيادة مثل في اربعين شاة سائة
ونصف سائة طلب الترجيح ولا يقبل الريادة الا بالمرج
فان كان الراوي الواحد من جهة وصف الزيادة
اخرى والاعصار بكثرة المراتب ولو كانت مراتب
الريادة اكثر قبل الريادة وبالعكس لم يقبل الا بال
السهو على ما هو الاقل اولى وفي الحصول ^{لها} ما
قبلت الاصلان المققول عنه بالسهو واكثر المسموع
بالسهو الكتاب الثالث في الاحكام وهو

180 في اللغة اما العزم فالسبح ما جمعوا امرهم واما
فوقهم اجمعوا اي صاروا ذوي جمع مثل الثمر والبن
وفي الاصطلاح انفا واهل الحل والعقد مائة جمع صلى الله
عليه وسلم على امر الامور والمراد بالانفا والاسراكن
في الاعساد والقول والفعل وباهل الحل والعقد المحملون
واحررهم المقلدين والمراد باهل الحل والعقد جميعهم
فانها والعضد يسمى اجماعا واحترزا بانه مجمع اتفاق
اليهود والنصارى والفلاسفة وقوله على امر الامور
يعم الثبات والتفي في الشرع والعقل والحسي وسرط
في التنقيح ان يكون ذلك الامر سرعيا اذ لا فائدة للاجماع على امر
غير سرعي اذ فائدة وطعية وجوب الحكم بحيث كثر
والحسنى والعقل وادكانا يقيدان القطع كمرانفسهما
لا بالاجماع ولا قطعايك فربما جده وزاد ان يقيدا
وهي في عصر اي عصر الانصار فانه ان لم يرد يلزم
ان لا ينفق اجماع الى اخر الزمان اذ لا يتحققها والجميع
الاخ وفيه اي في هذا الكتاب ثلثة ابواب الباب الاول

في بيان كونه حجة وفيه مسائل سنت الأولى في حوار
الاجماع وجواز العلم به وانما اوردتها في هذا الباب
فترع عليها في اقل الاجماع محال كاجتماع الناس في وقت
واحد على ما كوله واحد واجيب بالردواعي محذوف
اي في الماكول الواحد بحسب احضار الطباع والرضا
واما الحكم الواحد فلا خلاف فيه الدواعي لاها وطباع
على ما هو مقتضى البرائة وهو متبعة دليل الاجماع
اي سنده فلا يستحيل الاجماع وقيل سئل اجوار افعاله
لكونهم حوالا العلم لانه يتعدى الوفاء عليه لا يستتارهم
بغنى الجنتين في مسارات الارض ومغاربها وحوار حقا
واحد منهم لا خير احد عن مسكنه وخموله لعدائته
وحوار كذبه حواء الظلمة لور حوارة قبل سوى الاخر
وسرط الاجماع ان يوتوا على ذلك عبد السام في رحمه الله
والدار كذا كذا ليس العلم بالاجماع واحسب انه لا سواد
الوفوء عليه في الامم الصالحة لا دفاع على الاختلاف
فانهم كانوا محصورين فليس لا سواد عندهم من الخضم

اسئل على تقدير الوفاء على كل واحد من ابرام الاجماعات
امكان الوفاء على بعضها والباقي يكون على المعدل المسله
المناخه انه حجة خلاف النظام والنشيطه والخوارج لنا
وحجته الاولى انه مع جمع من شافه الرسول واتباعه غير
مسئل المومن في الوعيد حيث فالومن ساقى الرسول
وعلم ما سئل له الهدى وشنع عن سئل المومن قوله
ما تولى ونص له حجة لا ية اي يجعله واليا لما تولى الضلا
فكون اتباع غير سئل المومن حجة اذ لو كان صاها
لم يكن في ذكره فائدة لصحة ترس الوعيد على المشافه
وادا كان اتباع غير سئلهم حجة ما في اتباع سئلهم
انما يخرج عنهما اذ لا يصور الواسطة من اتباع غير سئل
المومن واتباع سئلهم لا يترك اتباع كل واحد
اتباع غير سئلهم ويكون نقصان فخره احدها
وجوب الاخر واعتراض على هذا الدليل وقيل ان الله تعالى
نصب الوعيد على الكل اي على المجموع الموكب من مشافه
ومحالفه سئل المومن للعطف بالواو ولا لرمح

المجموع حرمة كل واحد من اجزائه فلنا الام ^{موسم} الوعيد
 على المجموع بل هو مرتب على كل واحد منهما والا لكان في
 مخالفة اي مخالفة تسبيل المومن لان المشقة
 مستقلة في ترتب الوعيد عليها واللفظ عليه ^{فيكون} في حال
 مخالفة تسبيل المومن ^{بعض} مسقط في ترتب الوعيد
 عليها ^{فيكون} حرمانه قبل سبلنا ان الوعيد مرتب على كل
 واحد منهما لكن لا يلزم ذلك ان يكون مخالفة تسبيل
 حراما مطلقا لانها معطوفة على المشقة والمساقاة
 يتبين الهدى فيكون مخالفة ^{مسروطة} شرطية بذلك
 اذا السرط في المعطوف عليه شرط في المعطوف واللام
 في الهدى الاستعرا ^{الهدى} ولام ان لا يحصل التوعد على
 اتباع غير سبل المومن ^{الهدى} الا عند تنبيه جميع انواع
 وخصميتها دليل الاجماع اي سند ووجه الحجج ذلك
 الدليل الاجماع فلا يكون الاجماع حجة فلنا الام
 سرط في المعطوف عليه شرط في المعطوف مطلقا
 وان سلم لا يضرنا ذلك فان الهدى ^{الهدى} هنا دليل التوحيد

والنقطة ^{النقطة} دليل مساند للفروع ولا يمكن المشقة
 في عمدها ^{عنده} علم حرمان الله لم يتبين دليل الفروع في
 علمه لم ^{في} وادله سرطتين دليل الفروع في المعطوف
 عليه لم سرط في المعطوف ^{بعض} اي صار قبل سبلنا ان
 ما ذكرتم بعض حرمة اتباع غير سبل المومن ^{لكن}
 لا وجب الا حرمة بعض ما يفسر سبلهم ولا وجب
 حرمة كل ما يفسر سبلهم لان لفظ غير مفرد ولا
 العموم وطارا يكون ذلك البعض هو الكفر والكذب
 ولهذا لم يثبت في رجل الزندوج ^{الاجماع} لا يلزم ان يكون
 حجة فلنا ان بعض كل ما عاير سبلهم لان الغرض هنا
 حوار الاستثناء عنه كقولك من دخل غير دارى ^{الهدى}
 الادار فلان وصح الاستثناء معيار العموم ^{الهدى}
 لا يخص العام ^{الهدى} وان قبل سبلنا انه بعض حرمة
 ما عاير سبلهم ^{الهدى} كقوله نقول السبيل هذا دليل
 لقول اهل الاجماع لان حقيقة السبيل وهو الطريق
 غير مراد اجماعا والماسية من الطريق والدليل كونها

موصلة إلى المقصود أكثر منها بينه وبين قول أهل
 مع الآية ^{التي} دللت على محالفة دليل الإجماع ^{الذي} لا يفسد الإجماع ^{ولا يكون}
 الإجماع حجة فلما لو كان المراد ^{في} السبيل دليل الإجماع
 قول الله ورسوله فيكون محالفة محالفة قول الله
 ورسوله عليه السلام وكون المحالفة لدليل الإجماع
 هي المشاققة بعينها فيلزم التكرار ويطول السبيل
 على ما يحتاجه الإنسان لنفسه كقولهم مع قولهم
 فكون المراد نفس الإجماع فإن قيل سلمنا أن اتباع
 المومنين حرام لكن لا يلزم منه وجوب اتباعهم
 وأما يلزم أن أولئك يكرهون ما واسطة لكن الواسطة
 ثابتة وهو أن لا يتبع غير سبيلهم ^{والسبيل}
 يترك الاتباع رأسا وأدنى الواسطة لا يحسن
 سبيلهم فلما التزم سبيلهم غير سبيلهم ولا
 منها واسطة كما لا يسرط في قولنا لا تسبق
 لغرض كونه أيا مثل فعل الغير لأجل ذلك الغير أي به
 فمن ترك اتباع سبيل المومنين لأجل أن غير المومنين

تركوه كان متبعا في ذلك سبيل المومنين أما تركه
 لأجل الدليل الدال على وجوب التمسك ^{الوجوب} ولعدم الدليل على
 ولا يكون متبعا لأجله ولا يدخل تحت عيبه فلا هو
 يفهم في العرف ^{المومنين} قول القائل لا يتبع غير سبيل المومنين
 وجوب اتباع سبيلهم حتى لو قال لا يتبع سبيل
 ولا سبيلهم أصلا كان ذلك مستقبحا نعم لو قال لا تتبع
 سبيل المومنين لا يفهم منه وجوب اتباع
 سبيلهم ولذلك لا يستقبح أيضا لا تتبع
 سبيل المومنين ولا سبيلهم وبالجملة الفرق
 ثابتة في العرف ^{المومنين} قولنا لا يتبع غير سبيل المومنين
 ويس قولنا لا تتبع سبيل غير المومنين فإنه يفهم
 وجوب متابعة سبيلهم ^{الأصبا} والثاني لا كذا في شرح
 فإن قيل لفظ السبيل غير عام والواجب اتباع
 كل سبيل المومنين وحسب ما يتبعهم في فعل
 المباح لكن لا يجب اتباعهم في فعل المباح والالزام
 مباحا وأدنى المباح اتباع كل سبيلهم والواجب

انتاع بعض سبلهم كالإيمان مثلاً ولا يلزم حجية الإجماع
 كحوار كون ذلك لا يحل سماعه فلما سماع المومنين
 كإساع الرسول صلى الله عليه وسلم وكما حصل وجوب
 صباغة الرسول عليه السلام فعل المباح وكذا حصل وجوب
 صباغة فعل المومنين فعل المباح فبقي الدليل حجة فيما
 ذلك يلزم وجوب صباغة المومنين في المباحات
 وجوب المساحات بل وجوب الاتيان بها على وجه
 كما ذكرناه في باب فعاله صلى الله عليه وسلم فبقية الحجاب
 أركان التخصص فإن قيل لو وجب اتباع كل سبلهم وان
 اثبات الحكم بالسند لا بالإجماع لأن ذلك سبلهم وان
 أهل الإجماع وهم المجتهدون انتبوا الحكم بالدليل إلى
 السند ووجه الحجة السند لا الإجماع ولا يكون الإجماع
 فلما قولهم ومن سماع الرسول الآية أفنفي
 إلا أنه حصل فيه أي في وجوب الاستدلال بالسند
 أي صار الاستدلال بالسند مخصوصاً بالآية
 حجة فمأله ولم يذكر السند في الآية أي في

الحاكم يراه إذا تعددت الأدلة لا يجوز التمسك بأحد
 بعينه بل يجوز التمسك بآياتها كأنه في التسع كقبح
 تخصيص الكتاب بخلاف التمسك بالآيات كأنه في التسع كقبح
 ودلائل التسع يرجع هذا الجواز لا صفاً إلى خصيص
 لا تعقار الإجماع على أنه لا يجب علينا الاستدلال بما استدل
 بل هذا اثبات الإجماع بالإجماع ويمكن أن يقال خصيص
 لأن وجوب الاستدلال مسروط بالاحتمال وأما
 بدون السروط بل بالعقل بل يمكن أن يقال على أسس
 من غير أركان التخصص بالبرام وجوب ما وجب
 على الإجماع فإضافة أصل الحكم إلى السند والعطف بين
 الإجماع أو بان تقول لا يفهم في العرف من قولك لا تتبع
 سبل الرسول لأنه مروج التسع وينتج الحكم بالوحي
 بل تفعل ما جوزه الرسول فكذلك لا يفهم الآية ما
 المحرم من بل ما يبيح الأحكام فلم يسم الآية أساساً
 الحكم بالسند بحسب العرف حتى يحتاج إلى التخصيص
 بل المراد من المومنين في الآية كل المومنين المومنين

الى يوم القيمة لان جمع المحلى باللام عام كما هو ^{ممكن}
 اتباع سبيلهم لا بعد القيمة ولا يكون في الدنيا اجماع
 ولا يكون حجة فلنا لا حوراد براد جمع الموصى الى يوم
 بل الموحودين في كل عصر لان المقصود ^{الحكم} الحكم السري
 العمل والاعمال في القيمة ولا يكون المراد كلهم الى يوم
 الوعد الثاني على حجة اجماع قوله مع وكذلك جعلنا
 امر وسطا لكونوا شهداء على الناس ^{هذا} ^{المراد} المراد
 هذه الشهادة في الاحد فهم عدل ووثق لانه اخرج
 عن نهم وسطا والوسط كل شيء خياري واعدله
 نقلا عن اللغة فلان نكبو شيئا والمحذات انما انصفوا
 بغير نهم ^{الخطا} الخطا فلو لا فعل كبرى وضعه
 فكون ^{الخطا} الخطا حجة لانها التفضل لا نوح العصمة ^{اصبا}
 الخطايا كما لو عدلنا اسخضا لاننا نقول نعدل الله خلاف
 نعدلنا لانه عالم بالسر والعلانية فاذا عدل يلزم العصمة
 طاهر واطنا ونحن لانعلم الحقيبات فلا يلزم نعدلنا
 الاعدالة الظاهرة كما يرى في بطر الجوار بعد لهم

مع علمه يا اعداهم على الصغار لانه لا يفتح في العدالة السيد
 المحمديون ^{موصرون} موصرون على ما اجمعوا عليه والاصرايين في العدل
 فليس كل ذلك اعطى ان لو كان الخطا صغرة وهو موع ^{الخطا} والخطا
 ما يجوز ولا اخرج على الصغرة فاقيل للعدل انه فعل العبد
 لكونه عارة عن فعل الواحد واختيار المحرمات ^{الوسط} الوسط
 فعل الله به لكونه محمولا له بقوله جعلناكم ^{بفسر} ولا يصح
 يا عدل فلنا فعل المصدق فعل الله لان افعال العباد محمولة ^{الله تعالى} بالله تعالى
 وان من سلمات عصمتهم ^{الخطا} الخطا لانه تعالى اعاد صفهم ^{بالعدالة} بالعدالة
 لكونوا شهداء على الناس ومعلوم ان هذه الشهادة في ^{الاحد} الاحد
 فهم عدل ووثق لانه الشهادة لانه عدل الشهادة ^{بذلك} بذلك
 حالة الاداء لاحالة الشغل والاداء ^{في} في
 كونه موصرون في الدنيا حتى يكون اتفاقهم فلنا حاي
 في الاحد ^{لا} لا مزية لهم اي لانه حاي صلى الله عليه وسلم على ام
 والعدالة فان الحكم يكون كذلك استجالة اركان الخطايا ^{ممكن} ممكن
 المراد بيان عدلهم في الدنيا والشفقة عفووا عليه اي ^{الاجماع} الاجماع
 الذي هو حجة كمن لا يكونه اتفاق المحمدين بل الله تعالى

لا يمنع من ادراج نقض واما منع القصر عليهم واما الكسأ
عليهم وقوله عليه السلام هو اهل بيتي لا يقتضي انهم
وان سلم معارض ما روي عن ام سلمة رضي الله عنها قالت
قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان ساء الله وعسى ان يكون
الا حاد وغل الشبهة لا حور العلية فضلا عن كونهم مقبول
للعلم وليس سلم بمقتضاها التمسك بالكتاب والقرآن فلو لم
الغرض وصدق حجة المسئلة الخامسة قال القاضي ابو حازم
اجماع خلفاء الاربعة وصدق حجة لقوله عليه السلام عليكم يستقي
وسنة خلفاء الراشدين من بعدى المرأى فيه نظر لان
اخلفاء الراشدين عام وكذا لا تميز فيهم السب
العرفية خصها بالامه الاربعة حتى صار علم الحكماء
لقاى صلى الله عليه وسلم ولا يخصص العرف في القطن سبنا
لكل الكلام في لفظ السب الى الله في غير عرفه
عليه السلام وهو غير معلوم ولا ان الخصم وقع في عرف
في تفسير ما ثبت بكلام النبي في عدمه عليه السلام وقيل اجماع
السب من حجة لقوله عليه السلام انك وبالكذب من بعدى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيد المرسلين
والجواب عن السؤال
الذي هو في حاشية
الكتاب في حاشية
الكتاب في حاشية
الكتاب في حاشية

وعن واخواب عن القول ان احسن الدلائل على
ان اجماعهم حجة ولا تنبأ بحجة بقول كل واحد منهم لقوله
عليه السلام يا ايها الذين آمنوا اهدوا صراطكم المسلة السادسة
يستدل بالاجماع لما لا يتوقف عليه اي حكم لا سوف
الاجماع عليه كدرون العالم فانه حور اثباتها بالاجماع
فالاجماع غير موقوف عليه ادعى اسانف حجة الاجماع
بلا يلبه وان فرض ان العالم قديم ورحمة الصانع فان الاجماع
لا سوف عليها لا كاثباته لان الاجماع موقوف على
الكتاب والسنة وهما على اثباته ولو يوقف اياه على
الاجماع لزم الدور الباب الثاني في انواع الاجماع
وقد مسائل سب الاولى اذا اختلفوا على قولين
فهل من يعلم اختلف قول بالعلم لا اهل الظاهر
والاكرون منقوا مطلقا وفي التنقيح اذا اختلفت
في قولين يكون اجماعا على قول بالاعتناء واماني
الصحابه وكذا عدد بعض مسانينا وقال المص
واخواب ان القول الثالث انهم رفع حكم اجماعه حاز

اجل انه كفسح النكاح بالعصوبة الخمسة اى الجذام والبرص
 في الزوجين والحجب العترة في الزوج والرتق والقرن في الزوجة
 فالامنة اختلفوا فيها على قولين والبعض منهم على جواز الفسح
 واخذ الخمسة والبعض على عدم الفسح سمي منها القول
 بجواز الفسح بعد ما دور البعض قول بالتحريم لانه
 لا ينطلس بافعالها اجموعا عليه فتوافقه كل من الفريقين
 ولا اى والبرص كذلك يرفع محرمات عليه ولا يجوز احدا
 مناله قيل في الجذام الاخ المراه كله للبرص قيل لهما ان
 سميما والجماع منعقد على اربعة قسطنطينيات
 فلا سسل الى حرمة وصرف كل ما الى الاخر احد
 قول بالرفع لما اجموعا عليه وقيل طرف الماتون
 اراهل العصر الاول انفقوا على عدم القول بالامانة
 لما اختلفوا على القولين فقط كارد كاجتماعهم
 على احد جوار على عدم جوار الاخر بالثالث واحد بالثاني
 راع لهذا الاجماع ولا يجوز لنا انما فهم على عدم جوار
 بالثالث كان سريوطا بومى عدم القول الثالث

وجدا لغيره للمالك فقال ذلك الاجماع بوجهين والى
 وهو عدم القول الثالث فان اردت سريوطا صحت هذا
 ان لا يوجد قول في المسبيل ولام ذلك في زمان الاجماع
 وقال هذا السريوطا بوجود القول الثالث بعد زمان الاجماع
 وبهذا سقط البر ما قبل على جوار المتن اما ذكره في جوار
 القول برفع على الاجماع القول الثاني على الاجماع الذي
 الاختلاف على قولين بل كان بالانهاى قصد على قولين
 اذ الحائض اربعة لانه مسرور ويطهر طهورا واحدا
 بالسريوطا ذلك الاجماع فينبغي ان يجوز محالفة ايض والى
 فلما ذكر حائض عقلا لانه لم يفسد ذلك في اى في الاجماع
 اجما واعني في الملامم والاختلاف فالصالحات التحصيل هذا
 اساس الاجماع بالاجماع وودك وودك لا يقتضيه فوهم هذا
 اعسار الاجماع واعتبار الاجماع على هذا القول وسلم
 والسيد هذا الدور فليس لنا ان فوهم هذا يقتضيه
 اعسار الاجماع واما اعسار الاجماع ولام انه بعد اعسار
 هذا القول بل بعدد لانه الكتاب والسنة على حجية الاجماع

التقدير بهذا المعنى

اقول لا دور لانه في هذا
 السائل يارضى بوجهين
 الفوازم لا يرضى بوجهين
 المعارضة بالاجماع انما سلكها
 بالاجماع

ما اراده

مسروط وجود التنازع هو له وان سارع ووزن السرط
وهو التنازع بحصول هذا التناقض في السرط وهو
المراد الى الله تعالى وان كان يقال ان هذا التناقض هو الذي
لا رخصة الكفاك السنة الثاني ما قبل لو كان اتفاق السان على
قول بعض الصحابة حجة كان الاخذ بقولهم لا خلاف بينهم
لكنه اهتداء لهوله على ما في كالحوم باقية اقتداء به
فلما اخطاب مع العوام الذين في عصرهم الصحابة لان الحجة
الاقتداء بغيرهم وحسن اقتضاها لم يكن اهل العصر الثاني
بذلك فخطب بالاشارة حاضنة عامة البديل وليس فليس
واحد سمي مدع الصحابة فالصراط احتاج عوام الصحابة
الى الاقتداء بمجتهد يهديهم ففهم اولي والاولى في الحول
الاقتداء بآبائهم كان مشروطا بعدم ترجيح قول مخالف
لما ثبت المرجوع في مقابلة الراجح ساقط وهذا يرجح
ولم يتوقف مقتضى القول في شرطه والما قبل احكامهم
في العصر الاول اجماع منهم على التخيير بين القولين على حجة
الاخذ بكل واحد منهما والادعاء على احد القولين مخالف

الاجماع

الاجماع فيكون باطلا فلما كونا حلالا فمهم اجماعا على التخيير
منوع المسئلة الخامسة اختلفوا في حكم وانقسموا
فما انت احكام الطائفتين يصير قول السان حجة لكونه
اي كونه قول السان قول كل الامم والبقية بالاجماع
المسئلة السادسة افعال البعض وسكت الباقين بعد بلوغ
اليهم ومضى مدة النامل هو اجماع وحجة عند الحنفية
الساكنية فليس باجماع ولا حجة وقال ابو علي اجماع
واجماع بعدهم اي بعد انقراض اهل العصر وقال ابو هاشم
هو حجة لكنه ليس باجماع لنا على مذهب الساجدة انه لما
سكت المتوقف وترددوا وخوف من ذي منصب كاقبل
المرعاس ما منعك من تخيرك بقولك القول وقال هاشم
ولا اعتقاد تصويب كل محتج مدعي الشك في ضاوع
الاحكام لان لا يكون اجماعا وحجة واحتج لمن قال انه حجة
وقيل يمتنعك بالقول المنتشر وما بين الصحابة اي يمتنعك
بمثال هذا اجماع وفقت التابعين الى يومنا هذا غير نكرو
ولم يمتنعوا التمسك بمثل ما لم يعرف قوله مخالف القائل

على ارجحته ولا لم يسكوا به وجوابه او لا المنع اى لا تمنعهم
 من سكوا به من غير كبر وتابا انما السكوت بنفسه لا كمن تسكت
 في بيان حجية الاجماع السكوتي بالاجماع السكوتي ولا بل هذا
 ابطال القولكم بقولكم بغير ان السكوت في حجة الله تسكت بالاجماع
 السكوتي فبطل قولكم انه ليس بحجة عنده وبطل القولكم
 وجواب المنع وهذا قال السيد فمادكره المصل بطولانه
 تسكت في كثير المسائل السابقة بالاجماع السكوتي
 واختار الاحمال المذكورة الفادحة في حجة الوقوع في
 عهد الصحابة لقوة دينهم ولما وكذا بعد الصحابة حملا
 لا مذهب على الاصح وجنة الحجة ان النطق والجمع منفردة
 غير مفاد دل الفادحة في قول الكبار الفتوى ويسلم سائر
 واما جعل السكوت تسليما بعد ما مضى ملك العالم
 فادفع احمال السكوت بوقوفها واحتمال الخوف
 فادفع لان الكلام في المتدينين ويكون خوفهم الله اكبر
 الدقة غير صحيح لان عمر رضي الله عنه كان ليس بالحق خفي
 الحمد لله الذي جعلني من قوم لا رغبنت عن الحق فوموني

هذا هو الوجه في حجة السكوت
 في بيان حجية الاجماع السكوتي
 في بيان حجية الاجماع السكوتي
 في بيان حجية الاجماع السكوتي

هذا هو الوجه في حجة السكوت
 في بيان حجية الاجماع السكوتي
 في بيان حجية الاجماع السكوتي

ممكن

فعمل على انه اعند الكف عن المناظرة معه لا يسيل
 مذهبهم واما احتمال انصوب كل محتج به فادع الى
 الكشف الكبير لا يمنع هذا الاحتمال عما حشته لطلب
 كالعادة الحارثة بمناظرة المجتهدين فرع قول البعض
 مما يعبر به البلوى اذا انتهر ولم يسمع خلافه فهو كقول
 البعض وسكوت الناس فينوقف حجة على حجة
 وانما قال بما يعبر به السلوك لا في غيره لم يكن اجماعا ولا حجة
 فهو البعض عنه الباب الثالث في سرابطه اي ما يوقع
 الاجماع وفيه مسائل خمس الاولى ان يكون فيه اى في الاجماع
 قول عامي كل ذلك الفن والاعتناء في الكلام بالمسلم وفي الفقه
 فان قولهم اى قول العامي في ذلك الفن وقول العامي قول
 بلاد بل ويكون خطأ فلا يتم ان غير العالم في الفن عامي
 لجوار خروجه عن رتبة العوام ولم يبلغ حد علماء ذلك الفن
 سلمنا ولكن لا يتم ان قول العامي قول بلاد بل لجوار ان يتخرج
 العامي بل بل في مسئلة لم يتخرج اعلم الفن سلمنا لكن لا يتم
 ان القول لا يدل خطأ البينة لانه ربما يتفق العامي قول

قلت في المتن لا يتم ان يكون
 السكوت عامي بل هو من رتبة
 العلماء فكيف يمكن ان يكون
 عامي وان اصار

وانه يقال عن دليل غايته ان لا يكون له ان يقول بعد دليل ما
 ان يلزم ان يكون خطأ فلا وما قلنا ان المعنى قول كل عالمي
 ذلك لقولنا ان الواجب اتباع سبيل كل المؤمنين لا
 بعضهم بل هو مخالف واحد محتج به ذلك الفرياقهم
 حكم المسئلة تسبيل الكل ولا يجب اتباعه قال ابو الحسنين
 اخياط والمعتزلة وابن جرير محمد الطبري وابو بكر الرازي
 مخالفه الواحد ولا تنس لا يضر الاجماع لان المذكور
 في الآية لفظ المؤمنين والمؤمنون يصدر على الاكثر
 قلنا اما يصدر على الاكثر مجازا ولا يحمل عليه من عريضة
 ثم قالوا قول الاكثر قول السواد الاعظم يجب اتباعه
 علمه لم عليكم بالسواد الاعظم قلنا المراد بالسواد
 كل الامم فان كل اعظم من الاكثر والاصح حمل السواد
 على الاكثر يوجب علم الاتفاق الى مخالفة الثلث
 لان الباقي فيهما الثلثان اكثر وهو فعل لم يذهب
 المسئلة الثانية لا بد له اى للاجماع وسند اى دليل
 او ظني يستند اليه الاجماع ويبنى عليه لا يفتوى بدوه

في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان

اى بدون السند خطا لكونه قولا بالمشقة ولو انفقوا
 على حكم بدون السند كما نواحيهم بين على خطا فلان اردت
 ان الفتوى بدون الدليل قبل الاجماع خطأ مسلم
 قبل الاجماع واددت ذلك الاجماع وليس الفتوى قبل
 بدون الدليل لان الاجماع دليل بآية المشقة وايضا اردت
 بالفتوى حوات المسئلة فلام انه بدون السند خطا اليه
 وقوعه موافقا للفتوى وان اردت ان لا يصح قوله
 مجمعين على الخطا لان الاجماع اما يكون على حوات المسئلة
 لا على الاتفاق قبل لو كان الاجماع واقعا للسند هو الحق
 ح لا الاجماع ولا يكون في الاجماع فلكلنا لا بد من ذلك
 يكون دليلين فلا يكون الاجماع عديم الفائدة بل يفيد
 يفيد وهو بدون السند لا يفيد وهو خفي
 والصواب في الجواب ان مائدة قطعية الحجة ان كان السند
 وهو اكثر موارد الاجماع والتاكيد ان كان قطعي كما
 النصوص المتعاضدة ما قبل الاجماع لا اعسند
 تكون جائزا وانهم محو ايسر المراضاة بل لا دليل

في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان

في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان

في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان

في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان
 في خطبته وزنه فان

كاتبة المشافهة قام على حجة مدونة اي بدور اشتراط
 وذهب ان يجوز وبعض الفقهاء الى انه لا شرط الا
 لما قبله وافق الصحابة على رضى الله عنهم في صريح المشافهة
 ثم رجح عنه فقال كان رأيي ورأي عمر ان لا ينعى والآن
 وكان رأيي يبعين فضحة رجوعه بدل على ان انقراض العصى
 شرط والى ان كان رجوعه مخالفة للاجماع وهو لا يجوز
 ورد ما قبله بالمنع بغير اجماع ان عيا رضى الله عنه وافق
 جميع الصحابة رضى الله عنهم بل وافق البعض وهذا قال
 رأيي ولو عمر ولم يقل رأي اجماع وفعول الوعيه في قوله
 رأيي في اجماعه اجماع البناء وليك وحده لا الله على الاجماع
 بل على اجماعه وبعده ما فرق المسئلة الرابعة لا بشرط
 التواتر في نقله اي فعل الاجماع لانه نوع من الحجج فيجوز
 بمطابقته كما معلومه كالسنة فيكون ما نقله بوزن
 مفيد القطع وما نقله بالاحاد مفيد الظن ويجوز
 العمل المسئلة الخامسة الاجماع اذا عارضه نص من
 كتاب او سنة لا يخفى اما ان يكون احدهما قاطع المناول

تحت مكر اجمع سهما اولاد كان قاطع الاول المقابل له اي
 المناول منها اجمع عاين الدليلين ولا اي ولا يقبل منها
 المناول لتساوق الان رده احدهما وقبول الآخر ترجيح
 الكتاب الرابع والكتب السبعة في القياس وهو في اللغة
 يحيى معنى التقدير يقال فشتك الارض بالقضبة اي قد
 بها وحى بمعنى المساواة يقال قاس الفحل اي ساواه
 وتقدي بالباء في المعنيين وانما مدنى في معنى السرى
 يعلى النظمين معنى البناء وهو في السرى لسان حكم معلوم
 على الاضافة دون الصفة في معلوم آخر على الصفة
 لا سريهما في علمه الحكم عند التثبت والمراد بالاثبات
 هو القدر المشترك بين العلم والظن ويشتمل القياس
 القطعي والظني والمراد بالحكم القدر المشترك بين الظن
 والسلب وانما قال مثل حكم ولم يقل اثبات حكم معلوم
 لان محصيله من حكم الاصل في الفقه متعذر وانما قال
 ولم يقل شي واصل ليقاوم القياس الموجود والعدلي
 لا لشي لا يطلو لا على الموجود والاصل ما يتولد عنه الشيء

مثل

يكون وجودها وباقى الفيود لتحقق معنى القياس وما
 عند المبتدئ ليتناول القياس الصحيح والفايد
 لا يلزم ان يكون الحكم في نفس الامر معلوما بالعلة القليلة
 بل يكفي ان يكون عند القائل كذلك اذ هو ما مورياتنا
 طنه وان قيل احد غير جامع كخروج قياس العكس
 وقياس التلازم اى الاستثناء والشرطيات والقياس
 الاخر اى المحليات اما خروج قياس العكس فلا يتم
 اشتراطه في هذا القياس فان قيل الحكم وان كان
 في قياس العكس غير مما ليس بكونه عبارة عن
 بعض حكم معلوم في معلوم اخر لا فترافهما في الفعل
 كما في قولنا المدعى ان الصوم شرط لطلوع الاعسك
 لانه لو لم يشترط الصوم في صحة الاعسك لما وجب
بالندى اى في الاعسك والندى لانه لو لم يشترط الصوم
 في مطلق الاعسك وانما دللنا انه لو لم يشترط الصوم
 لما وجب بالندى لان الصوم كالصلوة في كون كل
 منهما عبادة بدنية والصلوة لما لم يشترط الصوم

لم يشترط في مندوره فكذلك الصوم والمطلوب في الفرع
 كون الصوم شرطاً في مطلق الاعسك والثاني في الاصل
 عدم كون الصلوة شرطاً مطلقاً في حكم الفرع غير ما قيل
 الاصل وانصر فافتراضه ان الحكم لا العلة التي لا بد لها من
 الصلوة شرطاً في الاعسك فان لم يكن شرطاً في حاله الندى
 وهذه العلة غير موجودة في الفرع لانه شرط في الاعسك
 المدعى ان الاعسك لا يقيضه ويكون قياس العكس خارجاً
 احد وخروج التلازم والافتراض عنه ظاهر ولما هذا ما
 منطقي فيضم قياساً عاماً اما المطلق فهو تلامذ
 قياس استثناء وهو ليس بمحدود فلا بد من اخر وجه
 فهو محتاج اليه بيان التلازم والقياس الشرعي انما ذكر
 لبيان التلازم ينطبق عليه التعريف اما القياس
 هو الاستثناء الذي قد ان حصله انه لو لم يكن الصوم شرطاً
 في المطلق لم يكن قياس شرطاً في المندور ولما ان بيان الملا
 بالقياس الشرعي لان الاصل هو الصلوة والفرع هو الصوم
 والحكم العكسي استلزام عدم الشرطية في مطلق الاعسك

عدم الشرطية في مندور والعلنة الجامعة كون كل منهما
 عبادة بدنية تتم لايعال الحكمان غير متماثلين وان الحكم المطلوب
 الى الصوم شرطية في الاعتكاف وفي الاصل الى الصلوة
 الحكم عدم شرطية له لاننا نقول نعم المطلوب الاصل في
 الصوم في الاعتكاف ولكننا احتجنا في القياس الاساسيا
 الى ان قد بناه فرضا حكمه عدد ما بقولنا انه بشرط
 المبحر وهذا الفرض والتماثل حاصل على التقدير في
 عدم شرطية الصوم ولا يمكن حصوله في الواقع
 والمثل المأخوذ في التعريف اعم من المثل في الواقع او على التقدير
 ان الحكم اسلرام عدم الشرطية في مطلق الاعتكاف وعدم
 في مندور وهو واحد لا الله بالنسبة الى الاصل في الواقع
 الى الفرع على التقدير والفرض بمرحاب مخرج قياس
 والافتراض على كذا بقوله والتلازم والافتراض في النسبة بينهما
 قياسا في هذا الاصطلاح فلا يضرنا خروجه وفيه اي في هذا
 ببيان الباب الاول في بيان حجية وفيه اي في هذا الباب
 مسائل اربع الاولى في الدليل عليه بالحمل بسرعة وقال

تفصيل

القفال في الانتفاع وابي الحسن البصري في المقولة
 يجب العمل به عقلا واللفظ الثاني والنهر والجماع يجب
 عقلا حيث العلة فنصوصه كالوحد جزمته ليسرها
 او جزمته يكون الحكم بالفرع او في التحريم الضرب المقتبس على
 تحريم النافيف للمناسبة فعمله ولا نقلهما افان قيا
 عند السامعي ودلالة النص عند الحنفية ودلالة الفكر التقييد
 اي بالقياس كقوله احواله واحاله المشيئة في جميع السرا
 والنظام في سريةنا واستدلالنا على ان العمل به واجب
 شرعا بوجوه اربعة الكثرة والسنة والجماع والمقول
 الاول انه في القياس مجاوزة مخرج الاصل الى الفرع والجواز
 اعسار لغة يقال عجزت النهر اي جاوزتها فيكون القياس
 اعتبارا وهو اي الاعتبار ما مورب في قوله فاعتبروا
 يا اولي الابصار والامر للوجوب فيكون العمل بالقياس
 وار قبيل سلمنا ان نفس الاعتبار واجب لكن لا يلزم وجوب
 العمل به وهو المدعى بجواز ان يفيد القياس الواجب
 العمل به فالسبب في جوازه لا فرق بين ما اذا وجب القياس

عارة اثبات الحكم الشرعي في بعض الصور لا يشترط
 لبعض الصور في علتها ولا معنى لوجوب العمل لا عليه
 فلا فرق في وجوب القياس على المجتهد فقط ووجوب العمل
 وعلى المقلد يبرر الاول اعمال الفكر والثاني اعمال الجوارح
 مستفاد من الكتاب والثاني القياس فكل واحد منهما
 الاخر فالصواب ان يقال وجوب القياس وجوب اظهار
 ان الحكم القلاني المتعبد به وجوب العمل به وجوب التعبد به
 ولزم وجوب العمل به وجوب الثاني لان التعبد به المتعبد
 واجب احكاما فيكون قوله واعتبه واجب بالقياس
 فان قيل لان المراد بالاعتبار هنا القياس بل المراد
 منه الاتعاظ فان القياس السري لا يناسب صدر الآية
 وهو ما ظنتم ان يخرجوا الى ان قال وقد في ملوهم الرعب
 بيوتهم بايدهم وابدى المومنين واعتبروا فانه
 الاعتبار على القياس كان معنى الآية بحريون سويهم
 وابدى المومنين فقيسوا الآية بالبر وهذا كلام
 لا يليق بالشائع في حمل على الاتعاظ لانه المناسب قلنا

في بعض الصور لا يشترط
 لبعض الصور في علتها ولا معنى لوجوب العمل لا عليه
 فلا فرق في وجوب القياس على المجتهد فقط ووجوب العمل
 وعلى المقلد يبرر الاول اعمال الفكر والثاني اعمال الجوارح
 مستفاد من الكتاب والثاني القياس فكل واحد منهما
 الاخر فالصواب ان يقال وجوب القياس وجوب اظهار
 ان الحكم القلاني المتعبد به وجوب العمل به وجوب التعبد به
 ولزم وجوب العمل به وجوب الثاني لان التعبد به المتعبد
 واجب احكاما فيكون قوله واعتبه واجب بالقياس
 فان قيل لان المراد بالاعتبار هنا القياس بل المراد
 منه الاتعاظ فان القياس السري لا يناسب صدر الآية
 وهو ما ظنتم ان يخرجوا الى ان قال وقد في ملوهم الرعب
 بيوتهم بايدهم وابدى المومنين واعتبروا فانه
 الاعتبار على القياس كان معنى الآية بحريون سويهم
 وابدى المومنين فقيسوا الآية بالبر وهذا كلام
 لا يليق بالشائع في حمل على الاتعاظ لانه المناسب قلنا

المراد الاعتبار القدر المشترك بين القياس والاتعاظ
 نفس المجاوزة فمع لا يلزم عدم المناسبة فلك في كذا
 تمام الدلالة لانه لو قال بحريون سويهم بايدهم وابدى
 فانظروا فيسوا الآية بالبر لايجزى كما في جواب
 في التوضيح ان المراد منه الاتعاظ ووجوب القياس
 الفاء في قوله واعتبروا فانه معناه اجتنبوا عمل
 وانكم ان اتيتم مثله يترتب على فعلكم مثل ذلك اجزاء تجعل
 القضية المذكورة عنه لوجوب الاتعاظ انما يكون عنه باعتبار
 كلية وهي حصه ان علم وجود السبب عليه حكم وجود
 السبب وادلت القضية الكلية بنبذ القياس في الشرعي
 وان قيل سلمنا ان المراد هو القدر المشترك لكن لا يلزم من
 القياس وان القدر المشترك في كل واحد من الاتعاظ
 جزيييه والدلالة على الحكم لا يدل على اجزائيييه والدلالة
 فلما لم لا يدل الحكم على اجزائيييه لكن قلنا انه لا يدل على
 فبما في القضية وهذا يدل على جميع اجزائيييه فربما
 دليل جواز الاستثناء منه كما لو قيل واعتبروا الا الاعتبار

في بعض الصور لا يشترط
 لبعض الصور في علتها ولا معنى لوجوب العمل لا عليه
 فلا فرق في وجوب القياس على المجتهد فقط ووجوب العمل
 وعلى المقلد يبرر الاول اعمال الفكر والثاني اعمال الجوارح
 مستفاد من الكتاب والثاني القياس فكل واحد منهما
 الاخر فالصواب ان يقال وجوب القياس وجوب اظهار
 ان الحكم القلاني المتعبد به وجوب العمل به وجوب التعبد به
 ولزم وجوب العمل به وجوب الثاني لان التعبد به المتعبد
 واجب احكاما فيكون قوله واعتبه واجب بالقياس
 فان قيل لان المراد بالاعتبار هنا القياس بل المراد
 منه الاتعاظ فان القياس السري لا يناسب صدر الآية
 وهو ما ظنتم ان يخرجوا الى ان قال وقد في ملوهم الرعب
 بيوتهم بايدهم وابدى المومنين واعتبروا فانه
 الاعتبار على القياس كان معنى الآية بحريون سويهم
 وابدى المومنين فقيسوا الآية بالبر وهذا كلام
 لا يليق بالشائع في حمل على الاتعاظ لانه المناسب قلنا

وحوار الاستثناء دليل العموم وادراكا على وجوب ^{القياس}
 فان قيل لكلا لانه ايد الله القياس على وجوب القياس ^{ظنيته}
 ومسئلة حجة القياس عليه فلا يجوز اثباتها بما قلنا
 المفصود ^{المنسك} المسئلة العمل بغيره في الظن الوجه الثاني وهو
 بالسنة قصة معاذ بن ابي موسى الاشعري رضي الله عنهما
 لما بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم قاضيين الى اليمن فقال لهما ^{تفصيلا}
 فقالا اننا لم نجد احكام الكتاب والسنة نقيض الا
 فما كان اقرب الحق عملنا به فقال النبي صلى الله عليه وسلم اصبتما ونبهوا
 الرسول صلى الله عليه وسلم اياهما دليل كونه حجة السيد فيه نظر وان
 انما يدل على جواز العمل بالقياس وجوبه وانتم في بيان ذلك
 لما كان الحكم واجبا على القاضي كان حاصل سؤاله عليه السلام
 توريان الواجب وحاصل جوابهما يؤيد بالقياس ^{فصل}
 هذا الجواب يقتضي وجوب العمل بالقياس وان قيل انما كان ذلك
 اى العمل بالقياس في حق النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول قوله
 اليوم اكملت لكم دينكم اذ لم يكن المخصوص حمدا وافية
 بجميع الاحكام وما بعد كل الدين فالعمل بالقياس ^{لوجود}

200 النص على جميع الاحكام لا الذي يغايب كونه كاملا ^{ان}
 فيه جميع ما يحتاج اليه فلنا بالمراد الذي في الآية الاصول
 والدين كالفروع المسائل لعدم النص على جميع الفروع الوجه
 الثالث وهو التمسك بالاجماع فان علماء الصحابة رضي الله عنهم
 عملوا بالقياس غير نكر وكان ذلك اجماعا منهم على حجة
 هذا عسك المصنف بالاجماع السكوني ووداكر
 روي اليك رضي الله عنه قال في الحلافة قوله اي الحلافة
 ما عدا الولد والولد والراي هو القياس اجماعا وقال الراي
 فان الاجماع وفي القياس فانما نفاه لانه في الراي وعمر
 اياه موسى الاشعري رضي الله عنه ما في عقده بالقياس
 حيث كتبه في رسالته اعرف الاشياء والنظائر
 الامور رايك وقال عمر رضي الله عنه في الجدل فقي رايي
 وقال العثم رضي الله عنه في بعض الاحكام ان ائمت
 رايك فسدر رايك ورائعت راي منك فنعى الراي وقال
 علي رضي الله عنه اجتمع رايي ورأي عمر في بيع اخي الولد
 على ان لا يشاع ورائت الان يفتون وقاس ابن عباس رضي الله عنهما

الجدل على ابن النجاشي في الاخوة وانكر على زيد بن ثابت
 لا يحل الاخوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لزيد بن ثابت
 ولا يحل للبواب ان يقره ولا لاجلته قالوا يا عباس
 ولم ينكر عليهم ولا لانتشارهم فقل انهم جميع عليهم
 فان قيل هو كالأصحابية فاذنوا الرأي انصرف في
 عن ابن بكير رضي الله عنه انه لما سئل عن الرجل قال في
 نظري واني ارضي نفسي اذ قل في كتاب الله بريي وعمر في
 عنه انه قال يا ايكم واصحاب الرأي فانهم اعدوا النبي
 اعينهم لا حاديتك يحفظوها فقالوا يا ابا
 واصلو او غشوا وعلى رضي الله عنه انهما كانا الذين
 بالقياس كان المسح على باطل الخفاف في ظاهره و
 ابن عباس رضي الله عنه اذ قلتم في دينكم بالقياس
 كثير اجماع حرم الله وحرمة كثير اجماع احل الله تعالى
 ومع هذه التكرارات لا يكون مجمعا عليه فلما ما كثر
 على وجوب العمل وما ذكرتم دل على ضعفه فاما في العمل
 بنفي مناه وهو خلاف الأصل في الدلائل والعمل في العمل

قالوا

لا

201
 باحدها وهو ترجيح بلا مرجح فتعين اجماع فيقول على
 على الأساس حيث فقد شرطه وما ذكرنا على الأساس
 المستخرج للشرائط نوفيها بين الأدلة الوجه الرابع
 المسك بالعقل هو انظر فغسل الحكم الذي في الأصل بطل
 يوجد في الفرع يوجب طين مثل ذلك الحكم في الفرع مع بل
 اجزم بثبوت الحكم في الفرع لان حكم الفرع اذا كان طنونا
 كان نقيضه وهو عدم الحكم فيه وهو ما والنقيض
 لا يمكن العمل بهما ولا اجتماعا لا التزك لهما ولا ان
 والعمل بالمرجوع وهو الموهوم بوجود الراجح وهو المنطوق
 مسموع لانه عزم عقول فتعين العمل بالظن لانه الراجح قلت
 هذا ما الذي يرى بالبرهان لا يكون حجة على الخصم لما ذكرنا
 من نفي القياس وانما نفيه لانه نفي البرهان سيما ان لا
 ان تركهما يوجب تنافي النقيضين كحوار الانجزم
 بحصة النبيذ ولا يعود حرمته وتركها هو والبرهان
 وانما يلزم ارباعهما ان لو قلنا بان حرمته وعدم
 كلاهما متنافيان ولم نقضيه بل ارتفع العمل بالحرمته والعمل

الحكمة والعمل لا يستلزمان في نفس هذا من
ولما انعم الله على الناس بحقوقه وجوبه سنة
الكاتب والسنن واجماع الصحابة واجماع العترة في العقول
التي في الكتب المعقولة والنقول الاول التمسك بالكتاب والسنن
ايان فله مع ما فيها الدوام ولا تقدر واسر يد الله وسوله
وارا العمل بالقياس بقديم من يد الله وسوله اما ما يامرهم
بالشروع والخشاعة وارتقوا على الله ما لا تقبلون وان
العمل بقول بالظن فيكون قولاً بالاعمال ولا تقف ما ليس
لكم علم والممسك بظاهر ولا رطب ولا يابس كما في كتاب
مبين بشرط القياس ان لا يكون فيه نص وان الظن
لا يغني عن الحق شئ ولو كان مقتضى القياس خلاف الكتاب
عاقب ولما في اجواب عن جميع احكام احاصل العمل
مقطوع به بالكتاب والسنن واجماع ولا يجوز ان يكون الشك
نائباً بالكتاب والسنن لكن بواسطة فلا يكون القياس نقلاً
ما بين يد الله وسوله ولا يكره ولا بما لا يعلم ولا نقول
ما ليس لنا علم به ولا يشكل بغيره ولا رطب ولا يابس كما في كتاب

يعلم بواسطة بشرطه ان لا يكون فيه صريح الكتاب والسنن
الحق في القياس هو الحكم المقطوع لا الظن ثم هناك مظنة
ادبها الكفيل الحكم احاصل منه مقطوع به وكون هذا هو
علمه ظني بوجوده في الاصل وفي الفرع ظني فعلى الظن في طريق
يعني ان المجتهد لا يظن الحكم بالقياس المحض وعنده ما
قطعا اتباع ظنه كان حكمه مقطوعاً به وان كان في مقتضى
الظن شك وشك في هذا سقط ما قال السيد في الجواب
بطرانه لا يدفع مفسد الكنية الاولى والرابعة التام
وهو المسك بالسنن قوله علمه لم يجعل هذه الامة
بالكتاب وبرهنة بالسنن وبرهنة بالقياس ولا يفعلوا ذلك فقد
شكلوا الوجه الثالث وهو اجماع الصحابة زعم بعض الضم
العمل به كما مر غير نكير ويكون اجماعاً على المتيقن فله في الجواب
هذه الوجوه من انهما معارضان لثبوتها الخبر بالخبر
والاجماع بالاجماع كما ذكرنا في التوفيق فيجعل المنع حدث
شرايطه والوجوب حديث جمع شرايطه الوجه
الرابع وهو اجماع العترة نقل الامامية الحكم والعقيدة

دون ورود السمع بالتقيد بالقياس ام لا وقوم
 المساحرين كونه مطلقا وهو المختار وفرق الله
 البصري من الفعل والنكرها بالتصحيح على علة
 لم يكن امرا بالقياس وعلى علة التكرار فيه لانه اذا قال
 الشناع حرموا الخمر كونهما مستكرين يحمل هذا
 عليه اشكارا مطلقا حتى يجرم كل مستكر ويحمل عليه
 اشكارها حيث يكون قيد كونه مضافا الى التحريم فيقول
 في العلية ولا يند التحريم في كل ما يندكر ولا يكرى امرا بالقياس
 لا مسمع التقيد به وانه لم يكن التصحيح على علة التحريم
 السصص امرا بالقياس لم يكن على علة الفعل امرا به او لا قيل
 بالفصل وان قيل كون المصاوة علة ساقطة كسب
 اذا لا غلب على الظن عروا عدم التقيد بالاجل المذكور
 علة فكان امرا بالقياس ولنا والتصحيح وحده
 لا يفيد اجابري هي التصحيح مع ان الاصل عدم
 التقيد كونه مفيدا والنزاع في ان التصحيح وحده
 هل هو كونه ام لا فاما كونه ام لا عدم التقيد

انه يحمل التقيد بالقياس ولا يقدر في وزن السصص وحده
 مفيدا له وان التصحيح في نفسه لا يحتاج في هذه
 الى ان الاصل عدم التقيد بل العلم بافادته له يحتاج
 كما لو قيل الامر يفيد الوجوب لا يقال عليه الامر وحده
 لا يفيد لانه يحتاج الى الدليل والى دفع ما يرد عليه
 وان افادته لا تحتاج اليه بل العلم بافادته له يحتاج
 جواب المترسلنا ان المفسد ساقط لكن يلزم من مجرد
 السصص الامر بالقياس ما لم يرد دليل على خلافه
 الحاق الفرع بالاصل لا يستلزم في العلة وهذا النص
 اما اولا فلا بد من ان الضمير في الدليل المذكور
 القياس واما ثانيا فان الفأى قوله والتصحيح
 بان الحكم مقتضى علمي ان الاغلب عدم التقيد ولم يكن
 كذلك السصص مع قوله واعتبر ويفيد الامر بالقياس
 سواء كان الاغلب عدم المفسد او لا واما ثانيا
 فلان قوله وحده يشعر بان السصص مدخل في
 الامر بالقياس ولم يكن كذلك لانه قوله واعتبر واذا

204

قوله لا يفيد لانه يحتاج الى الدليل والى دفع ما يرد عليه
 وان افادته لا تحتاج اليه بل العلم بافادته له يحتاج
 جواب المترسلنا ان المفسد ساقط لكن يلزم من مجرد
 السصص الامر بالقياس ما لم يرد دليل على خلافه
 الحاق الفرع بالاصل لا يستلزم في العلة وهذا النص
 اما اولا فلا بد من ان الضمير في الدليل المذكور
 القياس واما ثانيا فان الفأى قوله والتصحيح
 بان الحكم مقتضى علمي ان الاغلب عدم التقيد ولم يكن
 كذلك السصص مع قوله واعتبر ويفيد الامر بالقياس
 سواء كان الاغلب عدم المفسد او لا واما ثانيا
 فلان قوله وحده يشعر بان السصص مدخل في
 الامر بالقياس ولم يكن كذلك لانه قوله واعتبر واذا

سواء وجد النص صراحة أو لا وأما ما روي في
 الدليل لعدم التقيد بالمراد عليه وانتقال الحكم إلى غيره
 أن يقال معنى التنصيص كذا التنصيص مع ما في
 والعلم المنصوص به تفيد الأمر به لا مجرد النظر
 بالعلم ولا يفتقر إلى أن هذا غير ما ذكره الحارثي لأن
 لما ذكرنا أن في الأمر بالقياس والمذكور أن في العلم
 فإن قيل سلمنا أن في هذا المثال احتمال على الاستسكان
 مطلقا وعليه مضافا وانتقال لوقال الشارع
 على أحسن الاستسكان فإنه ينبذ مع الاحتمال ويتبين
 أن العلم هو المطلق فيكون حينئذ أمرا بالقياس
 فلا يفتقر إلى حكم في كل الصور بالنص لا بالقياس
 لأن شرط القياس أن يكون الحكم بالنظر
 ووجد النص وإذا امتنع القياس استعمل الأمر
 واستند القادر من الفعل والتركيب من ترك
 كل رتبة يجوز منها وجب أن يترك كل رتبة خاصة
 ومن أكله يجوز منها لا يجب أن يترك كل رتبة خاصة

في الحصول أن ترك الأكل كما كان محوطة مخصوصة بها
 فلا يترك سائر الرغبات ولا كل هذه الرغبات المحبوبة
 حاز أن يكون محوطة بها مع ميل الطبع اليه مع هذا
 ولا يوجب أكل سائر الرغبات من التقدير أن محوطة
 لا هي مع ميل الطبع اليه ولا تكون مما يحجب بحدود
 الأصل القياس على ما قطع وهو الذي علم على الحكم
وعلم وجودها في الفرع أو طي وهو الذي علم على الحكم
في الأصل ومن وجودها في الفرع أو علم أحدهما أو كل
وإذا كان ضياعا في الفرع فإنه بالحكم أو لا يكون
العلم حكم الفرع أظهر كحريم الضرب فتاسا على
حريم التأنيف فإن استلزام وجوب احترام الوالد
محوطة صريحة أظهر من استلزام محرمه التأنيف
أو كونه شيئا يحكم في الفرع مساويا لثبوت في الأصل
كقاس الكنية على العبد في السيرانية في العتق وإن
أدعت بعضا يثبت في ذلك الأصل كما في العبد
يسمون هذه القسمين جملته النص واختلف

ما روي في النص من أن كل الرغبات المحبوبة
 لا يترك سائر الرغبات ولا كل هذه الرغبات المحبوبة
 حاز أن يكون محوطة بها مع ميل الطبع اليه مع هذا
 ولا يوجب أكل سائر الرغبات من التقدير أن محوطة
 لا هي مع ميل الطبع اليه ولا تكون مما يحجب بحدود
 الأصل القياس على ما قطع وهو الذي علم على الحكم
وعلم وجودها في الفرع أو طي وهو الذي علم على الحكم
في الأصل ومن وجودها في الفرع أو علم أحدهما أو كل
وإذا كان ضياعا في الفرع فإنه بالحكم أو لا يكون
العلم حكم الفرع أظهر كحريم الضرب فتاسا على
حريم التأنيف فإن استلزام وجوب احترام الوالد
محوطة صريحة أظهر من استلزام محرمه التأنيف
أو كونه شيئا يحكم في الفرع مساويا لثبوت في الأصل
كقاس الكنية على العبد في السيرانية في العتق وإن
أدعت بعضا يثبت في ذلك الأصل كما في العبد
يسمون هذه القسمين جملته النص واختلف

أو يكون حكم الفرع أدون حكم الأصل قياسا على الباطن
 عند السامعية على البر في حصة الربوا والحرصة في
 أدون ما لا رة الربوا عند السامعية الطم والتفدي
 وهي في الباطن أقل وكان ثوب الحرصة في تفاضله أدون
 لما لم يذكره المحقق والحاربي ولأنه يحتمل أن يكون الفرق
 كاذبا لله مالك وليكون حكم الربوا في الباطن ثابتا على
 هذا التقدير فلا يترك الحكم في الفرع أدون السيد
 فإن صدق مالك حسب ما قدره يقتضي عدم حكم
 في الفرع لا كون الحكم فيه أدون فلا يكون الفرق
 عدم الحكم في الفرع في صدق مالك وأحتمل كونه علة
 يقتضي لا روية في مذهب السامعي رضي الله عنه
 مضافة وأعلم أن بعض الأئمة ذهبوا إلى أن حرصة الضرب
 وآية النافذ مستفادة بعبارة النص فإن كان
 ذهبوا إلى أنه بدالة النص واحتجوا عليه بوجوه
 الأول ما قبل تحريم النافذ يدل على حرمة جميع
 أنواع الأذى عرفا فإن العرف نقل هذا الكلام من

206
 من هذه الكلمة المؤدية إلى المنع عن جميع أنواع الأذى وهو
 عرويه فيكون بالنص لا بالقياس فقال المصنف ويكذلك
 قول الملك للجلا وأفعله والاستخفاف به ولو دل الاستخفاف
 على المنع كل ما يؤذيه كما من أفضا لقوله أفعله ولما
 صافضا لم يكن أنه ليس مدلول النص عز فما كون
 السيد منه نظرا لحسن هذا القول الإنشائي في ذلك بالو
فإن ملك فإن الملك أفعله ولا يصل إلى كل شيء يحيي
لأن أقل بالفصل بين الكلام من عندهم ولا يريد على المص
 أنه إنما يدل على حرمة جميع أنواع الأذى الذي لا يقرن بغير
 فإنه متعين أما إذا قرن به ذلك فلا لعدم الفرق بل هو
 من نظير محض العام لقوله أفعلوا المسركن
ولا تقتلوا أهل الذمة الوصة الثاني ما قبل لو ثبتت
تحريم الضرب قياسا على حرمة النافذ فإن قال
منكروه أي منكروا القياس لكنه جميع عليه لم يكن لها
بالقياس فإن أما لم ينكروه لأنه قياس على النجس والجاني
لم ينكروه والوصة المال ما قبل بأن لا يبدل على نفي

الا على عرفا كقولهم وذاك لا يملك الحجة فانه يدل عرفا على
 لا يملك قوتها وكقولهم وذاك لا يملك النقيض والقطر
 فانه يدل على انه لا يملك شيئا ولا يكون تحريم التام
 على تحريم الضرب عرفا ولا يكون قناسا فلما اما الاول
 وهو دلالة نفى الحجة على نفى قوتها ولا بد من احد سبل
 نفى الكل والحجة خري لما قوتها ويدل على نفية خلاف
 فانه ليس خري والضرب واما الثاني وهو ان قوتهم
 لا يملك النقيض والقطر يدل على انه لا يملك شيئا فلا
 النقلية والمعنى الموصوع له الى المعنى المراد ضرورة
 لاستناع حملهما على حقيقتهما وهما التفرقة في
 وما يكون في شققها فنقل في العرف الى عدم تملك شيء
 لهذه الضرورة ولا ضرورة ههنا الامكان حمل
 على معناه الحقيقية فلا وجه للقول بالنقل الى
 الرابعة القياس يجري في جميع السبع عند السامع
 حتى في حدود الكفار انما هو من الدلائل الدالة
 على جواز العمل بالقياس وعند الحقيقة لا يجري

القسط
 التفرقة في النواة
 القسط
 شق النواة والتفرقة
 الى منها او التفرقة
 بين النواة والتفرقة

التفاهة

والكفار لا يملك الحجة فانه يدل عرفا على
 للرأي في اثبات ذلك ولا يجري فيهما القياس ويجري
 في العمل عند كل من المسلمين وليس مونة احاد الفاعل
 بالشاهد كقولهم ما بينة الغايب معلنة بالظاهر
 على الشاهد ويجري في اللغات عند اكثر الادباء كما في
 الفارسي والملازي وبعض اصحاب الشافعي كابن
 والباقي في قالوا لا تارايها الدوران براس الحزن
 والشدقة وحصل لنا علمية الشدة وجدناها في
 حصل لنا من حصول اسم الحزن وحصل من حصول
 الحزن وهو بعينه وعلم ادع الاسماء كلها وانها تدل
 على انها توقيفية فمع ان ثبتت شيئا منها بالقناس
 كدراي الكشف الكثير ورواها لاسباب فانه لا يجري
 انما اوردون العادات كقول الحيز والشمع ان
 القياس انما يجري فيما علم له الحكم فظنوا اوضحا
 والعادات كذلك لانها بالغة للاشياء ومنع القياس
 الباب الثاني في اركانها وهي اربعة الاصل والمفرد وحكم

في النواة
 في النواة
 في النواة

والوصف الجامع ولما حكم الفرع فنتيجة القياس ^{احلف}
 في الاصل والفرع وقال الجمهور ان ذلك حكم في صورته ^{ليس}
 اي لعلنا جامعة بينهما وبين غيرها يسمى الصورة
 الاولى اصلا كالبرهان في ما سالدفة عليه الا الاصل
 ما كان الفرع مبنيا عليه والصورة الثانية فرعاً كالاداة
 وتسمى المستركة وجامعة كالطعم والقدر ^{الحسن}
 وجعل المبكور دليل الحكم في الاصل اصلا وهو ^{عوله عليه}
 الحنطة بالحنطة كذا في كذا لا يخرج مبنياً عليه و
 جعل الامام الحكم في الصورة الاولى كالحرم في البر اصلا
 والعلية فرعاً لا بعد ثبوت حكم الاصل يستخرج علته وفي
 الصورة الثانية بالعكس حتى جعل العلة في محل ^{الاحتمال}
 اصلا والحكم المحلف فيه فرعاً لا حكم في الفرع بناء على
 ويباد كذا اي بيان ان القياس في مصلين لا ريبا
 الحكم فذكرت العلة لكثرة مباحثها تذكروا فضل
 والاصل والفرع في فصل الفصل الاول في العلة وهي ^{العلم}
 الحكم لان الموتر هو الله مع الحنفية على الشرع من عرفات ^{بالنسبة}

الى الله مع وموتدات بالنسبة اليها في التوضيح ^{الف}
 ليس مانع لدخول العلاقة فيه كالاخصان للرجح وقيل
 ليس بجامع اي يخرج العلة المستنبطة عنه لان حكم
 لم يعرف بها ان العلة المستنبطة عرفت ^{بلا} ما نقول
 ثبوت الحكم يستنبط العلة منه فلا يكون العلة ^{مستنبطة}
 ولا قيد وركن كل واحد منهما مع الآخر فيكون ^{مستنبط}
 عليه فلما تعرف به اي يعرف الحكم في الاصل ^{بلا} في حكم الاصل
 عرفت العلة وهي عرفت حكم الفرع ولادور ^{بلا} والنظر
 جامع والنظر الكاشف عما حث العلة يقع في ^{الاطراف}
 الثلاثة لان البحث ان يقع في الطرف الدالة على العلية او في ^{المورد}
 المانعة العلية او في اقسام العلة الطرف الاول في
 الطرف الدالة على العلية وهي نسبة الطرف الاول للنص
 الدالة على العلية ويحاوره فسمان فاطم وظاهر اما القاطع
 وهو لا يخلو عن العلية وهو كونه في ^{التي} كما افاء الله
 على رسوله من اهل القرى لله والرسول ولذلي ^{الساكن}
 والمساكين من السبل كما يكون دولة من الاغنيا

منكم وار كيدا لا يستعمل الا في العلية والدولة
بالضم اسم لشئ عظيم لا يدرى قسم الله نفع النفس من بين
لما تختص به الاغنياء ويتداولها ما يكون من هذه
لذلك كل حق النعمان يعطى الفقراء ويتعبدون به وهو
علم الله علم اما جعل الشريعة الاستنباط كاجل النظر
اي لاي يقع النظر على ما لا ينبغي عند حلول دار البقيع
وقوله علم الله اما انه يفتكم بحكم الاضاحي لاجل الدابة
اي القافلة السائرة والذئب السير اليها في تسعة
الكل عليهم واما الظاهر وهو ما يحتمل غير العلية
فهو ثلاثة احرف اللام كما في قوله مع اتم الصلوة للوك
السمس وراثة اللغة والوا اللام وضعت للتقليل
وقد جاءت لغزها في قوله مع ولقد رانا لجهنم
اي خلقنا لجهنم كثير من الحس والفسق وقوله المشاعر
للو الموت واسو الحراب واللام فيها العاقبة
مجازا يكون ظاهرا في العلية والماتية ان مثل قوله
علم الله في المحرم الذي مات في الاحرام لا تقربوه

مطنة الزنا والمطنة ولما لم يعلم لا يظنون
في الشريعة حسب حرمة الخلقة لانها مطنة الزنا والمطنة
حسن بحكم مطنة القذف ومطنة الزنا وكذا مطلق
الشريعة منبوع بالحكمة والوجوب فقيس وجوب
حد القذف على الشارب على حرمة الخلقة بالاجنية
والحامع وجود المطنة المغيرة في جنسه في جنس حكم
السبب والمطنة حسن للشرب والخلوة وقد اعترضه
الشارع في جنس الحكم وهو وجوب الحد الذي هو
حد الشرب وحد الزنا فلهذا يشعرون عند
حد الزنا على خلاف الاجنية وهو باطل واما ما في
المسألة ان الماسية بعد العلية لان الاستقراء في
الاحكام دل على ان الله تعالى شرع احكاما لمصالح العباد
تفضلا واحسانا لا وجوبا كما ذهب اليه المغيرة فثبت
تبين حكم وهناك وصف مناسب ولم يوجد غيره
صالحا للعلية اذ هو المفروض من كونه علة لذلك
الحكم وهو المطلوب وان لم يجز عطف على قوله اذا

السارح اى لا يعرفه الشارح وهو من قديم علم
الغناء الشارح وهو مردود اتفاقا كما حكى ان ملكا انطلق
بالوقوع في رمضان فسأل علماء امره بصوم شهر رمضان
عليه فقال لا اعتنا عليه يسير وانما هذا الارحاض
اعتبر من ثباته عكس ذلك مخالفة النص وقسم لم يعلم
ولا الفاء وهو المناسب للمسلم وهذا الخلف فيه
واعبر عما لك ولم يعتبر غيره الا اذا كانت المناسبة
قطعية ككفر الكفار الصائمين بأشياء كالمسلمين كما
ثم بين المص ما خص باسم افراد المناسب وقال
والغريب المناسب ما اثره فيه اى نوعه في نوعه
ولم يورد خمسة اضر في خمسة كالطوبى الربوا والفتن
ولم يعتبر خمسة وهو كونه ما كولا مستل في خمسة
وهو مطلقا حكم السرعة والحرمه والاباحة والملائم
ما اورد خمسة في خمسة اضر كما اورد نوعه في نوعه كقفا
القتل بالثقل على القتل بالحراج في وجوب القصاص فان
نوع القتل معتبر في نوع القصاص وجنس الجاني في

للعلية حتى يفرغ علته الفرع فلام انه فرع على ما ذكره
هو فرع على ان النوع الاول والاعاء هو نذير الحكم على الوصف
لانه المذكور سئل ان الحكم لا يجب الاثبات انه هو الناس
لنا على ان الترتيب يوصى بالعلية مطلقا انه لو قيل اكره
اجاهل واهل العالم فرج في العرف وليس الاستيفاء
لحرد الامر باكرام جاهل واهل العالم فانه قد يحسن الامر
باكرام جاهل بزهده او سوايق اعلمه ويحسن الامر
باهانة العالم لفسقه ومجانبه وهو اى الاستيفاء يكون
لستحق النقل الى الفهم وجعل اجهل علته لاكرام العلم
علته للاهانة فعلم انه اذ ارتكب الحكم على الوصف فهم العلية
واذا لم يكن الوصف مناسبا لما عاين في هذا القول
انه جعل العلم علته للاهانة لانه لو علم انه جعل المفسق
لم يفرج ولو لم يعلم شيئا من ما يتردد النفس بينهما
لم يقطع بالفتن فيكون الفتنة مستغارة وجعل العلم علته
فاستفادكم العلية الفتنة دون فان قيل الدلالة اى
الربوب المذكور على العلية الوصف في هذه الصور السليمة

الاح والابن على الاح والاب في الارض فيقاس عليه نقد
في النكاح على تقدير في الارض السيد اجمعوا على ان امتزاج
النسبين على تقدير الاح والاب على الاح والاب في النكاح
فلذلك استهول انه مخالف لما يفهمه المتن والمحصل
ان المعلن انما يكون حكم الاصل الاحكم الفرع وصرح في ^{النتيجة}
لانه لا اجماع على ان امتزاج النسبين على تقدير في النكاح
الطريق الرابع الدال على علة الوصف المناسب
السيد ويتوقف تعريفها على تعريف المناسب ^{فلا}
ان المناسب حسب انه مناسب يتوقف على المنا
فهو دور والطاهر المصرا اما عرف المناسب
بالمحصل لا للتوقف المذكور فقال المناسب
ما يجلب الانسان نفعا او يدفع عنه ضررا او اعلم
ان اجماع النفع والدفع الضرر انما يكون هو الافعال
والاكون دون ذلك وانت افسه بما قد اقلت المال
يقضي في الترس دفع عني كمال المارد به ونسبه ^{سب}
انص لا يكون في الحقيقة الافعال او كون انقول بالحصول ^{سب}

بك وانجارية فاذن انت هذا الاستناد وهذا الشريك
مناسب يك يكون معناه كونه استنادا لك وشريكا لك
ينفعك كذا ثم اعني الاستنادية والشركة ^{فهم}
هذا الوصف مناسب هذا الحكم وهذه العلة مناسبة
تكون كونه علة او جعله علة له انما يجلب نفعا او يدفع
وبدل على ما ذكرنا قول المدي والقاضي ^{المدة}
في الوصف المناسب انه وصف ظاهر من ضبط
عقلا ترتيب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا
والمقصود ما احصوا من نفعة او دفع مفسدة قلت
وتنقري بهذا انكشف ما تنجس به السيد في ^{القتل}
الهدو وصفه مناسب لشرعية القصاص مع انه
عليه وصف تجلب الانسان نفعا وهو المناسب
هو مناسب لا المقيد كونه وصف مناسب
العض اما حقيقة او افتائي والافتائي ما ينظر في
الامر انه مناسب ويؤيد ذلك الظن بالتأمل
منه والحقيقة ما لم يظهر بالبحث عنه انه ^{سب}

ثم الناسك الحق في ما ان يكون مناسباً لجلبه منفعة ^{مصلحة}
في الدنيا او في الآخرة والا الى ما ان يكون المصلحة فيه
في محل الضرورة او في محل الحاجة او لافئهما او التي في محل
الضرورة ففي التي يتضمن مقصودا والمقاصد الخمسة وهي
فظ النفس والدين والعقل والمال والنسب وذلك في
دينوي ضروري كحفظ النفس كاحصا بالقصاص
وحفظ الدين بالقتال لان بالقتال يمنع الكفار عن
بيضة الاسلام في الدين محفوظا وحفظ العقل
بالزجر عن المشكرات وحفظ المال عن السارق
والغاصب بالضمان وحفظ النسب بالجد على الزنا
لان المزاحمة على الابضاع يقتضي الى احباط الانشاء
والقصاص والقتال والزجر والضمان واحدا
منها امر مناسب لجلبها منفعة ^{المقاصد} حفظ هذه
وان شئت قلت القتل العمد وفساد الكافر ولا ^{شكر}
والغضب او السرقة والزنا او صا ^{هذه} مناسبات
الاحكام اي وجوب العصا والجهاد وحرمة ^{المسكرات}

214 وجوب القطع والضمان وحل الزنا والمنفعة
الدينية حفظ هذه النشأ الخمسة وعلى هذه
الاصاف كجلب نفع هذه المصالح والمنافع الخمسة
ثم لما كان دينونة المناسب واخر وبنية دينونة المصالح
واخر وبنيتها جعل المصالح بهذه النشأة اصلا لها
فدخل الكافي في مقام التمثيل على حفظ دور القصاص
واخراته اشارة الى ما كان اصل التقسيم ^{للمناسبات}
ادخل الكافي على نصه ^{الوحي} واخراته اشارة الى ان
لخصيل الغرضان السيد جعل المص هذه المقاصد ^{نفسها}
او صا فامانة اديف عليها انما يجلب الانسان نفعها
لكن اصطلاح جديد في هذا انما نشأ عن ^{الوصف} ان التقسيم
لا النفس المناسب كما يفهم من الحصول وقرآن ذكر المقاصد
لتمثيل الاوصاف لا لبيان المصالح ومصلحي عطف على
كتيب الوحي للصغير وهو اشارة الى القسم الثاني ^{افساد}
الديني وهو ما يكون رعاية المصلحة في محل الحاجة اليها
مصلح العلى امر مناسب لتقوية مصلحة كفاية ^{الصحة}

والنكاح وهذه ليست ضرورية لكنها في محل الحاجة ^{في} تخصيص
عطف على مصلحي كتحريم القاذورات ^{المالك} اشارة الى القسم
واسلم الذبوي وهو ما لا يكون في محل الضرورة ولا الحاجة
لكن رعاية هذه المصلحة تجري مجرى التخصيصات ^{وهي} وهي
ناس على كرام الاخلاق وحاسر الشيم ^{والانسان} والانسان
اشرف من ان يحور له تناول القاذورات ^{مناسب} فحرمها عليه
لانها ^{الحق} تفقد رفق منزلة في الدنيا واخرى كثرية النفس
عطف على ذبوي وهو اساءة الى القسم الثاني اسما
والتركة امر مناسب لانها تفقد سعادة الآخرة واقفا
عطف على حقيقي وهو ما يظن في اول الامر كونه مناسبا
فيرون ذلك الظن بالتأمل فيه كفضل السامعي بعبادته
تحريم بيع الميتة نجاستها وان نجاستها بناست الها
بالمال بناست اغزارها النجاسة وان ظن بناستها
لتحريم البيع لكنها اذا فشتت ظهر عدم مناسبتها اليه
اذ المعنى نجاستها عدم جواز الصلوة معه ولا يمنع
بين المنع استصحابها في الصلوة فمن منع بيعها الا

نعم

بينهما فكيف الترتيب المقيد للمصلحة جاء الى الماسية في
الوصف اعلم ان كل الوصف حكم اجناسا التي ت
ومن وسطها الحسن العالى لوصف كفنه وصفا للمنا
ثم الضرويكم حفظ النفس مثلا الحسن الحكم كونه حكما
شريا ثم الوجوب ثم العبادة ثم الصلوة والطهارة الحاصل
الشارع حصول الوصف في حصول حكم فوق الاعتبار
العموم في العموم فنقول والمناسبة بهذه العلية اداعيها
الشارع فيه اذا اعتبر بوع ذلك العلية في بوع هذا الحكم
كالسكر في حرمة فالشارع اعتبر السكر في حرمة السكر
ففي نفس حرمة التقييد عليه باجماع السكر المعبر بوع في بوع
السبب المصلح حقل الوصف المناسب لتحريم المسكر
العقل في التفسير الاول في هذا التفسير المسكر مع انه
عليه ان يجوز للانسان نفا اولد ولا يولد ولا يولد ولا يولد
او في جنس عطف على قيمة اي اعتبر الشارع نوع الوصف
في حسن الحكم كاستراح النسيان في التفكير والوصف هو الكون
في الارض والا يكون واحد الحكم المعبر وجنس الحكم المعبر

مَلِيًّا أَوْ يَكُونُ الْوَصْفُ مُتَقَدِّمًا أَوْ مُتَأَخِّرًا فِي أَحْكَامِ الْمُنَاقَرَةِ ذَلِكَ
 أَمَّا فِي لَفْظِ الشَّاعِرِ كَقَوْلِهِ بِعِ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا
 أَيْدِيَهُمَا أَوْ فِي كَلَامِ الرَّوَايَةِ كَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 زَيْنُ مَاعٍ فَرَجِحْمْ وَذَكَرُوا الْأَمثلةَ فِي الْمَتْنِ عَلَى الْأَمْرِ وَالسَّرِّ الْغَيْرِ
 نَقَدَمُ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ الرَّسُولُ ثُمَّ الرَّوَايَةُ وَمَا لَمْ يَنْتَهِ
 السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ طَبِيعًا فِي مَعْنَى
 فَرَجِحْ وَالتَّوْبِ فِي هَذِهِ الصُّورِ دَلَّتْ عَلَى الْعِلَّةِ عَرَفْنَا
 السَّيِّدَ لِكَوْنِ الْمَقَادِمِ لِلتَّقْدِيمِ وَحُجْرَمُ مِنْهُ السَّبِيحَةُ وَهُوَ
 أَرَبَيْتُ أَحْكَمَ عَقِيْبِيهِ أَيْ لَا تَغْنِي بِنَا الْأَذْكَاءُ ثُمَّ وَالْوَقْعُ
 فَإِنَّ هَذَا السَّعْلَ لَا يَمْتَنِي فِي لَفْظِهِ طَبِيعًا فَلَا يَحْتَاجُ
 عَلَى تَقْرِيرِهِ مَا عَلَى مَا فَرَزْنَا مِنَ الْعِلَّةِ قُبُورَهُمْ بِالْعَرَفِ عَلَى أَنَّ
 لَا تَغْنِي بِنَا الْأَذْكَاءُ مِنْهُ فَرَجِحْ أَحْكَمَ عَلَى الْوَصْفِ
 الْعِلْمُ مَطْلَعًا سَوَاءً كَانَ مُنَاسِبًا لِذَلِكَ أَحْكَمَ أَوْ لَا عَلَى الْمَذْهَبِ
 الْحَاوِي وَمِمَّا يَنْتَضِي إِذَا كَانَ مُنَاسِبًا لِسَيِّدِ هَذَا
 عَلَى كَوْنِ تَرْجِيهِ أَحْكَمَ عَلَى الْوَصْفِ بِالْمَقَادِمِ وَالْعِلَّةُ بِمَا كَانَ
 مِنَ الْوَاحِبِ عَلَى الْمَصْدَرِ أَرَبَيْتُ أَوْ كَوْنِ التَّوْبِ مُقْتَضِيًا

على
 العلية

217
 الْعُقُوبَةُ وَالْمَوْزُونُ مَا أَرَبَيْتُ بِهِ أَيْ فِي بَوَعِ كَالْمَشَقَّةِ فِي أَسْفَلِ
 الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ وَالْأَمَامُ الْحَاوِي وَالسَّيِّدُ عَلَى الْمَوْزُونِ مَا أَرَبَيْتُ
 فِي حُسْنِ أَحْكَامِ السَّيِّدِ مَا وَفَعُ فِي الْمَتْنِ غَلَطٌ وَقَعُ النَّاسُ فِي
 التَّنْفِيعِ أَنَّ الْمُنَاقَرَةَ عِنْدَنَا أَرَبَيْتُ بِعَيْنِهَا بَوَعُ الْوَصْفِ وَحُسْنِ
 فِي بَوَعِ أَحْكَامِ وَحُسْنِ وَفِي التَّلَوُّعِ أَيْ مَا قَالَ عِنْدَنَا الْأَرَبِيُّ
 هُوَ أَرَبَيْتُ بِعَيْنِهَا بَوَعُ الْوَصْفِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ أَحْكَمَ فِي تَقْرِيرِهِ
 خَبَرٌ مُسْتَعْلَمٌ الْمُنَاسِبَةُ لَا يَبْطُلُ بِالْمَعَارِضَةِ هِيَ إِذَا
 حُكِمَ عَلَى وَفْقِ وَصْفٍ مُشْتَبِهٍ عَلَى تَقْرِيرِهِ لِكَيْلِمَ مَضَرُ
 أَمْرٍ وَاسْتَمَالَ الْوَصْفُ عَلَى ذَلِكَ الْمَضَرِّ لَا يَبْطُلُ بِمُنَاسِبَةٍ
 لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُنَاسِبَ أَرَبَيْتُ فِي مَرَادِ الْفِعْلِ مِنْ نَفْعِهِ لَا يَبْطُلُ
 وَلَا يَلْزِمُ أَبْطَالُ الْأَرْجَحِ بِمَرْجُوحٍ وَإِنْ تَضَمَّنَ مَرْدًا
 لِلنَّفْعِ فَكَذَلِكَ وَلَا يَلْزِمُ أَبْطَالُ أَحَدٍ الْمُنَاسِبَةَ بِأَنَّ الْأَرْجَحَ
 وَإِنْ تَضَمَّنَ مَرْدًا أَرَبَيْتُ مِنْ نَفْعِهِ فَكَذَلِكَ لَا يَبْطُلُ بِمُنَاسِبَةٍ
 أَرَبَيْتُ بِمُنَاسِبَةٍ غَيْرِ نَفْعٍ فَيَقْبَلُ مُنَاسِبَةُ عَائِدَةٍ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِكُ عَلَيْهِ
 مَقْتَضَاهُ لِكَوْنِهِ مَرْجُوحًا وَلَا يَلْزِمُ مِنْهُ بَطْلَانُهُ وَهُوَ
 لِكَيْلِمَ مَقْتَضَاهُ الطَّرِيقَ الْحَامِسَ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى عَائِدَتِهِ

التشبيه قال القاصي ابو بكر الوصف المقارن للحكم ان
تاسيه بالذات ان يكون عليه الوصف جارية للنفع او
 للضرر لذات ذلك الوصف كالسكر المقتضي للحرقه في
 فناس التعبير على الخمر وهو الوصف المناسب المقتول
 فاردو والعقل يناسب بالذات المنع مشربه او
بالشبع اي وان تاسيه بالشبع يكون الحمل الدفع لا لاذاب
 الوصف بل الاستنزاه امر مناسب بالحكم بالذات
 كالطهارة المقتضية لاستراط النية وقياس الوضوء
 على النية عند السافعي فهو التشبيه وان الطهارة حيث
 هي طهارة لا يناسب استراط النية وهذا هو السبب
 في طهارة الخبث بل من حيث كونها مسلوقة للعيال
 المناسبة بالذات لاستراط النية واعا سمي تشبيها
 لار عدم مناسبه الحكم بالذات يقتضي عدم عليه ومنا
 له بالشبع يقتضي طر عليه فاشبه الامر ولا اي وان
 لم يناسب بالذات ولا بالشبع فهو الطرد المردود
 كبناء القنطرة للتطهير في قول المالك في الماء المستعمل

فنياس على الماء في النهر لجامع كونهما ما يعاين على القنطرة
 لا تناسب الطهورة بالذات ولا بالشبع وقيل في الطرد
 ما لم يناسب الاوصاف ان علم في الشرع اعتبار
 جنسه القريب في جنس القريب للحكم فهو التشبيه كما في
 ينحصر الطهارة عن الخبث في الماء كالحذر والحكم
 كل منهما طهارة مراد للمصلحة وانه هذا الوصف لا يناسب
 لتعيين الماء لكن الشرع اعتبر جنسه القريب وهو الطهارة
 بالماء المستتركة بين كونه مراد للمصلحة ومن كونه مراد
 لمس المصحف في جنس القريب للحكم وهو العباد الميسرة
 بالطهارة واعا سمي تشبيها لانه حيث انه غير مناسب
 يُظن كونه غير معتبر ومن حيث انه اعتبر جنسه القريب
 القريب للحكم يُظن انه معتبر فسمي بالتشبيه والا اي وان
 ذلك فهو الطرد المردود اذا وقع الفرع بين اصلين
 كلاهما سمي قياسي التشبيه واختلفو في ان المتسا
 المعبرة في العلية هي المشابهة من حيث الحكم او حسب الصورة
 واعبر السافعي رضي الله عنه المشابهة في الحكم وهو

رحمه الله واعلم ان عليا المسابقة في الصورة كالغيد
 المقنول خطا بنسبة المملوك كذا كذا في حكم الشرع
 لكونها مملوكا كبريا وبنسبة الكفار في الصورة
 الانسانية والشراف في غير في دية القيمة بالغة ما بالقياس
 وان عليا يقول لا يجب الرضا على دية الحر كما قاله بالا
 ولا ما لم لا يعتبر الحكم ولا الصورة بل يقول ما ينظر
 للحكم والاصل هو المغنر لوجوب العمل بالفضل وهذا
 من قول الحسين رحمه الله حينما بنسبة المملوكات وما
 اذا سقطت قيمة عن دية الحر بنسبة المملوكات عند التقضا
 ونسبة الكفار فيما اذا ساوت قيمته دية الحر وان رأت
 لمياسنة الكفار ارجح الا انه قال يتفضل دية الحر عشرة
 باثر ابن عباس والخطا بالترتبة ولم يعتبر العاصي انكر
 مياسنة النسبة ولم يجعله حجة مطلقا اي على كلا التفسيرين
 لنا على انه حجة عليا الوصف انه يفيد من وجود العلة
 فثبت الحكم والاعاصي النسبة ليس مناسبا الحكم وما ليس
 مناسبا وهو سرور وبالاجماع فلما اراد ان ليس بها

به وجه الوجوه وهو مجموع لانه مناسب بالنسبة وان
 ليس مناسبا بالذات ففسم كذا لانه ان كل ما ليس بها
 بالذات سرور وبالاجماع الطريق السادس الدوران مع الو
 وجودا وعدمه وهو ان كانت حكم حدونه وينعدم
 بعلمه كالعصير وانما يجد حرمته بحدوث وصفه
 وينعدم بعلمه اذا صار خلا والوصف مدارا حكمه
 السيد يتنقض المعرف بالمنضايقين فيزاد مدارا
 ولا يقطع بعلمه عليته فله المقسم يكون داخل في المعرف
 واللم يصرح به فلما عرف الاسم بما دل على معوقتي
 يتنقض الدوران الاربعة فكانه قال ما دل على العلية ويجعل
 حدونه وهو يفيد لنا عليا المدار الدائر وقيل
 بقدر وطعا وهو مذهب المعرلة وقيل بالنقد وطعا
 ولاطنا وهو الصحيح ومذهب الحقيقة لنا على انه يفيد
 طن العلية وجهان الاول ان الحكم احاد لا يذوالكون
 له علة فملاك العلة اما المدار او غير الدائر وغير المدار ليس
 بعلة لانه اوجد قبله اي قبل الحكم وليس بعلة للتخلف

أي كانه لو كان علته لما تخلف وجوده عن وجود العلة والاصل
 أي وادله يوجد الوصف قبل الحكم ولا يكون موجودا عند حصول
 الحكم لا يكون علته له لمتنازع عند وجود العلوة مع عدم
 وإذا كان الحكم علته في غير المدار ليس بعلة تطلق المدار علة فقلت
 لا ثم قوله ان وجد قبله فليس له حوار ان يكون علة والتخلف
 سلبنا الكفائتي في غير المدار الموجود علة لا الذي يدل على
 عدمه فلا وجه لقوله ولا اصل عدمه سلبنا لكن انما لم
 ان العلة هو المدار لا يكون لا يلزم منه ان كل مدار علة كما هو المدعى
 كحوار ان يكون المدار شرط مساويا او علامة متساوية
 وإذا لم يكن كل مدار علة لا يفيد الدوران العلية مطلعا
 كله لكونه يلزم منه المدعى المعترضة وهو انه يفيد القطع بعلية
 المدار المطلوب منه وهو انه يفيد الطرد وقد صرح بحجج
 بهذا الفساد وقال وجب ان يكون المدار علة وانما
 الى الوجه الثاني بقوله ان علية بعض المدارات مع التخلف
 في شئ الصور لا يجمع في التثنية مع عدم علية بعضها
 المدارات فسمان قسم ولا يتخلف عني المدار في بعض الصور

ايضا لا يمكن ان يكون
 فالاصل علة اذا كان هو
 عند حصول الحكم

وفيه

وسم لا يتخلف عنها البتة فنقول علية بعض المدارات المتخلف
 المدارات لا يجمع مع علية البعض الغير المتخلف عنها بل يجب ان يكون
 المجموع علة او لا يكون شي صها علة ولا يجوز ان يكون المتخلف
 علة دون غير المتخلف لا صها علة الدوران اما ان يدل
 على علية المدار للدائر او لا يدل فان دل ولمزم علية هذه
 التي لم يتخلف عنها الدائر لخصم الدليل وهو الدوران
 الثاني وهو عدم علية الغير المتخلف عنها فثبت ان كل
 علة او لا يدل الدوران على علية المدار للدائر ولمزم عدم
 تلك المدارات التي يتخلف عنها الدائر المتخلف السالم
 عن المعارض والمعارض هو الدوران يعني ان يتخلف
 يدل على عدم العلية ثم لو كان الدوران يدل على العلة
 معارضا للتخلف وادفرض انه لا يدل سلب التخلف
 المعارض فثبت مفقظه وهو عدم العلية واسفي الاول
 وهو علية المتخلف فلا يكون شي صها علة مثبت
 ان علية بعض المدارات مع التخلف في صورة لا يجمع مع عدم
 علية البعض الاخر ولا يكون الا احدهما الاول وهو علية

بعض المدارات مع التخاليف بما لا يوافق لا يشترط شيئا
 عنه لا يشترط مع تخالف كاسمها عنه في الجملة فاستفي الثاني
 وهو عدم علمية بعض المدارات في الاستقفي عدم علمية بعض
 تلك علمية جميع المدارات وهو المطلوب في مقابلة ما حثت
 ان قوله للشيء بانه مدار مع القول بتخالف المدارات عن جميع
 ونفس المدارات وهو ان يحذر الحكم بحدوثه فاستحس
 كونه السوي مدار مع تخالف المدارات عنه والمحال حازان يستلزم
 المحال الثاني لا الامم قوله او لا يدل فيلزم عدم علمية تلك
 عنها لعدم الدليل الاستلزام عدم المدلول قوله للتخالف
 فلما ان حازان يكون التخاليف مانع ولا يدل التخاليف على عدم
 الثالث لا ام قوله والثواب هو علمية بعض المدارات مع
 ثابت لما ذكرنا ان المتخالف عنها لا يكون مدارا فالثابت
 علمية بعض ما لم يكن مدارا علمية بعض المدارات مع التخاليف
 الرابع ما سبق انه ما ذكرتم على هذه الصحة بعيد علمية
 فطحا لا ظنا كما هو الدعوى الخامسة من ما في المتن
 وهو قوله وعورض بمثله اي قبل عدم علمية بعض المدارات

221
 مع المخالف في شيء من الصور كما اجمع مع علمية بعضها لان
 الدوران ان دلالة علمية المدارات كالمدارات المتخالف عنها
 علمية لوجود الدليل وهو الدوران ولا يثبت عدم علميتها فلا
 يخفى عدم علمية البعض مع علمية البعض والدليل على ذلك
 بلزم عدم علمية هذه المدارات بما لا يصلح السامع عن المعاني
 لان الاصل عدم العلمية والاول وهو عدم علمية بعض
 مع التخاليف ككثير من الانفا وبيان في الثاني وهو
 علمية بعض المدارات لا آخر ولا يكون شيئا مما علمية وهو
 واجب بان المحارم الشقيين ان الدوران دال على العلمية
 قوله يلزم تلك المدارات المتخالف عنها فلما لا ام قوله لوجود
 علمية فلما بان المدلول فلكا يثبت عند وجود الدليل المعارض
 كالتخالف في هذه الصور فليعلم وجود الدليل
 المدلول ملائم المعارضه كقوة السيد فلان
 لا ينسب علمية تلك المدارات فهو في الفاصل الدعوى
 علمية جميع المدارات وانصرم بكون ايراد هذا الجواب على
 الاستدلال بان المحارم والدوران دال على العلمية قوله

عليّة هذه المدارات المتخلف عنها فلما لا يرد له المحقق الدليل
 فلما لا يثبت المدلول عند وجود الدليل لما منع كمال التيقنات
 والحاجي في جوابه هكذا ان الترخيع معناه لا يثبت
 امرامعقولا لا يخلافكم فانكم تفتنون لا تزلوا موثوقين فليعلم
 بعدم عليّة جميع المدارات ومعارضة الحكم للعلة ثابته في
 بعض الصور فتفتنون الحكم بلا علة وانه محال وما ذكرنا
 وان عاينه تخلف لا تزلوا موثوقين حيث قلنا عليّة جميع المدارات
 مع انه قد يتخلف الدائر عنها وتختلف لا تزلوا موثوقين
 وصانع قلت معنى ما قلنا او عدم علة جميع المدارات
 حيث هو مدار ليس بعلة في تنقيح الصور ولا يلزم
 ان يثبت لا تزلوا موثوقين ولا الحكم بلا علة بل يجوز ان يكون
 بعض ما هو مدار علة الحكم لكن لا يكون مدارا بل يكون سببا
 او غير ذلك مما يدل على العليّة واجتياز للفادحين في الدوائر
 مطلقا واصل الدوران مركب من الطرد والعكس
 لانه يتركب من قولنا اوجدت العلة وجد الحكم واذنا
 اشقي في الطرد كما يثبت في اعادة العليّة والعكس في العكس

222
 فلا يدل الدوران على العليّة فلما لا يرد له محقق دلائل
 كل منهما عدم دلالة المجموع وان المجموع ما ليس بالآخر
 الطرود السابعة والطرود الدالة على عليّة الوصف انقسم
 الخاص وان يكون بين النفي والاثبات وهو ينفيد القطع
 ان كان المحصر في الاشياء وان يظا لغير المطلوب وطعنا
 والا فلا يكون لنا ولاية الاجبار على التكاح اما ان لا يعمل
 او يعمل بالبيكاره او الصغر وغيرهما والكل باطل سوى الثاني
 وهو العمل بالبيكاره فالاول والرابع بالاجماع والثالث
 لانه لو كان معللا بالصغر لكان لايّة في التيقن الصغرة
 كما يثبت له قوله علم التيقن احوق بنفسها اي وانها
 واد ابطل الاقسام الباقية كالثاني خفا وفي الحسنة
 ان يقولوا الكل طسوي الثالث الاول والرابع بالاجماع
 والثاني لانه لو كان معللا بالبيكاره لكان لايّة في التيقن
 العاقله لكنها لا يثبت له قوله علم التيقن انما هو
 واذن ما صانها والسبب غير الخاص لا ينفيد الا الظن
 ان لا يكون بين السمي والاثبات مثل ان يقول في ديوانه

بالطعم علة حرفة الربوا في البرايا الطعم والكبر والقوت
والكل يطسوى الطعم فتغير الطعم وان قل على الشجر
ان حرفة الربوا علة بعلته بل نقول علة لها والعللة غيرها
اي المذكورات علنا بيقين ان الغالب على الاحكام تغلبها
فيكون نظير تغلبها اغلب طعن عدم تغلبها والاصل
عدم غيرها اي غير المذكورات فتكون هي العلة الطرية الثامن
الدال على علية الوصف الطرد وهو ان يثبت معه اي مع الوصف
الحكم فماعد المتنازع فيه فيثبت فيه اي في المتنازع احكاما
للعدم بالعدم لا اغلب فليس يستلزم الطرد لا يؤثر في
هناك وهو هنا جعله مؤثرا واعلم ان الحفنة لم يثبت في
اصلا لان الوجود عند الوجود ويكون انقلا او كلام
فيه مضطرب بعد قيل يشترط في الطرد معان
للحكم في جميع ماعد المتنازع وقد قيل في ماعد المتنازع الحكم
في صورة واحدة وهو وصف لعدم حصول الطن
بهذا القدر الطرية التاسع الدال على علية الوصف تنفي
المتنازع اي تنفي ماعد المتنازع الحكم وذلك ان يقال

لا فادرس كل اجل والفرع الا كذا وهو علة في غير مؤثر في
حكمها وبغير الغاء الفارق وعدم ثابته فيه ميلزم
في الحكم وعلته في ايراده ان الحكم لا يبدل علة والعللة اما الشيء
المتشتركة من الاصل والفرع او المميز بينهما والثاني ان
الفارق في قلة الاول وهو ان العلة هو المتشتركة فيثبت الحكم
في الفرع لحصوله فيه وهذا الطرية في الحفنة استخرج
بالسبب وهو يكفي في اثبات العلة ولا يكفي ان يقال لا يبدل الحكم بحل
وحل الحكم اما مستتر في الاصل والفرع والثاني
باطل لكون الفارق علة في فرع اول واعلم ان العلة لا تكون
لانه لا يلزم ثبوت المحل ثبوت الحكم فيه اذ يصدر في
هذا الرجل طويل ولا يلزم منه ثبوت الطول لكل رجل
مع الا سراك في محل الطول وهو الرولية تنسب
على فساد طريقه من يتوهم انها لا يمكن ان علة الوصف
ما قيل هذا الوصف علة ولا توجد على عدم علية
وان لا دليل على عدم علية في هذا ولنا هذا الطرية
لانه يعارض قوله بان يقال هذا الوصف ليس بعللة ولا

على عينية دليل واذا دلل على عينية فليس علة الثاني ما
 ان هذا الوصف ليس بعلته لانه لو كان علة لثاني القياس
 المأمور به بقوله مع واعتبروا فكون ثاني القياس باعنا
 على جعله علة فكون علة السيد فيكون حمل هذا الوصف
 على العلية مفصلة لتحق المأمور به ومفصلة الوصف
 فلما ورد هذا المحل كذا لان ثاني القياس المأمور به
 على علية هذا الوصف فلو توقف عليه هذا الوصف على ثاني
 القياس لزم الدور ولما كان هو علة على ثاني القياس
 بل على تصور الثاني وعكس ايجاب عن القيل بان
 لانه لو كان علة لثاني القياس مطلقا وامامنا في ان لو كان
 مناسبا للطرف الثاني مما يبطل العلية وهو سببه
 الاول النقض وهو ايداء الوصف اي اظهار في
 اخرى بدون الحكم مثل ان يقول على مذهب السامعي
 في وجوب نية نية الصوم لم يثبت الصيام
 كرمي اول صوم عن النية فلا يصح فعلا اول الصوم
 عن النية لانه يبطله فينقص بالتطوع حيث يصح الصوم

مع عروا اوله عن النية ثم في دفع النقض في العلية اذا
 لم يكن مطروحا لاستثناء اربعة مذاهب بعد قيل بفتح
 مطاها سواء كانت العلة مخصوصا او مستنبطة وسواء
 الخلف مانع او لا مانع وقيل لا يقدح مطلقا مستغنى
 ومن لا يقدح في المنصوصة ويقدر في المستنبطة
 ومن لا يقدح حيث منع مانع الحكم ويقدر حيث
 لا يمنع مانع وهذا هو المختار عند المص واليه اساري
 الشفيع وقال ان لم يوجد في صور النقض مانع فقد بطل
 العلة وادرجد المانع ولا يمكن بغض اصحابنا يقولون
 العلة توجب هذا لكن يخلف مانع من هذا تخصيص
 ونحن لا نقول به بل انما عدم الحكم لعدم ما هو العلة
 حصة فيجعل عدم المانع جزءا للعلة او شرطها وانما
 اختار المص هذا الاخير لوجه من الاول قياسا على التخصيص
 فكما ان التخصيص لا يقدح في كون العام حجة وكذا النقض
 لا يقدح في كون الوصف علة والحاصل جمع الدليلين
 المعارضين فان سنة العام الى افراده كسببة العلة

فالنقض للمانع العارض العلة ينسب تخصيصه للتخصيص
 المعارض العام ويجوز تخصيص العلة كما يجوز تخصيص العام
 ويرد عليه ما ذكر في النسخ ان تخصيص العام مجاز ولا
 لا يكون الا في اللفاظ ولا يصح تخصيص العلة واجبا
 في التلويح باننا لا نعلم ان التخصيص مطلقا مجاز بل التخصيص
 في اللفاظ مجاز في ذلك التخصيص لا يحل بقض ما تناوله اللفظ
 ولا يكون في غير اللفاظ والتناهي لا يصلح لعلية الوصف بان
 يختلف المانع لا العقل يستند في ذلك الحكم الى المانع لا لعدم
 العلة بخلاف ما اذا لم يكن مانع ومع ذلك يختلف الحكم عند
 يعذب على الظن ان الخلف ان كان لعدم المقضي وان
 الظن لعلية الوصف لم يكن قادرا على ذلك وعند بعض الحكماء
 وهم في حرج لا سلام في تأويل ما كان عدم المانع والعلة
 لم يكن الوصف علة فلم يثبت ما هو في حرج وهو الظن بالعلية
 وقد قيل العلة ما استلزم الحكم والوصف المتقوض للمانع
 قبل انتفاء المانع لا استلزم الحكم ولا يكون علة ولا يكون
 المتقوض للمانع علة ايضاً بالظن ولا في فيكون الخلف

فادعنا الامم الى العلة هي ما يستلزم الحكم بل ما يغلب ظنه
 اي ظن الحكم سواء خطر بالبال وجود المانع او عدمه
 وكذا ان لم يخطر المانع اصري بالبال وجود او عدمه
 اي لا وجوده ولا عدمه والوصف المتقوض للمانع لا
 ظن الحكم فيكون علة فلا يتم ان الوصف المتقوض مع المانع
 طر الحكم فضلا عن ان يغلب عاينه ان العقل يستند في الخلف
 الى المانع فاما ان الحكم بان الوصف مع المانع يقتضي الحكم
 فلا يتم اعلم ان قوله وان لم يخطر المانع ما اصاب كونه
 ان الوصلية انما يدخل على ما كان الحكم على تقدير ابعدها
 ظن الحكم الوصف عند عدم الخطر بالبال اقرب
 عند الخطر هذا كله اذا لم يكن النقض واردا على
 الاستثناء والوارد استثناء لا يقدح في العلية اتفاقا
 لمسئلة العرب انما وردت على سبيل الاستثناء وهو
 وخص في العرب انما وردت نقضا على جميع العلل كالطعم
 والكيل والقوت والمانع انه غير فادح في علمية المانع
 لان الاجماع معتقد على حرمة الربوا وملكته باجتماع

مشروط المناجيل لهذا لا صحة العقد والكل في سطر
 الصحة واختلافوا في الحكم المديري في صورة النقص
 هل يرفع النقص أم لا والمص على الرفع ولو تقديرا
 كقولنا رقا الأم على الرق الولد فيقتض بولده من كان
 حرة جارية نكحها وارثا لم حاصل والولد حر
 فلما لم يخلف الحكم وثبت الرق في ولد المهر وتقدر
 ولا لم يجب في صحة الولد لا القيمة عما يكون
 والثالث طهار المانع للحكم في صورة النقص
 فيقول بان الخلف مانع لا يقدح كالقتل العمد
 الفضاخ وتوقض بقتل الوالد وله قيد في بيها
 المانع وهو الوالد سب لوجود الولد لم يكن سببا
 لعدم سببه دعوى تنبوت الحكم في صورة معسرة أو صهنة
 أو نفية عصبية معسرة أو صهنة تنقض بالثبات أو النفي
 العامين وبالعكس أي ينقض الاشتباه العام في الحكم
 عن صورة معسرة أو صهنة وينقض النفي العام بان
 الحكم في صورة معسرة أو صهنة السيد دعوى الحكم العام

ان كان بالثبوت ينقض في الحكم عن صورة واحدة
 لا يلحق العام اذا لمناقضة بين الحكيمين وان كان في
 بعضا ثبوت في صورة واحدة لا بالاشتراك العام لما
 فلتعدم المناقضة بين الحكيمين لانها وليكن انهما
 وليصدوان والثنوت العام اذا رجع في واحد وكيف
 لا يرفع في ذلك الواحد وسائر الوحدات وكذا العكس
 التاويل عليه عدم التاثير للوصف وفسر بان في حكم
 بعده أي بعد الوصف وعدم العكس وفسر بان ثبت الحكم
 أي مثل ذلك الحكم في صورة أخرى بعلته أخرى والاول
 وهو عدم التاثير كالوقيل من طرف الشايع في عدم
 حواشيه الثبوت الغائب هو صبيح لم يره ولا يصح بيعه
 كالطير في الهوى فان الحكم وهو عدم الصحة باق بعد
 انرا اذا لم يكن مفذورا المسلم والثاني وهو عدم الصحة
 العكس كالوقيل من طرف الحصة الصبيح أي صلو
 لا يقصر في السفر ولا يقدح اذا نه على وقتة كالمغرب
 فان الحكم وهو امتناع تقديم الاذان على الوقت ثابت

وهو الظاهر بعلة اخرى لان هذه العلة وهي علم القصر
في السفر ليست موجودة هناك لانه يقصر في السفر
وهو قوله وصنع القدر فانت مما قصر فعلم انه مقدر ^{بعله}
اخرى غير علم القصر والاول وهو عدم التأثير ايقع
في علية الوصف اذا منعنا تقليل الحكم الواحد بالشخص
بعلتين مختلفتين لا غير هذا الحكم لان بعد علم الوصف
علمنا انه ليس معلولا بل بوصف آخر ^{بالبعد} فانه لا يمكن
ازالواحد بالشخص ليكون مع البعلتين فاما اذا
لم يمنع ذلك فلا يقع كوان حصوله بعلة اخرى
والظاهر انه يجوز جعل الحكم بعليتين ^{الشعيرة} لا العقل
مع فانت وهذا يوافق مذهب الحنفية الثاني وهو
عدم العكس اما يقع في علية الوصف حيث منع تقليل
الحكم الواحد بالنوع بعليتين مختلفتين ^{بشعيرة} لانه منع
صل ذلك الحكم في صورة اخرى اما اذا لم يمنع ذلك
واما خص الاول بالواحد بالشخص ^{بشعيرة} والثاني بالنوع
الاول لا يبقى غير ذلك الحكم بعد زوال العلة والثاني ^{بشعيرة}

نوعا فذلك خطأ بما فلت منع تقليل الواحد ^{لنوع}
بعليتين مع انه ذو افراد وهو لم يقل الواحد بالشخص بعليتين
امنع مينيغي ايقال وكلها حينئذ منع تقليل الواحد
بالنوع بعليتين وذلك اي تقليل الحكم الواحد بالنوع بعليتين
جائز عند المص في العكس المصوصة للوقوع كالإلزام
واللغة ان كان الشارع نص على ان كل منة ماملة ^{الوصف} واحدة
وهي واحد نوعا والفعل العود ^{بالبعد} والردة والشمارع
على ان كل منة ماملة نحو الفل وهو حكم واحد بالنوع
لا في المستنبطة وان الحكم فيها بالظن فيمنع العقل
لا في ثبوت الحكم لاحدهما يصرفه اي يصرف الظن
عن ثبوته للوصف ^{ولا يكون} الاخر عن المجموع ^{لا يكون} والوصف ^{لا يكون}
العلة الا واحد لان الظن هو الطرف الراجح كما اذا
فقير فقيه دينها وظن انه اعطى الفقير ^{الظن} وحده امتنع
الاعطاء للفقافة او كما ما فلت قوله وذلك ان كان اشارة
الى تقليل الواحد بالنوع كما هو الظاهر وعليه الشارحون
ولا يميز الدليل لان الظن بان هذا الاعطاء للفقير ^{الظن} لا يصرف

عشرون عطاء آخر للقائه أو لمّا وراكا ^{بعليل} اشارة الى
 الواحد بالسخن فلا يصح التمثيل بقوله كالاباء والمعا
 وابصر قوله لا في المستنبط ثم اذ لا يمنع ان يقضى ان الكيل
 والطعن فيهما مستفردا او مجتمعا لانه لا صار ^{المبطل}
 الثالث للعلية الكثير وهو عدم نائرا ^{الجزء} من
 التقض المركب وتقض ^{الجزء} الثاني ان يكون احد ^{الجزء}
 ملغى والاخر منقوضا كقوله في وجوب اداء صلوة ^{الجزء}
 صلوة اخوف و صلوة ^{الجزء} بوجوب قضاءها اجماعا ^{الجزء} لو تركت
 فيجب ادائها كصلوة الاخص واعترض عليه قيل
 خصوصية الصلوة ملغى لا ^{الجزء} كذا ^{الجزء} لانه لا يجب
 لو حوب قضائه واداك ^{الجزء} خصوصية الصلوة ملغى
 يبقى كونه عارفا ^{الجزء} بوجوب قضاؤها وهو منقوض
 بصوم الحائض ^{الجزء} لانه يجب قضاؤها ولا يجب ادائها
 قلت ودد عليه ما مر انه لا يكون للجموع ما ليس ^{الجزء}
 المبطل الرابع القلب وهو بان يربط حكم هو خلاف
 قول المستدل على علية اي علية المستدل كما قال الحكم

الحالة

المخالف باصله اي اصل المستدل وهو اي حاصل القلب
 اما في مذهب اي مذهب المستدل صريحا كقوله
 اي احقية المسح ركن في الوضوء ولا يكفي فيه اقل ما يبتلى
 عليه الاسم كالوجه فنقول المسح ركن منه ولا يقدر
 بالبرج كالوجه فقد بقي مذهب المستدل فيلزم في
 ضمنا كقوله في احقية بيع الشيء الغايبي وقت
 البيع عقد معاوضة فيصح مع اجهل الغرض كالشكاح
 للماء الغائبة فنقول انه عقد معاوضة ولا يثبت فيه خيار
 الرؤية كالشكاح فثبت خيار الرؤية في بيع الغايبي لزم
 لصحة وانفاؤه بارم في صحة وان لم يصرح به ومنه
 اي وما بقي مذهب المستدل فيمنافاة المساواة
 ويسمي احقية عكسا كقوله في احقية الكرم
 مالك المظلة كاف في بيع طلاقة كالحال فنقول
 مالك كاف في بيع طلاقة كالحال فان ثبت التسوية بينهما
 فاما ان يكون في الوقوع وهو بطل اجماعا او في عدمه وهو
 او ثبات مذهب المعترض عطف على ما في مذهب المستدل

فيستوي من اقراره بالطلاقة
 وانقاعه اياه كالحال

مقصود القالب اثبات مذهب نفسه وان لم ينع
 نفى مذهب المستدل كقولهم بعض الحفنة الاعتكاف
لبن مخصوص ولا يكون احد فريضة اي وعر عبادة اخرى
 كالصوم ومثلا ودك كالوقوف بجرفة فانه لبن مخصوص
 ولا يكون عبادة لا بضميمة الطواف فقول الاعتكاف
لبن مخصوص ولا لبن طرفيه الصوم كالوقوف بجرفة
 وان قيل القليل لحق لانه شرط فيه اتحاد اصل المستدل
 والقالب مع الاختلاف في الحكم وان لم يتنا الحكم المستدل
 مقصود القالب وان تنا بالمبرم اجتماع الحكم المستدل
 في اصل والتنا في لا الحكم في اصل واحد فقط
 ان الحكمين غير متنا في في الاصل الانزلي ان الوقوف
 لم يجمع فيه لا ان الصوم لبن طرفيه والله البحر
 عبادة واللنا في ما قوله محصل مقصود القالب
فلما التنا في بين الحكمين انما حصل في الفرع بفرض
الاجماع اي بدليل من فصل دل على عدم اجتماعها
 في الفرع وهو عروض الاجماع الدال عليه لان الاد

احصاه

230
 اجتهاد البعض الى احد الحكمين واجتهاد بعض الآخر الى
 الآخر فيكون ذلك اجماعا منهم على عدم اجتماع الحكمين
 في الفرع وبه يحصل مقصود القالب في بعض النسخ وهو
 بفرض الاجتماع بمعنى انما ينص في النفا في الفرع بسبب
 اجتماع القولين المتساويين فيه لكرا ذا البر في الفرع
 الا احد الحكمين في الواقع لم يجمع المتساويان في الفرع ولا
 الاصل تقريبه القلب معارضة لصد في غير يفها عليه
 تسليم دليل الحكم وامانة دليل اخر على خطا ومقتضاة
 الا ان علة المعارضة الخالص واصلها يكون مغايرة للعلة
 المستدلة واصلها في القليل يكونان متحد بين المبطل
 الحكمين للعلة القول بالموجب وهو تسليم مقتضى
 قول المستدل مع نفا والخلاف ومقتضى قوله ما يلزم عليه
 وهذا النوع والا يصل اليق في حان النفي تارة وفي حان النسبة
 اخرى مثاله في النفي ان يقول نحو بعض المتساويين في الفرع
 القضاء في القتل بالتفريق بالتفاوت في الوسيلة اي في القتل
 القتل لا يجمع القصاص فما ساع على التفاوت في القتل

يعنى افراد المقتولين كالشباب والشيوخ العالم والحاج
 فانه لا يمنع وجوب القصاص انفاوا فيقول الحق في هذا
مسلم ولكن لا يمنع وجوب القصاص بعد ذلك لا يمنع غيره
 في الموانع فان عدم مانعية التفاوت لا يستلزم عدم الممانعة
 مطلقا بل يوجب ان الموجب لوجوب القصاص هو
 ازهاق الروح بغير احوال في النفس بالثقل ولا مانع فيه
 غيره اى غير التفاوت في الوسيلة لكن انما يفرق بالانقطاع
 في الاستدلال لانه ظهرا لم يكن صادرا تمام الدليل
 حيث لم يذكر او لا ان الموجب ازهاق الروح والامانع
 ومثاله في التنوب لقوله يعنى احصية الخيل حيوان
 ليس بانواع عليه فحب الزكوة فيه كالابل فنقول هذا
مسلم في زكوة خيل التجارة لكون اخلاقه في السواكن
 ولا يلزم ما ذكرتم الا ثبات مطلق الزكوة لا اثبات جميع
 المبطل السادس الفرق وهو جعل تعين الاصل اى
 خصوصية علة الحكم او جعل خصوصية الفرع مانعا
 مشوب الحكم والاول اى جعل تعين الاصل علة انما يؤثر

في دفع العلة حيث اى اذا لم يجز الدليل بعلة من محلهتين
 فانه من منع تغليبها غير هاوان جاز الدليل بعلة من كيد
 نحو ان يكون الحكم معللا بخصوصية الاصل وبغيره
 والثانى اى جعل خصوصية الفرع مانعا لها يؤثر في الحكم
 عند جعل النقيض مع المانع فادعاهما عند جعل
 فادعاهما فيفسد العلية الطرف الثالث في اقسام العلة
 اما محله اى محل الحكم فتفصل حصة اخرى يكونه خيرا
 او جرة اى جزء المحل كعسل اثبات خبار البروق في
 الغائب يكونه عقد معاوضة وان عقد المعاوضة جزء
 المدعى ومحل الحكم وان البيع هو عقد معاوضة من المالكين
 بالتراضي وخارج عنه اى عن المحل وذلك خارج اما
 عقلى حقيقى كتفصيل ربوثة البر يكونه مطعوما او فسادا
 كعسل عدم وقوع طلا والمكره بعدم التراضي او شرعى
 عطف على عقلى كتفصيل حوائر رهن المشاع بخواتم
 او لغوي كتفصيل حصة النيب يكونه مسمى بالخرق
 علماء ما صنف وهو ما يتجاوز المنصوص وقاصرة وهو

علة الحكم

ما لا يتجاوز كعيل حصة الربوا في التقديرات ^{بالتقنية}
 وعلى التقادير العلة اما بسبب ^ط كالاصل المذكورة او
 كعيل حواشي الفلاس يكون بيعا لاهل وكونه ^{فقا}
 في المحل لا يعمل بالمحل لان محل الحكم قابل له ^{في غيره} وقد عرفت
 ان المقابل لا يفعل اي يؤثر فيما يقبله فلنا لانم ^{لان} المقابل
 وما استند له فترتف كايين في موضعه ومع هذا
 فالعلمية الشرعية هي المرف لا المؤثر ولا يلزم كون
 السق قابل لفاعل لا يعمل بالحكم جمع ^ط الحكمة الغير المضبوطة
 كالمصالح والمفاسد اي ما يجلب مصلحة او يدفع ^{مفسدة}
 وهو قول الحنفية لكنه لا يعرف وجود العلة احاصلة
 في الاصل حاصل في الفرع وفي بعض النسخ ^ط لانه لا يعلم
 وجود القدر حاصل في الاصل في الفرع يعني لا يتحقق
 في الفرع العلم بوجود المقدار الذي هو علة لثبوت
 حكم الاصل لعدم انضباطه وعدم نشأته من جهة ^{مطلوب}
 المشتقة مثلا ليس بعلة للقصر ولا لتحقيق القصر في
 الحكمين والجلاذين ولا يمكن تقديرهما بقدر ^{لما}

بالعلم

بالغني والفقير والحداثة والكبر والسقم والصحة سهلا
 وجبلا وكذا وبهذا الى غير ذلك ^م واد لم يعلم المقدار الذي
 هو العلة عدل عن الحكمة الغير المنضبطة الى وصف ظاهر
 واصبف الحكم اليه وهو السفر او امانة المظنة مقام المنطق
 واحاب المص ^ط هذا الاستدلال بقولنا فلنا الولد كمن
 النفل بالحكم الغير المضبوطة كالمسقة مثلا لم يكن
 النفل بالوصف المستعمل عليها كالمسقة ^{السفر} اصل لان
 اما جعل علة لاستعماله على المشتقة فاذا لم يصلح ما هو
 لاجله ينبغي ان لا يصلح هو لكنه يصلح بخور الحكم ^{هذا} الص
 تمام اجواب عن استدلال الحنفية بمرشع في الدليل
 على حواشي النفل بعمر المنضبط بقوله فاذا حصل ط
 ان الحكم في الاصل لمصلحة وقد وجد تلك المصلحة في الفرع
 يحصل ط الحكم فيه لان ط منبوع ^{استدلال} فلما اجواب عن
 الحنفية بعمر مرفق لا نالهم جعل الوصف علة له ^{مستظا} لكونه
 على المصلحة الثبوتية بل الله مظنة لها ولهذا ^{ليكن} الوفرض سفر
 مشتقة بخور القصر منه سلمنا ان لا يلزم ^{بالعلم} امساع النفل بالغير

المصط امتناعه بالمصط لا للمعتبر صلاحية المعبر
اليه للعينة المعدوعة وما الدليل على جواز التعديل
المصط تذكر ذلك لانه لا راع انه اذا قل ان العينة هذا القدر
المصلحة وعلم وجوده في الفرع حصل طحاكم ^{لكن الكلام}
في تحقيق طحاكم في هذا القدر وحقق وجوده في الفرع
وانتم ما دلتم على حصولها ونحن بيننا الامتناع ^{الاضطراب}
ولا يثبت مدعائكم ثم ان العمل بالنفي جائز عند السامعة
غير جار عند الحفنة لان عدم الشيء وما ليس ^{لا يصلح}
للاحكام الشرعية ولا عدم الوصف لا ينافي وجوده
يثبت الحكم الا ان يثبت له علة واحدة فقط كقولهم ^{الله}
في ولد الغضب ان غير مضمون لانه لم يوصف ^{الكشف}
وذكر المصدر ليس صديقين طرف الحفنة ^{لكنه}
عنه ما قال قبل عدم لا يعمل به لان الامداد لا يميز
والا لعله ان يكون متميزا ويصير لو كان عدم علة
على المجتهدين سترها الى العلم ليميز الذي هو صالح
للعينة عما هو ليس بصالح لها لكن ليس على المجتهدين سترها

اي ستر الامداد اجماعا لا يكون عدم علة قلنا في الجواب
الاول انهم ان الامداد لا يميز اذ ذن الامداد المضافة
وان عدم الامداد متميز ^{لست} عدم المذموم لان عدم الامداد
المذموم دور للعكس وازدادت بها الامداد الصفة ^{لكن ليس}
الكلام فيه وفي الجواب عن الثاني ان الامداد المجتهدين
ستجرا الاوصاف مطلقا بل انما يجب عليه ستر الاوصاف
واما سقوط المحمدي ستر الامداد لعدم شأنها ^{العلم}
صالحها للعينة ثم اختلفوا في جعل الحكم السري بالحكم
والص على انه جائز كما هو مذهب الحفنة لان السامعة
في الحكم السري حصل طحاكم وقيل لا يجوز لان الحكم
الذي فرض انه يحمل ان يكون مفعلا على الحكم الذي جعل
ومحتمل ان يكون متأخرا عنه ويحمل ان يكون مقارنا وانما
حور التعديل بالحكم المقارن لا بالمقدم ^{المعقول}
ع العلة ولا بالمتأخر لامتناع تأخر العلة عن المعلول وهو
اي بعدد المعارفة احد المقادير الثلاثة ومفعول واحد ^{المتأخر}
مفعول واحد معين يكون تفديده علة من جوعا قلنا ان

ساء في العلية بل يقول وكونه التغلغل بالمتأخر لا يضر
والتأخر لا يضر يعرف المتقدم كالعالم للصانع المرغوب
 ان يقال لا تخم ان المتقدم ايضاً يصلح للعلية واما الذي
 ان لو لم يكن تخلف العلول عنه لما منع السيد ولا يتعدى
 عنه فان الخلف لما منع اعلية صور وما صور من العلية
 المتقدم بالزمان لا يصور العلية فلا يبعد ان يقال
 ان عند المتقدم بالزمان لا ينصور العلية اذا كان هناك
والحكمة لا يمكن ان الفاصرة اي العلة التي لا يتعدى
والحكمة المستبظة واما المنصوصة مخوارة فاما
 الحكمة لا ان الحكم في الاصل ثابت بالنقض وليس الى العبد
 بيان لبيان احكام الله به وانما كون التعديل لا المشارة
 بالاعتبار كان اذ في منه يبين لبيان الاحكام التي
ففي الملية بالقاصرة على الامتناع وايضاً بما يجوز
 بالعلة المعدية للفقهاء لقائلة تفقه وهي معرفة حكم القوم
 اذ غيرها بالنسبة الى الفقيه عتق وكان حوز بالقاصرة
لعدم القادة الفقهية فلما مع فكان وافقه اعل الصلحة

فائدة ان هذا لا يصير التقوس المقبوله اميل وفي الشقة
 هذا ليس بشئ اذ القاية الفقهية ما يكون له تغلغل بالمتأخر
 اليه فشرعه الايمان وزيادة الاطمينان والاطلاع على حكم
 كذلك وان اريد المسئلة الفقهية بل ان التعديل للكون لا
 لاجلها كوانه يكون لقادة اخرى صولقة بالشرع ولا
 العتق بل بخلاف الثاني لكن الكلام في تغلغل الفقه والتأخر
 الحكم بالنسبة اليه حسب هو فقهه عتق ولنا ان الحكم
 وينبغي ان يتغلغل بالفقه حسب هو فقهه ما هو غير ان الحكم
 ولنا على حوز التغلغل بالقاصرة ان التقدية توفقت على العلة
 ولو توفقت هي عليها اي على العلية كما عتق نزع الدوس
 ولذا لم يتوقف العلية على العدة صحة العلة وان لم يكن
 ملك المعدية وتوفقة على التعديل لكن التغلغل لم يتوقف على
 بل على العلم بان هذا الوصف حاصل في عمر مورد المصل
 الحابري هو توفقة معينة ولا دور ثم قال والصواب ان تقوى
 في السند لال ان المجتهد اذا عتق على طنه ان العلة هي
 فقد حصل له ظن ان الحكم انما هو لا جليها وهو المعنى بصحة

234
 ليست الا لبيان الحكم
 وفي التلويح ان اريد بالقاية
 الفقهية بصحة

فلو كان هو المعنى بصفة التقليل من نوع بل هو الحكم
 فان هذا علة لذلك لا مجرد النظر بعليته وانما هو ^{مختار} ^{مختار}
 انه حيث لا يجوز ولا يقال المطلق انه حيث لا يجوز ^{لا يجوز} ^{لا يجوز}
 الغير والتقليل فعل اختيارى ولو كان هو طر ^{مختار} ^{مختار}
 محل النزاع ثم انفق كصفة والسماوية على جوار ^{التقليل} ^{التقليل}
 بالمركب ^{المركب} ^{المركب} من اجزاء منفردة لجوار ان يدل عليه النص او
 وصل الجوز لانه لو علم بالمركب ^{المركب} ^{المركب} فلو انفي جزء ^{المركب} ^{المركب}
 انفي العلية ^{المركب} ^{المركب} من ضرورة اسفا وصف العلية ^{المركب} ^{المركب}
 الموصوف وهو المركب واسفا المركب ^{المركب} ^{المركب} اسفا جزع
 اذا انفي جزء ^{المركب} ^{المركب} آخر المركب في اللمنية العلية بل ^{المركب} ^{المركب}
 ع العلة لا اسفا كل جزء ^{المركب} ^{المركب} المركب كان علة لا اسفا ^{المركب} ^{المركب}
 ولا اسفا وعليته ايضاً ^{المركب} ^{المركب} ولا اسفا في اجزاء ^{المركب} ^{المركب} الثاني ^{المركب} ^{المركب}
 فقد خالف العلول ^{المركب} ^{المركب} وعليته وانفتت ^{المركب} ^{المركب} على اسفا ^{المركب} ^{المركب}
 يلزم بحصول ^{المركب} ^{المركب} السفاية من اسفا ^{المركب} ^{المركب} اجزاء ^{المركب} ^{المركب}
 ان العليل ^{المركب} ^{المركب} المركب ^{المركب} ^{المركب} يلزم احد ^{المركب} ^{المركب} المحالين ^{المركب} ^{المركب}
 فلو كان هو المعنى بصفة التقليل من نوع بل هو الحكم

علة لا اسفا المركب
 لكن انتفاء جزء الثاني ليس
 انتفاء جزء ^{المركب} ^{المركب} هو جزء ^{المركب} ^{المركب} المركب

لان

لان المركب ^{المركب} ^{المركب} ليس ^{المركب} ^{المركب} مركباً ^{المركب} ^{المركب} حين انتفى ^{المركب} ^{المركب} اجزاء ^{المركب} ^{المركب} الاولى ^{المركب} ^{المركب}
 وانتفاء ما ذكرتم واجاب ^{المركب} ^{المركب} المص ^{المركب} ^{المركب} استند ^{المركب} ^{المركب} لا ^{المركب} ^{المركب}
 فلنا العلية ^{المركب} ^{المركب} صفة ^{المركب} ^{المركب} عدمية ^{المركب} ^{المركب} اد لو كانت ^{المركب} ^{المركب} حودية ^{المركب} ^{المركب} لا ^{المركب} ^{المركب}
 الى محل يقوم به لكونها عارضة ^{المركب} ^{المركب} لان العلة ^{المركب} ^{المركب} فيكون ^{المركب} ^{المركب}
 فعلية ^{المركب} ^{المركب} تلك العلة ^{المركب} ^{المركب} ايضاً ^{المركب} ^{المركب} عارضة ^{المركب} ^{المركب} يحتاج ^{المركب} ^{المركب} الى علة ^{المركب} ^{المركب} اخرى ^{المركب} ^{المركب}
 التسلسل ^{المركب} ^{المركب} واد كان ^{المركب} ^{المركب} عدمية ^{المركب} ^{المركب} كان ^{المركب} ^{المركب} انتفاؤها ^{المركب} ^{المركب} وحودية ^{المركب} ^{المركب} بالوجوب
 كون ^{المركب} ^{المركب} احد ^{المركب} ^{المركب} التفضي ^{المركب} ^{المركب} وجود ^{المركب} ^{المركب} ياب ^{المركب} ^{المركب} لا ^{المركب} ^{المركب} يجوز ^{المركب} ^{المركب} ان يكون ^{المركب} ^{المركب} عدم ^{المركب} ^{المركب}
 علة ^{المركب} ^{المركب} لان ^{المركب} ^{المركب} الامور ^{المركب} ^{المركب} العدمية ^{المركب} ^{المركب} لا يكون ^{المركب} ^{المركب} علة ^{المركب} ^{المركب} للامور ^{المركب} ^{المركب} الوجودية
 فلا يلزم ^{المركب} ^{المركب} ذلك ^{المركب} ^{المركب} وههنا ^{المركب} ^{المركب} اي ^{المركب} ^{المركب} في ^{المركب} ^{المركب} صا ^{المركب} ^{المركب} خات ^{المركب} ^{المركب} العلة ^{المركب} ^{المركب} مسائل ^{المركب} ^{المركب} الاولى
 يستدل ^{المركب} ^{المركب} بوجود ^{المركب} ^{المركب} العلة ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} الحكم ^{المركب} ^{المركب} كالاستدلال ^{المركب} ^{المركب} بالقتل ^{المركب} ^{المركب}
 على وجوب ^{المركب} ^{المركب} القصاص ^{المركب} ^{المركب} بعليتها ^{المركب} ^{المركب} اي ^{المركب} ^{المركب} لا يمكن ^{المركب} ^{المركب} الاستدلال
 بعليته ^{المركب} ^{المركب} العلة ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} الحكم ^{المركب} ^{المركب} لانها ^{المركب} ^{المركب} اي ^{المركب} ^{المركب} العلية ^{المركب} ^{المركب} نسبية ^{المركب} ^{المركب} من ^{المركب} ^{المركب} العلة ^{المركب} ^{المركب} والحكم ^{المركب} ^{المركب}
 يتوقف ^{المركب} ^{المركب} عليه ^{المركب} ^{المركب} اي ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} الحكم ^{المركب} ^{المركب} توقف ^{المركب} ^{المركب} النسبة ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} النسبة ^{المركب} ^{المركب}
 الحكم ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} العلة ^{المركب} ^{المركب} يلزم ^{المركب} ^{المركب} الدور ^{المركب} ^{المركب} فلت ^{المركب} ^{المركب} ان ^{المركب} ^{المركب} دور ^{المركب} ^{المركب} تقدم ^{المركب} ^{المركب} بل ^{المركب} ^{المركب}
 كما ^{المركب} ^{المركب} في ^{المركب} ^{المركب} العلة ^{المركب} ^{المركب} والحكم ^{المركب} ^{المركب} بحيث ^{المركب} ^{المركب} لا ^{المركب} ^{المركب} يكون ^{المركب} ^{المركب} احدهما ^{المركب} ^{المركب} دون ^{المركب} ^{المركب} الاخر ^{المركب} ^{المركب}
 النسبة ^{المركب} ^{المركب} يتوقف ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} ذات ^{المركب} ^{المركب} النسبة ^{المركب} ^{المركب} على ^{المركب} ^{المركب} النسبة ^{المركب} ^{المركب}

مستثنى من الاستدلال لا محسب الذات فلا دور وادبر الكلام في
 ويمكن الاستدلال بالمسوق عليه كاستدلال العالم
 على الصانع المسئلة الثانية التفعل اي يحلل عدم
بالمانع لا يتوقف على وجود المقتضي اذ الحكم خلافا
 لانه اي المانع اذا اثر في منع الحكم مع وجود
 فلو ان اي يدون المقتضي او في ان يؤثر في المنع لانه ان
 ومن المانع حاد في مناهج وعدم الحكم ان لم يستمر
 قبل المنع ولا يستند لعدم المستمر الى الحاد لان
 احادته لا يؤثر في الاذي بلنا المانع مع عدم الحكم
 لا يؤثر فيه واحادته غير فالتالي كالعالم للصانع
الثالثة لا يتوسط في التفعل الانها والمعطل السبب
 على وجود العلة في الاصل بل يكفي انتفاض الدليل عليه
 اي على وجود العلة لانه ممكن ان يحاذي الفرع بالاصل
 وهو الغرض المسئلة الرابعة الشيء اي الوصف
 مانعا من يدع الحكم ولا يرفع كالعلة برفع النكاح الذي
 مع الاخي ولا يرفع النكاح السابق لانه يرفع بالطلا

236
 او الموت او يرفع كالطلاق يرفع النكاح ولا يشترط
 لان النكاح اللاحق يرفع بالعدة لانه او يرفع ويرفع كالنكاح
 فانه يرفع النكاح السابق ويرفع النكاح اللاحق المسئلة
الحامسة العدة ويحلل بها حكم واحد وكذا الحكم غير
 كما يحفل للموجب لحرمة الصلوة ومسل المصحف
 كما ان ضدان ولكن بشرط متضادين كالزنا
 للرجم والجلد بشرط الاحصان وعدمه وانما قلنا
 متضادين اذ لو كانا مفصية للضدين بشرط او
 واحد يلزم اجتماع الضدين ولو كانا مفصية لهما احكام
 غير متضادين وعند حصول ذلك يترك الشرطان
 بلزم اجتماع الضدين وان لم يحصل شيء منهما لم يكن العلة
 وان حصل احدهما لم يلزم الرجوع عن مرجع فيلزم
 لان المجموع الوصف مع الشرط علة لاحد المضاد
 وهو علة للضد الاخر اذ عليه الوصف مع الشرط
 مكون هناك علان الحكم وهو غير المتنازع بل المتنازع
 اقتضت الاستدلال بالرجم الى الزيادة من الاحصان

التخصيص على العلة بأن صرح الشارع مثلا في العلة
في رخصة العرايا هذا الشيء في جوارها عليه والجماع
على الفعل أي يكون الأصل المخالف لأصول معلوك
بالإجماع مطلقا سواء اتفقوا على تعيين العلة فيه أو
في علة أي يكون المسائل المطلة لا يعقل حكمته وموافقه
أصولا أخرى إن كان مخالف لأصول ينبغي أن يكون موافقا
لأصول آخر في جوارها عليه وكو عند المصنف
أنه يطلب الترخيص بينه وبين غيره أي بين القياس على هذا
ومن القياس على سائر الأصول ويجعل بالتزاحم
وغيره عثمان النبي في الأصل قيام ما يدل على جوارها القياس
عليه فلا يجوز القياس عليه حتى يقوم الدليل على جوارها القياس
عليه خصوصا بشرط البشرع المبيح في الأصل أحد الأصول
أما الإجماع عليه أي على كون الأصل معلا والتخصيص
على غير تلك العلة فالأصل وضعها أي ضعف
والمشايخي ظاهر لأن عموم واعتبر ما يفهم ما وما الفرع
بشرط وجود العلة فيه لا تفاوت للمعاونة

عدم

عدم الاستراك في العلة وسرط العلم به أي بشرط
أن يكون وجود العلة في الفرع معلوما أو كفى الظن
بشرط الدليل على حكمه أجمالا بشرط إيهاشم الدليل حكم
قبل القياس أجمالا أو القياس يقتضيه كما أن الإجماع يدل على
في الجملة تفاسيه فصهم على أن لا يكون في جهة الأخوة
بعضهم على الآخر في المقاسمة مع الأخوة وربما كل من
بالظن بعلة الوصف يحصل بينهما أي الشرطان
منهما تنبيه يستعمل القياس السري على وجه التلازم
المطابق لثبات حكمه أو نفسه في الشرط فجعل حكم الأصل
ملزما ما حكم الفرع ويجعل القياس الشرعي بيانا للملزم
وفي النفي جعل بقية أي بعض حكم الأصل الذي السقيض
بعد ثبات الملازمة من المقتضين بالقياس السري
حتى يلزم إسعاء الملازم وهو حكم الأصل إسعاء الملزما
وهو بعض حكم الفرع ويثبت حكم الفرع أما نظري
بهم من قول السادة في ثبات وجوب الزكاة في مال
لما وجبت الزكاة في مال البالغ المستتر بنية ومن مال الصبي

بعضه

عن السند لانه منع عموم النفع وذكر نفع الاستدلال على
 سبيل السند والحوار عنه لا يثبت العموم وانما الاستدلال
 بالنفس وان كان ممكنا لكل مكلف لكن حوزا لا يثبت لبعض
 هذا الموقوف ونثبت شرعا من المحلوقات فلم يقل ان نفع
 حاصل لكل مكلف انما لا يلزم ما كان الشيء حصوله او
 ما يحصل للاستدلال بالعالم الكبير على كل ابدته فلا يحصل
 للعالم الا صغر كخلق السموات والارض اكبر خلقها
 ولا يصح مطلقا قوله نفع الاستدلال حاصل لنفسه
 الثاني الادلة المقبولة عند الاستصحاب وهو الحكم
 بانتفاء امر كان في الزمان الاول وهو حجة عند السانفي
 رحمه الله تعالى والمزين والصير في خلاف الحجة والمكان
 ولا خلاف ان الاستصحاب حجة عند القطع بانعدام
 اما بالنقض كونه من اول اجدهما اوحى الي مجرما او بالاجماع
 كبقاء احكام الشريعة ولا خلاف انه حجة في الدفع والحل
 سيما اذا لم يكن دليل على سائر البقا سوى سابقة الوجود
 لانه هل يصلح لاثبات الحكم لا ولا اثباته بالوضوح والبيح

وخو

ونحوها فانما يوجب حكما عندنا الى زمان ظهور الاجماع
 فيكون البقاء بالدليل وكلامنا في الدليل على البقاء
 المقنود استند الحجة بان بقاء الشيء غير وجوده
 لان البقاء عبارة عن استمرار الوجود في الزمان فلا
 بعد حدوثه وما يكون الشيء وجبا لحدوثه فلا
 استمراره وما يدل على حدوث الحكم لا يدل على بقاءه
 كذا في السفيح وذكر في الشلوح ان المراد عدم الدلالة
 القطع ولا نزاع وانما يريد بطروا الظن جنوع ودعوى
 والصحة في محل النزاع غير مستوعبة فلا
 بدلية تقيضه ولست حاصل كلام الحجة ان حجة
 منعته بالاصل وانما يكون حجة ان يكون عليه دليل وهو
 فهو المانع من الدلالة القطعية فهو له جنوع فلا
 ان الدلالة محصورة في الشك المسهونة ولم يدع الحكم
 تقيضه فدعوى ظهور ان الدلالة باطلها غير مستبعد
 ثم قال واصل الذي ان موجب الحكم يدل على البقاء بل
 ان استمرار الوجود مع عدم طر المانع يدل على البقاء فلا

البقاء فلت هم منعون اداة الظن بكف يلزم عليهم
 الكاذب عندهم بكيف يدعون ان حصة المفقود ^{عينة} ^{صديق}
 خمس سنين مضمونة وان اذعنتم ظهور هذا الظن
 لان عليهم ما قدم اردعوى الظهور في محل النزاع ^{بمستحق}
 خصوصا فيما يدعى اخم بداهة بغيره لنا على الال
 حجة انما ثبت في الزمان الاول ولم يظهر في زمانه ^{بمستحق}
 بوجه خمسة الاول ما قاله ولو كان ذلك اى طر البقاء لما اقرر ^{المعجزة}
 المتيقنة ^{بمستحق} لوقوفها على استمرار العادة فيبقى انشفا
 الفروع ^{بمستحق} في الغزاة وامثالها اما كاي عينة جارة لظن بقاء
 الفروع ^{بمستحق} في الغزاة على ما كان حتى اذا وجدت خلقت ما كان
 صار عيناها في العادة معلما ان ظن بقاء ما كان فاسا
 ان يقرر المعجزة موقوف على استمرار العادة بل على وقوع ^{الحادث}
 عقيب الدعوى ^{بمستحق} فلا يمكن ان يستمر العادة في حيا وادع
 بهبوب الريح ووب سكونه او سكونه في وقت بهبوبه ^{بمستحق}
 المعجزة على انه يلزم ^{بمستحق} ظن بقاء ما لم يبق بقاء ^{بمستحق}
 العالم كغير الغزاة ظن بقاء ما يرفع بقاءه ^{بمستحق} كل يوم عينة

كس

241
 كسوة المفقود دون الثاني ما قال ولم يثبت عطف على
 لما اقررت يعني لو كان ظن بقاء الثاني لم يثبت ^{بمستحق} احكام السر
 الثانية في عهدك ^{بمستحق} علته لان ثوبها موقوف على الظن بالقطع ^{بمستحق}
 ولو كان هذا الظن لم يثبت احكام ^{بمستحق} كحوار الشئ ولنا هذا
 بانعدام المعين ^{بمستحق} والله لا نشخ بعد الرسول اجماعا ولو كان ^{بمستحق}
 علته لم يبلغ البيا لانه معصوم ^{بمستحق} كتمان الوجي ^{بمستحق} في المتن
 الثالث ما قال وكان الشك في الطلاق كالتشك في النكاح
 يعني ان الشك هل نكح ام لا وانه لا يحل له وطئها واذ ^{بمستحق}
 في الطلاق يحل وليس كذلك الا بظن بقاء ما كان على ما كان ^{بمستحق}
 ولا يتردد ايوان هذه العقود ليست حكما متدا ^{بمستحق}
 المتأني بالاجماع الرابع ما قال ولا يلقي عطف ^{بمستحق} حسبي ^{بمستحق}
 على قوله ولو كان ذلك كانه ^{بمستحق} والانه لو كان كذلك كان كذا ان البيا
 يعني ان ظن النكاح راجح على ظن الفناء لان الباقي يستغنى عن
 سبب ^{بمستحق} جديد او عسر ^{بمستحق} جديد لان الباقي اما وجد بعد علته
 الثامنة ومعها يستغنى ^{بمستحق} عن شئ آخر بل يكفي دواها اي ^{بمستحق}
 دون الحارث ^{بمستحق} والله لا يستغنى ^{بمستحق} عسر جديد ^{بمستحق} وشرط ^{بمستحق}

تكون احداث موقوفه على مقدار اكثر فيكون مرجوحا
 وكان الباقي راجحا فكونه مطمونا فلو كان الحادث ^{لا يستغنى}
 علة الوجود فذلك الباقي لا يستغنى علة النقاء ولا ^{يكون}
 ودوامه علة الوجود كخوارق يدوم علة وجوده ^{سببا}
 لكن لا يرد واما العلة ليس بجديد لا الدوام لا يكون الا ^{يحدث}
 الان منه وما نضم المتحد وهو متجدد على انه يمكن المعارضة ^{اطلاقا}
 بالباقي مرجوح لتوقفه على مقدار اكثر لا العلة فقط ^{الباقي}
 موقوف على العلة ودوامها والخامس ما قال وينقل عليه
 عطف على يستغنى عن الباقي راجح لان عدم الباقي ^{قل}
 وعدم الحادث لان الباقي دخل في الوجود وكما دخل في ^{الوجود}
 فهو من غير متناه فكذا عدمه كذا الحادث فانه غير محصور
 لصدق عدم الحادث على ما لا ينهائيه والاعدام وادكا
 عدم الحادث اكثر من راجح على عدم الباقي فكون وجود
 الباقي راجحا على وجود الحادث بحكم عكس المقيض ^{فلب}
 بل الباقي اقل من الحادث لان كل ما هو باق وهو حادث ^{الا}
 بع وصفاته وليس كل ما هو حادث باق كجمع اياها ^{الوصف}

احداث موقوفه

والاصل الى الابد وجميع الامراض وكثير الاجسام
 فبطل ما ذكرتم الثالث والدالة المصولة الاستقراء
 المطنون وهو انشار حكم كل تشويه في بعض جزئيات ^{الاستقراء}
 المقطوع وهو انشار حكم كل تشويه في جميع جزئياته ^{بالتفصيل}
 اتفاقا فمثاله اي مثال المطنون هو الاستقراء ^{بالاستقراء}
 لانه يؤدى الى الراحة وما يؤدى بالراحة يكون واجبا ^{بالاستقراء}
 فلا يكون التوتر واجبا الاستقراء الواجبات السيد للحقيقة
 انتم ان ليس في الشرع واجب الحذر دواء على الراحة ^{شئ}
 وهو فرض لا واجب وبه ما فرضه كحقيقة يعلمون ان ^{السيد}
 الواحد هذا الفرض لا يترادف به ما عندهم ولا ^{اللفظ}
 ولا يقولون امثال هذا بل هم ان يقولوا ان التوتر ^{اللفظ}
 على الراحة وهو اي الاستقراء على هذا الوجه يفيد ^{اللفظ}
 لان استنراك بعض جزئيات امر يوجب الظن باستنراك ^{اللفظ}
 احدييات فيه والعمل به اي بالظن لان قوله عليه السلام ^{اللفظ}
 بالظاهر والعلم بالظن الظاهر الرابع الدالة المقبولة
 بالظن لا الظاهر في رضى الله عنه باقل ما قيل في الاعمال

اذ لم يجد ليلساوه كما قال السامعي دية الكفاي ^{الثالث}
 اي دية المسلم ^{وهو} ولا حلف فيه ^{وهو} فقد قيل دية ^{المسلم} ^{الكل}
 وهو قول السامعي ^{وهو} وقد قيل دية النصف ^{وهو} دية المسلم ^{الكل}
 ما لم ^{وهو} وقد قيل الكل ^{اي} كل دية المسلم ^{وهو} وهو قول ^{الكل} ^{الكل} ^{الكل}
 والسامعي اخذ الاول وهو ^{الثالث} بناء على ^{الاجماع} على هذا
 والبراه الاصلية فاما يبقى النصف ^{والكل} ^{ويثبت} ^{الثالث} ^{الكتاب}
^{مقتضى} ^{انه} ^{قال} ^{الكل} ^{المسلم} ^{لان} ^{لو} ^{ثبت} ^{عنده} ^{دليل}
 والسنة لا يأخذ هذا الدليل كما يذهب ^{ابو} ^{حنيفة} ^{رحمه} ^{الله}
 قوله عليه السلام دية كل ذي عهد في عهده ^{الفديان} ^{وحيث} ^{ما} ^{كان}
 قوله عليه السلام عقول الكافر نصف ^{عقل} ^{المسلم} ^{ولما} ^{كان} ^ص ^{ان} ^{اخر} ^{الكل}
 منساقطين واخذ الاول ^{حيث} ^{لا} ^{يكون} ^{عنده} ^{في} ^{هذا} ^{الدين} ^{ان}
 اشهر حارواه ما لم ^{يكن} ^{عالم} ^{بالدليل} ^{عنده} ^{الحكمة} ^{وان} ^{يقل}
 يجب الاكثر ^{في} ^{ينبغي} ^{ارجح} ^{الكل} ^{ما} ^{يقل} ^{في} ^{وجوب} ^{الدين} ^{للتيقن}
 الخلاص عما ينشأ ^{الدين} ^{فلما} ^{ان} ^{الاكثر} ^{وما} ^{يجب}
 حيث ^{ينبغي} ^{المتنفل} ^{اي} ^{شغل} ^{الدين} ^{به} ^{والدليل} ^{على} ^{الثالث}
 ما لم ^{يتيقن} ^{شغل} ^{الدين} ^{لا} ^{يجب} ^{الخاص} ^{بالدليل} ^{المقبول}

243 ^{نوعه}
 المناسب ^{الموسل} وهو ما يعلم اعتنا ^{السامعي} ^{عند} ^{خبره}
 في جنس الحكم ^{او} ^{نوعه} ^{واسبق} ^{انه} ^{لا} ^{يعتد} ^{العلية} ^{فاما} ^{كان}
 عدم هذه الشروط ^{فقد} ^{قوله} ^{انه} ^{ههنا} ^{والادلة} ^{المقبولة}
 ان كان المناسبة ^{ضرورية} ^{باب} ^{حفظ} ^{الدليل}
 او النفس او العقل او النسب او المال وكانت ^{ايضا} ^{مقطعة}
 كليا ^{كثرت} ^{في} ^{الكفار} ^{الصائين} ^{بأسارى} ^{المسلمين} ^{وقطعا}
 بانا ^{اولم} ^{نزع} ^{الترس} ^{استنزلوا} ^{على} ^{قلعة} ^{المسلمين} ^{وقتلهم}
 وقتلوا ^{الترس} ^{ابعد} ^{ولو} ^{رصدنا} ^{الترس} ^{تخلص} ^{المسلمون}
 هذه الشروط ^{اعتبر} ^{المناسب} ^{الموسل} ^{اجماعا} ^{الا} ^{انه}
 الحكمة ^{وقيل} ^{الاستحسان} ^{يطرد} ^{الضرورة} ^{كما} ^{سيجي}
 والا ^{اي} ^{والدليل} ^{يوجد} ^{هذه} ^{الشروط} ^{ولا} ^{يكون} ^{مقبولا}
 كما ^{اد} ^{الم} ^{يكون} ^{ضرورة} ^{لان} ^{حاصرا} ^{نافعا} ^{لهم} ^{وقيل} ^{المسلم} ^{اد}
 ديننا ^{الم} ^{يوقوف} ^{على} ^{احد} ^{ذلك} ^{الظلمة} ^{اولم} ^{يكن} ^{وصفا} ^{لهم} ^{بما} ^{لا} ^{يوجب}
 تسلط الكفار ^{اولم} ^{نزع} ^{الترس} ^{اولم} ^{يكن} ^{كلية} ^{كالواثمة} ^{من} ^{الدين}
 على ^{العرف} ^{ام} ^{يجز} ^{طرح} ^{البعض} ^{لان} ^{نجاه} ^{الباقين} ^{للمصلحة}
 كله ^{خلاص} ^{بقا} ^{كافة} ^{المسلمين} ^{واما} ^{ما} ^{لا} ^{يوجب} ^{مطلقا}

سواء اشتغل على هذه القنود أو لا الاعتناء بجس المصالح
في مواضع أخرى الشيء نوجب ظن اعتناء أي عبار
الناس المستل ولا الصحة في الله عنه من منعوا
في قياسهم معرفة المصالح مع اعتناء هذه الشرائط
السادس أدلة عندهم فقد الدليل بعد التف اليلع
وعده مستلزم عدم الحكم لما منع كليف العقل وأنه
لو ثبت حكم مع ظهور دليل يلزم كليف العقل وعده
عدم الحكم عندهم الدليل عدم أصل الدليل عدم
فله ولأن عدم العلم بالدليل يغلب ظن عدم الدليل
والإنسان ظن جهولا قال في السلام وأنه يغلب
كل شيء نسب إلى الشفقة والغير والاحتجاج بلا دليل بال
الماب الثاني في المدونة وهي عدم المص تلك الأول
الاستحسان وأنما قال به أن وجبة وأصحابه رحمهم الله
قال في التوضيح بعض الناس يخبر وأن تقر بأن الاستحسان
وبعريفه الصحيح أنه دليل بما ل الفتا الاجلي الذي يسبق
إلى الأفهام وهو خج عند الأشوية بالدليل التي في حجة

244 أنتم وأنكم بعض الناس الاستحسان جهلا منهم فإن
هذه النسبة والمشاحة في الاصطلاحات والأنواع
حسب الغنى وباطل القول أنه يبيد دليل الاجلية س
بمع في مقابلة الفتا الاجلي ويجوز أن كان أقوى من
الاجلي لأنه بالا الترك المسلم والإجادة وأما بالاجماع كأن
وأما بالاصرونة كطهارة الحياض والأبار وبالفتا الاجلي
كسوء سباع الطيور فإنه يخسر في الفتا على سوء سباع البيها
ثم ظاهر استحسان أن الفتا على أدخل فيه ظاهر وأن
إلى تفسير أنه الفاصد فقال وفسر بأنه دليل ينقدح في ق
نفس المجتهد ويقتصر عنه أي بنيانه عبارته أي عما
المجتهد فإن هذا التفسير بأنه لا يبدو ظهور أي
ظهور دليل البيها بصحة الفتا وفسر الكوفي
الاستحسان بأنه قطع المسئلة عن نظائر ها أي الدليل
هو أقوى دليل النظائر فخصص إلى حسفه رحم الله
والفتا إلى الصدقة بالكوفي قال الدليل العام لوجوب النذر
انقضى أن يكون حسبه أمواله صدقة كالو نذر ببيع ماله أو أجانه

او غير ذلك لكونه مطلقا مسئلة النذر بالصدق
 اي مسئلة النذر بالبيع وغيره لا لئلا يكون له قوله
 من اموالهم صدقة فان المراد بالمال في الآية الزكوي اجماعا
 فكذلك قول الناذر واجامع ذكر الصدقة مع المال في النذر
 السيد لكونه قطع غير الزكوي عساير اموال واجامع
 الزكوي غير الزكوي وهذا مع ما فيه احتياط في قطع
 المسئلة عن ظاهرها لقطع بعض المال عن بعض
 هذا التفسير بقوله والتخصيص العام على هذا التفسير
 استحسان لانه كذلك ليس وليس ابو حنيفة رحمه الله
 متفردا بتخصيص العام وهو متفرد بالاستحسان
 ولا يصح هذا التفسير واولو احسن البصري فسر
 بانه ترك وجه وجوه الاجتهاد غير شامل في قول
 الالفاظ لا قوي اي لا دليل قوي يكون كالطاري على الاول
 فخرج بقوله غير شامل في الالفاظ التخصيص
 العام لكونه لفظا شاملا وخرج بقوله ان يكون كالطاري
 اقوى القياسيين كما اذا وقع فرع بين اصلين واحد

اقوى فانه لا يسمى استحسانا اذ البر بكونه اقوى كالطاري
 كسوء سباع الطير الواقع بين سوء سباع البهائم
 فيه العظم الظاهر واما اذا كان احدهما كالطاري فهو الاستحسان
 كحل التفاضل في العيب عند المساومة قياسا على العزل
 في التمر وان حل التفاضل في العرايا كالطاري على حرمة في
 وان الحرمة في المطعوم انما تستمر لانه رخص في العرايا
 الاحتياط فيكون كحل كالطاري بعد ذلك
 الطاري غير مقتضى الاستحسان عند حقه كما ذكرنا
 ان مسئلة سوء الطير والاستحسان عند عدم التمسك
 عندهم واعرض المص على هذا التفسير وقال ويكون حاصلا
 حصص العلة لا لا الطمع او صفي احرمه في جميع تقديراته
 وتختلف في العرايا للاحتياج وحصص العلة ليس محل
 او حنفية ولا يصح هذا التفسير واولو السيد فيكون
 النزاع في الاستحسان مع المنقح الذي يعبر عنه
 ان احاطت به لا يحقق استحسانا مختلف فيه فليست
 بالاستحسان هو ابو حنيفة رحمه الله وعلى ذلك عندك

يقابل القياس الظاهر ولا خلاف في حجية ^{سنة} عليه
 لا يجوز استخسار محقق فيه عند فهم مراده ^{فان ما روي}
 والله المنفذ الذي لا يعبر عنه ليس باسحقان عند ^{القبائل}
 الثاني الادلة المردودة عند المسامحة قول الصحابة ^{وهو حجة}
 اجماعا مما شاع بينهم فسكتوا مسلين عند القائلين
 بالاجماع السكوتي وليس حجة اجماعا مما ثبتت
 بينهم واختلفت في غيرها وقد روي قول الصحابي حجة
 سواء خالف القياس او وافقه وهو قول ^{البرقي} ^{البرقي}
 لاحتمال السماع وفضل اصابتهم في الرأي المشاهدة
 التبريل وقيل هو حجة ان خالف القياس وهو قول ^{الكرخي}
 وعائنه الحنفية كقول علي رضي الله عنه في تقدير ^{بغير تقدير}
 والنسب في اقل الحيض ثلاثة ايام وال ^{المعنى} ^{وعد}
 عمل اصحابنا مما يترك بالقياس وان روي عن ^{سنة}
 شرطا اعلام فذكرنا من مال المسلم ووزن ^{سنة} ^{سنة}
 وعهد رحمهما الله وعلى رضي الله عنه ^{المشتر}
 وحالفه الوحيه وال ^{الكتف} ^{معنى} ^{قوله}

اصحابنا انه لم يستقر مذهبهم في هذه المسئلة
 دلت ومكران فقال استقر مذهبهم على ^{البرقي}
 نقلدهم مما يترك بالقياس ^{البرقي} ^{البرقي}
 وافقوه في حكم المسئلة ^{البرقي} ^{البرقي}
 عمل اصحابنا مع استقر مذهبهم وقال السافري ^{الله}
 في قوله القدر قول الصحابي حجة ^{البرقي} ^{البرقي}
 ثم رجع وحجة الاجماع السكوتي وقال في ^{البرقي}
 صحابييا كان او لا وهو مختار ^{البرقي} ^{البرقي}
 وجوه ثلثة الاول قوله واعبر وافقه ^{البرقي}
 بوجوب الاعشار على الكل ^{البرقي} ^{البرقي}
 وسائر الحنفية لا خلاف ^{البرقي} ^{البرقي}
 البرقي ان يقول الآية ^{البرقي} ^{البرقي}
 او سنة وقول الصحابي ^{البرقي} ^{البرقي}
 كان بالسنة وهو يفيد الظن ^{البرقي} ^{البرقي}
 على حواتر حالفه ^{البرقي} ^{البرقي}
 المراعي والان ^{البرقي} ^{البرقي}

على صحابي آخر انما اختلف في انه هل هو حجة على غيره
والمختصين ولا فعلى هذا لا يجري هذا الاجماع ^{لنفع}
السيد هذا لا يضرب بالادلة ^{الاشياء} الصالحة الى ان يكون
حالة الفقه وان كان واجب الانتفاع ومذهبهم حوائج ^{محال}
كل واحد منهم محال لغيرهم ايض محال لكل واحد منهم ^{والمطلوب}
فليتخار ان مذهبهم لم يكن واجب الانتفاع بالنسبة اليهم
وواجب الانتفاع بالنسبة الى غيرهم وهذا مذهبهم ايض
واللهم حوائج محال لغيرهم ايض بالهنا ^{الاعمال}
انما المساواة بينهم وسرغهم والثالث ^{القول} فاسأل
على الاصول كالاغصاف باتفاقه لا يجوز نقل ^{الصالح}
فيها فكذا في القدرع واجماع امكان الاحتواء ^{بالاستدلال}
فليتامان الاجتهاد اما يكون فيما يردك بالبراي ولا يرد
هذا على الكرخي وسائر الحفنة واجتج ^{البر}
ومل انه قوله عليه السلام اصحابي كالحوم بابهم فندم
اهد ثم يفتي ان يكون قوله حجة فلما المراد بهم
الحاطين في قوله اهد ثم عوام الصحابة لان النبي عليه السلام

شأنهم ولا يطر في حوزة ائمتهم ^{يعوام} فلا يختص كل
خلاف الاصل على ان مشايخهم الشرايع بالشرائع
لا يختص احكم بالحاطة اذا اعتبر ^{السبب} مخصوصا
والصحيح ما قال الحفنة ان الافنداء بما خالف القبل
بالفيلد وما وافقه بان يجتهد كما اجتهدوا فانه امدا
واجتج ^{الاشياء} وطرف الحفنة وقيل ان الصالح اذا خالف القبل
بعد ما عرف ان القياس واجب فقد علم انه ائمتهم اجبر
والافنداء كالحا ^{الاشياء} لا يظن ^{الاشياء} في قوله
الحا فكذا شفاء اخبر الذي هو حجة فكون حجة فلما
رما خالف الهنا ^{الاشياء} بل طنه ^{الاشياء} دليل اي لئلا يفتي
ولم يكن في الواقع دليل لا يكون حجة فال في المسألة
واسد لان ذلك يؤدي الى سقوط رايه ^{الاشياء}
ما ليس دليلا لئلا يفتي على مساهلة ^{الاشياء} وعقلته ^{الاشياء}
المساهلة ^{الاشياء} لا يقبل ^{الاشياء} مساهلة منع المعترلة
فهو يرضى حكم الى راي النبي صلى الله عليه وسلم او العالم
او غير النبي عليه السلام ^{الاشياء} بالشرائع ^{الاشياء} احكم ^{الاشياء}

الشريعة تتبع المصلحة فلو فرض الحكم الى رايه فربما حكم بما ليس
 بمصلحة وما ليس بمصلحة لا يصير مصلحة حكمه فلا يكون حكمه
 حكما شرعيا قلنا هذا الفصل وهو الحكم تتبع المصلحة
 مجموع وان سلم ولم يجوز ان يكون احتيايا امانة المصلحة
 وكشفنا عن ما بان لا يختار الا ما فيه مصلحة فوجز بموقعه
 موسى وعمران بوجوه الاول بقوله عليه السلام بعاد التثنية
 ائنة النصر بن كارت مرعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
 الرسول بالها النصر فقال عليه السلام لو سمعتم شرا ما فعلت
 اباها وهذا يدل على ان الحكم كان مقوضا الى رايه عليه السلام
 فقتله بامر الله مع لقتله ولو سمعوا والثاني سوال الاقرع
 بن خابس في الحج حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الناس
 كتب عليكم الحج فقال الاقرع اكل عام فقال والذي نفسي بيده
 لو قلت ذلك لوجب ولو وجب ما فيه من بطلان هذا
 على ان الجواب الحج كان بمنزلة غيره وهو كقول الله صلى الله عليه وسلم
 نفيتكم عن زيارة القبور الا فرورا وها قلنا علما اي تلك
 الصور الدالة على النفوس ثبت بصوص محتملة للاسناد

ما قيل له ائنة النصر ان امره بتثنية ايها انا ووجب الحج
 اما من حج واما كل عام وحجهم زيارة الى وقت كذا يكون هذه
 الاحكام بالفضل لا يحرم بالمشيئة وبوقوع السامع رضى الله
 وهذه المسئلة حينئذ لم يتبع له دليل ولا دليلين مع
 في كساحفة المشهوره واعلمها انما لم يذكر لان
 ان نصب شرعه عليه لم يمسك الاشارة الى رايته وهو له
 وما سطوع عن الهوى ينفية وان كان مع الاساءة او غير
 فهو عين العمل بحكم الله تعالى وامتنال الامور
 وليس بحج منسبية فلا يتصور محل السراء الكتاب
 السادس في التقادير والتواحي وهو ابواب اربعة
 الباب الاول في عاقل الامار بن ابي الدرداء الضبي
 واما ذكر الامار بن الامناع النفاض بن العطاء بن
 بن احوال ان المعاد بن الامار بن في نفس المحمد
 فاما في نفس الامور الوافع وقد دفعه الكرمي وجوه
 فوجه اول ما جوزه في الحس هو حكمه عند القاض
 اي بكر الاساءة واولي على الجبابرة ايها اسم

والنشا وطعن بعض الفقهاء في جعلها بالبس الأصلية وفي
المعنى المحمديكم التفاضل في كذا اثنين المصير إلى السنة
أحاذنه لست في الكتاب ومن السنتين المصير إلى القتل
وأقوال الصحابة وعند تغذ المصير إليه يجب تقرير
وإن وقع التفاضل من أقوال الصحابة أو العباسيين لم
بالتفاضل لأنه يوجب العمل بالدليل فكان العمل بأحداهما
قلبه أولى وصغى التخيير المذكور في الكتاب أن يكون بينهما
أما الحكم فعليه أن يبين أحدهما أنه نصيب لقطع
ولو حكم القاضي بأحداهما أي أحد المنفادين حكم التخيير
مرة في حادثة لم يحكم بالأخرى مرة في مثال تلك الحالة ثم خرج
الأخرى لهوله علته لم لا يكره الله عنه لا تقض في شيء
وأحد حكمين محلفين وأما إذا حكم بأحداهما لم ينقضها
أما تقدير الاجتهاد لأنه يؤدي إلى نقض التخيير في سلسل
ويفوز مصلحة نصيب الحكم لكن أن يحكم بحلله حادثة
عند تغير الاجتهاد كالأقوال كحديث الشافعي رضي الله عنه
مسئلة إذا نقض محققا فلا موضع واحد

٢٤٩
أي في مجلس واحد أو كتاب واحد أو كان مع هؤلاء ما يدل
على أنه راجع عنده فهو مذهبهم والفتك كيدل على توقفه
في تلك المسئلة بأن يظهر له وجه رحمان ويحمل أن يكونا اجتهاديين
أي حكم المسئلة بحمل أن يكون هذا وان يكون ذلك فممكن أن
كلهما مذهبها أو مذهبها أي ويحمل أن يكونا مذهبها
وأما هو أن قل المذهبها وأما يقل عنه فوكان في مجلسين من المجتهدين
وعلم المناخر من مذهبهم المرجوع إليه والأى والآخر
مما حكى عنه القول ولم يحكم عليه إلى أحدهما وأقوال السامعي
رضي الله عنه كذلك فما علم تأخره يكون مذهبهم والأى عنه
وهي أقواله المختلفة لا يدل على بقضائه بل دليل على علو شأنه
في العلم حيث علم أنه كان متشغلا طوله بالعلم حيث وضع
في كل وقت علم والذين حيث لم ينفعه أكيا عن الرجوع إلى الباب
التام في الأحكام الكلية للتراجح مع سائر اختصاص دليله
التراجح بقونية إحدى الامارين على الأخرى ليعمل بها وانما
الامارين لأن التراجح لا يجري في العظيمة كما سمع في قوله
أحرارنا قبل هذا الحديث أقسم بذلك كذا وكذا والله اعلم

كما خرجت الصحابة خبر عائشة رضي الله عنهن وهو قوله عليه السلام
 اذا التقى الختانان وجب الغسل على خرايهم رضي الله عنهما
 على قوله عليه السلام انما الماء والماء وكذلك لا رواج النبي عليه السلام
 اعلم ان الرقاع في مثل هذه المسئلة المستقلة للترجيح في القطعيات
 اذا اختلفت بينهما في موضع صحيح على التفاضل وانما قلنا انه لا يعارض
 اذ لو كان بينهما تفاضل لم يكن العمل باحدهما فقط والادب لم يرد
 عن مرجح وجاز لم يرد في شيء منهما ان يقع التفاضل او لم يقع
 وذلك حال لا يكون بينهما تفاضل ولا يكون مرجح كذا قوله السيد
 ان العمل بهما ان يقع التفاؤل في الموقف فيهما والادب لم يرد
 احكم بعدمهما ودر منتهى ما بعد العمل باحد الا ان يرد المرجح على
 كونهما لا يوافقا في البراءة الاصلية فان ذلك مرجح سلبا لكل
 العمل الصانع وقدر المسافر فيلزم قرب خطا العمل كونه
 متشابها ومع ذلك يكون ايراد الصواب على بعض الشك وانما
 يعني كذا في بعض من القطعيات ولا يثبت فيها كونهما وطريقا
 تقيضان فيلزم اجتماع المقتضين وكل منهما يثبت في الآخر فيلزم ارفاق
 انصرا واد استلزم المعارض المحيكون مما لا يستعمله اذا توافقت

250 دليلان والعمل بهما وجه اولي العمل باحدهما فقط في الالغاء
 ما أمكن في العمل بهما تكون سكتة او جارا بان يقتضيه الحكم ببعض
 باحد الدليلين والبعض الآخر بالدليل الآخر كونه عليه السلام
 صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك مقتضى دليل على جوازها
 في كل الاوقات ونهيه عليه السلام في الوجود المكروهة يدل على عدم
 جوازها في غير ذلك فبقيل جواز القضاء بها وعدم جوازها
 كذا في المخرج او بان يتقدم الحكم فيمكن استنفاده حكم الدليل
 فيثبت بعضها دور البعض كونه عليه السلام لا صلوة في حال المسجد
 مع عدمه عليه السلام صلوة خارج المسجد في غيره ومقتضى الاول
 لاحتماله في الصحة وفي القضية وفيه عليه السلام لا يثبت في
 موجب العمل على في القضية كذا ذكره اخباري او يثبت في
 كل الدليلين من حيث الحكم في الموارد المتعددة فيوزع الدليلان
 علمها ويجوز العمل بهما على بعض تلك الموارد كونه عليه السلام
 الاخير كم تحجب الشهود وقيل نعم وقال لا يشهد الرجل
 قبل ان يسمع تشهدا انه يفتي جواز ادلة شهادته
 يشهد من الرتبة في قوله عليه السلام خير القروا القروا

هو مجموع الترابيد والمريد عليه وفي الموضع يرجح بكثرة الدليل
 لا عند الجحيفة واي يوسف مدحه ما الله لان كل دليل مع
 قطع النظر عن غيره موثر بوجود الغير وعدمه سواء اصل
 القياس على السهاتقوانه لا يرجح بكثرة الشرود والاشراج
 على عدم ترجيح انهم هو زوج او انهم كاهن على انهم ليس كذلك
 في التفصيل حتى لا يستحق جميع المال ولو كان الترجيح
 بكثرة الادلة ثابتا كان الترجيح بكثرة الدلائل ثابتا في الدلائل
 مستقيم وارجح كثر الادلة لو افاضت الرجل لم يقدم
 خبر الواحد على الاثنية الكثرة عند التفاضل كثر الادلة
 على الاثنية الكثرة اجماعا عند الترجيح كما يحصل كثر
 فلنا الاثنية الكثرة ان اتحادها في بعض الشواهد
 وفسر السيد اتحاد الاصل بان على الحكم فيها بادلة مختلفة
 فتكون تلك الهماسات في حقيقة كون تقدم خبرها
 علمها بتقديم الدليل واحد على دليل واحد والاى وان لم يكن
 الاصل ولا العلم في تلك الاثنية متحدة فلا تقدم خبرها
 واما ما ذكره من اجماع عليه ممنوع فان لا علم له اتحاد الاصل

او العلم يكون الاثنية متحدة لان احدا لا كان حب
 احدا في الماهيات ثم نفسرا اتحاد الاصل با اتحاد العلم
 السيد بعيدا لما للتا في مرجح الاختيار بعضها
 على البعض وهو على وجوه سبعة الاول ترجيح حال الدلائل
 وعشرون حال الترجيح خبر بكثرة الرواة على الخبر الذي رواه
 لان الطرح حاصل وقول الاكثر اقوى وقلة الوسائط لانها اقرب
 الكذب والغلط وفقه الدواعي لا الفقه بحيث عرفه انه
 فيقول الشبهة في علم العربية لا يتحقق من موانع الغلط
 وفضلية في علم العربية والفقاهة لانه اقدر على التحفظ وحسن
 فان الشبهة بقوله اكثر منها يقول المتشبهة والمبتدعة وكونه
 صاحب الواقعة فانه اعرف بما وجب على المحققين لانه اعلم بطريق
 وكيفية امر حديثه ومحدثه اعد الله والوثوق من عرفته
 بالاحتيال اكثر منه بالسماع وليس اجبر المعانيه ومقدار العمل عليه
 على الدواعي فان من عرفته علته بسبب علم الاثنية محدثه يكون
 اكثر وبكثرة اكثر كثره او من هو اقل موثوقا وكثيرهم وان
 عرفت علته بنبته كنهه كان اكثر جشاعا من احوال الرواة يكون

أما الحمل وقت البلوغ على الحمل في وقت الصبي لا بد له
بجناط في حديثه وفيه إجماع يرجح الحمل في البلوغ ^{على} الحمل
الحمل في البلوغ الصبي ^{الحمل} السيد لعل المراد منه أنه إذا
في الصبي ثم ما ينساه ثم إذا حمل مرة أخرى في البلوغ
يعتمد على الحمل في الصبي فلا يضبط كما يجب فليس الطاهر أن
التحمل في البلوغ أما يكون في العادة لتقصير فأنه في زمان العقل ^{ولا يكون}
سبب الرجوعية ولو قيل في التحمل بكسر الميم معي الخبر ^{المتخيل}
أما في البلوغ راجع على خبر تحمل بعضها في البلوغ ^{بعضها}
في الخبر في كان ^{أو} فيكون هذا مما يجمله في الصبي
الثالث ^{الوجه} السبعة الرجوع بكيفية الرواية فيرجح
المفعول على رفعه إلى النبي مما اختلف أنه مرفوع أو موقوف ^{على الراوي}
ويجوز الحكمي بسبب نزوله على غيره لأنه يدل على ^{استخدام}
معرفته ويخرج الحكمي بلفظه عليه السلام على الحكمي ^{للإتقان}
على قول الأول والاختلاف في الثاني ويرجح ما لا يكون ^{أما}
الأصل على ما ذكره للاتفاق والاختلاف يصح في المعنى ^{للحقيقة}
الراوي لو أنكر الرواية أصلاً لم ينه عنه كأنكاره ^{الأصل}

فيل هذا قول يوسف وعند محمد رحمها الله لا يسقط
 الرابع والوجوه السبعة السبع بوقف وروده ويرجع
 المدييات على الكليات لان اكثر المكات كان قبل الهجرة وهي
 الى احتمال كونه مسوحا اقرب والمنشع بعلو شأنه عليه
 اذ هو كان في آخر امره والمنضم للتخفيف لانه عليه السلام
 يعطف في اول الامر فعا للعداات كاهلية والمطلق في الوقت
 على البحر الموضع بنابج مقدم لاحتمال التناحر في المطلق
 المقدم والموضع بتنازع مضيق باز خسر في آخر جيقه
 ولم يظهر من آخر المضيق والمحتمل يقع المم في الاسلام
 على المنحل في الكفر لا المسلم انشداهما ما بالخير الخامس
 والوجوه السبعة السبع باللفظ ويرجع الفصح على الفصح
 في قول الاول دون الثاني لكن لا يرجع الفصح على الفصح
 اسواء كل انة في الفصاحة والخاص راجع على العام
 للمحقة وغير المحقق العام على العام المحقق لاول الاول
 والثاني محار والمحقة على الجاز لان الاصل هو المحقة
 اي المحاز لا تشبهها المحقة راجع المحاز الغير الاشبه بها

254
 الى الاصل السيد فثاله قوله عليه السلام لا صلوة الا بقاء الكيا
 والمحقة تفي حقه الصلوة ويكره حمله على عدم الصحة
 على حمله على عدم الفضية لان في الصحة اشبه وفي الفضية
 العمل غير صحيح اما اول اولان الكلام في حديثين وهما
 واحد انما ولا الصلوة حقه سبعة واربعين
 ولا يصح قوله لان في الصحة هو عين في المحقة
 ولو قال هذا كما في قوله عليه السلام لا صلوة الى آخره كما قال
 كان له وجه والسر عين ثم العرفنة على العوية في تقدم مادل
 سر عنة لان الظاهر وصاحب السبع ان يحاطب الكلام السر
 ثم يقدم العرفنة لانه صار اشهر من العرفنة والمسبق
 على المحاج البية لا الاصل عدم الاحكام ولا على الحكم المار
 ووجه من ياريد على المراد من يجاوضنا على الدلالة
 لان الاول ادوا وقوى ويغير وسطه راجع على ما يدل على
 بواسطته معدة من مسجلة غيرية اقله احتمال الخطا فيه
 الى علة الحكم على غيره منقولة الاول لا استناد فيه الى قوله
 معهما من راجع على غيره لان المعارض يدل على تفرد

كذا فيهم بكم رواية الصبور الاذور وها والمفروق بالتميز
 على غيره لانه يدل على تأكيد الحكم لقوله عليه السلام صام يوم من التشك
 فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم السادس والاربعون من الشيعة
 المرجح بالحكم وبرج المنفي حكم الاصل على البراءة الاصلية
 النافذة البراءة الاصلية لانه لو لم يتنازع الناقل لم يقبل
 البراءة الاصلية معلومة فلو جعل المنفي مقدمات يلزم التكرار
 ودل لو لم يتنازع الناقل المنفي يلزم تغيير ان معنى البراءة
 الى الشغل ثم صبه الى البراءة والتفسير ولا الاصل فجعل
 الراجح مناخرا الى هذا التفسير في كذا كحكمة والمحرم
 راجح على المبيح لقوله عليه السلام ما اجتمع احلال واحرام الا
 وغلب احرام على احلال ولا احتياط في التحفظ والوقف
 في احرام وهما مظنة ان يتوهم ان المحرم راجح على المحل
 الاحتياط فقال ويجادل بخبر المحرم الموجب لا خوف
 مما يكون على فعل احرام يكون على ترك الواجب فيثبت المعادلة
 ويثبت الطلاق والعناق والاختيار راجح على الثاني لما لا يه
 الاصل عدم الفيدل على كراهة ذلك واما في خبر راجح على

لانه اي كذا فيهم وهو من فروع ولقوله عليه السلام اذروا كذا
 بالاشبهات وخبر الثاني للحد او ثمة في ايجاب الحكم
 احد مدرجوا بالحدوث فيكون ثمة راجح اول هذا كذا
 معلوم مرجح المنفي الوجه السابع المرجح بعمل اكثر السلف
 بمنقضي احد خبره لا اصابة الصواب هناك اغلب
 المسائل المرجح راجح الاقضية بعضها على بعض وهي
 لوجود خمسة الاول بحسب العلة فراجح العاشر
 احكم العمر المضبوط الاول لا يفتق عليه بعد الثاني
 ثم مرجح احكم على قول من يقول به على الوصف الاضافي
 الاصل واما ان كان معصاها في المظنة لا يصبها
 منفي حكم معمول لا مما سوا من مرجح الوصف الاضافي
 الوصف العددي لا الاضافي اقرب الى الوجود وهو
 الاصل في المؤثر مرجح العددي على حكم التسري لانه
 بالصغار كحكمة حسب ان اضافة الشيء به لا يوجب
 الى سرع ثم مرجح احكم التسري على الاوصاف المعدية كذا
 المعروف والموجبة للفرامة لان احكم التسري كالمو

المظنة اي الوصف
 المستصحب على العاشر
 الذي عليه

الى الاول
 التقديرية والبسيط والاصناف راجع على المركب من
 صفو عليه دور الثاني والوجودي والاصنافي
 للوجودي والحكام راجع على العدمي العدمي لان
 والمطلوبه وجودي بالعدم على وجوبه
 اولى من العدمي العدمي اولى العدمي الوجودي
 العكس للمساواة من العلة والحكم بالوجود
 كل منهما مغيب في الموضوع ودخلا في الوجودين
 على الكل والمساواة فقط حصل في القديسين فاختار
 في المحققين لم يحصل المساواة اصلا والوجود
 انصرا الى احدهما فاختار اعلمها الوجه الثاني المرحوم كسب
 دليل العلية النص والاهاء وغير ذلك ويرجع القياس
 ووصفه بالنقل المقاطع لانه لا يتخلل غير العلة ثم الثاني
 بالمراد نظام على الثاني بالمساواة لان العلة المخصوصة
 تميز الظاهر يرجع ما عليل بواسطة اللام ثم ان والاهاء
 لان دلالة اللام على العلية اظهر فاما ان والاهاء ولا يرجع
 على الاخر لعدم المرحوم ثم الثاني بالمساواة على الثاني

لان المناسبة لنفك الدلالة عليها دور الدوران
 بالمساواة يرجع الساب بالمساواة الصورية الدائمة
 ثم الدورانية على الحاجة لرجحان الصورية عليه ما ذكر في
 على الحسينية لرجحان الحاجة في حيز الحاجة يرجح ما هو
 الاقرب اعتبارا في الشرح والاقرب على الابدع والافضل
 نوع الحكم اقرب المناسبة فحصل حكم وعكسه المناسب
 حذسه والمناسب الحكم مناسبه لانه اقرب المناسب حذسه
 اعمير ذلك الاعمال المعنى في السمع ثم السامع بواسطة
 الدوران راجع على الثاني بالسبب المظنون وان السبب يحتاج
 كثر في دور الدوران واعايد المظنون لان المقطوع وهو
 مفعلة وطعنة راجحة على الدوران ثم الثاني بالدوران
 ما دورانه في محل واحد ثم ما هو في محليين لانه احمال الخطأ
 في الاول والدوران في محل واحد الحكم في محل واحد حذسه
 الحكم في ذلك المحل بزوال الدوران حذسه مع اليسار في
 وجود اعداء والدوران في محليين ان حذسه الحكم حذوه وصف
 في محل وزوال بافدام ذلك الوصف في محل آخر الدوران

مع التبر وجود في المضروب وعد في الثياب ثم الثاني
 بواسطة السبر راجع على التناوب الشبهة لا اعتبار الاول
 وفافادون الثاني ثم ما يثبت بواسطة الشبهة على الثاني
 لان الاما لا يوجد له لفظ يدل على العلية ثم الثالث بواسطة
 الائمة على اليان بالطردم الثاني بواسطة الطرد لانه
 اضعف الطرق وهذا لم يقل به الحنفية الوجه الثالث المرجح
 بحسب دليل الحكم اي حكم الاصل السيد دليل الحكم الاصل في
 انكار وطوبيا امتنع ترجيح احدهما لما مر ان المرجح في
 في القطوع في البرم وطعنة دليل حكم الاصل في القياس
 وطعنة القياسين كوار طعنة باقي المقدم ولا يمنع
 احد القياسين على الآخر اللهم الا ان يقال امتنع المرجح
 بحسب ذلك ويرجح القياس الذي يدل على اصله النص
 والكتاب والسنة بحسب على الذي دليله الاجماع ثم الذي
 دليله الاجماع لغة فرع اي فرع النص اجابى وفيه نظر
 وبعد التسليم ان الاجماع فرع النص لا يلزم ان يكون النص
 مفقدا على الاجماع بل المقصود الذي هو دليل الاجماع قلت

يدل على قوة حسن النص وضعف حسن الاجماع يمكن
 ترجيح النص عليه الرابع المرجح بحسب كنهية الحكم يرجح
 القياس المنفي للبراة الاصلية على الناقلة منها والخروج على
 والمنشئ للطلاء والعقار على الباقي لهما والباقي للحد على
 والموجب للمحمس سيار وقد سبق بحقه ما في ترجيح
 الوجه الخامس المرجح بحسب موافقة الاصول
 في العلة او الحكم اما في العلة فيرجح القياس الذي يوافق
 علة اصل الاصول في الشرع على ما لا يوافقها واما في الحكم
 القياس الذي يوافق اصل الاصول السريعة على ما لا يوافقها
 والاطراد في الفروع عطف على موافقة الاصول
 يرجح القياس الذي يكون العلة فيه منتزعة للحكم في جميع
 في الفروع على غيره لا ركاد كيقوى الظن الكتاب السابع في
 الاحتياط ولا فتاوى وفيه بابان السادس الاول في الاحتياط
 وهو في اللغة استنفاغ الجرح في امر لا موبوء ولا يستعمل
 نقل ومنشقة وفي الاصطلاح استنفاغ الجرح في ترك
 الاحكام السريعة وهو له استنفاغ الجرح كالجس والباقي

خُرج الأحكام العقلية والحسنة السيد لكنه بعد
 للاجتهاد في السرعة الأصولية وأما الرياخصه ^{بالفهم} ١٢٤
 فلكه بعد متناول الاجتهاد التقليد في فهم المسئلة ^{الاستناد}
 أو الكتاب فإذا الرياخصه بالمحدود قيل ^{الفقيه} المستفاد
 اجتمد فيه أي في هذا الباب فصل الفصل الأول في الاجتهاد
 وفيه مسائل ^{السريعة} الأولى محور له علم ^{السريعة} يجتهد في الأحكام
 وحكيم به عند السامعي وأبي يوسف رحمه الله ^{الربعة} وأبو حنيفة
 الأول هجوم قوله فاعلم وأيا إلى الأبدان ^{الرسول} فإنه يشتمل
 عليه العلم ^{بذلك} الثاني إذا غلبت عليه ^{لذلك} العلم كونه حكماً مفيداً
 وحصول ذلك الوصف في صور حصل ثبوت الحكم ^{لذلك} فيها
 طرف التيقن ووجوب العمل بالراجح عطف على قوله عموم ^{الثالث}
 ما قال وكانه انشئ ^{العلم} العمل بالنص فيكون أفضل القول عليه
 أفضل الأعمال ^{العلم} اجتزها أي انشئها ولا يتركه صلى الله عليه وسلم
 والأحكام أصالة أفضل منه في هذا العمل والدابع ما قال وأدل
 على القاطنة فيكون نوعاً ^{العلم} الفضيلة ولا يتركه الرسول ^{عليه السلام}
 فذلك ^{العلم} فضيلة يتركها بالعلم كما أنه ترك فضيلة ^{العلم} في العمل

الطاعة انما ينقل كتب الاولين بحار اي ترك الاجتهاد
 الطاعة لو اوجي اليها اجتهاد ومنع ابو علي وابنه ابو
 اجتهاد في الاحكام السنية لان قول بالردى والهوى هو
 منفي عنه لهولاء وما ينطوع الهوى فلنا ان العمل بالاد
 قول الهوى واما يكون كذلك لو لم يكن مأمورا بالاد
 لكنه مأمور به لموم قوله واعين واعين الاحكام مع
 بهوى الوجه الثاني قوله والله اعلم كان يتنظر الوحي في
 كالتظار واللعاني ولو طاز له الاجتهاد لما انتظر الوحي
 مأمور به على نعيم السيد منه بطر الى الامر لنقص
 قلت لم يقل ذلك لقوله الامير بالحرمة لنا في الجواب
 عند ما كان اجوا خصوصا بما اذا والامة فلا هل يحل
 المسئلة مع المظاهر منها والمؤمنين لنا في هذه المسئلة
 وهل يجب لهما الثقة في هذا اليوم لا يجوز له التاجر
 حقهم في المسئلة وحقهم في الثقة فلنا ان العمل
 بالامانة مسرور وسوطين احدهما لنا في المسئلة
 عودان النص والثاني لنا في المسئلة مع الامانة

الاختصاص لما انظر الوجه كانه صلى الله عليه وسلم ^{انتظر}
ليحصل اليأس النص اوله لا يحل اطلاقه عليه
فزع على جوارحه انه علمه والى قوله كونه ان خطيئه
اختصاصه بشرط ان لا يقرب عليه بل يبتعد على خطيئته وهذا
يقول الحنفية والاختصاص عند المصنف انه لا يخطأ ولا واجب
عليها ابتاعه اي ابتاع الخطأ وابتاع النبي صلى الله عليه وسلم
لا ابتاعه واحب لغيره وان يقرب عليه الامور ابتاع
وهو غير جائز في نسخة والاما واجب ابتاعه لا ابتاعه وهو
ما لا يلزم وجوب الخطأ وجوب ما يقتضيه وجوب المباحة
اما كونه بعد العلم باختصاصه وطار في خطيئته على خطيئته
بالاحتمال سيما ان لا يتم ابتاعه وجوب الخطأ
عليه بعد ذلك الا ترى قوله مع لو انما كان الله سبحانه
وما اخذتم عذاب عظيم وقوله مع عفا الله عنكم انتم
الذين كنتم الميافعة واحدة على الصلابة صلى الله عليه وسلم
الرسول في الفضائل واعرض السيد وهو آخر
ان القدر كونه له في نفسه المختص وان كان خطيئا في اختصاصه

259
فلا يجوز ابتاع الشيء مع كونه محظوا ولا يهبط المحظور
صوري ادلاطرتق سواه واما في النبي صلى الله عليه وسلم وطريق
ما في ضرورة في ابتاع خطيئة ولا يلزم كونه محظورا
لضرورة كونه ضرورة المسئلة الثانية كونه محظورا
عن حصرة الرسول صلى الله عليه وسلم الاجتهاد وفاقا خصوص
عند تغذر الرجوع اليه صلى الله عليه وسلم وصير الوقت والحال
محور ان لا يمنع امرهم به بان يقول صلى الله عليه وسلم لقد اوحى الي
ما هو من الاجتهاد فان قيل الاجتهاد في حضرة عليه السلام
منع عقلا كانه عرضة للخطأ وهم قادرون على تحصيل
الاكتفاء فيكون منع عقلا فلما انتم انتم عرضة للخطأ
ولا امر به لانه صلى الله عليه وسلم ما لم يعلم ان الخطأ يجب المباحة
الدلالة على حكم الايام بالاجتهاد ولا يلزم الاثر
فيكون الامر بالاجتهاد منافية للخطأ قلت وسقط
ما قال السيد طار ان يكون ما هو بالاجتهاد بالخطأ
نكلا لما فيهم اختلاف في وقوع الاجتهاد كحضرة عليه السلام
منهم اجبايان كانه لو وقع لا يشترط واجيب بان عدم

الشهرة لعدم دعيتهما واثبتت فوم والله اعلم
في فريضة فكم يقتل مقاتلتهم وسبي ذرايعهم
بانه آجاد والمسئلة عليه ووقوف اخرون لعدم تمام الدلائل
والله ذهب المص فقال ولم يثبت وقوع المسئلة انما الله عليه
اي للجنة يد يعرف الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام الشرعية
السرية ولا اجماع وما يتعلق بالاحكام الكتابية
ولا ينشر حفظها بل معرفة واقفا حتى يطرد عن
والمسئلة مضبوطة في الكتاب البصر وان كثرت
وان يقدرة حتى لا يحكم خلافه والبداهة ان يعرف العباد
وسوانط الفياس وانواعه وكيفية النظر في اشفا
المعلوم ان الحارثي وهو علم المنطق قد جعل القواعد
المدونة المعبر عنها بالمنطق والواجبات الاصولية
بعيداً عن الفطن وليس يخرج بصائب فكره احكامها
بغير فهمه المسمى بل الظاهر ان ابا حنيفة والسامعي
العهود لم يتعلموا المنطق وكانوا اعداء لسلوكه
الفلسفة وكانوا محذرين من صفاء الفرائض وكيفية

محتاجين الى هذه المدونات المغلوكة وعلم العربية في اللغة
والنحو وما يتعلق بها اذ الكتاب والسنة عربي والناس في
لما حكم بالمسوع وحال الرواة كجرح والتعديل والاحكام
مسقولة اليها ولا بد من معرفة النقلة واحوالهم وفي المحصول
عدا حوال الرواة في زماننا كما لا تغذر بطول المدونة وكيفية
والا حكي الكفا بتعديل الائمة الذي انفق على عدلهم
ومسلم وامثالهما ولا حاجة للمجهد الى علم الكلام اذ لا حرج
بالاحكام الفقهية ولا الى علم الفقه لانه تنحصر في كمال الفقه
فكون بعد الاحكام فلو توفقت الاجتهاد عليه لعم الدور
مختصة بالاحكام حنفية رحمها الله ليست اختص الله
وصى الله به فلو توفقت اجتهاده على مختص بالاحكام حنفية
لانا نقول الحق للسامعي به ليدري حنفية وصى الله به
بالنسبة الى عملة فالمرحون يدفعه احدوا الحكم فيه محكم
اجتهاده على العلم بحكم لزم الدور الفصل الثاني في علم الاجتهاد
هل هو صواب دائماً او لا اخلف في صواب الحكم
بناء على خلاف في مسئلة اخرى وهي ان كل صورة

الاحكامية كما معين عند الله تعالى وعليه دليل ^{وطي}
 او طي ^م وقال بالكل صورة كما معين بقول الحق
 والمختار ^ب خطي ويصيب ^ب وقال ليس لها حكم معين
 كل حادثه ما ادرك اليه اختار المختارين يقول كل مختار
 واختار ^ب فرد وفي المسئلة اربعة مذاهب احدها ان الحكم
 قبل الاختار بل الحكم مانع لظن المختار وهو ^ب هو المختار
 المعزلة الثاني ان الله تعالى كما قبل الاختار كقول
 عليه دليل وهو كالذي في بعض علمه النفا وهو موطنه
 القضاة ^ب المسكين الثالث ان الله تعالى عليه دليل وطى وهو
 طائفه اخرى ^ب المسكين وفي ثلثه الخفي بينهم طوائف
 والاختار ما مع عند السامع وهو مذهب الامام الحسين
 ان ^ب احكامه كما معين وعليه امانة ظنية وعندها اختار
 ومقتضاها الخطا ^ب كذا الكفر كذا صائبة الخفايا
 كلف مد الجهر في اصابتها ولذلك عذر في الخطا
 بالخطا بل استحق الجبر بالبوت وهو لا واحد له في
 عند البعض هو خطي بالنظر الى الدليل والحكم جميعا ^ب

مخطي بالنظر الى الحكم فقط وهو معنى ما نقل عن الحسين
 ان كل محذور ^ب يوجب ^ب وهو عند الله واحد ^ب بالنظر
 الى الدليل وانه اقامة كما هو الحق عند مسبيح ^ب الشرا
 واستدل البعض على ما اختاره لو حرر من الاول قوله ان الاختار
 مستوفى بالدلالة اي دلالة الدليل على الحكم لانه طلبها اي
 لا الاختار عارضة عن طلب الدلالة الدليل على الحكم ^ب وطى
 مباح ^ب ذلك الشيء والاختار ما مع ^ب الدلالة والدلالة
 مباح ^ب الحكم كونهما سنة من الدليل والمطلوب ^ب الحكم
 والحكم سابق على الاختار ^ب من بين قس وقيل ان الاختار
 معين ^ب ولو الحق اختار ان ^ب حجة الاختار
 المودعي اجدها الى التقى ^ب الاخرى ^ب كذا جتمع المصطلح
 وليست قوله المدلول هو الحكم بل المدلول ما يصح كمالا
 ولا يلزم سبق الحكم على انه صريح في صريح القاضي ^ب الفصل
 هو ان صائبة كل محذور ^ب هو حكم الله في حقه وهو قوله
 لا يلزم اجتماع المصطلح ^ب لا الموضع بل الماهية
 الاضافة ^ب للمناكر ^ب الفاعل ^ب قوله ولو محذور ^ب يتغير بان اجتماع ^ب

على قدر يقدم الحكم على الاجتهاد وليس كذلك الحكم
بالنفي والاثبات سند احتماع المقصود سواء
او لا يكون عزم محمول احتمال صبي على نقد الحكم
الوجه الناهي ما قال ولانه قال الله لم ما صاب فله الجران
وما خطا فله اجر واحد فانه يبدل على ار في الواقع كما معنا
والا كان القول يكون احدهما مخطئا والآخر صبي احدا
بل صرح وبدل الصر على ان المخطي ليثام لان الآثم لا يكون الآثم
بما اثم به قلت للحكم ار يقول كل واحد حج وقول احد يكون
ما صار الحج و لا يكون القول احدهما مخطئا والآخر صبي
بل صرح والصر ان يؤخذ من النقص ولا اجر على نقد
ولا يكون ما جور ع ا ثم به واحتج للحكم وسل لوتو حكم
قبل احداثه كان ذلك الحكم هو ما انزل الله مع في ذلك كانه
والا خالفه وهو المخطي لحكم بما انزل الله مع يفسد ويكفر
كقوله مع ولحكم بما انزل الله فاولئك هم الحاكم ور ولحكم
بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون لكن الخالف المخطي ليس بفاسق
ولا كافر احما ولا يكون مع كما فلهذا ان الاجتهاد ما امر

بالحكم بما طهره وان خطا فقد علم بما انزل الله مع ولا يفسد
ما انزل الله مع ان حكم يطنه واركان خطا وع لا يفسد
فليس مع ما انزل الله مع امر ان احدهما الحكم المتقن والآخر
الحكم بالط خطا المخطي واركان بالتا لي حكم بالاول فكون
بالنسبة الى الاول واسقفا كافر وهو ايضا اعترا وتفقد الحق
اذ كل منهما ما انزل الله مع ويترك على الحكم ايضا اركان واحد
لحكم بما طنه الآخر مع انه ما انزل الله مع لان الحكم الله مع عنده
ايضا لطن المحذور فكون واسقفا كافرا بالصواب الاجواب
ان يعال المعاد ما انزل الله الاحكام المصوغة لا الا
ولا تستلزم لكم في الايتين واحتج لهم ثانيا ما قبل القول
الجميع لما كان احد الصحابه وعنه نصب المخالف
لهم في المذهب للقضاء واكسوه لان الخالف لحكم المفلس
والمطل لا يكون بصيه للقضاء اجماعا وقد نصب ابو يوسف
ويذكر الله منهما اي زيد بن زيد للقضاء ويذكر الحال لما
في كثر المسائل مكون كل مختر صبي ولا يكون الحق
قبل الاجتهاد صبي فان ان لم يكن تولية المبطل والمخطي

ليس بطلان المصطلح مخالف لغيره والمخالف لما عايناهما
 فوعايناهما سندلهما على صحة اخوكلهما بحاجب المص
 الاول لو راي الزوج لفظة كناية ورأى المرأة صريحا قال
 الزوج كناية اني لا امرأته النساء وفيه كناية لغيره الطلب
 اي للزوج طلب الاستمتاع منها لا هذه اللفظة كناية عند قول
 به الا لا يبدو بالنية ولها الاستمتاع لانه عند ما صرح
 بالنية والرجل يعتقد كل والمرأة كقوة فيلزم صحة العقد
 طرما وحرمنا فاشارة الى جواب الشبهة بقوله في جوابها
 احكام الحكمين هما قبيحان حكم لوجود استماع الحكم للموافق
 الفرع الثاني انما ينفي الاجتهاد في كل وطن او لا ان الفسخ يقع
 لاطلاق وقد وقع الخلع بينهما لان صراحتهم بطلان
 فعلى ان الخلع فسخ يحل له نكاحها غير الخلع ولا ينقض
 وعلى انه لا يلزم ويقتضى الاجتهاد الاول فيلزم صحة
 المذهب المنقوض وعدمه فاشارة الى حل الشبهة بقوله
 الاجتهاد الاول بعد اقرار الحكم وينقض قبله اي قبل اقرار
 لان اقرار الحكم هو جعله كالمتفق عليه المار الثاني في القضاء

وفيه منسأل ذلك الاول في المفتي حوزة الاقناع لا يجوز
 بالاحلاف بالسمع محتمل منسأفة واختلاف في حوزة
 تقليد الميت يعني هل هو الاقناع بالحكي المحتمل بالميت وهل
 لاخذ بقوله هذا المفتي لا ذهب المنقوض من حوزة الاقناع
 لانه اقول له اي الميت لا يعتبر قوله لا انعقاد الاجماع على خلاف
 يعني لو اجمع الاحياء على حكم مخالف لذهب المجتهد بالميت
 ولو كان قوله معتبرا لما انعقد الاجماع على خلاف قوله كما لو
 سئلوا اذا لم يعتبر قوله لا يجوز الاقناع به والحق في هذا
 حوزة للاجماع عليه اي انما العمل اجمعوا على جواب السؤال
 والفتوى في زماننا ليس في هذا الزمان مجتهد المستدل
 وفيه بطر لا للاجماع لما كان عبارة اتفاق مجتهد على
 قوله لا يصح محتمل كما يتصور فيه الاجماع فلا يتم
 اتفاق المجتهدين بل هو اتفاق اهل الحل والعقد في حكم
 اهل الحل والعقد بالمجتهدين كما يكون حجة على غيرهم سيما
 كونه من المصموم قوله للاجماع في زماننا ان المجتهدين الذين
 قبل زماننا اجمعوا على حوزة الاقناع غير المجتهد بقوله

المتبني ان فرض عصر اجتهاد من على ان يكون قوله في الدنيا
 سيعمل بالحوار الدال عليه قوله عليه بالاجماع المسئلة ^{ثمة} ^{الاول}
في المستفتي بحوزة الاستفتاء للعامة في الاجل والوجاهة
 لعدم كليفهم في شئ الا عصار بالاجتهاد ولو كان العظم
مامورين بالاجتهاد لكانت لهم الشك فيكون ذلك
منهم على حوار استفتاءهم والنائي ما قال ونقوت
مشغلهم معاشهم واستنصارهم بالاستفتاء
 اني لا يسيب الاجتهاد وهو حاصل الدلائل بل لو استند
 بكسب مقدمان الاجتهاد لقطعت اسباب ^{الاجتهاد}
 ابرر بحوزة العامة الاستفتاء وقد اجتهادوا
الاستفتاء لانه مامور بالاعتبار بقوله واعلموا
ترك المامور به مكنون معصية فلا حوزة والآية وان كانت
يشتمل العامة ابرر لانه ترك في حق العامة
معمول بها في حق المجتهدين فقط ^{لانه} ^{الاستفتاء}
مطلبا لحوار استفتاءي ^{مسئلة} ^{حالة} ^{اجتهاد} ^{في} ^{الحوزة}
عند ضبط الفرض ^{اجتهاد} ^{المسئلة} ^{ولا يكلف نفس الا}

وانصرت ان الامر للفوق والتكرار والحب على المحمد
 جمع عمره الى الاجتهاد فان قيل ما ذكرتم وانزل على عدم حوزة
 الاجتهاد لكانت معارض بوجوه ثمة ^{الاول} ^{بوجوه} ^{قوله} ^{واسئلوا}
 اهل الذواتكم لا تغلوا به يدل على حوزة ^{السؤال} ^{عدد} ^{العلم}
 سواء كان ذلك المسائل عاميا او مجتهدا وان المجتهدين قبل الاجتهاد
 لا هم المسئلة فحازة الاستفتاء انما في بوجوه قوله ^{بوجوه} ^{واسئلوا}
واسئلوا الرسول واولي الامر منكم ^{فانه} ^{يدل} ^{على} ^{حوزة}
توا العامة والمجتهدين ^{العلم} ^{او} ^{اولي} ^{الامر} ^{من} ^{كم}
 واحكام خضعت عنه المجتهدين ^{احكام} ^{خضعت} ^{عنه} ^{المجتهدين}
 الاستفتاء من الاجتهاد ^{استفتاء} ^و ^{الثالث} ^{يا} ^{اجماع}
 وان الله يقول وقولوا عند الرجوع بعون عثمان ^ب
ابا بكر ^{على} ^{كنا} ^{الله} ^{وسنة} ^{رسوله} ^{وسيرة} ^{الشيخين} ^{عليه} ^{السلام}
 وعمر والنوف عمار ذلك ^{الحضرة} ^{الصالحين} ^{عليه} ^{السلام}
 عندهما احد ولم يقل انت محمد ^{يدل} ^{على} ^{حوزة} ^{الاجتهاد}
 ذلك ^{احكام} ^{خضعت} ^{عنه} ^{المجتهدين} ^{استفتاء} ^و ^{الثالث} ^{يا} ^{اجماع}
 ولذا الآية ^{الاول} ^{اي} ^{قوله} ^{واسئلوا} ^{اهل} ^{الذوات} ^{كم}

بالعوام المفتردين ولا أي ولوليه جعل مخصوصا بالعلوم
 لوجب السؤال على المجتهد بعد الاحتمال بأن يكون غير عالم
 لأنه ظان لعالم لكن لا يجوز للمجتهد التقليد بعد الاحتياط
 فعلم أنه مخصوص بالعلوم ولا يلزم خروج المجتهد بعد
 عن عموم الآية للاجماع غرضه قبل الاحتمال عند تقدم
 ولا يكون مخصوصا بالقوم خاصة والحوادث تكون
 صهيبة الآية أن كنتم الذين يجهلون في المستقبل أي كنتم
 تهيؤوا العلم والامور بالسؤال ويهيؤوا الآية أن كنتم
 بالبينات والبرهان والمجتهد قبل الاحتمال بالبينات أي
 بالبرهان وأما ما ذكره المانفس الاجتهاد فلا يكون مأمورا بالسؤال
 أو يقول حواشي السؤال لا يستلزم حواشي التقليد بأن يكون
 الأمر بالسؤال يكون على بصيرة في الاجتهاد للقطع
 بعد العلم بأحوال المجتهدين وذلك ما أمكن وأبعد
 الخطأ ولا يثبت قولكم في إزاله الاستفتاء وأغرض السيد
 حوار المتن بأن كون المجتهد ظانا لا ينافي كونه عالما في صدر
 وإن الحكم مقطوع به والظن في قوله فلم يثنى في ذلك

ظانا بالحكم عالما به بأن يكون لا بالطريق التي تمل السقيض والعلم
 وقد بينا أن ما ذكر في صدر الكتاب وفساد ما ذكر من هذا
 ثم احاط الآية الغاية بقوله والثانية أي قوله مع وأول الأمر
 ذكرت في القضية والحكماء في المسائل الاجتهادية
 رد الصحابة على عمر رضي الله عنه حال خلافته في المسائل
 فيها ولو كانت عامة لما رددوا عليه ثم احاط بالاجماع بقوله
 والمراد بالسيرة في قول عبد الرحمن بن عوف بأن يكون
 لا الاحتياط بالاحتمال ولا الجواز للمجتهد بتقليد المنيق وهو قبل
 المسئلة الثالثة فيما يحوز فيه الاستفتاء وهو الاجتهاد فيقول
 أما حوز الاستفتاء في الفروع واختلاف الأصول وفي
 المفتردين يكتفي أم لا وفي طائفة الحواشي وهو الصحيح
 كما يأتون النبي عليه السلام وينتلفظون بكلمة السهادة وكان يحكم
 النبي عليه السلام بأسلامهم بأن يكون سابقا بحرف
 في ذلك الأصول ومنع بعضهم ذلك لأنه علم الله تعالى
 بالعلم بالأصول كما يبدى قوله مع وأعلم أنه لا إله إلا الله وهو
 الأمة كذلك يجوز مخالفة عليهما هو ليس بانه يقوم ذلك العلم

الاعتقاد الجازم المطابق للواقع وهو قد يحصل بالسبيل
 من غير صادق فوفقا يحصل بالسبيل واللاية
 بتحصيل العلم مطلقا ولا يدل على عدم جواز الاستنباط
 السبيل بوجه آخر وقال رد وجوب حصول اصول الدين
 إنما كان خصاياه ولا يجب علينا فانه يتقوه عام في تخصيص
 بغير العلم بالاصول خلاف الأصل ولا يثبت الا بدليل ثم المصنف
 ان في حوار الاستفتاء في الاصول اختلاف اقال ولنا في نظر
 السبيل في وجه النظر انما يبين ان المحمدي في الفروع
 ان يكون مفيدا في المسائل اصولية لم يكن حصول اصول الدين
 واجبا على المخالف واداليم عليه حازله الاستنباط
 في اصول الدين واداليم حازله حازله في جماعات لا يخف
 في اصول الدين كل واحد سواء كان محمديا او لغيره
 الاول انكم ما بينتم ان المحمدي جاز ان يكون مفيدا في الاصول
 بل عاينة ما ذكرتم ان المحمدي حازله حازله هو محمديا
 وهو لا يدل على جواز كون المحمدي مفيدا في الاصول السابق
 سنمنا حوار كونه مفيدا في الاصول ^{في الفروع} هو محمديا

لكن لا بد منه انه لا يجب عليه الاستدلال في الاصول
 وحسب انه داخل في عموم قوله وان يقول ان ذلك
 السبيل المخطوطة عليه في الاصول حوارا اختراجه في
 الثالث ان المذكور في المتن حوارا الاستفتاء في الفروع
 والمحل في الاصول لا يبين الاقوال وكذا ذكر المختار منها
 ولا الدلائل وصرف اعتراض المصنف قوله وفيه نظر الى
 غير المذكور فيه اضمارة في الذكر الرابع ان الاعتراض على ما
 على الدليل في نفس المسئلة فحل الاعتراض على محمديا
 المصنف ليس على منطاح النوحه الخامسة ان لفظ
 اما حوار الاستفتاء في الفروع بكل احص وهو يشتر
 المصنف ان الاستفتاء في الاصول لا يجوز وهو ينافي ذكره
 في توجيه نظره فانه يشتر بان يذهب المصنف حوارا
 في الاصول وعلى الجملة لا يخفى في الاشكال والحاكي
 في توجيه نظره المصنف سببا فليس يمكن ان يقال للمحمدي
 ولنا فيه بطراعي اضا على كلام احد لكنه اذا اراد العلم
 لما اختلفوا في هذه المسئلة ولم ينتفع بها هو الحق

266
 504

Süleymaniye Kütüphanesi
 KİTAP AMCA ZADE
 Hüseyin Paşa
 161
 Eski Kütüphane

فيها ولنا فيه بطر ونا مل حي ينضم ثم يحكم فيه التحقن
 وهذا التأويل هو المناسب بآخر هذا الكتاب ^{كان} لانه
 لما صنف كتابا راي عام شتملا على انواع الدوائ
 مظنة ان يجزى العجوة وكسرة بالافراد ^{بغير} ادراك
 جميع الحقائق وسجل ذلك بقوله وليكن هذا
 آخر كلامنا في هذا الكتاب ^{وانه} على هذا الرجوع
 عن ذلك بل هو آخر الكلام ولا كلام بعده
 واحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 وعلى صحبه واتباعه من بعده وودعه الفراق
 وسكنهم عصر يوم الاربعاء الرابع من ذي القعدة
 حرم الله بالحرم والحسي ^{سهر} سهر
 سنة سبع ومائتين وسبع مائة

